جامعة الجزائر -03-
كليّة العلوم السّياسيّة والعلاقات الدّوليّة
قسم الدّراسات الدّوليّة

ظاهرة الإسلاموفوبيا والأمن المجتمعي،
دراسة حالة: فرنسا

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدّكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: إدارة النّزاعات وبناء السّلم

إعداد الطّالبة:
أمينة قلعي

إشراف الأستاذة الدّكتورة:
لويزة آيت حمدوش

لجنة المناقشة:

أعضاء لجنة المناقشة:	الجامعة:	الصّفة:
أ.د راضية ياسينة مزاني	جامعة الجزائر -03-	رئيسا
أ.د لويزة آيت حمدوش	جامعة الجزائر -03-	مشرفا ومقرّرا
أ.د سفيان صخري	جامعة الجزائر -03-	عضوا
د. عماد بن نكّاع	جامعة الجزائر -03-	عضوا
د. عبد الغني شرقي	جامعة بومرداس	عضوا
د. رياض بن عربية	المدرسة الوطنيّة العليا للصّحافة	عضوا

السّنة الجامعيّة:

2025م/ 2026م

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

سورة هود، الآية 88

صدقة جارية عن روح والدي

رحمه الله عزّ وجلّ

لم تكن الرّحلة قصيرة ولا الطّريق محفوفا بالتّسهيلات يا أبي،

لكنّني فعلتها من أجلك، وسأسعى لأحقّق كلّ ما حلمنا به معا

إن شاء الله

فلتنم قرير العين، وتفاخر بابنتك عند أهل السّماء

على روحك الطّاهرة جعلت هذا العمل صدقة جارية

وبعد عمر طويل ستكون صدقة جارية أيضا، عن روح أمي حفظها

الله عزّ وجلّ وبارك في عمرها اللهم آمين يا رب العالمين

شكر وتقدير

أحمدك ربّي وأشكرك على منحي القدرة على إنجاز هذا العمل، وأصلّي وأسلّم وأبارك على سيّد المرسلين وخاتم النّبيّين رسولنا الكريم محمّد عليه أفضل الصّلوات وأفضل التّسليم

أتقدّم بعظيم الشّكر والتّقدير إلى كلّ من ساهم في إنجاز هذا العمل معنويّا، علميّا وماديّا.

إلى من رعتني واهتمّت بي طوال هذا العمل؛ لك منّي أسمى عبارات الاحترام والتّقدير على سعة صدرك، وعطائك الفيّاض وتوجيهاتك القيّمة والدّقيقة مشرفتي المتألّقة "لويزة آيت حمدوش"

وإلى أساتذة التكوين الّذين أبدعوا وعلى رأسهم الأستاذة الرّائعة " أمينة ربّاحي" لك منّي جزيل الشّكر على الدّعم والمساندة.

وخالص شكري موصول كذلك لأساتذة أعضاء لجنة المناقشة والتّقييم الكرام لتفضّلهم بمناقشة هذه الدّراسة

إلى من أعتزّ وأفتخر لكوني كنت أحد المتمدرسين على أيديهم، أساتذتي المتميّزين من كلّيّة العلوم السّياسيّة والعلاقات الدّوليّة -بودواو-

وإلى كل من ترك بصمة حقيقيّة وإيجابية في طريق العلم والمعرفة حول العالم

وفي الأخير لا يمكنني أن أنسى ما قدّمته لي منظّمة CCIF من معلومات وإرشادات فلكم منّي أسمى عبارات الشّكر، الامتنان، التّقدير والمحبّة.

الإهداء

أهدي هذا العمل لنفسي الطّموحة الّتي لم تستسلم رغم كلّ ما مرّت به، الّتي ابتليت فصبرت وأيقنت أنّ عظم البلاء من عظم الجزاء، فالحمد لله حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه.

إلى

من أكرمني الله به وجعلني أحمل اسمه، إلى من رحل ورحلت معه كلّ الأشياء الجميلة أبي رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه.

إلى

من ضمّت اسمي بدعواتها، وآمنت بوصولي، إلى والدتي الغالية أطال الله عزّ وجلّ في عمرها.

إلى

من كان يزفّ لي نسمات من حنان أبي (رحمه الله)، إلى من أعتزّ وأفتخر به، أخي الغالي "ميسوم"

إلى

من هوّن عليّ تعب الطّريق، إلى من شجعني على المثابرة وإكمال المسيرة، إلى من أحبني بصدق زوجي العزيز

وإلى

كل مجتمع أكاديمي في العالم.

فهرس الأشكال، الجداول والخرائط

فهرس الأشكال:

المخطط رقم:	العنوان:	الصفحة:
(01)	أقسام مصطلح الإسلاموفوبيا	15
(02)	المصطلحات الجزئية المرتبطة بمفهوم الإسلاموفوبيا	17
(03)	أسباب ظاهرة الإسلاموفوبيا	20
(04)	إسقاط مهام التّداوليّة على عمليّة الأمننة:	38
(05)	مسار عملية الأمننة	41
(06)	مسار عملية نزع الأمننة	42
(07)	تطور منطق الأمن	44
(08)	المقتربات الرئيسية في تحديد مفهوم الأمن المجتمعي	47
(09)	حماية الناس من التهديدات المتنوعة وتمكينهم من معالجة التهديدات بأنفسهم	53
(10)	استراتيجيّات «الأمن المجتمعي»	54
(11)	طبيعة العلاقة تحليل أحادي من أعلى إلى أسفل	59
(12)	طبيعة العلاقة تحليل أحادي من أسفل إلى أعلى	60
(13)	من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى	61
(14)	توزيع السكان حسب الدين في فرنسا عام 2020م	76
(15)	اللاّدين: هو الدين الجديد؟	77
(16)	تنامي مظاهر ممارسة الإسلام في فرنسا	78
(17)	ماذا يقول القانون؟	99
(18)	تطوّر أعمال الخوف من الإسلام في فرنسا من 2006م إلى 2010م	100
(19)	تنامي الأفعال المعادية للإسلام من 2006م إلى 2013م	102
(20)	انفجار أرقام الإسلاموفوبيا سنة 2005م	103
(21)	أرقام الأعمال المعادية للإسلام من 2014م إلى 2016م	104

(22)	أرقام الأعمال المعادية للإسلام من 2017م إلى 2019م	105
(23)	المثلّث الإسلاموفوبي	107
(24)	المسار التّصويري لثنائية «نحن» و«الآخر» وفق الإعلام الفرنسي	107
(25)	مركبات الثالوث الإسلاموفوبي وفق منظور المثلث الدراماتيكي	118
(26)	ما يُعتقَد وما يجب بالنّسبة لمركبات المثلث الدراماتيكي	119

فهرس الجداول:

الجدول رقم:	العنوان:	الصفحة:
(01)	تكرار مصطلح الإسلاموفوبيا في أشهر الجرائد	14
(02)	الحركات المعادية للإسلام في القارة الأوروبيّة	24
(03)	الحركات المعادية للإسلام في أمريكا	24
(04)	وحدات عمليّة الأمننة	40
(05)	الدين في أوروبا	69
(06)	ثنائيّة فرنسا والإسلام: مصفوفة تاريخيّة	84-82
(07)	أعمال كراهية الإسلام ضدّ المؤسسات والأفراد	97
(08)	«المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية» (CFCM) مراحل التأسيس وتقييم الأداء	130 ،129

فهرس الخرائط:

الخارطة رقم:	العنوان:	الصفحة:
(01)	تقديرات نسب المسلمون في الدّول الأوروبيّة سنة 2050م	70

قائمة المختصرات:

المختصر:	التّسمية كاملة:
ADDH	جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان Association de défense des droits de l'Homme
CCIF	المجمّع الفرنسي ضدّ الإسلاموفوبيا Collectif Contre l'Islamophobie en France
CCMF	مجلس استشاري لمسلمي فرنسا Conseil Consultatif des Musulmans de France
CCMTF	لجنة تنسيق المسلمين الأتراك في فرنسا Le comité de coordination des musulmans turcs en France
CE	المجلس الأوروبي European Council
CFCM	المجلس الفرنسي للديانة الإسلاميّة Le conseil français du culte musulman
CHS	لجنة الأمن الإنساني Commission on Human Security
COPRI	معهد كوبنهاجن لبحوث السلام The Copenhagen Peace Research Institute
CORIF	مجلس التّفكير حول الإسلام في فرنسا conseil de réflexion sur l’islam en France
CRCM	المجلس الجهوي للدين الإسلامي Conseil régional pour le Culte Musulman
CRMF	المجلس التّمثيلي لمسلمي فرنسا conseil représentatif des musulmans de France
CSS	الدراسات الأمنية النقدية Critical Security Studies
EMISCO	المبادرة الأوروبية الإسلامية للتماسك الاجتماعي European Muslim Initiative for Social Cohesion

EU	الاتّحاد الأوروبّي European Union
EUMC	مركز الرصد الأوروبي للعنصرية وكره الأجانب European Monitoring Center on Racism and Xenophobia
FD	منظّمة مدافعو الخطّ الأمامي أو منظّمة المدافعين عن الخط الأمامي Front Line Defenders
FFAIACA	الاتحاد الفرنسي للجمعيات الإسلامية لأفريقيا وجزر القمر وجزر الأنتيل Fédération Française des Associations Islamiques pour l'Afrique, les Comores et les Antilles
FIS	الجبهة الإسلامية للإنقاذ Front islamique du salut
FNMF	الاتحاد الوطني لمسلمي فرنسا L'Union nationale des musulmans de France
GMP	مسجد باريس الكبير La grande mosquée de Paris
HCI	المجلس الأعلى للاندماج le Haut Conseil à l'intégration
ICLA	التحالف الدولي للحريات المدنية International Civil Liberties Alliance
IFOP	المعهد الفرنسي للرأي العام l'Institut français d'opinion publique
ISS	الدراسات الأمنية الدولية International Security Studies
NGO	المنظّمات غير الحكوميّة الدّوليّة Non Governmental Organization
ONU	منظّمة الأمم المتّحدة United Nations Organization

PEGIDA	حركة وطنيون أوروبيون ضد أسلمة الغرب Les Européens patriotes contre l’islamisation de l’Occident (en allemand Patriotische Europäer gegen die Islamisierung des Abendlandes, en abrégé PEGIDA)
RMF	تجمع مسلمي فرنسا Réunis musulmans France
SETA	مؤسّسة البحوث السّياسيّة، الاقتصاديّة والاجتماعيّة Siyaset, Ekonomi ve Toplum Araştırmaları Vakfı
SIOA	أوقفوا أسلمة أمريكا Stop the Islamization of America
UOIF	اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا Union des organisations islamiques de France

مقدمة

مقدّمة عامّة:

كان الأمن ولا يزال محور تفكير العنصر البشري، سواء كان فردا أو جماعة أو آخر مظهر للتنظيم الناضج ألا وهو الدولة، التي بات الأمن فيها أولى أولويات سياستيْها الداخلية والخارجية على حد سواء، فرغبة الدولة في تحقيق أمنها والحفاظ عليه بات بمثابة المصلحة العليا لها، ليُشكل بذلك الأمن على مر التاريخ الهاجس الأبرز والأكبر، لصناع القرار في أي دولة من جهة، ومشكلة من نوع خاص بالنسبة للدارسين والباحثين في المجال الأمني من جهة أخرى.

وانعكاسا للتطورات السّياسية والأمنية التي شهدتها البيئة الدولية غداة نهاية الحرب الباردة، عرفت عملية التنظير في الدّراسات الأمنيّة نقلة نوعيّة جاءت مع ما حققته النظريات التقليدية (النظريات التفسيرية)، من فشل في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي- بزعامة الاتحاد السّوفييتي -، والغربي - بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية (الو. م .أ)- من جهة، وانحصار واقتصار تعريفها للأمن على الجانب العسكري؛ أي قضايا الأمن العسكري الذي يُترجم في أمن الدولة، التي عُبِّر عنها من قِبل المقاربات النّظرية المفسرة للأمن في فترة الحرب الباردة بـ :« السياسة العليا»، هذا من جهة أخرى.

وعليه فقد أفرزت مرحلة التحول الاستراتيجي(*)والنقلة الابستيمولوجية الجديدة(**)، منظومة مفهوماتية أمنية مغايرة لتلك التي كانت سائدة في الماضي القريب إبان الحرب الباردة، ليُعيد المنظرون والمفكرون تقديم صياغة مفهوماتية جديدة للأمن تتماشى مع واقع التّحديّات والتّهديدات لفترة ما بعد الحرب البادرة نذكر منها: «الفقر»، «الإرهاب»، «الجريمة المنظمة»، «النّزاعات المسلّحة الدّاخليّة»، «التّلوث البيئي وتغيّرات المناخ»، «الهجرة غير الشّرعيّة» (اللاّتماثليّة)...الخ.

ليعرف بذلك حقل الدّراسات الأمنيّة سجالا فكريا وسياسيا قويا، تمحور بالدرجة الأولى حول إمكانية توسيع وتعميق الدراسات الأمنية، لتتماشى مع الأجندات الجديدة للأمن (الأمن الاقتصادي، البيئي، المجتمعي، الشخصاني ...الخ)، أي بالمعنى الدقيق: الانتقال من منطق «السياسة العليا» إلى منطق آخر مغاير هو: «منطق السياسة الدنيا» مع صعود قضايا الهوية، البيئة والاقتصاد... وغيرها، والتي باتت هي الأخرى لا تقل أهمية عن التهديد العسكري المباشر للدولة، بل وقد تُعتبر أكثر خطورة منه، أين باتت تمس أيضا الهوية المجتمعيّة للدولة وهو ما يُعرف بـ: «الأمن المجتمعي» هذا الأخير الذي بات تحقيقه في عصر ما بعد الحرب الباردة وبالأخص عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، يتطلب ويقتضي شحذ كل إمكانيات الدولة العسكرية، الإعلامية، التعليمية، الاقتصادية... من جهة والدخول في

* مرحلة التحول الاستراتيجي: هي مرحلة تم الانتقال فيها من الثنائية القطبية إلى أحادية قطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

** الإبستيمولوجية الجديدة: قُصد بها التوجه أكثر نحو النظريات المنضوية تحت الإبستيمولوجية ما بعد وضعية.

شبكة تعاونية دولاتية من جهة أخرى، بغية للتعامل مع منطق التهديدات الجديدة التي باتت أكثر تشابكا وتعقيدا بالأخص مع تزايد خطر النشاط الإرهابي العابر للحدود وارتباط هذا الأخير بحركات إسلامية متطرفة، وهو ما أدى إلى تنامي مشاعر الخوف والعداء في الأوساط المجتمعية والأكاديمية الغربية تجاه كل ما هو مخالف لقيم الحضارة الغربية ويرتبط بقيم الحضارة الإسلامية، وهو ما عُبّر عنه «ظاهرة الإسلاموفوبيا» (Islamophobia Phenomenon) هذه الأخيرة الّتي تعبّر عن تواتريّة حتميّة وجود الخطر، فغياب الخطر الأحمر أحدث فراغا استراتيجيّا قاد إلى ضرورة البحث عن عدوّ جديد لا يقلّ خطورة عن سابقه من أجل ضان التّماسك، فخطورته تكمن في قيمه النّاجعة وبادئه المنافسة الّتي يتمسّك بها، ولا يقبل التّنازل عنها، وهو ما عبّر عنه بعدم القابليّة للاندماج والانصهار في الآخر، وهو ما يعتبره الغرب تحدّيا وتهديدا لنجاح مسار تعميم الدّيمقراطيّة، ومقابل هذا الوضع ومع تنامي تداعيّات الأحداث الدّوليّة، عرفت تدفّقات الهجرة واللّجوء المسلمة نحو الدول الأكثر استقرار ارتفاعا كبيرا والتي تمثّلت في الدول الأوربية بالدرجة الأولى كونها الدول الأقرب جغرافيا.

وما دامت فرنسا إحدى الدول الأوروبية التي تُعتبر هجرة المسلمين نحوها ليس بالظاهرة الجديدة فهي ظاهرة قديمة لطالما تعايش معها المواطن والسلطة الفرنسية على حد سواء، إلا أن التحولات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة وكل من أحداث الحادي عشر من سبتمبر والربيع العربي أحدث تغييرا في الأجندات الأمنية في العديد من الدول بما فيها دولة فرنسا في التعامل مع واقع تنامي تعداد المسلمين فيها والّذي اقترن بتنامي ظاهرة الخوف والعداء للإسلام والمسلمين في مجتمعاتها، وهو ما يقودنا لطرح السؤال البحثي الآتي:

- ✓ **إلى أيّ مدى أثّر خطاب رهاب الإسلام في فرنسا على أمنها المجتمعي؟**

وللتفصيل في البحث، وانطلاقا من هذا السؤال المركزي، نصوغ جملة من التساؤلات الفرعية (الجزئية) التالية:

الأسئلة الفرعية:

1. ماذا نقصد بظاهرة الإسلاوفوبيا والأمن المجتمعي، وكيف يمكن تفسير طبيعة العلاقة بينهما؟
2. ماذا نقصد بخطاب وسياسة الأمننة، وما هي آليات تطبيقهما على ظاهرة الإسلام؟

3. كيف يؤثّر ويفسّر كل من المثلّثين الإسلاموفوبي والدّراماتيكي في صناعة رهاب الإسلام في فرنسي؟
4. كيف فسّرت طبيعة العلاقة السيكومجتمعية الناجمة عن احتكاك المسلم بمركبات «الثّالوث الإسلاموفوبي» من منظور المثلّث الدّراماتيكي؟
5. ما مدى مصداقيّة وفعاليّة الخطط والآليات الفرنسيّة الحكوميّة وغير الحكوميّة في معالجة وتطويق ظاهرة الإسلاموفوبيا في ظلّ سياستها الإدماجيّة؟

الفرضيات:

سعيا منّا للإجابة على التساؤلات المطروحة عمدنا إلى وضع مجموعة من الفرضيات، حيث اقتضت طبيعة الدراسة الاكتفاء بثلاث فرضيات فقط وهي:

1. ترتبط ظاهرة الإسلاموفبيا برهانات سياسية واقتصادية أكثر منه بالتّهديدات الأمنيّة.
2. كلّما انتشرت ظاهرة العداء للإسلام والمسلمين تولّدت ثنائيّة الأصل والدّخيل في المجتمع الفرنسي.
3. هناك علاقة بين أمننة انتشار الإسلام؛ والرهانات الحكوماتية القائمة على الفهوم التّذاتانيّة الفرنسيّة تجاه المهاجرين المسلمين.

أهداف الدراسة:

إن لكل عمل أكاديمي هدف مسطَّر ومحدَّد يسعى الباحث لتحقيقه؛ عبر تبني المقاربة المنهجية والنظرية الأنسب لفهم وتحليل الموضوع المختار للدراسة، وبناء على هذا يُمكن تلخيص أهداف هذه الدراسة في :

1. محاولة فهم وتحليل حقيقة «ظاهرة الإسلاموفوبيا» (Islamophobia Phenomenon) وتبيان مدى تأثيرها على الأمن المجتمعي للدول.
2. كما تهدف الدراسة إلى الإحاطة بموضوع الأمن وأهم التحولات الطارئة عليه، وخاصة عقب نهاية الحرب الباردة هذا على وجه العموم، أما على وجه الخصوص فتهدف الدراسة إلى الإلمام والإحاطة بمفهومي الأمن المجتمعي والأمننة، إلى جانب خطاب الأمننة باعتباره المتغير الرئيسي الموجه لسياسات فرنسا تجاه المهاجرين المسلمين.

3. وكما تهدف الدراسة إلى القيام بعمليّة إسقاطية للجانب النظريّاتي المتعلق بظاهرة الإسلاموفوبيا والأمن المجتمعي على حالة دراسيّة بعينها هي حالة: فرنسا، وذلك للمطابقة بين الجانب النظرياتي والتطبيقي من جهة، والخروج بجملة من الاستنتاجات من جهة ثانية، واختبار مدى صحّة الفرضيات المطروحة أو تفنيدها من جهة ثالثة.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد كان اختيار هذا الموضوع المعنون بـ: «ظاهرة الإسلاموفوبيا والأمن المجتمعي، دراسة حالة: فرنسا»، بناءا على جملة من الاعتبارات مرتبطة أساسا بأهمية الموضوع في حد ذاته، ولعل أهمّها الآتي:

أولا: يندرج موضوع الدراسة ضمن الدراسات الجديدة والمتنامية بين الأوساط الأكاديمية والعلمية في حقل العلاقات الدولية عامة، والدراسات الأمنية ودراسات النزاع على وجه الخصوص، حيث يعتبر مفهوم وظاهرة الإسلاموفوبيا من المصطلحات الحديثة التداول نسبيا في الحقل المعرفي الأكاديمي المعني بدراسة علاقة الغرب بالإسلام من جهة، ومن جهة أخرى تدرج «ظاهرة الإسلاموفوبيا» ضمن التهديدات اللاتماثلية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

ثانيا: كون موضوع الدراسة يُعد من مستجدات الساحة الدولية والتي سُلّط عليها الضوء بقوة بالأخص عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م أين تم ربط الإسلام بالعديد من الظواهر السلبية بالأخص ظاهرة العنف، الإرهاب والجريمة المنظمة.

ثالثا: كما واختير الموضوع تلبية للميول الشخصاني للباحث وهو التعمق في موضوع التهديدات اللاّتماثليّة والأمن المُوَسَّع، وهو ما تم التعرّض له في رسالة التخرج من الماستر الموسومة: «خطاب الأمننة في العلاقات الأورو– مغاربية، دراسة حالة: الهجرة غير الشرعية»؛ ليأتي موضوع أطروحة الدكتوراه استكمالا للعملية البحثية في الشق النّظرياتي المتعلّق بالتّهديدات اللاّتماثليّة والأمن المُوَسَّع.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الربط بين البعد النظري والممارساتي، وذلك حتى تكون الدراسة أكثر دينامية، مع العلم أن الموضوع في حد ذاته يتميز بالدينامية كون «ظاهرة الإسلاموفوبيا» هي ظاهرة محورية في فترة ما بعد الحرب الباردة والتي تتميز بكونها ظاهرة بالغة التعقيد؛ التشابك والدّينامية، أمّا من الناحية التطبيقية ونظرا لما يعيشه العالم اليوم من اضطراب وفوضى بات تواجد المسلمين في البلدان

اللامسلمة يصنّف ضمن التهديدات الجديدة للدول الغربية والتي تعد دولة فرنسا مثالا خصبا لتنامي ظاهرة الخوف والعداء للإسلام والمسلمين، فهو كتهديد لا يمس فقط الخصوصيّة المجتمعية لدولة فرنسا أو غيرها من الدول الغربية، بل هو ذو تداعيات خطيرة في العديد من المجالات، ولعلّ هذا ما يستدعي تبني خطاب وترتيبات أمنية من قبل تلك الدول تتوافق مع خطورة هذا التّهديد، وذلك للحدّ منه.

وبالتالي نكون قد تمكنا من تعزيز الطرح المفهوماتي-النظري بالتطبيقي، وهذا لاستيعاب الموضوع بطريقة أفضل .

تحديد الإطار النظري للدراسة:

لقد شكل الأمن موضوعا محوريا في برامج بحث الأطر النظرية ذات الإبستيمولوجيا الوضعية(الاتجاه التفسيريExplanatory Trend) ، أو حتى ما بعد الوضعية(الاتجاه التكوينيConstitutive Trend)، إلا أن الإشكال في تحليل الأمن يكمن في كون هذا الأخير بات أكثر غموضا وتعقيدا وبالأخص عقب انهيار الاتحاد السوفييتي، وبالتّالي انتفاء ما عُرف بالحرب الباردة، كما وقد أدّى الانعراج الحاد في واقع البيئة الدولية بالباحثين والدّارسين إلى الخروج عن المنطق الضيق للأمن (ذو الشق العسكري)، والتوجه نحو منطق أمني جديد يقوم على ثلاثية أمن الفرد، المجتمع والدولة.

(01) «مدرسة كوبنهاجن» للأمن:

ومادامت الدراسة هذه تقوم على متغيّرَيْن هما: «ظاهرة الإسلاموفوبيا» والأمن المجتمعي، فقد قاد ذلك إلى تبني طرح «مدرسة كوبنهاجن» للأمن، والتي عرفت صداً كبيرا لها بالأخص عقب نهاية الحرب الباردة، وهي كمقاربة تقدم للأمن قراءة مغايرة عن التصور التقليدي ذو البعد العسكري، فالطرح الذي قدمته «مدرسة كوبنهاجن» للأمن يقوم على ثلاث (03) ركائز:

1- النظرة الموسعة للأمن: (The expanded view of security)

تطرح الدّراسات الأمنيّة النّقديّة مستويات جديدة أكثر عمقا واتساعا لتحديد مفهوم الأمن على غرار: «الأمن البشري»(Human Security)، «الأمن المجتمعي»(Societal Security) ثم «الأمن العالمي»(Global Security)، حيث تظهر النظرة الموسعة في التعامل مع مفهوم الأمن من خلال توسيعه أفقيّا، وتعميقه عموديا.

حيث يُقصد بتوسيع الأمن أفقيا: اشتماله إلى جانب القطاع السياسي والعسكري قطاعات أخرى تحظى هي الأخرى بأهمية بالغة كـ: القطاع الاقتصادي، القطاع البيئي والقطاع المجتمعي. ولعل هذا ما يتجلى وبوضوح من خلال «المنظور القطاعي» لـ: " باري بوزان".

أمّا بالنسبة لتعميق الأمن عموديّا: فيظهر من خلال شمولية مستويات تحليل الأمن للبعد الإنساني، المجتمعي الوطني، الدّولي، الإقليمي وصولا إلى العالمي. وهناك من يحصر هذه المستويات في ثلاثة مستويات تحليليّة رئيسية هي: مستوى الدولة (القيمة المهدَّدة هي: السيادة)، مستوى المجموعة أو المجتمع (القيمة المهدَّدة هي: الهويّة)، وأخيرا مستوى الفرد أو الأفراد (القيمة المهدَّدة هي: البقاء والرّفاه).

2- الأمن المجتمعي: (The Societal Security)

لقد اعتبرت «مدرسة كوبنهاجن» أن حماية الهوية الوطنية أساس الأمن المجتمعي(الاجتماعي)، وبناءا على هذا بات يُنظر للهجرة كتهديد حقيقي ضد أمن مجتمعات الدول المُهاجَر إليها، وذلك انطلاقا من كون المهاجر هو ذو هوية وثقافة مغايرة للمواطن الأصلي، وبناء عليه يتضح الارتباط بين الهجرة بما فيها هجرة المسلمين وبُعد الهوية، فالهجرة كقضية تطرح مفهومات كالأصل والدخيل. لنكون هنا أمام إشكالية الاندماج في المجتمعات المُستقبِلة وبالتالي يظهر مشكل نقاء أو صفاء الهويّة، وهو ما يطرحه الاتحاد الأوروبي في عديد من مؤتمراته، ومن خلال هذا نلاحظ وجود تقارب بين «التصور البنائي» و«مدرسة كوبنهاجن» فيما يتعلق بمشكل الهوية القائمة على ثنائية: «نحن والآخر» أو «الأصل والدخيل»، حيث أنه كلّما اتسع الشرخ بين العنصُرِيْن المشكِّليْن للثنائية الواحدة، أدّى هذا إلى تهديد أمن المجتمع ومن ثم أمن الدولة ذاتها، ولعلّ هذا ما أدّى بالدول الأوروبية في مواجهتها لتدفقات المهاجرين (الشرعيّين أو غير الشرعيِّين) المتزايدة (سواء كان ذلك بشكل انفرادي أوفي إطار بيروقراطية الاتحاد الأوروبي) إلى تبني سياسات تقييديّة، ردعية وأخرى تنسيقية، تعاونيّة مع دول المصدر أو العبور.

3- مفهوم الأمننة: (The Securitization)

تقدم «مدرسة كوبنهاجن» إطارا تحليليا متميزا للأمننة، وهو ما جعل الكثير من الباحثين يُقرن «مدرسة كوبنهاجن» بالأمننة. وذلك لكونها وضعت القضايا اللاّأمنية في مصاف القضايا الأمنية كونها عَدت أكثر تهديداً، ومن بين هذه القضايا نذكر: «الهجرة غير الشرعية»، «الجريمة المنظمة»، «الفقر»، «الأوبئة والأمراض»، «تغيرات المناخ»، «الإرهاب» وغيرها من القضايا.

وفي الأخير ننوّه إلى أن الأفكار الثّلاث المطروقة من قبل تصور «مدرسة كوبنهاجن» للأمن (النّظرة الموسّعة، الأمن المجتمعي، الأمننة) مرتبطة ببعضها البعض ولا يمكن الاعتماد على واحدة دون الأخرى في العملية التحليلية، كون ذلك يجعل التحليل ناقصا.

(02) نظريّة «المثلّث الدّرامي»: (The Drama Triangle)

وإلى جانب طرح «مدرسة كوبنهاجن»، تمّ الاعتماد أيضا على نظرية «المثلّث الدرامي»، لـ: "ستيفن كاربمان" (Stephen Karpman) باعتبارها نموذجا للتفاعلات اجتماعية، حيث يرى أن معالجة أي قضية مهما بلغ تشابكها وتعقيدها يكون عبر تحديد الأدوار الثلاثة:

«الضحية»: هو من يريد جلب الانتباه إليه ولقضيته؛ وهو المحرك لظهور الدور الرمزي لكل من الجلاد والمنقذ.

«الجلاد»: هو من يسيء استخدام السّلطة أو الرغبة في الحصول عليها على حساب الضّحية؛ وهو الذي يضع الحدود، القواعد والقيود.

«المنقذ»: إنقاذ الآخر هو سبب وجوده حتى لو كان ذلك يعني خسارة المال، الوقت وكرامته؛ وهو يحتاج إلى مضطهد لإلقاء اللوم وضحية لإنقاذها.

وقد تم اعتماد مضمون نظريته في تحديد طبيعة العلاقة السيكومجتمعية الناجمة عن احتكاك المسلم بمركبات «الثّالوث الإسلاموفوبي»، أين تمّ طرح ثلاثة أسئلة تدور حول: من هو الضّحيّة؟ من المعتدي؟ ومن المنقذ؟ وهي نفسها الأسئلة التي طرحها "ستيفن كاربمان" في «مثلثه الدراماتيكي» (Le triangle dramatique) أو «الثالوث» (triade)[*] والتي وجدنا فيها مدخلا نظريا يتطابق مع مضمون المبحث الثالث من الفصل الثّاني للدراسة.

*لمزيد من القراءة؛ انظر:

- Triangle SVP de Karpman, http://jmi67.free.fr/psycho_ docs/triangles_jeux_psy.PDF.
- "Bourreau-victime-persécuteur: quel jeu joue l'islam dans le triangle dramatique?" (24 Janvier 2015), Rédigé par VDVPublié dans Définitions et fondamentaux, Overblog (sur site) http://des-outils-pour-cerner-l-islam.over blog.com/2015/01/le-persecuteur-la-victime-et-le-sauveur et-si-les-3-monotheismes-formaient-le-triangle dramatique.html, (30/07/2020), (22 :37).

تحديد الإطار المنهجي للدراسة:

من الأمور المتفق عليها في أدبيات العلاقات الدولية، كون الاعتماد على منهج بعينه لا يقودنا إلى النتيجة الموضوعية المراد بلوغها، وذلك لعجز المنهج الواحد الإلمام بكل متغيرات الظاهرة السياسية الموسومة بالدينامية، التشابك، التعقيد وكذا التجديد، إلا أن طبيعة هذه الدراسة والهدف المراد بلوغه منها يقتضي الاكتفاء بثلاثة مناهج فقط، وذلك قصد ضبط الموضوع وعدم الخروج عن الغاية المراد بلوغها في نهاية هذا العمل، وبناء على هذا تم اعتماد:

- ✓ أسلوب تحليل المضمون.
- ✓ منهج تحليل الخطاب.
- ✓ اقتراب علاقات الدولة-المجتمع.

1. أسلوب تحليل المضمون: (The content analysis manner)

يعد أسلوب تحليل المضمون أحد أهم الأساليب البحثية المستخدمة ضمن الدراسات الإعلامية، والتي تم نقلها فيما بعد إلى حقل العلوم السياسية للاستفادة منها في تحليل الظواهر السياسية، وقد تم الاستعانة بهذا الأسلوب البحثي للاقتراب من الظاهرة محل الدراسة وهذا عبر تحليل الخطابات السياسية المختلفة إلى جانب التقارير، المواثيق، الإحصائيّات والبيانات...إلخ، وهو ما يُوفّر قاعدة معلوماتية كبيرة تساعد الباحث على تفسير وتحليل الظاهرة بطريقة أسهل وأوضح.

2. منهج تحليل الخطاب: (Discourse Analysis Method)

يعد تحليل الخطاب بشكل عام مجالا واسعا، موضوعه «الخطاب»، ومنهجه الإجرائي «التحليل» وما دام التحليل يعني التفكيك، أي تفكيك الشيء إلى مكونات جزئية، فإنّ الغاية المركزيّة التي جاء تحليل الخطاب لتحقيقها هي:

تحليل وفك شفرة الخطاب من أجل فهمه وهذا على اختلاف نوعه سواء كان أدبيا (شعريا أو نثريا)، ولعل هذا ما يقودنا للتنويه إلى فكرة هامة؛ تتمثل في أن هذا المنهج وُلِدَ في كنف المجال الأدبي في شقه المتصل بعلم اللّسانيّات. وإلى جانب النوع الأول من الخطاب نجد أنواعا أخرى نذكر منها:

الخطاب السياسي (وهو ما يهمنا في دراستنا هذه)، الإشهاري، الاجتماعي، النفساني، العلمي... الخ.

وعليه فإن الاعتماد على «منهج تحليل الخطاب» يُساعد على فك شفرة خطاب أمننة الإسلام والمسلمين المتبنى من قِبَلِ دولة فرنسا وانعكاس ذلك على علاقتها بالمسلمين المتواجدين فيها، ولعلّ هذا

ما يقود للوصول إلى الرّهان الحقيقي من وراء تبني هذا المنطق من الخطاب تجاه قضية تزايد عدد المسلمين المتواجدين في فرنسا.

كما ويهدف تحليل الخطاب في إبراز الاطراد في الأفكار، المفهومات والفئات التي يتم مناقشتها في كل مرة عند مناقشة قضية تزايد عدد المسلمين المتواجدين في فرنسا وكذا تنامي ظاهرة الخوف والعداء تجاه الإسلام والمسلمين.

وبذلك يكون «منهج تحليل الخطاب» الأداة الأنسب من أجل تفكيك المنطق الأمني الرّاهن في سياسة دولة فرنسا حول تنامي ظاهرة الخوف والعداء تجاه الإسلام والمسلمين.

3. اقتراب علاقة الدولة-المجتمع:

هو إطار تحليلي يهدف إلى فهم العلاقة بين الدولة والمجتمع، وكيفية تأثير كل منهما على الآخر. حيث يمكن أن تتخذ هذه العلاقة أشكالًا مختلفة، بما في ذلك: الهيمنة، التّكامل، الصّراع والتّبادل. وبالرّبط بموضوع الدّراسة تمّ إدراج هذا الاقتراب لدراسة علاقة دولة فرنسا بالمهاجرين المسلمين باعتبارهم جزء من نسيجها المجتمعي.

حدود الدّراسة:

تتطلب العملية التحليلية لموضوع الدراسة، وضع الدراسة ذاتها في سياق زمانياتي ومكاني محدد، وهذا لتسهيل العملية التحليلية.

1. الإطار الزمانيّاتي للدراسة:

تتموقع الدراسة من الناحية الزّمانياتية في فترة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، وهي كمرحلة عرفت الكثير من الأحداث والتطورات، ولعل أهمّها حدوث انعراجيْن خطيريْن في العلاقات الدولية أوّلهما تجسّد في تلك الأحداث، وثانيهما ما عُرف بـ: الربيع العربي (2011م)، حيث كان للانعراجيْن تداعيات بالغة الحدّة طالت الساحة الدولية ككل بما فيها دولة فرنسا، ففي هاته الفترة بالذات، أُدرجت العديد من الموضوعات ضمن الأجندات الأمنية للدول وكذا للمنظمات باختلافها (إقليمية أو دولية عالمية)، ومن بينها: الإرهاب، الهجرة غير الشرعية وغيرها، وكترجمة للوضع الدولي في هذه الفترة تبنت الفواعل الدولية خطابات أمنية مغايرة عن خطاباتها الكلاسيكية، وهذا من أجل إقناع الرأي العام المحلي، الإقليمي وحتى الدولي أن مصادر التهديد الجديدة هي أكثر خطورة من التهديد المباشر ذو الصبغة

العسكرية، وهو ما يظهر وفي كثير من الأحيان بوضوح من خلال الخطاب الأمني الفرنسي في معالجته لقضية تزايد عدد المسلمين المتواجدين فيها.

2. الإطار المكاني للدراسة:

يتمثل الإطار المكاني للدراسة في دولة «فرنسا»(France).

مفهومات الدّراسة:

قامت الدراسة على توليفة مفهوماتية، هي كالآتي:

1. الإسلاموفوبيا: (Islamophobia):

هو مصطلح مكوّن من كلمتين هما: الإسلام وفوبيا، فالإسلام هو أحد الديانات السماوية وهو كمصطلح يعني الاستسلام لله عزّ وجلّ. أمّا كلمة فوبيا فتعني: الخوف أو الرّهاب اللاعقلاني وكذا النفور الشديد والقوي من شيء معيّن.

وبالتالي فالإسلاموفوبيا كمفهوم وظاهرة تعني ذلك الخوف الشديد واللاّعقلاني من الإسلام، يصل إلى درجة النفور من هذا الدين. فظاهرة الخوف من الإسلام هي في جوهرها استياء على أساس الدين غير مبرّر[01]. ولعلّ ما زاد من تعقيد هذا المصطلح وانتشاره أكثر ليس فقط تأثير الأحداث في فرنسا، وإنّما أيضا ربط «رهاب الإسلام» وتغذيته بمصطلحات وظواهر أخرى كـ: «معاداة السّاميّة»(Anti-Semitism) و«كراهيّة المثليّة»(Homophobia).

2. الأمن المجتمعي: (Societal Security)

يُمثل الأمن المجتمعي القطاع الأهم في تحليل "باري بوزان"(Barry Buzan) للأمن، والأمن المجتمعي حسبه هو:

«قدرة المجتمع على الاستمرار في شخصيّته الأساسية في ظلّ الظروف المتغيّرة والممكنة أو التهديدات الفعلية»[(2)].

[1] "l'Islamophobie." Premier rapport de l'Observatoire de l'OCI sur l'Islamophobie. Préparée par : L'Observatoire de l'OCI sur l'Islamophobie Novembre 2007 à janvier 2008, pour présentation au 11ème Sommet Islamique Dakar - République du Sénégal 13-14 Mars 2008, P13.

[2] Barry Buzan and Lene Hansen, The Evolution of International Security Studies. (New York: Cambridge University Press, 2009), P 213.

أي أن الأمن المجتمعي مرتبط بقدرة المجتمع على الاستمرارية في الحفاظ على جوهره الحقيقي ضد أي تهديد أو ظروف سلبية. كما نستنتج أن الأمن المجتمعي يرتكز على عامل القيم: كاللغة، الدين، الثقافة والهوية.

3. الأمننة: (The Securitization)

حسب" باري بوزان"(Barry Buzan) فهي تعني: إضفاء الطابع الأمني على مجال معيّن من السياسة العامة، وهذا يكون عبر عملية خطابية لغوية بالغة الدقة، تحول القضية اللاأمنية إلى قضية أمنية، تحمل من الخطورة ما يهدد حياة الفرد، الجماعة والدولة، لذا لابد من التعامل مع القضية بكل جدية وفي أسرع وقت ممكن.[01]

4. الخطاب الأمني أو خطاب الأمننة: (The Securitazation Discourse)

« هو جملة التعبيرات والمفردات التخصصية المستخدمة من قبل الفواعل الأمنية، لمخاطبة التهديد الوجودي الذي يواجه الكيان المرجعي»[02].

أي هو خطاب الغاية منه إقناع الرأي العام بأن تلك القضية اللاّأمنية تحمل من التهديد ما يكفي للقضاء على الكيان المرجعي سواء كان فردا، مجتمعا أو دولة، أو بالأدق كلّهم معا، وهذا ما يقتضي بالضرورة اتباع تدابير وقائية مستعجلة واستثنائية للحد من التهديد الوجودي لضمان البقاء وتحقيق الأمن والاستقرار.

5. الثالوث الإسلاموفوبي: (The Islamophobic Triad)

يعتبر هذا المصطلح مساهمة مفهوماتيّة مضافة لفهم وتفسير ظاهرة الإسلاموفوبيا، فمن خلال التّعمق في موضوع الدّراسة، تمّ استنتاج أو بالأدقّ اكتشاف أنّ ظاهرة رهاب الإسلام تقوم على ثلاثة مركّبات مترابطة ومتفاعلة فيما بينها وهي السّياسة، الإعلام والتعليم حيث تعتبر بمثابة مضخّات تساهم في صناعة الإسلاموفوبيا والّتي يعتبر المجتمع الحاضن الأوّل والأخير لها فاحتكاك المسلم أو حتى غير المسلم بمركّبات «الثّالوث الإسلاموفوبي» أفرز علاقة سيكومجتمعية، استدعت منّا طرح ثلاثة أسئلة تدور حول: من هو الضّحيّة؟ من المعتدي؟ ومن المنقذ؟ وهي نفسها الأسئلة التي طرحها "ستيفن كاربمان"

[1] عادل زقاع وسميرة سليمان، "دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في أمننة قضيتي التغيير المناخي والهجرة غير الشرعية "، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية 01، (جويليا 2011)، ص :77.

[2] المرجع نفسه ، ص 94.

(Stephen Karpman) في «مثلثه الدراماتيكي»، الأمر الّذي يبيّن أنّ جوهر ظاهرة رهاب الإسلام اجتماعي بالدّرجة الأولى.

وبالعودة للثّالوث الإسلاموفوبي نجد أنّه كلّما فعّلت مركّباته سلبيا كلّما تنامت مشاعر الخوف والعداء للآخر، وبرزت ثنائيّة نحن والآخر.

6. المثلّث الدّرامي: (The Drama Triangle)

هو مصطلح ظهر ضمن نظريّة قدّمها عالم النّفس الأمريكي "ستيفن كاربمان"، لتحليل التفاعلات الاجتماعيّة، يصف عبرها نمطا من العلاقات الشخصية يتناوب فيه الأفراد بين ثلاثة أدوار: الضحية، والجلاد (أو المُعتدي)، والمنقذ. يساعد هذا النموذج على فهم ديناميّات الصراع والتّلاعب في العلاقات، غالبًا دون وعي. وقد تم الاستعانة بهذه النّظريّة النفسية لكاربمان لتحليل ظاهرة الإسلاموفوبيا في جزئها المتعلّق بتحديد الأدوار (الضحية، الجلاد والمنقذ) الناتجة عن العلاقة السيكومجتمعية لاحتكاك المسلم أو غير المسلم بمركّبات «الثّالوث الإسلاموفوبي».

تقسيم الدراسة:

تقوم الدراسة على ثلاثة (03) فصول هي كالآتي:

الفصل الأول: الموسوم بـ: الإسلاموفوبيا والأمن المجتمعي: مقاربة مفهوماتية-نظرية.

يتضمن هذا الفصل استعراض كل ما يتعلق بظاهرة الإسلاموفوبيا عبر القيام بعملية تفكيكية، تفسيرية وتحليليّة لهذه الظاهرة، وتدعيم هذه العملية بتبني تصوّر نظرياتي يتجسد في تصور «مدرسة كوبنهاجن» للأمن، وهذا للربط بين ظاهرة الإسلاموفوبيا والأمن المجتمعي وتحليلها نظريا.

الفصل الثاني: الموسوم بـ: الإسلاموفوبيا وقضيّة الهوّيّة في فرنسا: إسقاط لنظريّة الأمننة والأمن المجتمعي.

تم التطرق خلال هذا الفصل إلى تطوّر ظاهرة الإسلام في أوروبا بداية ومن ثمّ مراحل دخوله إلى فرنسا وتزايد تعداد المسلمين فيها، وتبيان علاقة هذه الأخيرة بخصوصية المجتمع الفرنسي، لنصل لعلاقة الدولة الفرنسية بالمسلمين وكيفية أمننة تواجد المسلمين فيها وتعزيز ظاهرة العداء للإسلام والمسلمين عبر مركّبات «الثّالوث الإسلاموفوبي» وتأثير ذلك على أمن فرنسا المجتمعي، وهو بمثابة إسقاط لما تمّ التّعرّض له خلال الفصل الأول من الدّراسة.

الفصل الثالث: الموسوم بـ: ظاهرة الإسلاموفوبيا في فرنسا ومنطق تدمير الأمننة لعلاجها

خلال هذا الفصل من الدراسة تمّ التعرض لأهمّ الخطط والآليات الفرنسيّة الحكوميّة وغير الحكوميّة المتبنّاة لمعالجة وتطويق ظاهرة الإسلاموفوبيا وقياس مدى فاعليّتها، وتبيان دور مختلف الفواعل في تعزيز الأمن المجتمعي الفرنسي ونزع منطق الأمننة في التعامل مع واقع ازدياد عدد المسلمين في فرنسا لننتقل من ظاهرة الخوف من الإسلام إلى التعايش معه، ليُختم الفصل بتقديم مصفوفة لسلام مجتمعي فرنسي تتمثّل في أهمّ الحلول المقترحة لنزع الأمننة عن الإسلام والمسلمين، وقد بُنيت المصفوفة على ركّبات الثّالوث الإسلاموفوبي إلى جانب المركّبين المجتمعي والدّولي.

- ننوه إلى أننا قمنا بالربط بين الجانب النظرياتي والتطبيقي مع القيام بعملية إسقاطية من بداية العمل إلى نهايته، وذلك للحصول على عمل مترابط ومنسجم يحقق أهداف الدراسة المذكورة أنفا.

الفصل الأول

الفصل الأول: الإسلاموفوبيا والأمن المجتمعي: مقاربة مفهوماتيّة، نظريّة

المبحث الأول: ظاهرة الإسلاموفوبيا: قراءة إبستمولوجية

المطلب الأوّل: نظرة إبستمولوجية لنشأة وتنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا

المطلب الثّاني: تعريف ظاهرة الإسلاموفوبيا

المطلب الثّالث: أسباب ظاهرة الإسلاموفوبيا

المطلب الرّابع: مظاهر رهاب الإسلام

المطلب الخامس: في مواجهة ظاهرة الإسلاموفوبيا: حلول متعدّدة المستويات

المبحث الثاني: «مدرسة كوبنهاجن»: دور الهوية وفعل الخطاب في تحديد المسألة الأمنية

المطلب الأول: «مدرسة كوبنهاجن»: مقاربة نقدية للأمن في أوروبا

المطلب الثاني: دور فعل الخطاب في تحديد المسألة الأمنية

المطلب الثالث: دور الهوية في تحديد المسألة الأمنية

المبحث الثالث: ظاهرة الإسلاموفوبيا والأمن المجتمعي: تفكيك لطبيعة العلاقة

المطلب الأول: طبيعة العلاقة تحليل أحادي من أعلى إلى أسفل

المطلب الثاني: طبيعة العلاقة تحليل أحادي من أسفل إلى أعلى

المطلب الثالث: طبيعة العلاقة تحليل مزدوج تفاعلي (من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى)

أدّت التّطوّرات التي أعقبت نهاية «الحرب الباردة»(The Cold War) إلى بروز جملة من التحولات والتغيرات ذات الطابع السريع والمتشابك على جميع الأصعدة الواقعية والتنظيرية– المعرفية، وهو ما كان بمثابة أرضية خصبة لظهور أدبيات جديدة في مختلف فروع العلوم الاجتماعية، تتماشى وطبيعة التهديدات الجديدة، وهو ما أثار الكثير من السّجالات والنقاشات الفكرية والتنظيرية الحادّة، والتي تدور بالدّرجة الأولى حول جزئيتين أساسيتين أولاها عنيت بدراسة وتحديد طبيعة العلاقة بين الغرب والعالم الإسلامي، وثانيها عنيت بضرورة تعميق وتوسيع مجال الدّراسة في حقل الدراسات الأمنية.

فبالنسبة للجزئية الأولى فقد تضاربت التصورات حول طبيعة تلك العلاقة (إيجابية أو سلبية) وخاصة مع تغذية العديد من النظريات لمنطق العداء وتغييب عنصر التسامح مع الآخر المختلف، وهو ما استشرى وبقوة عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر و«تنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا» (The growing of Islamophobia Phenomenon)

أما بخصوص الجزئية الثانية والتي عنيت بضرورة تعميق وتوسيع مجال الدّراسة ليشمل مسائل وقضايا تتلاءم مع واقع «البيئة الأمنية الجديدة» (New security environment)، وخاصة مع بروز تهديدات أمنية أكثر تعقيدا كونها باتت لا تمس سيادة الدولة عينها، بقدر ما تطال وتهدد هويتها المجتمعية وأمن مواطنيها. وهو ما اقتضى إنتاج خط تنظيري جديد في «حقل الدراسات الأمنية» (Security studies field)عُرف بـ: «الدراسات الأمنية النقدية»(Critical Security Studies).

وعليه نحاول خلال هذا الفصل من الدراسة القيام بعملية تحليلية لـ: «ظاهرة الإسلاموفوبيا» (The Phenomenon of Islamophobia)، وتدعيم هذه العملية ببعد نظرياتي يتمثل في تصور «مدرسة كوبنهاجن»(Copenhagen School)، لنصل في الأخير إلى تبيان العلاقة بين الظاهرة محل الدراسة و«الأمن المجتمعي» (Community Security) وهذا بغية تقديم إجابة للسؤال الآتي لماذا تم تحليل ظاهرة الإسلاموفوبيا انطلاقا من تصور الأمن المجتمعي؟

وللحصول على معالجة متكاملة لمضمون هذا الفصل، نتطرق إلى ثلاثة (03) مباحث مرتّبة كالآتي:

المبحث الأول: ظاهرة الإسلاموفوبيا: قراءة إبستمولوجية.

المبحث الثاني: «مدرسة كوبنهاجن»: دور الهوية وفعل الخطاب في تحديد المسألة الأمنية.

المبحث الثالث: ظاهرة الإسلاموفوبيا والأمن المجتمعي: تفكيك لطبيعة العلاقة.

المبحث الأول: ظاهرة الإسلاموفوبيا: قراءة إبستمولوجية.

إن المتتبّع لسيناريو العلاقات الدّولية القائمة بين الغرب والعالم الإسلامي، أو بالأدقّ بين الغرب والإسلام كدين؛ ثقافة وحضارة، يلحظ تأرجح طبيعة هذه العلاقة بين مدّ يتّسم بالإيجابيّة والدّعوة لحوار الحضارات وتعايش الثّقافات، وبين جزر يتّسم بالسّلبيّة والدّعوة لصدام الحضارات والتّمايز والفصل بين الثّقافات، وهو ما ولّد ثنائيّة «نحن» المتفوّق الإيجابي (المركزيّة الغربيّة) و«الآخر» المتخلّف السّلبي، والذي يمثّل التّابع ومصدر الخطر.

وبالرّغم من تأرجح هذه العلاقة بين الغرب والعالم الإسلامي بين المدّ والجزر، إلاّ أن العديد من المحلّلين يتّفقون على تغلّب كفّة السّلبيّة على هذه العلاقة، وخاصّة مع تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، أين بات الغرب يتبنّى نظرة ورؤية اختزاليّة للإسلام كدين؛ ثقافة وحضارة، وهو ما تترجم وبقوة عبر مفهوم: «الإسلاموفوبيا» هذا المفهوم الذي سرعان ما تحوّل إلى ظاهرة قابلة للقياس.

وعلى ضوء ما سبق، نحاول خلال هذا المبحث تشخيص «ظاهرة الإسلاموفوبيا» إبستمولوجيا [*]، وذلك عبر التّطرق للمطالب الآتية:

المطلب الأوّل: نظرة إبستمولوجية لنشأة وتنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا؛

المطلب الثّاني: تعريف ظاهرة الإسلاموفوبيا؛

المطلب الثّالث: أسباب ظاهرة الإسلاموفوبيا؛

المطلب الرّابع: مظاهر رهاب الإسلام؛

المطلب الخامس: في مواجهة ظاهرة الإسلاموفوبيا: حلول متعدّدة المستويات.

* منهجيا يعد التّحكم في أيّ مفهوم مفتاحا لفهم أي علم، وانطلاقا من هذا خصّصنا هذا المبحث للتّحكّم في مفهوم «الإسلاموفوبيا»، وذلك بغية فهم موضوع الدّراسة بطريقة أسهل، كون مفهوم «الإسلاموفوبيا» يعدّ مفهوما محوريًا إلى جانب مفهوم «الأمن المجتمعي».

المطلب الأوّل: نظرة إبستمولوجية لنشأة وتنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا

سنتطرق عبر هذا المطلب إلى عنصريْن هي:

أولا: التحول القيمي بعد الحرب الباردة وبروز فكرة الخوف من الإسلام.

ثانيا: أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا.

أولا: التحول القيمي بعد الحرب الباردة وبروز فكرة الخوف من الإسلام:

لم تؤد نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي بقيادة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، أواخر تسعينيات القرن الماضي إلى استتباب الأمن والسلم في المجتمع الدولي، مع غياب الخطر الأحمر، بل قاد فراغ التهديد في العقل الاستراتيجي الأمريكي إلى ضرورة البحث عن عدو جديد لا يقل خطورة عن سابقه من أجل ضمان التماسك، حيث تتجسد خطورته في قيمه الناجعة ومبادئه المنافسة التي يتمسك بها، ولا يقبل التنازل عنها، وهو ما يعبر عنه بعدم القابلية للاندماج والانصهار في الآخر، وهو ما يعتبره الغرب تحديا وتهديدا لنجاح مسار تعميم الديمقراطية.

وانطلاقا من هذا وجد مهندسو الأفكار وصانعو السياسات الخارجية الغربية والأوروبية، أنفسهم أمام مهمة تصحيحية معقدة تقتضي تضافر وتكاتف جهود فكرية ومؤسساتية منظمة ومحكمة، لا مجال فيها للارتجالية والتسرع، من أجل تغيير وتحويل الصورة النمطية البريئة التي تكونت عبر الزمن في مخيلة النسيج المجتمعي الغربي بما فيه الأوروبي-كون فرنسا حالة الدراسة جزءا منه-، حول الإسلام والمسلمين[*]، والتي كانت ترى في العدو الجديد صديقا، لا يمثل بقيمه ومبادئه تهديدا لقيمهم، مبادئهم وثقافتهم الأصلية[1].

ومن أجل إنجاح هذه المهمة تحركت الأوساط العلمية، الفكرية، الإعلامية، السياسية، الاجتماعية والاقتصادية بغية تفهيم العامة والخاصة حقيقة العدو الجديد، وطبيعة الخطر الذي يمثله على التركيبة الاجتماعية والانثربولوجية للدول الغربية، مستغلين بذلك جهل نسبة كبيرة من المواطنين الأصليين بالأديان وبالأخص الدين الإسلامي.

---

* لقد أدى استقبال الدول الغربية كما الأوروبية لجموع غفيرة من أبناء الدين الإسلامي، وتوفير كل فرص العمل وسبل الراحة، الاستقرار والأمان لهم، إلى حدوث حالة من التلاحم بين المواطنين الأصليين والمجنسين تترجمت في الصداقات والمصاهرات... الخ، فكيف يتحول هذا الصديق القديم- المسلمون- الذي وفر له الغرب كل ما احتاجه في العقود الغابرة إلى عدو لدين الغرب، مبادئه ومنهج حياته؟

بالاعتماد على:

- مصطفى قطب سانو، "في ظاهرة الإسلاموفوبيا المواجهة الآنية والمستقبلية"، الكلمة 60(صيف 2008م)، ص 4.

[1] مصطفى قطب سانو، "في ظاهرة الإسلاموفوبيا المواجهة الآنية والمستقبلية"، الكلمة 60(صيف 2008م)، ص ص 3-6.

وفي ظل هذه المتغيرات الجديدة أعيد إحياء المتغير الثقافي والاجتماعي كسبب للنزاع، وهذا عبر توظيف مسألة الهوية (Question of identity) للتأكيد على أن التحدي الأكبر في عالم ما بعد الحرب الباردة يتجسد في القطيعة الثقافية بين الشمال والجنوب، الشرق والغرب، المسيحية والإسلام[1].

وعلى مستوى الإنتاج الفكري والأكاديمي، برزت العديد من الأطروحات والمؤلفات المعالجة لطبيعة العلاقة بين الإسلام والغرب، والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين متناقضين هما:

القسم الأول: أطروحات صدام الحضارات: هي أطروحات تطرح فكرة التمايز بين الإسلام والغرب(*).

القسم الثاني: أطروحات حوار الحضارات: هي أطروحات تدعو للتعايش والحوار بين الإسلام والغرب.

(01)صراع الحضارات وبروز فكرة الخوف من الإسلام:

يرى دعاة النزعة العنصرية في الغرب أن الإسلام وكل ما يتصل به مصدر تهديد لهم، وذلك للتعارض القائم بين الإسلام والديمقراطية التي ينادي بها الغرب، فجوهر الإسلام حسبهم ليس ديمقراطيا[2]، وهو ما جعل من الإسلام والديمقراطية مفهومان متناقضان ومتنازعان[3].

ننوّه أن المفكرين الذين تحدثوا عن العداء بين الغرب والإسلام كثر؛ إلاّ أن أبرزهم نذكر: "فرانسيس فوكوياما"(Francis Fukuyama)،"برنارد لويس" (Bernard Lewis) و"مهدي المنجرة" (Mehdi Munjara)(**)إن هؤلاء وغيرهم – ما عدا "مهدي المنجرّة" – ساهموا في إنتاج صورة سلبية عن الإسلام تلقتها الشعوب الغربية وأصبحت تتقيد بتعاليمها في التعامل مع الآخر العربي المسلم، وعلى الرغم من وضعهم الإسلام في خانة الخطر إلا أنهم لم يقرّوا بوجود صدام حضاري غربي إسلامي، وهو ما جعل

---

[1] مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة–دراسة في الرهانات والأهداف–، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006) ص30.

*يندرج موضوع الدراسة ضمن هذا القسم من الأطروحات، لذا سنتطرق إليه باستفاضة في حين نشير باقتضاب إلى القسم الثاني، مع العلم أن أطروحات حوار الحضارات تعتبر آلية لمواجهة المنطق العنصري والمتطرف الذي تنادي به أطروحات القسم الأول.

[2] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الإرهاب ومحاربته في العالم المعاصر، نقلا عن:.boulemkahel.yolasite.com.PDF, P195

[3] Carole reckinger," Islam and democracy, an oxymoron?", Politik (december 2007), P23.

**يعتبر "برنارد لويس" من الرواد الأوائل الذين أطلقوا أطروحة صدام الحضارات وصراع الثقافات؛ في الفكر الغربي المعاصر، وبذلك ففكرة «صدام الحضارات» (The clash of civilizations) في الحقيقة تقترن باسمه، حيث أطلقها غداة تأميم «قناة السويس» 1975م، وبذلك فهي لا تعود لـ: "صموئيل هنتنغتون" كما هو شائع، وقبل صدور مقال "صموائيل هنتغنتون" حول صدام الحضارات، بسنتين أعلن "مهدي المنجرة"* في حديث نشرته له المجلة الألمانية دير شبيجل (Der Spiegel) 11 فيفري 1991م، أين صرح أن اندلاع حرب الخليج 1991م هو بمثابة حرب حضارية أولى، ليصدر في السنة ذاتها كتابا بالعنوان نفسه، نشر بالانكليزية، اليابانية والفرنسية. لمزيد من القراءة انظر:

- عبد الرزاق الداوي، في الثقافة والخطاب عن حرب الثقافات – حوار الهويات الوطنية في زمن العولمة–، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013) ص ص 55–64.

المهدي المنجرة، الحرب الحضارية الأولى، (القاهرة: مكتبة الشروق، 1995م) ص ص 12–15.

من "صموائيل هنتغنتون" (Samuel Huntington) صاحب نظريّة صداميّة معادية للإسلام، وهو ما أوجب التطرّق لفكره بصورة أوسع كونه الأكثر احتواء لمضمون الإسلاموفوبيا كفكرة، كاصطلاح وظاهرة.

قدم "صموائيل هنتنغتون"(*) في تسعينيات القرن 20م، رؤية مخالفة لما قدمه "فرانسيس فوكوياما" – نهاية الصراع وانتصار اللبرالية–، فـ: "هنتغنتون" يقر أن الصراع سيبقى قائما في الحاضر والمستقبل؛ فالصراع بين الحضارات سيكون آخر مرحلة في تطور الصراع في العالم الحديث.

كما وتعتبر فكرة «صدام الحضارات» التي جاء بها "هنتنغتون"، من أخطر النّظريّات الصّداميّة الّتي أنتجها الفكر الغربي حيث قدمت رؤية بالغة الأثر؛ مفادها أن نهاية الحرب الباردة أفرزت حقبة جديدة يهيمن عليها صراع الثقافات، إذ يؤمن بأن الصراع عقب انهيار الاتحاد السوفييتي لن يكون أيديولوجيا أو اقتصاديا بل سيكون حضاريا(**) أين تشكل الثقافة والهويات الثقافية –والتي تمثل في أوسع مستوياتها هويات حضارية، والتي هي نتاج فروق من البناء الاجتماعي– أنماط التماسك، التفكك والنزاع في عالم ما بعد الحرب الباردة، وتشمل الهوية الحضارية حسبه: الدين، اللغة، التاريخ، القيم، العادات، ويمثل الدين أهم هذه العناصر[1].

وعلى الرغم من الدور الكبير الذي قدمه "هنتنغتون" للهوية الثقافية في تحقيق الأمن الدولي أو اندلاع الصراع، إلاّ أنه من وجهة نظره تظل الدول القومية الجهات الفاعلة الرئيسة في الشؤون الدولية.

وبالرجوع إلى مصدر الخطر الذي تمثله كل من الحضارتين الإسلامية والكنفشيوسية؛ ننوه:

أ. **الحضارة الإسلامية:** يتمثل الخطر في النمو الديمغرافي الكبير، الانبعاث الثقافي، الاجتماعي والسياسي المتواصل، ورفض القيم والمؤسسات الغربية، أي رفض الانخراط والاندماج في

---

*"صموائيل فيليب هنتنغتون" هو عالم سياسي أمريكي ولد 18 أفريل 1927م توفي 24 ديسمبر 2008م، بروفيسور بجامعة هارفرد لمدة 58 سنة، وهو صاحب الأطروحة الشهيرة صدام الحضارات، نقلا عن:

- Qui est Samuel Phillips Huntington?, le monde (on site) dico citation. Le monde. Fr/biographie/8348/Samuel-Phillips-Huntington, PHP, (23/05/2018), (15 :06).

**الحضارة حسب "هنتنغتون" تمثل أوسع كيان وتجمع ثقافي، يضم أفرادا ينتمون إلى هوية ثقافية عامة واحدة، يؤلف بينها دين معين، فالحضارة إذن هي أوسع من الهوية، كما وتشتمل الظاهرة الثقافية على مجموعة من السمات، يمثل الدين أهم عنصر فيها تليه اللغة، وانطلاقا من عنصر الدين قسّم "هنتنغتون" العالم إلى ثماني حضارات هي: الحضارة الصينية، اليابانية، الهندوسية، الإسلامية، الأرثودكسية، الحضارة الغربية، الحضارة الأمريكية اللاتينية، والحضارة الأفريقيّة، بالاعتماد على:

- Samuel P. Huntington, the clash of civilizations and the remaking of world order, (new work: Simon and Schuster, 1996) P21.
- Gabriel Girand, le scénario du choc de civilisations analyse critique d'une théorie pseudo- scientifique- (mémoire de recherche de troisième année, non publié, université de Grenoble sciences PO Grenoble, l'institut d'études politiques de Grenoble, 2015), PP 22 and 24.

[1]Samuel P. Huntington, the clash of civilizations and the remaking of world order, (new work: Simon and Schuster, 1996), PP 13 and 20, 21 and 28.

الحضارة الغربية، وقبول التحديث. وبذلك اعتبر "هنتنغتون" العلاقة بين الإسلام والثقافة الغربية بأنها علاقة ثنائية متضاربة[1].

ب. **الحضارة الكنفشيوسية:** يتمثل الخطر في النمو الاقتصادي، القوة العسكرية والثقافية وهو ما يعتبره الغرب تفوقا للحضارة الكنفشيوسية[2].

وعلى الرغم من أن الحضارة الإسلامية بحسب "هنتنغتون" لا تمثل قوة عسكرية واقتصادية، كما لا تتوفر على دولة محورية تتجمع حولها قوى العالم الإسلامي المشتتة، إلا أنه ورغم كل هذا يعدها أخطر من الحضارة الصينية عينها، وحجته في ذلك الذاكرة التاريخية؛ فللإسلام تاريخ دموي مع كل الحضارات.

فحسبه تعد الحضارة الإسلامية الحضارة الوحيدة التي هددت الغرب وجعلته في موضع شك، واليوم بات الغرب ينظر للإسلام كمصدر للانتشار النووي والإرهاب، وهو ما يُشكل مخاوف مشتركة يتقاسمها القادة والجماهير.

وبناء على كل ما تقدم يذهب "هنتنغتون" إلى أن كلاّ من الغرب والإسلام يمثل مشكلة للآخر:

«المشكلة الأساسية للغرب ليست الأصولية الإسلامية، المشكلة الإسلام، حضارة مختلفة شعبها مقتنع بتفوق ثقافته، ومدرك لضعف قوته، المشكلة بالنسبة للإسلام ليست المخابرات الأمريكية أو وزارة الدفاع الأمريكية، إنه الغرب حضارة مختلفة شعبها مقتنع بعالمية ثقافته، ومدرك لتفوق قوته، وانخفاض القوة يفرض عليه الالتزام بتوسيع ثقافته في جميع أنحاء العالم، هذه هي المكونات الأساسية التي تغذي الصراع بين الإسلام والغرب»[3].

إنّ ما صرّح به "هنتنغتون" يؤكد أن الغرب يخشى الإسلام كدين، حتى ولو لم يتمّ ربطه بأسباب أخرى مرتبطة بالمسلمين أنفسهم أو بظواهر سلبيّة كالإرهاب، الجريمة والعنف ...الخ.

فالإسلام كدين يختلف عن الأديان السماويّة الأخرى بقدرته على الانتشار، ففي معرض حديث "صموئيل هنتنغتون" عن أسباب انتشار الإسلام، يقول في كتابه «صدام الحضارات» النسخة العربية: «لا آدم سميث ولا توماس جيفرسون سيفي بالاحتياجات النفسية، العاطفية والأخلاقية للمهاجرين الجدد... ولا المسيح قد يفي بها، وإن كانت فرصته أكبر... فعلى المدى الطويل محمد سينتصر».

ففي هذا المقطع يعترف "صموئيل هنتنغتون" أن «حرب الانتشار»(War of proliferation) ستحسم لصالح الرسول محمد عليه أفضل الصلاة وأفضل التسليم، وذلك راجع لقدرة رسالة الرسول الكريم على

[1]Gabriele Marranci, "multiculturalism, Islam and the clash of Civilisation theory: rethinking Islamophobia", culture and religion, vol.5, n01 (2004), P109.
[2] Samuel P. Huntington, OP.CIT, P20.
[3] Samuel P. Huntington, OP.CIT, PP 210,211 and 215 and 218.

تلبية الاحتياجات النفسيّة، العاطفية والأخلاقية ليس للمسلمين أو المهاجرين المسلمين، بل حتى للغرباء عن الدين الإسلامي.

وإلى جانب هذا السبب يقدم "صموئيل هنتغتون" سببا آخر وهو «طريقة الانتشار»(Diffusion method)، فالمسيحيّة تنتشر عن طريق التّحول أي بدخول الناس في الدين المسيحي، بينما الإسلام ينتشر عن طريق التحول والتناسل، فمن الناحية الديموغرافية (Demographics) نسبة المسلمين في ارتفاع مستمر خلاف نسبة المسيحيين[1]. وهو ما يولد شعور الخوف عند الغرب.

لقد تعرضت أطروحة "صموائيل هنتنغتون" للكثير من الانتقادات، من قبل الباحثين والمفكرين أمثال "إدريس لكرين"، أين يجمعون بأن أطروحته تغذي في جزء كبير منها التمايز بين الحضارات والتصادم، وبالتالي صناعة رأي عام غربي يرفض التعايش مع الحضارات والأمم الأخرى[2]، وعليه تعد من أخطر الأطروحات العنصرية المعادية للإسلام والمسلمين.

في حين اعتبر آخرون أن الرؤى العنصرية المحرضة على تصوير الإسلام بالعدو، ترجع بالأساس لعقدة موجودة في العقل الغربي، وهي فوبيا التقهقر والأفول، ضف إلى ذلك تاريخ أوروبا الدامي أين كانت ممرا لغزوات مستمرة منذ أكثر من ألف سنة، وهو ما ولّد لهم عقدة الخوف والإحساس بتعرضهم المستمر للخطر من الغير وهو ما دفعهم إلى تبني منظور استباقي تجاه كل من ترى فيه تهديدا –الإسلام–.

ليجادل آخرون بأن تمايز الحضارات الديني، اللغوي، التاريخي والثقافي لا يعدّ السبب الرئيسي للصداع والصراع، وإنما محرك الصراع الفعلي هو المصالح السياسية والاقتصادية، وما الجانب القيمي إلا مبرر لشرعنة الصدام والصراع وتغطية الأطماع التوسعية الاستعمارية[3].

وبالتالي فاستخدام الدين من قبل الساسة هو الذي يصنع الحروب، كما أن الحضارة ليست عدوانية بطبيعتها، إلا إذا تم توظيفها لتبرير سياسات مختلفة[4].

---

[1] صموئيل هنتغتون، صدام الحضارات... إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، ط2 (دون عاصمة نشر: دون دار نشر، 1999) ص ص 108، 109.

[2] مرسي مشري، "قيم التعددية وجدلية العلاقة السلبية بين الإسلاموفوبيا وحوار الحضارات"، مجلة عالم التربية 12 (2012)، ص 559.

[3] معاد نزاري، "إشكالية العلاقة بين الحضارات – صدام أم حوار أم تعارف؟"، الكلمة 87 (2015)، ص 83. (73– 99).

[4] يوسف أحمد إبراهيم الحوامدة، "أثر نظرية صراع الحضارات في تشكيل الواقع الدولي" (رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، 2006)، ص 92.

(02) حوار الحضارات وتصحيح فكرة الخوف من الإسلام:

خلاف القسم الأول يعالج أنصار هذا الاتجاه علاقة الغرب بالإسلام من زاوية أخرى مغايرة، ومناقضة للتوجه العنصري الذي يُحرّض على التمايز والتصادم الحضاري، والذي جعل من الإسلام مصدر تهديد فعلي في عالم ما بعد الحرب الباردة، وهو ما ساهم وبقدر كبير في بروز فكرة الخوف من الإسلام، لذا فقد جاءت أعمال أنصار هذا الاتجاه كرد لتصحيح فكرة صدام الحضارات والخوف من الإسلام، وهذا عبر التركيز على موضوع حوار الحضارات، من خلال تطبيق النسبية الثقافية للحضارات والشعوب بدل المركزية الثقافية، فإذا كان صدام الحضارات يُقصد به: تبيان وبناء التناقض بين حضارتين أو أكثر فإن حوار الحضارات هو: محاولة حل التناقض في الواقع، فلكل حضارة خصائصها التي تميزها ومشاكلها الخاصة، وحل هذه المشاكل يستدعي التعاون والتعايش مع الآخر، وذلك لخضوع الجميع لقانون التأثير المتبادل، ضف إلى ذلك تقاسم الجميع لمشاكل تشترك عالمية، لذا يأتي حوار الحضارات كآلية لتبادل العلم بهذه المشاكل وتبادل المعرفة بحلولها المحتملة، وتعيين القرار الذي ترى أغلبية المجتمعات أنه الحل الأمثل والصحيح[1].

وانطلاقا من هذا ظهرت العديد من النظريات والأطروحات على المستويين الغربي والعربي، من أجل الإجابة على سؤال جوهري هو: على أي أساس تقوم العلاقة بين الأنا والآخر؟ ومن بينها نذكر:

أطروحة "روجيه جارودي" (Roger Garodi) ، محمد خاتمي"(Mohammad Khatami)[2] ودور المنظمات الدولية (منظمة المؤتمر الإسلامي، جامعة الدول العربية والأمم المتحدة). [3]

ثانيا: أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتنامي ظاهرة الخوف من الإسلام:

لقد ساهمت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م بالولايات المتحدة الأمريكية والربيع العربي 2011م، في إخراج الخوف من الإسلام من مجرد فكرة ومفهوم نظري إلى ظاهرة قابلة للمعاينة والقياس.

وفيما يلي تبيان لتأثير هذين الحدثين في تنامي ظاهرة الخوف من الإسلام:

---

[1] محمد خليل صبري، حوار الحضارات من منظور إسلامي، نقلا عن:
https://drsabrikhalil.files.wordpress.com/2011/07/d8add988d8a7d8b1-d8a7d984d8add8b6d8a7d8b1d8a7d8aa.PDF, P4.

[2] لمزيد من القراءة انظر: تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، "سنة الأمم المتحد للحوار بين الحضارات ثقافة السلام 2000م"، مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار رقم 9/14–ث (ق.إ) حول الإعلان العالمي للحوار بين الحضارات، ص ص 319–321.

[3] عبد الناصر جندلي، "النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد "الحرب الباردة""، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، 5(دون سنة)، ص123.

(01) أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م(*) وتنامي ظاهرة الخوف من الإسلام:

لقد وضعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر المسلمين في الواجهة كمصدر للتهديد العالمي، لتعلن بداية التوجس العلني من الإسلام عبر العالم، وقد تترجم في إعلان الحرب على ما سمي بـ: «محور الشر» والذي يمثله المسلمون بأعلى نسبة، وبفعل هذه السياسة الجديدة لإدارة "جورج بوش الابن" (George W. Bush) تحولت الحرب على الإرهاب إلى حرب على الإسلام، وهو ما ساهم في تنامي انتشار مصطلح وظاهرة الإسلاموفوبيا[1]، وخاصة مع ربط الإسلام بالإرهاب ووسم كل مسلم وعربي بصفة الإرهابي، وهذا تحت مسمى: «الحرب على الإرهاب»(**)[2].

فعلى الرّغم من أن القائم بالعملية هم فئة من المسلمين المتطرفين فقط، إلاّ أنّ هذا لا يعني ولا يخوّل تعميم الإجرام على المسلمين كلّهم، وكذا الرّبط بين الإسلام والإرهاب.

وقد وُظّف مصطلح «الحرب على الإرهاب» في خطابات "جورج بوش" حيث صرح في خطابه ليوم 14 سبتمبر 2001م، بأن أي دولة تدعم الإرهاب فهي نظام معاد وعليه: أن تكون مع الولايات المتحدة الأمريكية أو أنت إرهابي، وهنا يظهر تقسيمه للعالم إلى قسمين: إما معنا أو مع الإرهاب، فالهجوم على واحد هو هجوم على الجميع، لذا فالعالم المتحضر يحتشد إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية[3]، وعلى

*أحداث الحادي عشر من سبتمبر: هي هجمات انتحارية تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية يوم الثلاثاء الموافق لـ: 2001/09/11م، أين سمي ذلك اليوم بالثلاثاء الأسود، قام بتنفيذ هذه الهجمات 19 شخصا، نُفّذ الهجوم عبر اختطاف طائرات نقل مدني تجارية، ومن ثم توجيهها لتصطدم بأهداف محددة هي: البرج الشمالي والجنوبي لمركز التجارة العالمي الأمريكي، وزارة الدفاع الأمريكي ووزارة الدفاع الأمريكي البينتاجون، وجهت الولايات المتحدة الأمريكية أصابع الاتهام إلى تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن، راح ضحية هذه الهجمات ما يقارب 3000 شخصا، لمزيد من القراءة انظر:

- cours de histoire-géographie- les menaces terroristes: 11 septembre 2001(sur line) www.maxicours.com /se/fiche 4/8/411248.html, (31/05/2018), (02:26).
- "les dossiers du 11 septembre 2001-les points essentiels-", réalisé par le collectif reopen 991.info, révisé le 12/03/2008, (sur line) www. Reopen 911.info/ uploads/ document/ fichier/ 11- septembre- les-points- essentiels. PDF. (1-24).

[1] عبد الغني عماد، الإسلاموفوبيا بين المقاومة والإرهاب، نقلا عن:
http://tourathtripoli.com/phocadownload/dirasset_fi_alkadia_alfilsstinia/alisslamofoubia.PDF, P7.

**تمثل الحرب على الإرهاب تحولا جذريا لنوعية الخطاب والممارسة في السياسة الخارجية الأمريكية، في حربها المعلنة على الإرهاب، أين ربطت هذه الظاهرة بالدين الإسلامي، باعتباره محركا للعنف، ووظفت جميع الإمكانيات لتطويق العدو الجديد، نقلا عن:

- أحمد عبد الكريم سيف، "الإرهاب إشكالية المفهوم"، دراسات سياسية 1(أغسطس 2009)، ص 7.

[2] نعيمة إدريس، موقف مالك بن نبي من الحوار الحضاري مع الغرب، الكلمة 87(2015)، ص 55.

[3] President george w.bush, "address to the joint session of the 107th congress united states capitol", Washington, D.C (20/09/2001), selected speeches of president speeches of president George w. bush 2001-2008, PP 69, 70.

هذا الأساس قسم العالم إلى «محور الخير والشر» (مع أو ضد أمريكا)[1]، ليصرح في خطاب آخر خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان 2006م أن المسلمين هم خلفاء الفاشية والنازية[2].

لقد أخذ رفض الغرب للإسلام وبالتالي المسلمين في السنوات التي تلت 2001م؛ منحا خطيرا خصوصا مع توالي الإساءات للإسلام ولرموزه المقدسة (وبالأخص شخص الرسول عليه أفضل الصلاة وأفضل التسليم)، من قبل العديد من الصحف، وهذا تحت غطاء حرية الصحافة والتعبير.

كما واقترن تنامي «ظاهرة الإسلاموفوبيا» بتنامي التأثير السلبي للأحزاب اليمينية وتصريحاتها المشبعة بالعداء والعنصرية، وهو ما انعكس على وضع الجالية المسلمة المتواجدة في الدول الغربية سلبا وهو ما تبينه أرقام التقارير المعالجة لظاهرة الإسلاموفوبيا.

وفي الأخير ننوه أن بداية عمل "دونالد ترامب" (Donald Trump) كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية 2017م، كانت بمثابة دفعة لإعادة مصطلح و«ظاهرة الإسلاموفوبيا» للواجهة من جديد، حيث شهدت الفترة الممتدة من جانفي إلى مارس سنة 2017م حالة فوضى وخاصة بعد تصريح "ترامب" بأن: «الإسلام هو عدو الشعب الأول»، كما وتواصلت تلك الفوضى مع حظر دخول مواطني عدد من الدول الإسلاميّة إلى الأراضي الأمريكيّة، في حين تعرضت المساجد والمراكز الدينية التابعة للمسلمين لسبعة اعتداءات مختلفة في عدة ولايات أمريكية خلال ثلاثة أشهر فقط.

كما وتأججت الظاهرة خلال هذه الفترة في كل من هولندا، فرنسا، ألمانيا وبريطانيا جراء حملات يمينية متطرفة ضد المهاجرين تزامنت مع فترة الانتخابات؛ والتي شهدت 10 حوادث تتسم بالعنصرية ضد المسلمين[3].

وعليه وبناء على كل ما سبق تُعتبر أحداث الحادي عشر من سبتمبر نقطة تحول في طبيعة العلاقات التي جمعت بين العالمين الغربي والإسلامي، كما ساهمت الانقلابات الأمنية في الدول العربية 2011م، «ظاهرة داعش» ووصول "ترامب" إلى الحكم في إخراج وتحول فوبيا الإسلام من مجرد فكرة

---

[1] إلياس حنا، " الفشل الاستخباراتي الاستراتيجي الأمريكي"، المتابع الاستراتيجي، أحداث الحادي عشر من سبتمبر أيلول عام 2001م، أهم وأخطر حدث في القرن الواحد والعشرون، ونقطة تحول عظمي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، القسم الرابع، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية (ماي 2005)، ص 11.

[2] President George w. bush, "address to American legion national convention center", salt lake city, UTAH (31/08/2016), ibid, P380.

[3] "التعاون الإسلامي: استمرار مظاهر الإسلاموفوبيا في الغرب خلال الربع الأول من 2017م"، نقلا عن:
https://www.aa.com.tr/ar/800521/-2017-, (01/07/2018), (23 :27).

ومفهوم إلى ظاهرة قابلة للقياس، وهو ما سنتطرق إليه في المطلب الرابع من هذا المبحث والموسوم: مظاهر الإسلاموفوبيا.

المطلب الثّاني: تعريف ظاهرة الإسلاموفوبيا

انطلاقا مما تضمه المطلب الأول وجدنا أن غياب عنصر التّسامح مع الآخر؛ كان بمثابة أرضية مُهَيِّئَة لظهور أدبيات جديدة في مختلف فروع المعرفة، تناقش العلاقة مع الآخر، وهو ما قاد في آخر المطاف إلى بلورة «مفهوم الإسلاموفوبيا»، هذا الأخير الذي تعددت التعريفات المقدمة حوله، ولكن وقبل التطرق إلى تعريف الإسلاموفوبيا، نتعرض أولا إلى بروز المصطلح نفسه، وبهذا ينقسم المطلب الثاني إلى:

أولا: بروز مصطلح الإسلاموفوبيا؛

ثانيا: تعريف الإسلاموفوبيا.

أولا: بروز مصطلح الإسلاموفوبيا:

يعد مصطلح الإسلاموفوبيا من المصطلحات حديثة التداول نسبيا في قاموس المصطلحات الأكاديمية، على الرغم من كونه يعبر عن ظاهرة قديمة حديثة، فالتحيز والتعصب تجاه الإسلام هو رُهاب قديم، كما وكان سمة مميزة للمجتمع الغربي والنفسية الأوروبية منذ القرن السابع[1].

وبالرجوع إلى الدراسات الأكاديمية الغربية نجدها تشير إلى أن النشأة الأولى لاستخدام مفهوم الإسلاموفوبيا؛ سُجلت سنة 1912م باللغة الفرنسية «Islamophobie» [2] ، ليعود للظهور مجددا في عشرينيات القرن الماضي أين استخدمه "هينري لامينس" (Henry Lamans) –مستشرق بلجيكي–، في سياق كتابه عن الرسول عليه الصلاة والسلام، ليُستخدَم المصطلح أيضا في كتاب "إيتيان دينيه" (Etienne Dini) –رسام فرنسي استشراقي– موسوم: «الشرق كما ينظر إليه الغرب»[3].

[1] Premier rapport de l'observation de l'OCI, Islamophobie, pour présentation au 11ème sommet islamique, (Daker-République de Sénégal-,13-14 Mars 2008) P8.

[2] the problematic definition of Islamophobie International Civil liberties Alliance ICLA, September 20,2013[on line] liberties Alliance .org/…/islamophobie-definition, PDF, P3.

[3] عبد المالك سلمان، "ظاهرة الإسلاموفوبيا ومستقبل العلاقات بين العالم الإسلامي والغرب"، مجلة الشؤون الخليجية 59(خريف2009)، ص 108.

كما وتتفق الدراسات على أنّ الاستخدام الأول لهذا المصطلح كانت سنة 1925م، من قبل "إيتيان دينيه" وسليله "سليمان بن إبراهيم" حين كتبوا حول النبي عليه أفضل الصلاة وأفضل التسليم «وصول الهذيان ضد الإسلام»(accès de délire islamophobie) [1].

في حين لم يتم تسجيل «مصطلح الإسلاموفوبيا» باللغة الانكليزية إلا في النصف الثاني من القرن العشرين، ليصبح أكثر استخداما في أواخر الثمانينات في أعقاب الفتوى الإيرانية ضد "سلمان رشدي" (Salman Rushdie) على كتابه: «الآيات الشيطانية» (the satanic verses)، يبدو أن «مصطلح الإسلاموفوبيا» ظهر لأول مرة في بريطانيا خلال قضية "رشدي" في أواخر الثمانينات، وظهر هذا عبر محاولة من أُطلق عليهم «المسلمون الأصوليون» لإسكات المنتقدين للإسلام؛ مثل: "رشدي" ومؤيديه لحرية التعبير، وكانت حجتهم في ذلك أن «الخوف من الإسلام» هو الذي سمح بتمرير هذا دون عقاب من المجتمع والدولة البريطانية، وبذلك يظهر أن «انتقاد الإسلام» هو بمثابة «رهاب الإسلام» وهو بالتالي خارج الحدود[2].

وبالربط بموضوع الدراسة نجد أن أول من استعمل لفظ «الإسلاموفوبيا» من الكتاب الفرنسيين هو "ماليه إميل" (Mali Emile) في مقال نشره في «جريدة لوموند» (Le Monde newspaper) الفرنسية 1994م بعنوان: «ثقافة ووحشية» أين تحدّث عن صنف من الإسلاموفوبيا الزاحفة[3].

في حين اشتهر مفهوم «رُهاب الإسلام» على صعيد الرأي العام عبر تقرير «رهاب الإسلام» (Islamophobia Raport)؛ الصادر عن منظمة «The Runnymede trust» 1997م وهذا عقب صياغته لأول مرة 1996م من قبل لجنة المسلمين البريطانيين، لتصدر المنظمة في السنة التالية تقريرها الشهير «الخوف من الإسلام تحد لنا جميعا»[4] وقد كان هذا التقرير طريقا مختصرا للإشارة إلى الخوف أو كراهية الإسلام؛ وبالتالي الخوف أو الكراهية لكل أو معظم المسلمين[5].

---

[1] Allen chris, "Contemporary Islamophobia before 9/11: Abreif History", In Islamophobia and Anti-Muslim Hatred: causes &Remedies. arches quarterly, Ed Abdullah faliq, V0.4, Ed.7, (London: the Cordoba foundation, 2010) P15.

[2] OSCE Human Dimension Implementation Meeting," "NGO paper: what does "Islamophobia "mean?" (Working paper, published, International Civil Liberties-IClA-,warsaw-poland-26/09/2013)[on site] http://www.osce.org/odihr/106577?download:true, P3.

[3] ياسين مهدي صالح، ظاهرة الخوف من الإسلام في الغرب (الإسلاموفوبيا) ومواجهتها فكريا، نقلا عن:

http://www.iasj.nrt?Func:fulltext &old: 72165.PDF, P7.

[4] Premier rapport de l'observatoire de l'OCI, «Islamophobie », OP.CIT, P13.

[5] OSCE Human Dimension Implementation Meeting, op.cit, P3.

كما تبنى هذه المسودة المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية وكراهية الأجانب (EUMC)، كما ونشرت تقريريْن عن «رُهاب الإسلام» في الفترة الممتدة من ماي 2000 إلى سبتمبر 2006م[1].

ليتصاعد استخدام «مصطلح الإسلاموفوبيا» من قبل مراكز البحث والإعلام الفرنسي؛ عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وبعض الأحداث التي وقعت في القارة الأوروبية.

فالمراجعة السريعة لتكرار ظهور «مصطلح الإسلاموفوبيا» في بعض أشهر الجرائد الغربية، بحسب الإحصائيات التي قدمتها دائرة البحث الالكترونية الأمريكية (Lexis Nexis) تكشف الزيادة المُطّردة في استخدام «مصطلح الإسلاموفوبيا» من الفترة الممتدة من 2001م إلى 2006م، والجدول الآتي يرصد عدد مرات ظهور المصطلح في أكثر الجرائد الغربية شهرة.

الجدول رقم (01): تكرار مصطلح الإسلاموفوبيا في أشهر الجرائد:

البلد:	اسم الجريدة:	2001	2002	2003	2004	2005	2006	المجموع:
جرائد بريطانية	تايمز البريطانية (British Times)	12	12	13	34	44	92	207
	غارديان(The Guardian)	14	29	20	50	44	38	195
	اندبندنت(The Independent)	22	15	11	37	42	30	157
كندية	تورنتو ستار (Toronto Star)	3	3	1	11	18	38	74
أمريكية	نيويورك تايمز (New York Times)	2	2	3	7	4	10	28
	واشنطن بوست (Washington Post)	2	3	2	2	5	5	19

نقلا عن:

علاء بيومي، "صعود الإسلاموفوبيا في المجتمعات الغربية"، نقلا عن موقع الجزيرة:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2006/10/12/, (2008/06/21), (21:08).

✓ من خلال قراءة تكرار استعمال المصطلح في المجلات الغربية، نجد التكرار الأكبر كان من نصيب «تايمز البريطانية».

[1] هاينر بيليفيلد، "صورة الإسلام في ألمانيا رُهاب الإسلام «الإسلاموفوبيا»– مفاهيم متباينة وخيارات سياسية للتعامل"، ترجمة فادية فضة وحامد فضل الله، المستقبل العربي 3–4 (صيف وخريف 2008)، ص ص 110،111.

بناء على ما سبق نجد أنه وعلى الرغم من انتشار وشيوع مصطلح «الإسلاموفوبيا»؛ يبقى هناك اختلاف حول دقّة المصطلح ذاته وكذا نشأته، إلا أن الأمر المتفق عليه أن شيوعه ما هو إلاّ انعكاس لتنامي المشاعر السلبية تجاه الإسلام والمسلمين في الأوساط المجتمعة والسياسة الغربية.

ثانيا: تعريف الإسلاموفوبيا:

تعددت المصطلحات والعبارات التي تشير إلى العداء تجاه الإسلام والمسلمين (العنصرية ضد الإسلام، معاداة السامية)، إلا إن المصطلح الأكثر شهرة على نطاق واسع هو «مصطلح الإسلاموفوبيا» أو ما يُعرف أيضا بـ: «رهاب الإسلام»[*]، فالمتمعن في المصطلح يجده يتكون من جزأيْن والمخطط الآتي يوضح ذلك.

المخطط رقم (01): أقسام مصطلح الإسلاموفوبيا:

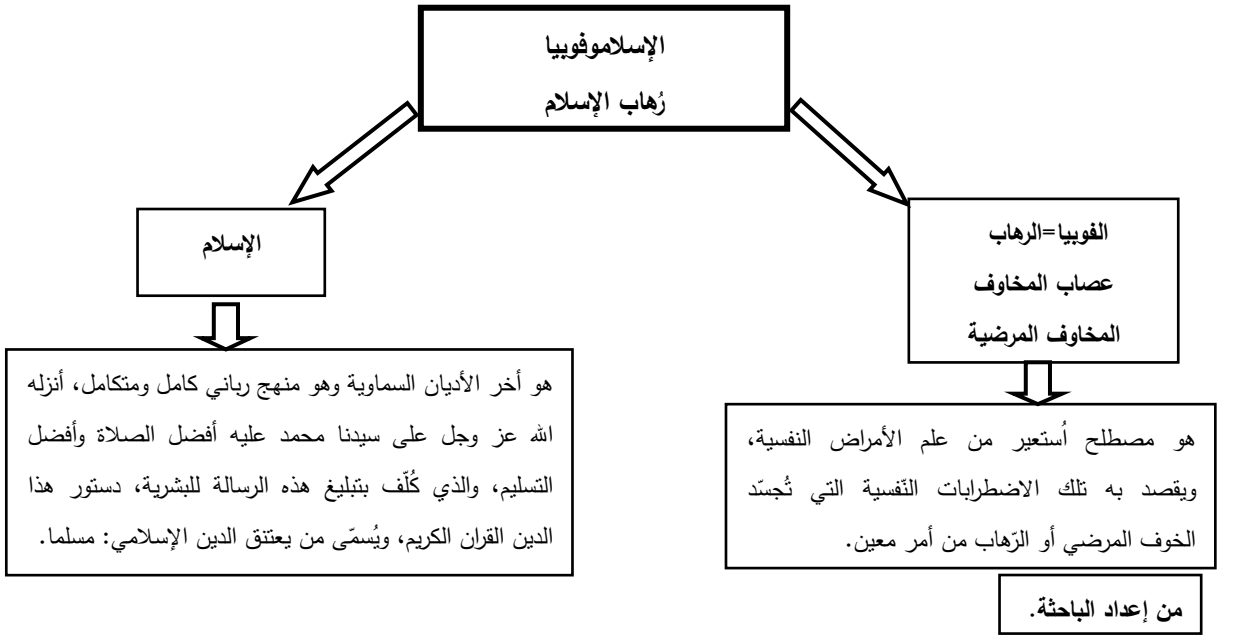

من إعداد الباحثة.

انطلاقا من المخطط نجد أنّ «الإسلاموفوبيا» في أبسط تعريفاته هي: خوف غير مبرر من الإسلام والمسلمين، وبالتالي فجوهر هذه الظاهرة هو استياء على أساس الدين بالدرجة الأولى. وبالرجوع إلى ضبط مفهوم الإسلاموفوبيا نجد أن هذا الأخير تعددت التعريفات المنوطة به، وهذا باختلاف الانتماء

[*] يعرف "حامد زهران"(1978) الفوبيا بأنها: خوف مرضي دائم من وضع أو موضوع أو شخص أو شيء أو فعل أو مكان غير مخيف بطبيعته، ولا يستند على أي أساس واقعي، ولا يمكن ضبطه أو التخلص منه أو السيطرة عليه. ويُعرَّف خوف المريض بأنه خوف غير منطقي. وعلى الرغم من هذا فإن هذا الخوف يتملكه ويتحكم في سلوكه، ويصاحب هذا الخوف القلق والسلوك القهري. وبالتالي استجابة الإنسان المصاب بالفوبيا تكون غير متناسبة مع الموقف، ولا يمكن تقديرها منطقيا. نقلا عن: "عُصاب المخاوف (الفوبيا)"، الصحة النفسية، نقلا عن:
http://www. alraimedia.com/Newspaper/Flipbook/…/P039. PDF, P56.

الفكري والبيئي لصانع التعريف؛ فالتعريف المقدم من قبل دعاة ظاهرة الإسلاموفوبيا يختلف في مضمونه عن تعريف مقدم من قبل ضحايا هذه الظاهرة، وهو ما يولد ثنائية نحن والآخر حتى في مجال تعريف هذه الظاهرة، ولعل هذا ما صعّب مهمة صناعة تعريف جامع مانع لمفهوم الإسلاموفوبيا.

كما وسجلت عدة محاولات لصياغة تعريف دقيق لظاهرة الإسلاموفوبيا، وذلك للانتقادات التي وُجّهت للعديد من التعريفات، ففي مقالة نشرها «التحالف الدولي للحريات المدنية» (ICLA) 2013/09/20 بعنوان: «إشكالية تعريف الإسلاموفوبيا» (the problematic Definition of Islamophobia)، اعتبرت أن مصطلح «الإسلاموفوبيا» بالمعاني التي قدمها أصحابه مصطلح غير دقيق؛ لا يلبي الحد الأدنى من معايير منطق التماسك والموضوعية، لذا لابد من إيجاد تعريف دقيق بحيث يكون مقبولا عند المسلمين، منتقدي الإسلام والأحزاب المغرضة على حد سواء، كما قدّم المقال شروطا لصياغة تعريف «الإسلاموفوبيا» بحيث يغيب فيه المصطلحات الجزئية الموضحة في الشكل أدناه ، الباعثة على توليد مشاعر التخويف وتهميش الأشخاص، وبالتالي لا ينبغي أن تُستخدم في أي تعريف رسمي دون أن تعرّف تعريفا دقيقا، فتضمينها في تعريف «الإسلاموفوبيا» هو إشكال في حد ذاته، لذا لابد من معرفة معاني تلك المصطلحات قبل توظيفها في أي تعريف، فتضمين التعريف لثلاث منها يسقط التعريف في حد ذاته، وبذلك وبالرجوع إلى هذا المقال اعتبر تعريف "تاموت توبكوغلو" (Umut Topcuoglu) مرفوضا[1] كونه يحتوي على أكثر من مصطلح فرعي:

«الخوف من الإسلام هو شكل معاصر من العنصرية، وكره الأجانب بدافع الخوف، الريبة والكراهية التي لا أساس لها من الصحة».

«Islamophobia is a contemporary form of racism and xenophobia motivated by unfounded fear, mistrust, and hatred of Muslims and Islam» [2](*) .

[1] The problematic Definition of "Islamophobie", OP. CIT, PP4, 5 and 18.

[2] OSCE Human Dimension Implementation Meeting, "NGO paper, what does "Islamophobia"Mean?", OP.CIT, P2.

*وهذا التعريف يتفق مع التعريف الذي قدمه عالم الاجتماع السياسي الفرنسي في معهد البحوث والدراسات العالمية بباريس "Vincent Geisser"، أين اعتبر الإسلاموفوبيا شكلا حديثا من العنصرية ضد المسلمين، فهي لا تعبر عن عودة المعارضة القديمة «الحروب الصليبية ضد الجهاد» على الرغم من بقاء تلميحات تعبر عن حجج لاهوتية يعتمدها أنصار الإسلاموفوبيا.

المخطط رقم (02): المصطلحات الجزئية المرتبطة بمفهوم الإسلاموفوبيا:

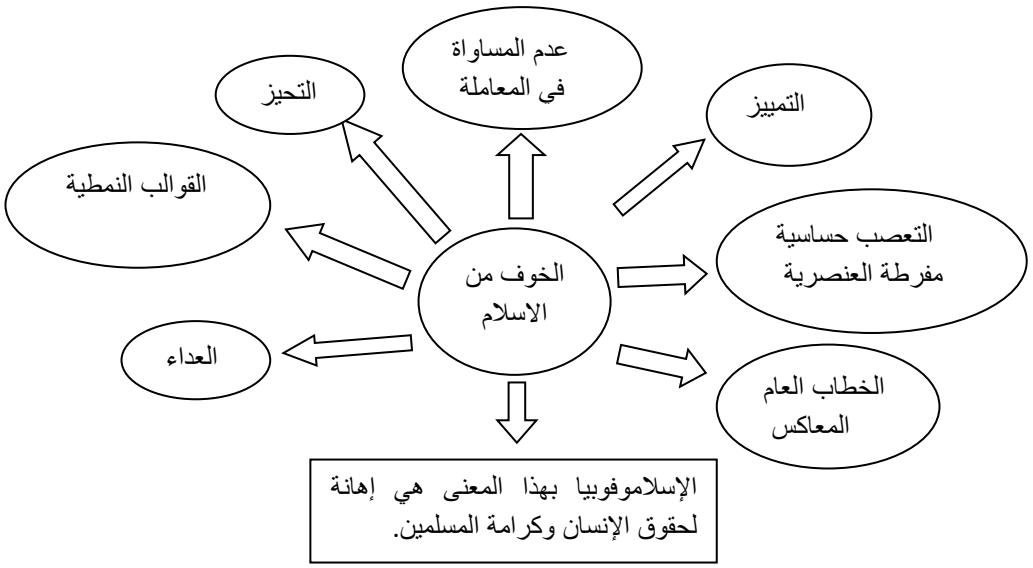

من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

OSCE Human Dimension Implementation Meeting, OP.CIT, P2.

كما أسهمت الدراسة التي أصدرتها منظمة « Runnymede trust »1997 في محاولة تقديم تعريف للإسلاموفوبيا، والذي قصدت به: «الخوف و كراهية الإسلام أو المسلمين أو الثقافة الإسلامية» « Fear and/ or hatred of Islam, Muslims or Islamic /Muslim culture».

وفي هذا الإطار حددت « Runnymede trust » ثمانية مكونات كخصائص للإسلاموفوبيا:

1. ينظر إلى الإسلام باعتباره كتلة متجانسة، مستقرة وغير مستجيبة للتغيير.
2. اعتبار الإسلام منفصلا ومتميزا عن الآخر، وليس لديه قيم مشتركة مع الثقافات الأخرى فضلا عن ذلك، لا يتأثر أو يُؤثّر فيها.
3. اعتبار الإسلام أدنى مكانة ومرتبة من الغرب، إنّه بربري غير عقلاني بدائي وجنسي.
4. اعتبار الإسلام عنيفا وعدوانيا يُهدّد ويُدعّم الإرهاب والصدام مع الحضارات.
5. اعتبار الإسلام أيديولوجية سياسة، يُستخدم لتحقيق مصالح سياسية أو عسكرية.
6. الرفض التام لأي نقد يمكن أن يُقدّمه الغرب.
7. استعمال العداء تجاه الإسلام لتبرير أي ممارسات تمييزية تجاه المسلمين، من أجل إقصائهم وتهميشهم في المجتمع الذي يتواجدون فيه.

8. اعتبار مشاعر العداء تجاه المسلمين أمرا طبيعيا وعاديا[1].

وبالاعتماد على تفسير "صموائيل هنتنغتون" للعلاقة بين الغرب والعالم الإسلامي، نجد أن الإسلاموفوبيا حسبه: أمر طبيعي وذلك لكون العالم الإسلامي يمثل كتلة متجانسة لا تقبل التحضر والحداثة؛ فالخوف عند الغرب ناتج عن رفض المسلمين لقيمهم وثقافتهم، كما وعبر الخوف من تصاعد الصحوة الإسلامية في العالم الإسلامي عند "هنتنغتون" عن ظاهرة الإسلاموفوبيا.

وبالعودة إلى ثنائية نحن والآخر في تفسير مضمون الإسلاموفوبيا بحسب ما دعا له مؤيدوه، نجد أن ضحايا هذه الظاهرة (العالم الإسلامي) وعلى الرغم من كون المصطلح بات مقبولا لغويا وسياسيا، إلا أنهم لا يعترفون به ويعتبرونه مفهوما خاطئا، وذلك لما يحمله من أحكام خاطئة وتفسير مزيف للإسلام وقيمه؛ والتي تشكل بحسب العالم الإسلامي التعريف الحقيقي للإسلاموفوبيا فتشويه الإسلام وتصويره الخاطئ، جعل من المسلمين ضحايا التمييز العنصري وكراهية الأجانب فهم يواجهون التصنيف الديني والإذلال في أوروبا وغيرها من البلدان غير الإسلامية، إلى جانب التمييز من حيث التوظيف[2].

- ✓ وعليه فالإسلاموفوبيا بهذا المعنى إهانة لحقوق الإنسان وكرامة المسلمين، وكما يُعتبر غطاء للمشاكل الاقتصادية، الاجتماعية والسّياسيّة التي تعاني منها الدول الغربية.

وكخلاصة نقول أنّ «الإسلاموفوبيا» هي: ظاهرة تعبر عن مشاعر سلبية لا قاعدة سببيّة يقينيّة لها تجاه كل ما يتصل بالإسلام كدين.

وبناء على كل ما سبق وبالرجوع إلى شروط صياغة تعريف للإسلاموفوبيا، التي تضمنها مقال: «إشكاليّة تعريف الإسلاموفوبيا».

نقدّم التعريف الآتي الذي يلبي الحد الأدنى من معايير المنطق، التماسك والموضوعيّة.

وفي أبسط معانيها كما سبق وذُكر أنّها خوف غير مبرر ولامنطقي تجاه دين الإسلام وكل ما يتصل به؛ أي هو خوف لا أساس له وبالتّالي فمجرّد إعطاء حجة تبرّر الخوف من الإسلام والمسلمين يُسقط هذا معنى الإسلاموفوبيا.

[1] Craig considine, "the Racialization of Islam in the United States: Islamophobia, hate Crimes, and flying while brown", Religions 168(8/2017), P6.

[2] Premier rapport de l'observatoire de l'OCI, "Islamophobie", OP.CIT, P14.

المطلب الثّالث: أسباب ظاهرة الإسلاموفوبيا:

في حين تجد «ظاهرة الإسلاموفوبيا» تفسيراتها في العديد من الأسباب المتفاوتة من حيث الأهميّة والقوة، والمتضافرة فيما بينها لتشكيل هذه الظاهرة المعقدة، كما وتنقسم هذه الأسباب بين التاريخية، الدينية، السياسية، الأديولوجيّة والسلوكية، وفيما يلي محاولة لاستعراض أبرز الأسباب التي يمكن أن تكون مسؤولة عن بلورة وتنامي هذه الظاهرة[*]. والمخطط الآتي يلخّص أهم الأسباب:

* للقراءة والتوسّع في أسباب ظاهرة الإسلاموفوبيا الملخّصة في المخطّط؛ يمكن الرّجوع للمراجع الآتية:

1. صموئيل هنتغتون، صدام الحضارات... إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، ط2 (دون عاصمة نشر: دون دار نشر، 1999) ص ص 108، 109.
2. رائد أحمد غنيم، الخوف الغربي من الإسلام أسبابه ووسائله وآثاره (رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامي–غزة–، 2012م) ص ص 25–56.
3. Premier Rapport de l'Observatoire de L'OCI sur l'Islamophobie, OP.CIT, PP15,16.
4. Rapport sur l'islamophobie intitulé : «la lutte contre l'islamophobie : des efforts incomplets» [sur site] http://www.oic.iphrc.org/fr/data/docs/studies/675892.PDF, PP58 ,59.
5. Andrea Elizabeth cluck," islamophobia in post 9/11 united state : causes, manifestation, and solutions" (thesis for the degee master of arts, published, the graduate faculty, the university of Georgia, 2012), PP 73-97.
6. ياسين مهدي صالح، مرجع سابق، ص 15.
7. إدوارد سعيد، الاستشراق المفاهيم الغربية للشرق، ترجمة محمد عناني (القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2006) ص 104.
8. علي بن إبراهيم النملة، مصادر المعلومات في الاستشراق والمستشرقين استقراء للمواقف (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنيّة، 1993) ص ص 7 و12–14.
9. Ghazi ismail rababa'a, "American and political islam, international journal of humanities and social science" vol 2 no 18(october 2012), PP 211-213
10. Andrea Elizabeth cluck," islamophobia in post 9/11 united state: causes, manifestation, and solutions" (thesis for the degee master of arts, published, the graduate faculty, the university of Georgia, 2012), PP 58-63.

المخطّط رقم (03): أسباب ظاهرة الإسلاموفوبيا:

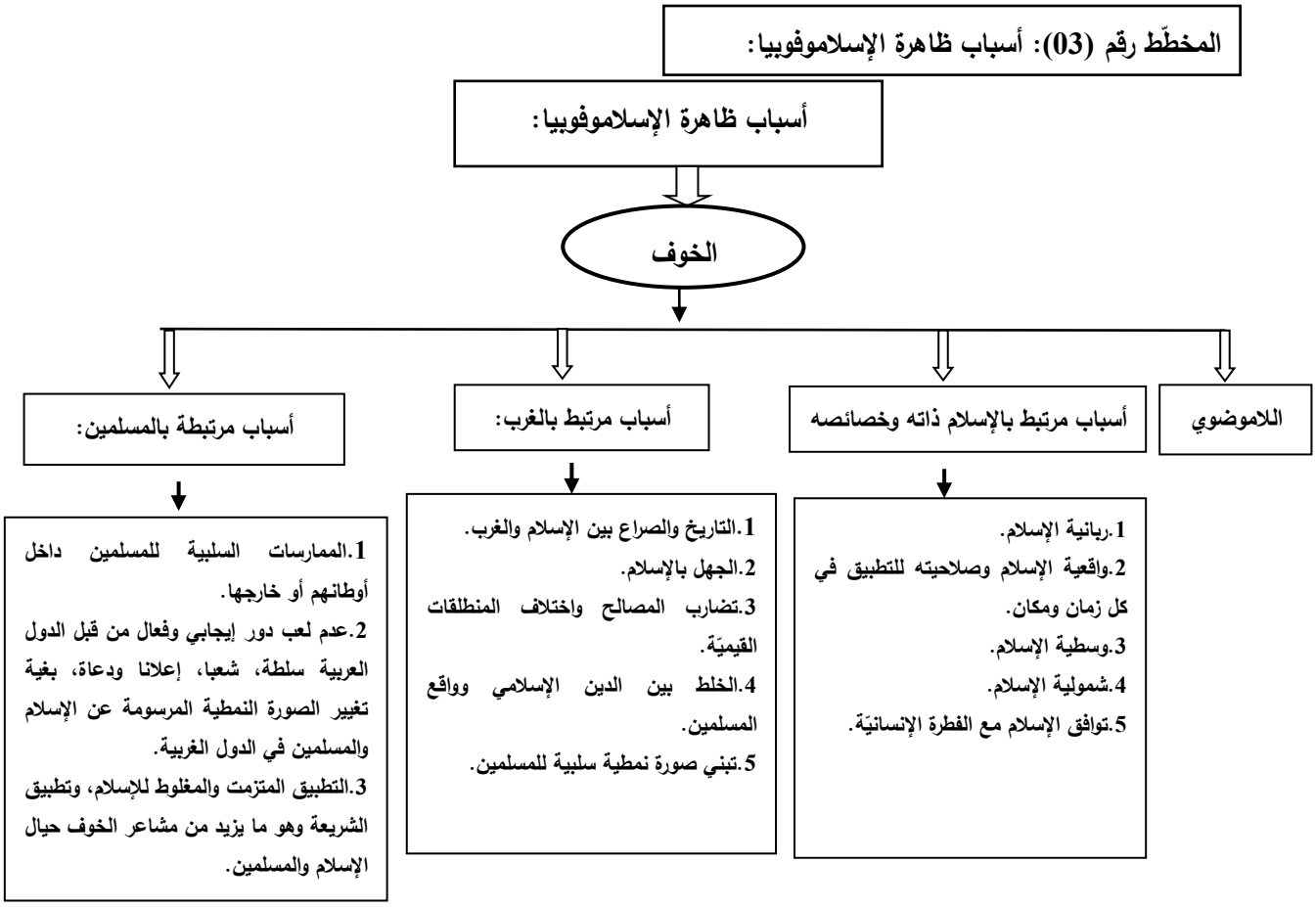

من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

رائد أحمد غنيم، الخوف الغربي من الإسلام أسبابه ووسائله وآثاره (رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامي-غزة-، 2012م) ص ص 25-56.

بتوظيف المعارف السابقة حول تعريف «الإسلاموفوبيا»(Islamophobia)، نجد أن السبب الأول للأسلاموفوبيا يتمثّل في الخوف اللاموضوعي(subjective Fear) – الذي يعبر عنه بالفوبيا– من الإسلام وكل ما يرتبط به، بما في ذلك القرآن، الشريعة الإسلاميّة، المسلمين، الحجاب والمساجد...الخ، ليتم تطوير الخوف عبر الخطابات السياسية والإعلاميّة إلى كراهية تجاه الإسلام والمسلمين والإساءة إليهم، وذلك لتبرير السياسات العدائيّة، التضييقيّة والإقصائيّة.

وبالرجوع لأصل الظاهرة في حد ذاتها فهي ظاهرة نفسية في طبيعتها، أكثر من كونها سياسيّة أو اقتصاديّة أو اجتماعيّة، لتتطوّر عقبها وتتكيف مع متطلّبات البيئة الواقعيّة لتصبح متلازمة ومتخمة مع قضايا أخرى تغذيها كالقضايا السياسية (المتاجرة الانتخابية)، الاقتصاديّة (توظيف المشاكل الاقتصادية لتنمية مشاعر الخوف والعداء)، الصراع الاجتماعي، التوترات الدينية، التطرف، الإرهاب وحرية التعبير...الخ.

المطلب الرّابع: مظاهر رهاب الإسلام

تترجم «رهاب الإسلام» في العديد من المظاهر، والتي عبرها بات من السهل الاستدلال على وجود وتفشي «ظاهرة الإسلاموفوبيا» من عدمه، في أي مكان نودّ دراسته، وفيما يلي رصد لأهم مظاهر الإسلاموفوبيا:

أولا: الهجوم الإعلامي الواسع:

لقد كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر الأثر البليغ في كيفية معالجة وسائل الإعلام الغربية لموضوع الإسلام والمسلمين، والمتمحّص لخطاب الإعلام الغربي يجده مجردا من الموضوعيّة، مشبّعا بالعنصرية والعداء غير مبرر، لكل ما يتصل بالإسلام، وهو ما تترجم في الإساءات المتتالية والمستمرة لرموز الإسلام المقدسة، وبالأخص شخص الرسول عليه أفضل الصلاة وأفضل التسليم، وهو ما يؤكّد:

1. انتشار نظرية "صموائيل هنتغتون" في الأوساط الغربيّة.
2. المركزية الغربية التي ترى في الآخر (العالم الإسلامي) متخلفا، عدوانيا ومصدر تهديد لها قيميا وحضاريا، مجتمعيا واقتصاديا؛ لذا لابد من مواجهته وتطويق تمدده نحوها.
3. الخلط بين الإسلام كدين وواقع المسلمين كممارسة (الممارسات السلبية للمسلمين) سواء داخل أوطانهم أو خارجها.

وانطلاقا مما سبق أدت إساءات الصحف والإعلام الغربي للإسلام إلى تصدع العلاقات بين العالمين الغربي والإسلامي[1]، وذلك لمساسها بأهم رموز الدين الإسلامي وهو الرسول عليه أفضل الصلاة وأفضل التسليم، وما زاد من تأزم الأمر عدم اتخاذ دولهم لتدابير صارمة للحد من الأعمال الاستفزازية والتحريضية ضد الإسلام.

ثانيا: الموقف العدائي للأحزاب اليمينية تجاه الإسلام والمسلمين:

لقد عززت أحداث الثلاثاء الأسود؛ موقف الأحزاب اليمينية أين استغلت هذه الأخيرة تلك الأحداث لتأكد صحة طرحها، وهو ما منحها مصداقية أكبر في الانتخابات ومثال ذلك تمكن "جان ماري لوبان" (Jean-Marie Le Pen)ممثل حزب الجبهة الوطنية ولأول مرة في تاريخ فرنسا من المرور إلى الدور الثاني بـ: 5.5 مليون صوت رفقة "جاك شيراك"(Jacques Chirac) وهذا في انتخابات الرئاسة لسنة 2002م[2]،

[1] عبد المحسن شعبان، "الإسلام في السياسة الدولية حوار الحضارات والإرهاب الدولي"، المجلة العربية للعلوم السياسية –مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت)– 15(2007)، ص110.

[2] مرسي مشري، مرجع سابق، ص 568.

وازدهار اليمين المتطرف سياسيا في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وبالأخص عقب وصول "ترامب" للسلطة .

كما وتبنى حزب المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" الاتحاد الديمقراطي المسيحي (يمين الوسط) لهجة أكثر حدة ضد الإسلام، وذلك استعدادا للانتخابات التشريعية سبتمبر 2017م[1].

- ✓ وانطلاقا من هذا نلاحظ أن هناك اقترانا بين تصعيد حدة العداء للأحزاب السياسية والرغبة في ربح المزيد من الأصوات وبالتالي النجاح في الانتخابات[*].

كما وتترجم عداء السياسيين الغربيين وزعماء الأحزاب اليمينيّة عبر التصريحات التحريضيّة ضد الإسلام والمسلمين في حملاتهم الانتخابيّة، أو في أي وقت يجدون في فرصة للتعبير عن مواقفهم المتطرفة كموقفهم تجاه قضيّتي الهجرة المسلمة واللجوء في الدول الأوروبية، وهو ما يُعبّر عن العنصرية والتمييز ضد المسلمين، كما وتجسد عدم التسامح والتعايش مع الإسلام.

ثالثا: العداء المجتمعي:

مع ارتفاع تعداد المسلمين في دول المهجر وتنامي الأحداث التي تزيد من خوف غير المسلمين من الإسلام وكل ما يتصل به، تزايد التوظيف السلبي من قبل الإعلام المغرض واليمين المتطرف، من أجل خلق ثغرات مجتمعية تؤدي إلى توليد ثنائية «نحن» الأصل المتمدّن و«الآخر» الدخيل المتوحّش، وبالتالي تنامي «ظاهرة الخوف من الإسلام» هذه الأخيرة التي تترجمت إلى عداء مجتمعي، تمظهر في العديد من التصرفات العنصريّة كالمظاهرات، كتابات عنصرية على المساجد ومساكن المهاجرين المسلمين والاعتداءات عليهم.

---

[1] التعاون الإسلامي: استمرار مظاهر "الإسلاموفوبيا" في الغرب خلال الربع الأول من 2007م، نقلا عن موقع وكالة الأناضول 2018م:
http://www.aa.com.tr, (04/07/2018), (01 :15).

* أدت الرغبة لحصد المكاسب السياسية أحزاب اليمين الوسط إلى تبني لهجة أكثر حدة تجاه الإسلام، المهاجرين واللاجئين المسلمين مع العلم أنّ هذه القاعدة غير قابلة للتعميم، فهولندا مثلا وعلى الرغم من اشتهار "خيرت فيلدرز" (Geert WILDERS) بعدائه للمسلمين إلاّ أنّه لم يتمكن من الوصول إلى السلطة أين انتهت المنافسة الانتخابيّة مارس 2017م بفوز زعيم الحزب الليبرالي "روتي مارك"؛ ارتياح أوروبي، سياسي وجماهيري لنتائج الانتخابات، والحال عينه ينطبق على السياسي الهولندي "بين فورتون"(Pin FORTUYN) أين أدت تصريحاته العنصرية إلى فصله عن الحزب ليغتال عقبها بعد تكوينه حزبا آخر والذي بات يمثل ثاني حزب في هولندا، ليطبق المثال أيضا على "سوزان وينتر" (Susanne WINTER)–مرشح حزب الحرية في النمسا– أين خسرت الانتخابات المحلية في (GRAZ)جنوب شرق النمسا.

لمزيد من القراءة انظر:

- شادي عاكوم، "ارتياح أوروبي لنتائج انتخابات هولندا بعد خسارة فيلدرز"، نقلا عن موقع العربي الجديد:
http://www.alaraby.co.uk,(04/07/2018),(02:12).
- Premier Rapport de l'Observatoire de L'OCI sur l'Islamophobie, OP.CIT, PP 21,22.

ففي 22 نوفمبر 2014م انقسم الشارع الألماني بين رافض للمسلمين والداعي للتسامح، أين احتضت مدن ألمانية مظاهرات مناهضة للمسلمين تدعو لرفض أسلمة الغرب، وفي المقابل خرج آخرون بلغ تعدادهم نحو 20 ألف شخص معارض لهذه الحركة الشعبويّة داعيين للتسامح والتعايش مع الآخر[1].

فمثلا بعد الأحداث الإرهابية التي شهدتها باريس 13 نوفمبر 2015م خرج العشرات من الفرنسيين مطالبين بطرد المسلمين من فرنسا، فيما أقدم البعض في إسبانيا وهولندا على إحراق المساجد تعبيرا عن رفضهم للمسلمين ومساندة فرنسا[2].

كما يمكن إضافة مثال آخر وهو انتشار رسائل في عدد من المدن البريطانيّة تحرض على الاعتداء على المسلمين في يوم سميته «يوم معاقبة المسلمين»، الموافق للثالث من أفريل 2018م، وقد أدى انتشار هذه الرسائل إلى فزع كبير في الأوساط المسلمة.

وكرد فعل على هذا السلوك العنصري أطلق نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي، دعوة لجعل اليوم ذاته يوما لحب المسلمين بدلا من كرههم، وأطلقوا وسم هاشتاغ: **#نشر الحب وليس الكراهية**، وهذا كمحاولة لطمأنة المسلمين والتأكيد أن المسلمين مواطنون بريطانيون؛ ويشكلون جزءا من التنوع الثقافي والديني الذي تمتاز به المملكة البريطانيّة[3].

ولمعرفة مظاهر «العداء المجتمعي» (Societal Hostility) في الدول الأوروبية أجريت العديد من الاستقصاءات لقراءة ظاهرة «الخوف من الإسلام» مجتمعيّا، ومن بين الاستقصاءات نذكر الاستقصاء الذي قامت به صحيفة «وول ستريت جورنال»(Wall Street Journal) الأوروبيّة في العاشر من ديسمبر 2004م، على عينة تجاوزت عشر آلاف شخصا وجاءت النتائج مروعة أين بيّن الاستبيان أن أكثر من نصف سكان أوروبا الغربيّة أي بنسبة تعادل 52 بالمئة من السكان يعتقدون أن المسلمين مرفوضون في أوطانهم[4].

---

[1] "مظاهرات بألمانيا ضد المسلمين وأخرى تدعو للتسامح"، نقلا عن موقع الجزيرة:
http://www.aljazeera.net, (06/07/2018), (22 :08).

[2] أماني زهران، "أوروبا تنتفض ضد المسلمين ومظاهرات تطالب بطردهم وحرق المساجد"، نقلا عن موقع بوابة الوفد:
http:// alwafd. News, (06/07/2018), (21 :51).

[3] "3أبريل... يوم يخشاه المسلمون في بريطانيا"، نقلا عن موقع الجزيرة:
http://www.aljazeera.net, (06/07/2018), (22 :24).

[4] نعيم إبراهيم الظاهر، "ظاهرة الإسلاموفوبيا «الرّهاب من الإسلام» كتحدي سياسي للعالم الإسلامي والحلول المقترحة لها"، مؤتمر الإسلام والتحديّات المعاصرة (بحث منشور، كليّة أصول الدين في الجامعة الإسلاميّة، جامعة البلقاء التطبيقيّة –عمان–، 2–3 أفريل 2007م)، ص 1011.

رابعا: الحركات المعادية للإسلام: (Anti-Islamic Movements).

لقد برزت العديد من الحركات والتجمعات المجسدة لظاهرة الإسلاموفوبيا والناشطة في العديد من الدول الأوروبية كما الولايات المتحدة الأمريكيّة، وفيما يلي استعراض لأهمها:

وكتلخيص لأهم الحركات المعادية للإسلام في أوروبا وأمريكا نقدم الجدولين الآتين:

الجدول رقم (02): الحركات المعادية للإسلام في القارة الأوروبيّة:

البلد:	اسم الحركة:
فنلدا	«حركة جنود أودين»Soldiers of Odin
المجر	«حركة يوبيك»Movement of Ubik
التشيك	«كتلة مكافحة الإسلام»Anti-Islam Block
هولندا	«حزب من أجل الحرية»Party for Freedom
ألمانيا	«جماعة هوغيسا»Hughesa group «حركة وطنيون أوروبيون ضد أسلمة الغرب» PEGIDA

الجدول رقم (03): الحركات المعادية للإسلام في أمريكا:

البلد:	اسم الحركة:
أمريكا	«أوقفوا أسلمة أمريكا» SIOA «منظمة القانون من أجل أمريكا» Act for America

من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- **رفيدة رمضان يوسف محمد، سياسات الإسلاموفوبيا والحركات المعادية للإسلام "" نموذجا في الفترة الزمنيّة (2014-2016)، نقلا عن موقع المركز الديموقراطي العربي -للدراسات الاستراتيجية، الاقتصاديّة والسياسيّة-: http://democraticac.de, (08/07/2018), (00 :32).**

ولمزيد من العلومات حول مضمون الحركات ودورها؛ يمكن الرجوع للموقع عينه.

خامسا: زيادة الوعي حول حقيقة قضية الخوف من الإسلام:

نتيجة للتطور التكنولوجي التي تعرفه البيئة الدولية، زاد الوعي بحقيقة «ظاهرة الإسلاموفوبيا» مجتمعيا، وهو ما تترجم في المظاهرات المضادة للإسلاموفوبيا، كما سبق رؤيته في العنصر الثالث العداء المجتمعي هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن أن نشهد التقدم الإيجابي في التعامل مع قضية الخوف من الإسلام، من خلال البيان المشترك الذي أعقب الأزمة الناجمة عن الرسوم الكاريكاتورية الدانمركية، والذي جمع بين:

- "كوفي عنان" (Kofi Annan) الأمين العام السابق للأمم المتحدة.
- "خافيير سولانا" (Javier Solana) الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

- "إكمال الدين إحسان أوغلو" (Ekmeleddin Ihsanoglu) الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

وقد أعرب الثلاثة في إطار هذا البيان عن مخاوفهم فيما يتعلق بالتصعيد العنيف ضد الإسلام عقب الرسوم الكاريكاتورية المتتالية والمسيئة للإسلام، فالبيان يقرّ بالحق في حرية التعبير، وفي الآن ذاته يتفهم الألم العميق والسخط الذي يشعر به العالم الإسلامي، كما ويعتقد أن حرية الصحافة تتطلب المسؤوليّة والتّعقّل، واحترام معتقدات وتعاليم كل الأديان، كما دعا البيان إلى استئناف الحوار داخل وبين المجتمعات المحلية من مختلف الأديان وبين مختلف البلدان.

✓ وبالتالي يعتبر هذا البيان خطوة إيجابية لإرساء روح الصداقة والاحترام المتبادل بين العالمين الغربي والإسلامي.

ومن بين الأمثلة على التقدّم الإيجابي في موضوع «الإسلاموفوبيا»؛ نذكر رفض وزير الداخلية الإيطالي الدعوات لحظر النّقاب في الأماكن العامة، بحجة أن الحظر قد يستحضر سؤالا مهما وهو: لماذا يجب السماح لراهبة بارتداء ملابسها ومنع مسلمة من القيام بذلك؟ ضف إلى ذلك ضمان الدستور الإيطالي حرية العبادة؛ وهو ما يتضارب مع كل إجراء عنصري تجاه الإسلام.

ومن بين التطورات الإيجابية نذكر أيضا قرار "جورج بوش"(George Bush) رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، بتعيين مبعوث خاص لـ: «منظمة المؤتمر الإسلامي» (Organization of the Islamic Conference) لتبادل الخبرات وتقريب وجهات النظر، وبالتالي يمثل فرصة لإثبات اهتمام الأمريكيين بحوار الحضارات مع المجتمعات المسلمة.

كما واجه «مجلس أوروبا» (Council of Europe) المكون من 44 دولة بحماس المشاكل الناجمة عن كراهية الإسلام، وقدم توصيات ضد العنصرية والتعصب؛ نذكر:

- التوصية العامة للسياسة رقم 5 بشأن مكافحة التعصب والتمييز ضد المسلمين سنة 2000م.
- التوصية رقم 7 المتعلقة بالتشريعات الوطنية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري سنة 2003م.
- التوصية رقم 8 لمكافحة العنصرية والإرهاب لسنة 2004م[1].

✓ وعليه فكل هذه الأمثلة وغيرها كالمؤتمرات الدولية والمحليّة المتعلقة بالظاهرة، تبيّن التقدم الإيجابي والوعي المتنامي في التعامل الصحيح والموضوعي مع تفشي ظاهرة الإسلاموفوبيا عالميا.

[1] Premier Rapport de l'Observatoire de L'OCI sur l'Islamophobie, OP.CIT, PP 24-26.

المطلب الخامس: في مواجهة ظاهرة الإسلاموفوبيا: حلول متعدّدة المستويات

انطلاقا من اعتبار «ظاهرة الإسلاموفوبيا» ظاهرة معقدة ومركبة، فإن علاجها لا يقتصر على تقديم حلول من زاوية واحدة، بل يتطلب تقديم حلول متعددة المستويات، وهذا بغية الخروج باستراتيجية شاملة، وفيما يلي رصد لأهم الحلول:

أولا: مواجهة الظاهرة على المستوى القانوني:

(01) التواصل بين المنظمات الحقوقية الدولية ومنظمات المجتمع المدني في الغرب، من أجل تقديم مشروعات قوانين للبرلمانات الأوروبية والغربية، لمعالجة «ظاهرة الإسلاموفوبيا»، كاقتراح تجريم ازدراء الأديان.

(02) مقاضاة الحركات المتطرفة والمجموعات التي تسعى لزيادة الكراهية تجاه الجاليات المسلمة، كحركة «البيجيدا».

(03) تأسيس مرصد حقوقي وقانوني لرصد وتوثيق كافة جرائم الكراهية ومظاهر الإسلاموفوبيا، وتقديم تقارير دورية.

(04) تشكيل هيئة دولية للدفاع عن حقوق الجاليات المسلمة في الخارج، بشرط أن تكون مدعمة سياسيا وماديا من قبل الدول المحتضنة للجاليات.

ثانيا: مواجهة الظاهرة على المستوى السياسي:

(01) إدراج قضية الإسلاموفوبيا في إطار الخطوط العريضة للدبلوماسية العربية والإسلامية، عبر تفعيل دور السفراء لمواجهة أسباب ومظاهر كراهية الإسلام والمسلمين، والعمل على جعلهم همزة وصل فعلية بين العالمين الغربي والإسلامي.

(02) عقد قمم على المستوى العربي والإسلامي لبحث الظاهرة والتعامل معها كخطر وجودي (Existential risk) لا يقل خطورة مثلا عن «الأزمة السورية» أو «اليمنية» كونها ظاهرة تمس مليار ونصف مليار مسلم[1].

[1] أحمد إبراهيم أحمد إبراهيم، الإسلاموفوبيا: خارطة طريق نحو المواجهة، نقلا عن موقع كتابات:
http://kitabat.com, (18/07/2018), (16 :21).

(03) إدراج قضية الإسلاموفوبيا في إطار المجالس والمحافل الدولية المسؤولة عن حماية الديانات، الثقافات والحضارات، وذلك بغية استصدار قرارات تضع حدا لطموحات مهندسي نظريات الصدام والصراع[1].

ثالثا: مواجهة الظاهرة على المستوى الإعلامي:

تعتبر وسائل الإعلام باختلافها سلاحا ذو حدين في كيفية التعاطي مع «ظاهرة الإسلاموفوبيا»، فكما سبق وأن رأينا الدور السلبي للإعلام في تأجيج مشاعر الخوف والعداء تجاه كل ما يتصل بالإسلام، فإنه من الممكن أن يلعب الإعلام دورا إيجابيا عبر نشر المعلومات الحقيقية على الإسلام والمسلمين، وهو ما يقلل من مشاعر الخوف والكراهية من جهة؛ واستبدال الصورة النمطية السلبية عن الإسلام والمسلمين بصورة إيجابية من جهة أخرى، وهو ما يساعد على بناء أسس للتعايش مع الآخر.

ومن بين الاستراتيجيات لمواجهة الإسلاموفوبيا إعلاميا؛ نذكر:

(01) تعزيز دور القنوات الفضائية المتخصصة والشبكات الإخبارية الكبرى للتصدي للإسلاموفوبيا وتبني خطاب الحوار والتلاقي مع الإسلام.

(02) إنتاج برامج وثائقية موضوعية تتحرى الحياد في معالجة «ظاهرة الإسلاموفوبيا»، وكذا إنتاج أفلام حول الإسلام والمسلمين لتصحيح الصورة المغلوطة المحاكة حولهم، وكذا نشر الحقيقة.

رابعا: المواجهة على المستوى الاقتصادي:

تتجلى مواجهة «ظاهرة الإسلاموفوبيا» على المستوى الاقتصادي، من خلال حملة المقاطعة الاقتصادية من قبل الدول العربية والإسلامية لمنتجات الدول المسيئة للإسلام.

خامسا: المواجهة على المستوى الثقافي:

(01) انطلاقا من اعتبار الإسلاموفوبيا ظاهرة مرتبطة بالوعي الجمعي في العقل الغربي، لذا لابد على المثقفين العرب ورواد الفكر الإسلامي تقديم مصطلحات جديدة تعبّر عن حقيقة الأزمة القائمة بين العالم الغربي والإسلامي، مع الإشارة فقط أن مصطلح «الإسلاموفوبيا» في حد ذاته يقلل من حدة الأزمة كونه يعبر عن حالة مرضية لا أساس لها بخلاف مصطلحي العداء للإسلام أو العداء للسيامية.

[1] قطب محمد سانو، مرجع سابق، ص21.

(02) مواجهة «أمننة الإسلام» و«مأسسة تشويه الإسلام» بـ: «نزع الأمننة عن الإسلام»، و«نزع المأسسة» أو بالأدق مأسسة المواجهة الثقافية والفكرية لظاهرة الإسلاموفوبيا، وهذا من خلال:

1. إقامة مرصد ثقافي يعنى برصد وتوثيق كل ما ينشر من إساءات تجاه الإسلام، والتواصل مع المعنيين بالأمر والرد عليهم بالوسائل المشروعة فكريا، قانونيا وإعلاميا ومرصد آخر برصد اتجاهات الرأي العام في المجتمعات الغربية.
2. التواصل مع المفكرين الغربيين وإقامة منتديات للحوار معهم، وعقد قمم فكرية من أجل التلاقي ودحض التصادم، وتعزيز العلاقات مع المستنيرين منهم ممن يتخذون مواقف إيجابية تجاه الإسلام والمسلمين[1].
3. تبني بعض البرامج العلمية لتوعية المواطن الغربي[2]، كرفع معدلات ترجمة التراث الإسلامي، إمداد المكتبات الغربية بالمخطوطات العربية وأمهات الكتب العربية في شتى مجالات الفكر الإسلامي، وهو ما يساهم مستقبلا في تبديد الصورة النمطية السيئة عن الإسلام والمسلمين[3].
4. تبني خطاب معتدل ونشر التعاليم الإسلامية الصحيحة، إلى جانب تعزيز ثقافة التعددية والاختلاف وضرورة تقبل الآخر[4].

سادسا: المواجهة على المستوى المجتمعي:

تتمثل المواجهة المجتمعية لظاهرة الإسلاموفوبيا من خلال:

(01) الدور الإيجابي الذي يجب أن تلعبه الجالية المسلمة المقيمة في الدول الغربية، عبر تجسيد مضمون الإسلام الحقيقي وتقديم الصورة الحقيقية عن الدين الإسلامي والمعاملة الإسلامية، وذلك لتغيير الصورة النمطية السلبية التي تكونت عبر أعمال أعداء الإسلام والإعلام المغرض إلى جانب التصرفات السلبية للمهاجرين المسلمين واللاجئين في دول المهجر أو حتى دولهم الأصلية، وبالتالي ومن الناحية المجتمعية وجب على المسلمين تصحيح سلوكياتهم من أجل تغيير الصورة السلبية المكونة حولهم.

---

[1] أحمد إبراهيم أحمد إبراهيم، الإسلاموفوبيا: خارطة طريق نحو المواجهة، موقع سابق.

[2] صعود الإسلاموفوبيا في المجتمعات الغربية، موقع سابق.

[3] أحمد إبراهيم أحمد إبراهيم، الإسلاموفوبيا: خارطة طريق نحو المواجهة، موقع سابق.

[4] رفيدة رمضان يوسف محمد، سياسات الإسلاموفوبيا والحركات المعادية للإسلام"" نموذجا للفترة "2014-2016"، موقع سابق.

(02) كما لابد على المسلمين الاندماج في النسيج المجتمعي الغربي وتبيان أن الإسلام دين يسر وليس دين عسر؛ والاندماج يتحقق بطرق مختلفة، يمكن حصرها فيما يلي:

1. تعلم لغة البلد المقام فيه، وهو أهم شرط للاندماج فتعلم لغة الآخر يُعد أول خطوة لتقبل التعايش.
2. الشراكة في مجال الأعمال، فالدخول في تجارة ومشاريع مع الآخر مع الحرص على التقيّد بمبادئ الإسلام، كل ذلك يساهم في تصحيح الصورة السلبية والسير نحو الاندماج.
3. المصاهرات ومعنى ذلك فتح باب الزواج بالأجانب وهو ما يساهم في نشر الإسلام، وكسر حاجز الخوف وخاصة إذا لم يتم تشويه الإسلام بالممارسات السلبية للمسلمين.
4. المجاورات ومعنى ذلك فتح باب العيش في أماكن يسكنها المواطنون الأصليون، والحرص على تمثيل الإسلام بالصورة الحقيقية وهو ما يبدد مع مرور الأيام مشاعر الخوف من الآخر، وبالتالي مواجهة الإسلاموفوبيا.
5. العمل على الخروج من نمط عيش التكتلات العرقية والتي تكون الأولوية فيها للجنسيات، العرقيات وكذا المواطن الأصلي للسكان المقيمين في التكتل، وبالتالي فهو نمط عيش يقوم على أساس الأخوة الإسلامية وهو ما يعرقل الاندماج في المجتمع المضيف، ليجد بذلك المتطرفون والمعادون للإسلام أرضيّة خصبة لتعزيز مشاعر الخوف من الإسلام والعداء له. أي استغلال كل ثغرة لتنمية «ظاهرة الإسلاموفوبيا».

المبحث الثاني: «مدرسة كوبنهاجن»: دور فعل الخطاب والهوية في تحديد المسألة الأمنية.

إنّ نهاية الحرب الباردة وما أعقبتها من تحولات لم تؤد إلى إلغاء الأطر التحليلية لنظريات الابستومولوجيا الوضعية، وإنّما إلى تعديلها بما يتوافق ومتطلبات الوضع الدولي الجديد، وبالأخص عقِب فشلها في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة، هذا ما فسح المجال إلى بروز نظريات تتبنى ابستمولوجيا حديثة تُسمى بـ: «الابستومولوجيا ما بعد الوضعية» (ما بعد تجريبية)، ومن أهمّها: «النظرية النقدية الاجتماعية»،«نظرية ما بعد الحداثة»، و« النظرية البنائية»، وقد عُرفت هذه النظريات بـ:« النظريات التكوينية» لِتَشَاطُرِها المنطلَق ذاته والمتمثل في اعتبار الواقع الاجتماعي ليس شيئا معطى بل يُبنى بالإرادة الإنسانية، وكما أدّت طروحات «النظريات التكوينية» المتعلقة بمفهوم الأمن إلى إحداث نهضة في البرامج البحثية الأمنية، لتدخل بذلك الدّراسات الأمنية مرحلة جديدة من تاريخها عُرف بـ:« الدّراسات الأمنية النقدية» هذه الأخيرة التي اشتملت على ثلاث(03) مقاربات:

- « مدرسة كوبنهاجن» .
- « مدرسة إبيستروبث» أو « مدرسة ويلز».
- « مدرسة باريس» .

حيث اِنضوت المدارس الثلاث (03) فيما بعد تحت مشروع واحد عُرف بـ: «المقاربات النّقديّة للأمن في أوروبا»(Critical Approaches To Security In Europe)، هذا الأخير الذي جاء ليعكس مرحلة متقدِّمة من السّجال والإجماع بين منظّري المدارس الثلاث (03).

إلاّ أنّ ما يُهمّنا في هذا المبحث هو كيفية معالجة « مدرسة كوبنهاجن» ذات البعد النقدي للظاهرة الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وحتى تكون معالجتُنا للمبحث مُتكاملة، نتطرق للمطالب الآتية وهي:

المطلب الأول: «مدرسة كوبنهاجن»: مقاربة نقدية للأمن في أوروبا.

أولا: مقدّمة حول مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمن؛

ثانيا: مدرسة كوبنهاجن وإعادة مفهمة الأمن.

المطلب الثاني: دور فعل الخطاب في تحديد المسألة الأمنية.

أولا: ظهور وتعريف الأمننة؛

ثانيا: تحديد المشكلة الأمنية: أفعال الكلام والبناء السّوسيولغوي للأمن؛

ثالثا: مكونات عمليّة الأمننة، وحداتها ومسارها؛

رابعا: مأسسة أمننة القضايا.

المطلب الثالث: دور الهوية في تحديد المسألة الأمنية.

أوّلا: مقتربات الرئيسية في تحديد مفهوم الأمن المجتمعي؛

ثانيا: استراتيجيات الأمن المجتمعي؛

ثالثا: أهداف الأمن المجتمعي.

المطلب الأول: «مدرسة كوبنهاجن»: مقاربة نقدية للأمن في أوروبا.

في هذا المطلب سنتطرق إلى:

أولا: مقدّمة حول مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمن؛

ثانيا: مدرسة كوبنهاجن وإعادة مفهمة الأمن.

أولا: مقدّمة حول مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمن:

تنتمي «مدرسة كوبنهاجن» إلى حقل «الدراسات الأمنية النقدية»(Critical Security Studies)، الذي عُرف أيضا بمسمى: «النظرية النقدية الأمنية» هذه الأخيرة التي تمثل الثورة على الدراسات الأمنية التقليدية، وهذا عبر تقديم تصورات بديلة للأمن والنهوض بها حتى تصبح أكثر ملاءَمة مع متغيرات البيئة الدولية عقب نهاية الحرب الباردة[1].

وحسب العديد من الباحثين تُعد هذه النظرية مشروعا مميزا في حد ذاته وهو محاولة طموحة[2]، رَوَّج لها علماء بارزون مثل: "كين بوث"(Ken Booth)، "ريتشارد وين جونز"(Richard Wyn Jones)، "أندرو لينكليتر"(Androw Linklater)، وعلى هذا الأساس رسمت «الدراسات الأمنية النقدية» في المجال

[1] Richard Wyn Jones, Security, Strategy, and Critical Theory. (Denver: Lynne Rienner Publishers, Inc, 1999),P 124.
[2] ibid, P4.

التنظيري للعلاقات الدولية خطا بديلا ومغايرا عن «الدراسات الأمنية الكلاسيكية»[1] وهذا عبر تبنيها لرؤى ومبادئ جديدة[2]، هدفت من خلالها إلى توسيع الأجندة البحثية للأمن[3]، وهذا بُغية إعادة تقديم تصور للأمن بوصفه تحرر الأفراد والمجتمعات من القيود الهيكلية.

«Re-conceive security as the emancipation of individuals and communities from structural constraints »[4].

وبتتبعنا لمسار تطور حقل «الدراسات الأمنية الدولية» (International Security Studies- ISS)، نجد أن بروز «الدراسات الأمنية النقدية» ما هو إلاّ نتيجة لجملة التحولات والتغيرات التي عرفها الحقل الأم منذ سنة1945م[5]، لتصبح «الدراسات الأمنية النقدية»(Critical Security Studies-CSS)حقلا قائما بذاته مع بداية التسعينيّات [6]،أين طرح كل من "كين بوث" و"ريتشارد واين جونز" فكرة «الدّراسات الأمنيّة النّقديّة» في كتابهما المعنون بالتسمية ذاتها[7]وعقب هذا احتلت «CSS» مكانة بارزة ضمن معجم العلاقات الدولية على وجه العموم والدراسات الأمنية خصوصا[8].

مع العلم أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد أي بتأسيس مشروع: «الدراسات الأمنية النقدية»، بل عمل مُنظروا هذا المشروع على زيادة نقاط الاتفاق حول النظرية والشؤون الأمنية، بين مختلف المقاربات الأمنية النقدية، وقد تترجم هذا بإنشاء ما عرف بمشروع: «المقاربات النقدية للأمن في أوروبا» (Critical Approaches To Security In Europe)والذي تأسس في ديسمبر 2006[9].

(01) تعريف مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية:

ترتبط تسمية «مدرسة كوبنهاجن» بمجموعة صغيرة من علماء «معهد كوبنهاجن لبحوث السلام» (COPRI)(The Copenhagen Peace Research Institute) بالدنمارك[10]، أمثال" باري بوزان"

---

[1] Narottam Gaan, "Critical Security Studies: Emancipatory Challenges", Journal of Interntional Affairs 14 (1& 2, June & December 2010) P :2.

[2] Richard Wyn Jones, OP.CIT, P4.

[3] Michael C. Williams and Keith Krause, "Preface: Toward Critical Security Studies" In Critical Security Studies Concepts and Cases. Eds. Keith Krause And Michael C. Williams (London: VCL Press, 1997), P 19.

[4] Narottam Gaan, OP. CIT, P2.

[5] Barry Buzan and Lene Hansen, The Evolution of International Security Studies. (New York: Cambridge University Press, 2009), P3.

[6] David Robinson, "Critical Security Studies and The Deconstruction of Realist Hegemony", Journal of Alternative Perspectives in the Social Sciences, vol 2, no 2(2010) P849.

[7] Barry Buzan And Lene Hansen, OP. Cit, P205.

[8] Christopher S. Browning and Matt Macdonald," The Future of Critical Security Studies: Ethics and The Politics of Security", European Journal of International Relation, vol. 19. no.02 (2013) P 236.

[9] سيد أحمد قوجيلي، "الحوارات المنظورية وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية"(رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة يوسف بن خدة، 2010)، ص 122.

[10] Rita Floyd,"Security: Bringing Together the Copenhagen And The Welsh Schools of Security Studies", Review of International Studies 33(2007) P329.

(Barry Buzan)، "أول ويفر" (Ole Waver) و"جاب دي وايلد"(Jaap de Wilde) وغيرهم[1].

- وهي إحدى أهم المدارس الأمنية في مشروع: «المقاربات النقدية للأمن في أوروبا» (Critical Approaches To Security in Europe) بل وأكثرها شهرة، وهي كنظرية تنتمي للدراسات الأمنية النقدية تتبنى موقفا معارضا ورافضا للتصور التقليدي للأمن[2]. وبذلك فهي تسعى لإعادة صياغة مَفْهَمَة الأمن لتتوافق مع طبيعة التهديدات الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة[3]، كما لا تقبل بالمفهوم الواقعي للأمن، بل تعمل بخلاف ذلك على استكشاف الجانب الاجتماعي للأمن. وكوبنهاجن كمنهج هي مزيج من «اللّيبرالية الجديدة»، «البنائية» وكذا «البنيوية».[4]

(02) ظهور وبروز مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية:

منذ إنشاء «معهد كوبنهاجن للسّلام وأبحاث النّزاعات» (Centre For Peace and Conflict Reasearch) في كوبنهاجن (الدنمارك) سنة 1985م[5]، والمعهد يحتل منبرا نظريا هاما لدراسة الشؤون الأمنية وفق خلفية فكرية ضد/ واقعية، ومنذ ظهور «معهد كوبنهاجن لأبحاث السلام» وإلى غاية تاريخ إغلاقه في عام 2004م، بقي يُمثل بأعماله إحدى أكثر التّطورات المعرفيّة إثارة للاهتمام بالدراسات الأمنية المعاصرة[6].

ثانيا: مدرسة كوبنهاجن وإعادة مفهمة الأمن:

لقد جاءت «مدرسة كوبنهاجن» لتوسيع الأجندة البحثية للأمن عبر طرح مناهج جديدة[7]، أقرّت من خلالها أن الأمن ليس مفهوما ثابتا، بل هو بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة وبشكل دينامي[8].

---

[1] Barbara Delcourt, Theories De La Securité, 2006-2007[On Line]bdelcou 1@ulb. ac. be, P42.

[2] Irina Ghughnishvili , "Securitization Of Migration In The United States After 9/11 : Constructing Muslims And Arabs As Enemises", (Unpublished Master's Thesis, Central European University, 2010), P 7.

[3] Ken Booth, Theory of World Security. (Cambridge: Cambridge University Press, 2007), P166.

[4] Veera Eleonoora Enlund, "The Securitization of European Union Immigration", (Unpublished Master's Thesis, School Of Art And Sciences, 2011), P15.

[5] Jef Huysmans, "Revisiting Copenhagen: or, On the Creative Development Of A Security Studies Agenda In Europe" In International Security. Vo4. Eds. Barry Buzan And Lene Hansen (London: Sage Publications, 2007), P 43.

[6] سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص ص124و136 .

[7] Michael. C. Williams, "Words, Images, Enemies: Securitization and International Politics", International Studies Quarterly 47(2003) P513.

[8] عادل زقاع، "المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، كليّة العلوم السّياسيّة والإعلام، جامعة الجزائر3، 1(2011)، ص:68.

- ❖ وفي تحليلها للظاهرة الأمنية تتبنى مدرسة كوبنهاجن ثلاثة (03) مستويات للتحليل هي:
  - الفرد (The Individual).
  - الدولة (The State).
  - النظام الدولي(The International System).
- ❖ ولتيسير دراسة الأمن، وضع "بوزان" و"أول وايفر" ثلاث(03) أدوات مفهوماتية تحليلية وهي:
  - قطاعات الأمن(Sectors of Security).
  - مجمّعات الأمن الإقليمي(Regional Security Complexes).
  - الأمننة (Securitization).[1]

*** ننوه أن:**

المفهومين الأولين يعودان إلى "باري بوزان"، أما الثالث فهو من ابتكار " أول وايفر "[2].

وبالنسبة لإعادة مفهمة الأمن كما أسلفنا فقد قدم منظّروا «مدرسة كوبنهاجن» نظريّتيْن أساسيّتيْن هما:

1. منظور " أول وايفر" حول الأمن.
2. منظور "باري بوزان" حول الأمن.

✓ سنتطرق لهذين المنظورين في إطار مضموني المطلبين الثاني والثالث من هذا المبحث.

المطلب الثاني: دور فعل الخطاب في تحديد المسألة الأمنية:

سنتطرّق خلال هذا المطلب إلى أربعة عناصر؛ هي:

أولا: ظهور وتعريف الأمننة؛

ثانيا: تحديد المشكلة الأمنية: أفعال الكلام والبناء السّوسيولغوي للأمن؛

ثالثا: مكونات عمليّة الأمننة، وحداتها ومسارها؛

رابعا: مأسسة أمننة القضايا.

[1] Veera Eleonoora Enlund, OP. Cit, P13.
[2] Rita Floyd, OP. Cit, P329.

أولا: ظهور وتعريف الأمننة:

إضافة إلى مفهوم «الأمن المجتمعي» الذي جاء به ""باري بوزان"، تُعتبر «نظرية الأمننة» (Securitization Theory) هي الأخرى أكثر الإسهامات الفكرية أهمية لمدرسة كوبنهاجن في الدراسات الأمنية،[1] إذ يُجمع العلماء والأكاديميون على أن الأمننة هي: الأداة الأنسب لتفسير وتحليل التهديدات الجديدة و بالأخص منها القضايا المرتبطة بظاهرتي اللجوء(Asylum) والهجرة (Immigration)[2].

(01)ظهور وبروز الأمننة:

لقد دعا كلّ من "باري بوزان"(Barry Buzan) و "أول وايفر"(Ole Waever) إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن، حيث طرح الأول مفهوم«الأمن المجتمعي»، أما الثّاني فقد قدم تصورا مكمِّلا له عُرف بـ: «الأمننة»(Securitization)،[3] هذه الأخيرة التي سُحبت من «الأنظمة المصرفيّة» وحوّلت إلى العلاقات الدوليّة، لتظهر لأول مرّة في إطار «مدرسة كوبنهاجن»[4]، وهذا من خلال أعمال "أول وايفر"(Ole Waever) (مؤسّس النّظريّة)، حيث تم التّعرض لها في كتاب مشترك نُشر سنة 1998م جمع بينه وبين "باري بوزان"(Barry Buzan) و"ياب دي وايلد" (Jaap De Wilde) هو: «الأمن: إطار جديد للتحليل» (Security : A new Framework For Analysis)[5].

لقد تطرق" أول وايفر" خلال نظريّته إلى تأثير البنية الخطابيّة على تشكيل الفعل الأمني، وهنا يظهر تأثر منظري «مدرسة كوبنهاجن» وبالأخص "أول وايفر" بـ:«نظرية اللغة»(Language Theory) ، وبالتحديد «نظرية أفعال الكلام» (Speech Act Theory) التي جاء بها "أوستين" (Austin) و"سيرل"(Searle) وإلى جانب هذه الأخيرة تأثرت «نظرية الأمننة» كذلك بـ:«النّظريّة البنائيّة» (Constructivism Theory)[6].

[1] سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص 128.

[2] Chisthpher S .Browning and Matt Mcdoland, OP. Cit, P241.

[3] Setenay Yaganoglu,"Securitization, Militarization and Gender In Turkey", (Unpublished Masters Thesis, The Institute Of Economics And Social Sciences, Bilkent University, 2006), P18.

[4] Veera Eleonoora Enlund, OP. Cit, P13.

[5] Colin Mclunes and Simon Rushton, "HIV/AIDS And Securitization Theory", European Journal of International Relations, vol. 19.no.01 (2011) P18.

[6] Michael C. Williams, OP. Cit, P 514

(02) تعريف الأمننة:

تُعتبر «نظرية الأمننة» جوهر فكر «مدرسة كوبنهاجن»، وذلك لكون هذا الأخير يستمد العديد من أفكاره من هذه النظرية على النحو الذي قدّمه "أول وايفر" –من خلالها–، حيث تَعتبِر «مدرسة كوبنهاجن» أن: جوهر الأمن هو «الأمننة» التي تُمثِّل الخطاب المركزي المتبنى من قبل صناع قرار الدّول [1].

و«الأمننة» حسب "أول وايفر" و"باري بوزان" تمثل:

إطارا تحليليا جديدا للأمن، فهي عمليّة تُقدَّم من خلالها قضية ما باعتبارها تهديدا وجوديا لكائن مرجعي معين قد يكون فردا، جماعة، دولة أو حتى هوية...الخ، ولعلّ هذا ما يتطلب إجراءات وتدابير استثنائية مستعجَلة وذلك بُغية شرعَنَة سلوك صانعي القرار [2]. وعليه فالأمننة هي:

عمليّة ذات بنية خطابية تَعني إضفاء الطابع الأمني على قضية لا أمنية في الأساس، وذلك انطلاقا من حُجّة عدم مواجهة هذه المشكلة فورا قد يؤدي إلى عواقب سلبية عظيمة لا تُحمد عقباها[3].

❖ كما يتجلى العنصر المحوري في «نظرية الأمننة» في تلك الطريقة التي تجعل من قضية ما مصدر تهديد وجودي حقيقي [4]، والتي تُربط بالأساس بعملية خطابية لغوية متبناة من قبل ممثلي الدّولة.

❖ يرتبط بمفهوم الأمننة مفهومات أخرى أبرزها: الأمن (Security)، إدارة المخاطر (Risk Management)، نزع الأمننة (Desecuritization)[*] .

---

[1] Ken Booth, OP. Cit, P163 and P 165.
[2] Fred Vultee, "Securitization as A Theory of Media Effects: The Contest Over the Framing of Political Violence", (Unpublished Ph.D. Thesis, Faculty of The Graduate School, Missouri University, 2007), P8.
[3] Fred Vultee, Ibid, P 20.
[4] Setenay Yaganoglu, OP.Cit, P19.

*لمزيد من القراءة والتفريق بين المصطلحات الثلاثة وعلاقتها بالأمننة، يمكن الرجوع إلى:

- Rens Van Manster, "Logics of Security: The Copenhagen School, Risk Management and The War on Terror" (Work Paper, Unpublished, Political Science Publications, Faculty of Social Science, University of Southern Denmark, 2005) PP 7, 8.
- S. Browning, Christopher and Matt Macdonald. "The Future of Critical Security Studies: Ethics and The Politics of Security." European Journal of International Relation, vol. 19. No.02 (2013) P245.

ثانيا: تحديد المشكلة الأمنية: أفعال الكلام والبناء السوسيولغوي للأمن:

تُمثِّل المشكلة الأمنية موضوع الأمننة، وهنا طرح "أول وايفر" السؤال الآتي:

ما الذي يجعل شيئا معينا مشكلة أمنية حقا؟ وللإجابة عن هذا السؤال نعتمد عنصريْن اثنيْن هما:

(01) في تحديد المشكلة الأمنيّة:

أكد "أول وايفر" على ضرورة ارتكاز عملية الأمننة على بنية خطابية/ بلاغية تعرف بـ: «أفعال الكلام»، إذ عبرها يُمكن تحديد المشكلة الأمنية[1]، فحسب "أول وايفر" لا وجود لتهديدات أمنية خارج الخطاب[2]، فجوهر الحجة هو فهم الأمن على أنه فعل الكلام، إذ تُمثل البنية الخطابية المتبناة من قبل صانعي قرار الدولة (النخبة والسلطة الحاكمة) الأرضية الأساس لتمثيل وتهويل التطورات وجعلها مشكلات أمنية.

وعليه يبني "أول وايفر" مقاربته للأمن وحجته الرئيسية لنظرية الأمننة بالاعتماد على «نظرية اللغة»[3] فنجاح «الأمننة» مرهون بمدى قبول الجمهور المستقبِل للخطاب الأمني المتبنى من قبل النخبة الحاكمة، وبالتالي فنجاح النخبة في إضفاء الطابع الأمني على قضية ما يتوقف على فعل الكلام بالدرجة الأولى فالخطاب الأمني المعتمَد هو القادر على إقناع الجمهور المستقبِل بمدى خطورة القضية المطروحة من عدمه[4] وبهذا تصبح «الأمننة» نتاج الخطاب السائد داخل المجتمع أو بالتحديد: نتاج الكلام الناجح حول قضية معينة وعلى الرّغم من الدور المحوري الذي تؤديه النخبة في تعريف وتحديد المشكلة الأمنية وبالتالي حدوث «الأمننة»، غير أن هذه الأخيرة لا تتمّ دون تدخل «المجتمع»، حيث ينبع الدور المحوري الذي يعطيه "وايفر" للمجتمع من اعتبارين اثنين هما:

1. تبنيه للأمن المجتمعي كإطار بديل للأمن القومي (أي مرجعية المجتمع بدلا من الدولة).
2. تبنيه مفهوم لغوي للأمن يقوم على البنية الخطابية للفعل[5].

[1] Erisk Asplund, "Atow Level Approach To Securitization: An Analysis of Drug Trafficking in China and Russi", (Unpublished Master's Thesis, Department Of peace And Conflict Research, Uppsala University, 2004), P 24.
[2] Ken Booth, OP. Cit, P 163.
[3] Veera Eleonoora Enlund, OP. Cit, P21.
[4] Erisk Asplund, OP. Cit, P24.
[5] سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص132.

(01) المصطلحات المفتاحية لتحليل الخطاب:

تتمثّل أهم المصطلحات المفتاحية لتحليل الخطاب في: «فعل الكلام»؛ «الخطاب» **(Speech/ Discours)** و«تحليل الخطاب»**(Discourse Analysis)** [*] ، إلاّ أن ما يهمنا من المصطلحات هو فعل الكلام كونه مصطلح محوري في نظرية الأمننة. أمّا المصطلحين الآخرين فهما تحصيل حاصل للمصطلح الأول.

❖ **فعل الكلام: (Speech Act).**

إن «الفعل الكلامي» الذي يُدعى أحيانا بالفعل اللّغوي أو فعل الخطاب، يُعد أحد المفهومات الأساس في «اللّسانيات التداولية»[**].

فالأفعال الكلامية مفهوم تداولي منبثق من مناخ فلسفي عام هو تيار«الفلسفة التحليلية» Analytic) (Philosophy)إن أهم شيء جاء به هذا الفرع من العلم هو: تغييره لبؤرة الاهتمام الفلسفي من موضوع «نظرية المعرفة» إلى موضوع«التحليل اللغوي»[1]، أمّا بالنّسبة لمهام التّداوليّة فنذكر:

دراسة استعمال اللّغة التي لا تدرس «البنية اللغوية» ذاتها، ولكن في المقابل تدرس اللغة عند استعمالها في الطبقات المقامية المختلفة، أي باعتبارها «كلاما محدَّدا»، صادرا من «متكلِّم محدَّد» وموجَّهًا إلى «مخاطَب محدَّد»، بـ: «لفظ محدَّد»، في مقام تواصلي محدَّد لتحقيق غرض تواصلي محدَّد[2].

✓ وإذا ما أسقطنا هذا المضمون على عملية الأمننة لوجدنا:

---

[*] «تحليل الخطاب» في معناه البسيط هو: «دراسة الاستعمال الفعلي للّغة من قِبَل ناطقيْن حقيقييْن في أوضاع حقيقيّة» أي تحليل استعمال اللغة، وعليه فإن «محلّل الخطاب» مُلزَم بالبحث فيما تُستعمل تلك اللغة من أجله، لمزيد من القراءة انظر:

- دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ترجمة محمد يحياتن، "التداولية"، (الجزائر: الدار العربية للعلوم ناشرون ومنشورات الاختلاف، 2008) ص9.
- سعد بولنوار، "آليات تحليل الخطاب في تفسير أصول البيان للشنقيطي تحديد المفاهيم النظرية"(رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح، 2011)، ص73.

[**] ويُقصد بالتّداولية العلم التواصلي الجديد الذي يُفسِّر كثيرا من الظّواهر اللّغوية، ولمزيد من المطالعة:

- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب– دراسة تداولية لظاهرة«الأفعال الكلامية» في التراث اللساني العربي، (بيروت: دار الطليعة، 2005) ص ص15–17.
- دومينيك مانغونو، مرجع سابق، ص ص100–102.

[1] لمزيد من المطالعة:

- مسعود صحراوي، مرجع سابق، ص ص17–25.

[2] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب– دراسة تداولية لظاهرة«الأفعال الكلامية» في التراث اللساني العربي، (بيروت: دار الطّليعة، 2005) ص26.

المخطّط رقم (04): إسقاط مهام التّداوليّة على عمليّة الأمننة:

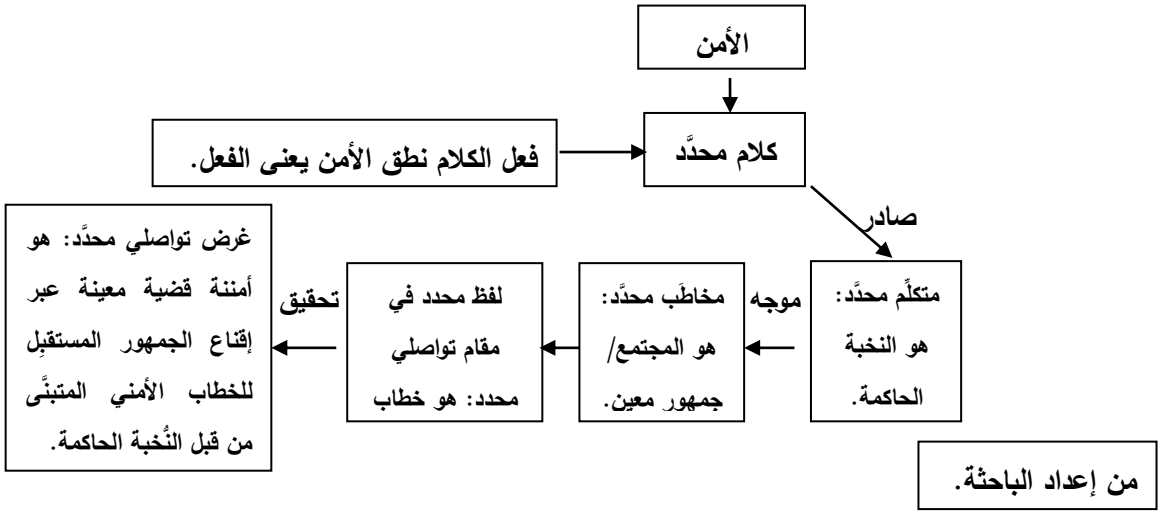

ومن خلال كل ما سبق يتضح أن: مفهوم «الفعل الكلامي »(Speech Act) يُمثّل نواة مركزية في الكثير من الأعمال التداولية، إذ يعود الفضل في تنظيره إلى الفيلسوف "أوستين"(Austin)، كما ساهم في تعميقه وتطويره تلميذه الفيلسوف"ج. سيرل"(J. Searle)[1].

ثالثا: مكونات عملية الأمننة، وحداتها ومسارها:

سنتطرق خلال هذا العنصر إلى ثلاث عناصر جزئية هي:

(01) مكونات عملية الأمننة؛

(02) وحدات عملية الأمننة؛

(03) مسار عملية الأمننة.

(01) مكونات عملية الأمننة:

تتمثل مكونات «الأمننة» فيما يلي:

1. **تحديد تهديدات وجودية: (Identification of Existential Threats)**
2. **فعل طوارئ: (Emergency Action)**
3. **تأثيرات على العلاقات بين الوحدات والإفلات من القواعد:**

(Effects on inter- unit relations by breaking free of rules) [2].

[1] دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ترجمة محمد يحياتن، "التداولية"، (الجزائر: الدار العربية للعلوم ناشرون ومنشورات الاختلاف، 2008م) ص 7.

[2] Rita Taureck, "Securitization Theory and Securitization Studies", Journal of International Relations and Development 9(2006) P:55.

عند تصوير قضية معينة بأنها تهديد وجودي لمواطني دولة أو تكتّل إقليمي معين، فإن هذا يستدعي ويتطلب تدابير طارئة واستثنائية لحماية الموضوع المرجعي(الكيان المرجعي) المهدَّد[1]والدخول في حالة الطوارئ يُعطي الحق لممثل الدولة في استخدام أيّة وسيلة ضرورية لمنع تطور التهديد[2] بمجرد الدخول في الحالة الاستثنائية والطارئة في التعامل مع «المشكلة الأمنية»، فإن هذا يعطي لممثل الدولة هامشا كبيرا للحركة ويُضفي الشّرعية والمشروعية على تحرّكاته، واستخدامه لصلاحيات خاصة للتهرب من الإجراءات الدّيموقراطية والبيروقراطيّة الطّبيعيّة.[3] وهنا يتم الارتقاء عن عالم السياسة الطبيعية (Normal Politics) إلى مجال «سياسة الذّعر»(Panic Politics) ، وهذه العملية تتميز: الاستعجال (Urgency)، السّريّة (Secrecy). التّوظيف غير العادي للتّدابير (The Employment of Extraordinary).[4]

وما دامت السّمة المميّزة للأمننة هي محددة في البنية الخطابية، فالجودة هي القدرة على تحويل القضايا من النطاق العادي(قضايا وجودية في السياسة) إلى النطاق غير العادي.[5]

(02) وحدات عملية الأمننة:

يلخّص الجدول رقم **(04)** وحدات الأمننة:

وحدات عمليّة الأمننة:	مضمونها:
الكيان المرجعي (Reference Object)	مجموع الأشياء التي يُنظر إليها بأنها مُهدَّدَة وُجوديا، قد يكون الكيان المرجعي: فرد، مجتمع، دولة....الخ.
فاعل الأمننة= الفاعل الأمني(Securitizing Actor)	هو المكلَّف بأمننة القضية أو التهديد، قد تكون الفواعل الأمنية إما شخصا هو صانع قرار الدولة أو النخبة الحاكمة، أو منظمة دولية.
الفعل الخطابي(فعل الكلام) (Speech Act)	سبق التطرق له.

من إعداد الطالبة؛ بالاعتماد على:
Colin Mclunes and Simon Rushton, OP. Cit, PP119- 121.

لذا يتوقف نجاح «الأمننة» حسب منظريها على: قدرة خطاب «الفاعل الأمني» على إقناع الجمهور لذا فنجاح «الأمننة» يتوقف على بنية الإدراك، لأن الجمهور هو المتلقّي الأول للفعل الخطابي[6].

[1] Erik Asplund, OP. Cit, P21.
[2] Setenay Yagnoglu, OP. Cit, P18.
[3] Veera Eleonoora Enlund, OP.Cit, P14.
[4]Christopher S. Browning and Matt Mcdonald, OP. Cit,P241
[5] Michael. C. Williams, OP. Cit, P514.
[6] Michael .C. Williams, OP. Cit, P514.

وحسب "بوزان" وآخرون فالأمننة الناجحة (Successful Securitization) تتطلَّب توفر الشروط الآتية:

- التهديد الوجودي: (Existential threat).
- الطّوارئ أو التدابير الخاصة:(Emergency measures or special measures).
- قبول الشعب: (Acceptance of the people).[1]

(03) مسار عملية الأمننة:

لقد اهتم كل من: "باري بوزان"(Barry Buzan)، و"أول وايفر"(Ole Waever) و"ياآب دي وايلد" (Jaad De Wilde) في كتابهم المرجعي حول موضوع «الأمننة» بربط «الأمننة» أساسا بالسياسة العامة للحكومة؛ وقد نُظر إلى «الأمننة» باعتبارها نسخة أكثر تطرفا من التسييس(Politicization)[2].

المخطط رقم (05): مسار عملية الأمننة (Securitization Process)

الأمننة(Securitization)	التسييس(Politicization)	
قضية تم إضفاء الطابع الأمني عليها، أمننتها:	**قضية تم إضفاء الطابع السياسي عليها، تسييسها:**	**قضية غير مسيسة:**
-يتم جلب القضية إلى حيز القضايا الأمنية، مع ما ينطوي عليه ذلك من الاستعجال والسرية. **-الفاعل الذي يتولى عملية الأمننة إنما يقوم بمراجعة النظرة تجاه قضية مسيّسة سلفا واعتبارها تهديدا وجوديا.**	**-حينها يتم التعاطي مع القضية في إطار الآليات التي أرساها النظام السياسي.** **-تصبح هذه القضية جزءاً من السياسة العامة وتستوجب بذلك اتخاذ قرارات وتخصيص اعتمادات مالية، أو وضع هذه القضية ضمن الإطار العام للحكومة، أي إرساء آليات الضبط بالشراكة مع المواطنين والمؤسسات غير الرسمية للدولة، وهي إحدى صُور صنع السياسة العامة.**	**-الحكومات لن تقوم بالتعامل مع قضية غير مسيسة أو تتخذ تدابير بشأنها.** **-القضية لن تُطرح للنقاش العام.**

Source: Ralf emmers,"securitization" In contemporary security studies.vo 3.Eds. allan collins (London: oxford university press , 2013),P131.

[1] Erik Asplund, OP. Cit, P 22.
[2] Setenay Yaganoglu, OP. Cit, P18.

✓كما سبق ورأينا فإن إضفاء الطابع الأمني على بعض القضايا السياسية العامة، يُعطى لصانع القرار هامشا أكبر للمناورة عندما يتعلق الأمر بقضايا حيوية، حيث أن هذا الوضع يُمكّنه من اتخاذ قرارات مستعجلة لا تستوجب المرور عبر العمليات البيروقراطية الروتينية.

❖ غير أن " باري بوزان" يضع قيودا على «عملية الأمننة»[*]، وفي هذا السياق يُحدد ثلاث خطوات لنجاح عملية الأمننة وهي:

1- توضيح كيف أن التهديد المزعوم يمس ببقاء الأفراد أو المجموعات أو الدول.

2- تحديد التدابير الطارئة التي يُمكننا من خلالها ضبط هذه التهديدات والسيطرة عليها.

3- وأخيرا يتوقّف الأمر كله على مدى نجاح الخطاب السلطوي في الحصول على رضا المواطنين، إزاء ما يُرافق «عملية الأمننة»، وبالذات خرق القواعد المعمول بها كالشفافية والرقابة.

❖ وإلى جانب هذا طرح "بوزان" مسألة أخرى وهي: هل تعتبر عملية الأمننة برمتها شيئا إيجابيا أم سلبيا؟ هنا يرى "بوزان" أن: هذه العملية هي سلبية لسبب منطقي وهو أن تحويل الملفات إلى حيز المعالجات الأمنية يؤشر على شيء غير إيجابي وهو: «إخفاق السياسة العادية»(The Failure of the normal policy) في التعاطي معها، لذا فإن وجود عدد من الملفات في الحيز الأمني(Space Security) يجب أن يُنظر إليه بمثابة استثناء (The Exception)، والحل هنا حسب "بوزان" هو: نزع الطابع الأمني عن القضيّة(Desecuritization)أو«تدمير الأمننة»(Unmaking securitization) وتحويلها لحيز السياسة العامة الطبيعية حيث الرقابة والتقيد بالقوانين والضوابط الدّيمقراطية».[1] وهو الأمر عينه الذي قصده "أول وايفر" بتدمير الأمن أي: «إخراج القضايا من الحالة الاستثنائية والطارئة والعودة بها إلى مسار المساومة العادية في المجال السياسي».

«The shifing of issues out of the emergency mode and into the normal bargaining processes of the political sphere».[2]

✓ومن خلال طرح " باري بوزان" وما تم التطرق إليه حول مفهوم «نزع الأمننة»، يتضح أن مسار عملية «نزع الأمننة» أو« تدمير الأمننة» يسير بعكس مسار عملية الأمننة والمخطط الآتي المعنون بـ: «مسار عملية نزع الأمننة»، يوضح ذلك:

*وذك لأن عدم وضع قيود على «عملية الأمننة»، يعني أن كل القضايا سيتم وضعها في حيز الدائرة الأمنية.

[1] عادل زقاع، مرجع سابق، ص ص: 72، 73.

[2] Christopher S. Browning and Matt Mcdonald, OP. CIT, P245.

المخطط رقم(06): مسار عملية نزع الأمننة (Desecuritization Process).

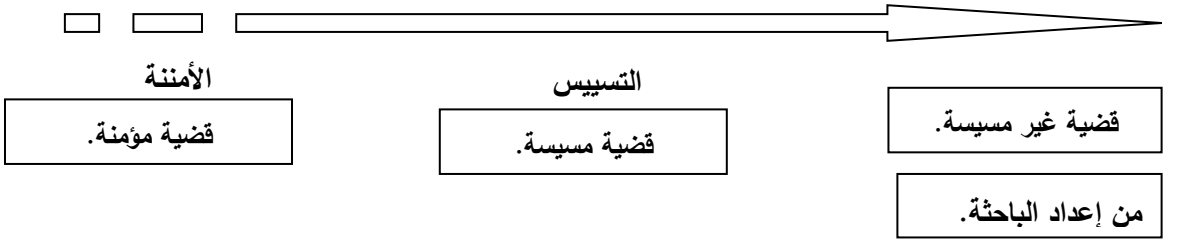

ومن خلال هذا المخطط ومخطط «مسار عمليّة الأمننة» نستنتج أن: الشعرة الفاصلة بين أمننة قضية ونزع الطابع الأمني عليها هي: «عملية التسييس»، أي «عملية التسييس» هي الحلقة الفاصلة والمفصلية بين أمننة قضية ونزع الأمننة عليها.

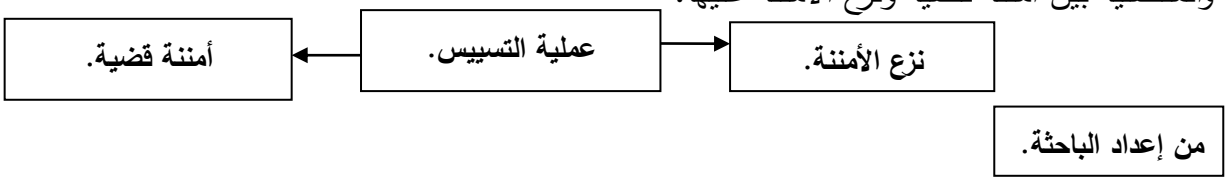

✓ **ننوه هنا:**

أن مساريْ عمليّتيْ «الأمننة» و«نزع الأمننة»، ينطبق على العديد من التهديدات الجديدة كقضايا البيئة والمناخ، الإرهاب وبالأخص قضايا الهجرة في شقها غير الشرعي إلى جانب موضوع بحثنا أين تم نقل الإسلام في كثير من الأحيان من مجرد ظاهرة دينية طبيعية–عاديّة إلى تهديد متعدد المستويات.

رابعا: مأسسة أمننة القضايا:

من خلال تتبعنا لمفهوم الأمننة ومسار هذه الأخيرة يتضح أن دراسة «الأمننة» كمفهوم وكعملية لا يتوقف على دراسة الأفعال الخطابية فقط، بل يستدعي أيضا استكشاف العوامل السياقية (Contextual Actors) مثل: السياق المؤسساتي(Institutional Context) للفواعل الأمنية(Security Actors). وهنا نكون أمام **مأسسة الأمننة(Institutionalised Securitization)، فتطور منطق الأمن: من الأمننة الخاصة إلى مأسسة الأمننة**، يظهر أنّ «مأسسة الأمننة»(Institutionalised Securitization) تمثّل آخر تطور في التعاطي مع قضية ما تم أمننتها، وذلك اعتبارا من أن الخطابات لا تَحدُث من فراغ(Vacuum) وبتكرارها تصبح جزءا لا يتجزأ من السياق الروتيني في المؤسسات(Institutions) والممارسات المؤسساتية(Institutional Practices) لذا فالحقائق المؤسساتية (Institutional Facts) لا بد أن تدعم بالقوة(Power)، وهنا يقول"آدلر"(Adler 1997) أن «المأسسة»:

«أفكار يجب أن تكون لديها سُلطة(Authority)، شرعية(Legitimacy) بالإضافة إلى استحضار الثقة(Trust)».

وعليه فإضفاء الطابع المؤسساتي (Institutionalisation) على الخطاب(Discourse) يُؤدّي إلى هيمنة هذا الأخير على الجمهور المخاطَب.[1]

وفيما يتعلق بإضفاء الطابع المؤسساتي على «عملية الأمننة»، ترى «مدرسة كوبنهاجن» عبر منظريها(لعل أهمهم: "أول وايفر") ضرورة التّمييز بين: **الأمننة الخاصة(Hoc Securitization)** و**مأسسة الأمننة(Institutionalised Securitization)**.

❖ **فحسب"أول وايفر"(Ole Weaver):**

الأمننة الخاصة: تمثل المرحلة الأولى للأمننة:

ففي هذه المرحلة تكون فيها محاولات لإبقاء قضية معينة كخطر أمني، أي محاولة تقديم قضية معينة كتهديد وجودي، وهنا تسعى الفواعل الأمنية لإضفاء الشرعية على اتباع واتخاذ إجراءات استثنائية(Exceptional Measures)، ففي هذه المرحلة الأولية(Initial Stage) من «الأمننة» تكون التحركات الأمنية غير مؤكَّد نجاحها أو فشلها، ففي هذه المرحلة نجاح خطاب الأمننة مرهون بمدى قبوله من قبل الجمهور(Public)، فعندما يتم تأسيس فعل خطابي ناجح، تصبح هناك احتمالية لأن تصبح «عملية الأمننة» مُمَأسسة (إضفاء الطابع المؤسساتي على عملية الأمننة).

❖ وبالتّالي تتحرك «عملية الأمننة» من خلال عدة مراحل تطورية هي:

➢ من الأمننة الخاصة(Hoc Securitization)إلى مرحلة التسييس العالي (High Politicisation Stage) قبل تطبيعه(Normalised) أين يصبح جزءا من الخطاب السياسي القياسي (Standard Political Discourse)[2].

المخطط رقم(07):تطور منطق الأمن (Development of a security logic).

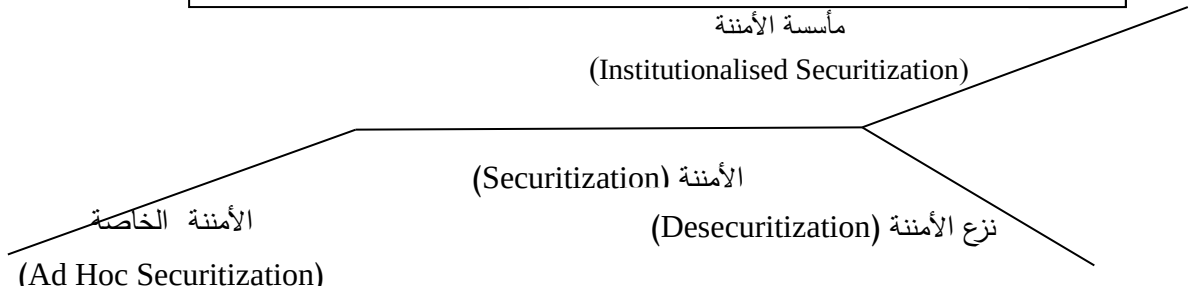

Source :Dominique Van Dijck, "Is the EU Policy on illegal immigration securitized? Yes Of Course! A study into the dynamics of institutionalised securitization", 3rd Pan- European Conference on EU Politics 21-23 September 2006(Unpublished Working Paper, Istanbul, 2006), P5.

[1] Dominique Van Dijck, "Is the EU Policy on illegal immigration securitized? Yes Of Course! A study into the dynamics of institutionalised securitization", 3rd Pan- European Conference on EU Politics 21-23 September 2006(Unpublished Working Paper, Istanbul, 2006), P4.
[2] Dominique Van Dijck, Ibid, P4.

❖ **يوضح هذا المخطط:**

تطور منطق الأمن من «الأمننة الخاصة» إلى «مأسسة الأمننة»، ومن خلال هذا المخطط نلاحظ أن «عملية الأمننة» لا تنتهي بالضرورة إلى المأسسة، حيث يمكن أن تبقى لمدة طويلة كشكل متطرف من «التسييس»، وهذا في حال نجاح الفواعل الأمنية في إعادة إنتاج قضية معينة كحالة طوارئ (Emergency Situation) التي من الضروري أن تخاطَب بالأولوية العليا (Utmost Priority) والإجراءات الاستثنائية (Exceptional Measures) مع شرط قبول واقتناع الجمهور بالخطاب الأمني المتبنَّى من قبل الفواعل الأمنية.

وبذلك يكون للخطاب الأمني (Security Discourse) وظيفة مُنتِجة(Reproductive Function)، حيث يتضمن فصاحة روتينية كإيصال قضايا: الهجرة(Migration)، الجريمة المنظمة (Organised Crime)، تغير المناخ(Climate Change)، الإرهاب(Terrorism)، ربط الإسلام بالإرهاب...الخ، إلى مستوى الاستمرارية الأمنية العالمية(أي جعلها عابرة للحدود الوطنية).

فعند إدخال وتضمين الخطاب الأمني للممارسات الإدارية والبيروقراطية (Administrative and Bureaucratic Practices) في الميدان السياسي(Political Field)، كرسم الإحصاءات والبيانات يصبح المنطق البيروقراطي والتكنوقراطي(Bureaucratic, Technocratic Logic) جزءا من «عملية الأمننة»، وهنا تصبح القضية المطروحة مشكلة إدارية وقضية تقنية (Managerial Problem Technical Issue) بدلا من اعتبارها تهديدا وجوديا(Existential Threat)، فمثلا: بدلا من اعتبار الهجرة المسلمة تهديدا وجوديا تصبح مشكلة إدارية وقضية تقنية، وهذا ما يستدعي السيطرة عليها بسرعة، كفاءة وفعالية.

وهكذا يصبح منطق الأمن مُمَأسسًا، إذا تم إدراجه ضمن الممارسات اليومية للسياسيين وكذا المسؤولين البيروقراطيين هؤلاء الذين يُساهمون في إعادة إنتاج نشاطاتهم بمَأسَسة منطق الأمن، أين يُصبح الهدف الرئيسي من الفواعل الأمنية هو تقييم ومراقبة المشكلة وبالتالي السيطرة على التهديدات، بدلا من نطق الخطاب(Uttering a Discourse) المتضمَّن لتهديد وإزالته بالإجراءات المستعجَلَة [1].

[1] Dominique Van Dijck, Ibid, P 5.

❖ ومن خلال كل ما سبق نضيف أهم الانتقادات التي وجهت لنظرية الأمننة:

- يرى بعض النقاد أن «دراسات الأمننة» هي نخبوية: وذلك لأن التحرك يكون من قبل النخبة الحاكمة، الدول، المنظمات الدولية [1].
- وحسب البعض الآخر يعاني مفهوم «الأمن المجتمعي» إلى جانب مفهومي «الأمننة» و«نزع الأمننة» من الغموض والتشويش، فـ:"ريتا توراك"(Rita Turak) ترى: أنه على الرغم من تفضيل "وايفر" لنزع الأمننة عن الأمننة ذاتها تبقى «عمليّة نزع الأمننة» إلى حد كبير غير مفسرة بشكل كافي ومفتوحة للتأويل، وإلى جانب هذا تبقى السياسة العادية دون تعريف في إطار «مدرسة كوبنهاجن» [2].

وعلى الرغم من كل هذه الانتقادات وغيرها، كانت ولا تزال أفكار «مدرسة كوبنهاجن» حول «الأمننة» و«نزع الأمننة» بمثابة الفكر المهيمن أو الموجِّه لمشروع «الدراسات الأمنية النقدية»، فضلا عن كونها أكثر الأطر المعرفية إنتاجا فيما يتعلق بالقضايا الأمنية المتصلة بالأجندة الدولية الأوروبية خاصة لما بعد الحرب الباردة.

المطلب الثالث: دور الهوية في تحديد المسألة الأمنية.

عند الحديث عن دور الهويّة في تحديد المسألة الأمنية فإننا نكون في صدد الحديث عما عرف بالأمن المجتمعي، هذا الأخير الذي يعد بعدا أساسيا من أبعاد الأمن الإنساني، إذ يُعنى بخلق توازن حقيقي وفعلي بين الخصوصية الدّينيّة أو اللّغويّة أو الإثنيّة؛ وبين ضرورة بناء منطق الاندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعدّدي وعادل[*].

بمعنى آخر، هو مفهوم يعنى بقدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في الدّين، اللّغة، الأعراف والتقاليد، في إطار شروط مقبولة لتطورها، وكذا التهديدات والانكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافاتها؛ في ظل مجتمع تعددي وعادل، دون الإخلال بالتوازنات التي تحكم منطق الإندماج القومي للمواطنين داخل دولهم؛ لاستحالة تحقق أي منهما دون الآخر.

[1] Ken Booth, OP.Cit, P165.

[2] سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص ص 132، 133.

*إلاّ أن تحقيق الإندماج القومي للأفراد والجماعات داخل الدولة، لا يمكن أن يتحقّق دون احترام هذه الأخيرة للخصوصيات الثقافية لجميع مكوناتها.

وخلال هذا المطلب سنحاول التّعمّق في الأمن المجتمعي الذي يتّخذ من الهويّة مستوى تحليل، وهذا عبر التّطرق لهذه العناصر:

أوّلا: مقتربات الرئيسية في تحديد مفهوم الأمن المجتمعي؛

ثانيا: استراتيجيات الأمن المجتمعي؛

ثالثا: أهداف الأمن المجتمعي.

أوّلا: مقتربات الرئيسية في تحديد مفهوم الأمن المجتمعي:

من الصعب تحديد تعريف دقيق وواضح لمفهوم «الأمن المجتمعي»، وذلك لوجود اختلاف كبير حوله في أوساط منظري العلاقات الدولية والمنظمات الدولية، والتي طوّرت تعاريف مختلفة على نطاق واسع للأمن المجتمعي، الأمر الذي حال دون وجود اتفاق عام بينهم حول معناه، وإلى جانب هذا وبدلا من مصطلح «الأمن المجتمعي» (community security)، يستخدم العديد من المفكرين والعلماء مصطلحي «أمن المجتمع» (societal security) أو «أمن الهوية»(identity security)[1]، وسنحاول أدناه تحديد مفهوم «الأمن المجتمعي» عبر التطرق لثلاثة مقتربات تحليل رئيسيّة لمفهوم الأمن المجتمعي، وقبل التعرض إلى تحليل كل مقترب للمفهوم المعالج نقدم المخطط الآتي:

المخطّط رقم (08): مقتربات الرئيسية في تحديد مفهوم الأمن المجتمعي:

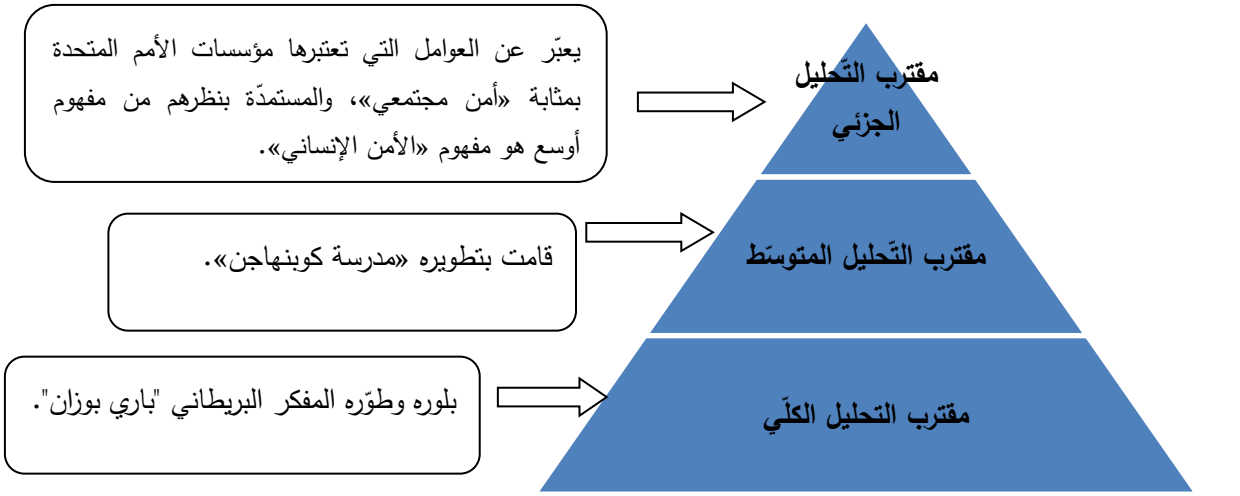

من إعداد الباحثة.

[1] Carla Andrea, "«Community security: Letters from Bosnia- Atheoretical analysis and its application to the case of bosnia- Herzegovina»", Peace conflict and development: An interdisciplinary journal, 07(July 2005)P223.

من أجل فهم دقيق للأمن المجتمعي يتعين علينا الجمع بين المقتربات الثلاث كونها متكاملة، فإذا كان «المقترب الجزئي» يركّز على الفرد في مجموعة اجتماعيّة، باعتباره عنصرا يحتاج إلى الحماية من التّمييز، الانتهاكات الجماعيّة والنّزاعات المجتمعيّة، فإنّ «المقترب المتوسّط» يُشير إلى المجموعات الجماعية المشمولة في الدولة، والتي يمكن أن تصطدم بهوية الدولة القومية أو حتّى مع بعضها البعض، أمّا بخصوص «المقترب الكلّي» فيُشدّد على الهوية الجماعية الوطنية للدولة، والتي تتعرض للخطر بسبب عواقب عملية العولمة، مثل: «الهجرة الدولية» و«الإمبريالية الثقافية»[1].

وعلى الرّغم من اختلاف طروحات المقتربات الثّلاث، إلاّ أنّها لا تستبعد بعضها البعض كما سبق الإشارة؛ فهي مترابطة كونها جاءت لمعالجة التهديدات الجديدة، كما أنّ التّهديد إن حل فإنّه يطال الأفراد، المجموعات والدّول.

(01)مقترب التّحليل الكلّي:

يُعتبر العالم البريطاني "باري بوزان" أوّل من طرح إشكالية تعدد أبعاد الأمن وكذا مصطلح «الأمن المجتمعي»، حيث قاد رفضه للفرضيّة التي بُني عليها الأمن الوطني للدّولة والمرتكزة أساسا على الأبعاد السياسية والعسكرية، على حساب الأبعاد الأخرى الاقتصادية، البيئية والمجتمعية،[2]إلى طرحه لإشكالية تعدد أبعاد الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وبذلك يكون قد ساهم في توسيع مفهوم الأمن الذي يقتضي الأخذ بعين الاعتبار مجموعة واسعة من التهديدات[3]. خلاف الطرح التقليدي الّذي تغاضى عن مشكل التناقضات التي تشهدها العديد من الدول على مستوى بيئاتها الداخلية[4]. مع الإشارة إلى أن "بوزان" لم يفصل بين الأمن السيادي والأمن المجتمعي فحسبه فهما يكملان بعضهما البعض.

يُعدّ نهج " باري بوزان" مثيرا للاهتمام كونه ينظر إلى الأمن من جميع الزوايا، كما أنه ينتقل من التحليل الجزئي إلى الكلي، فضلا عن معالجته للجوانب الاجتماعية للأمن[5]، فالأمن عنده هو: بناء

---

1 Carla Andrea, ibid, P228.

2 Anthony Amicelle,Barry Buzan : "A . Reductionist, Idealistic Notion That Adds Little Analytical Value, In " What Is Human Security ? Comments By 21 Anthors", Security Dialogue", Human Security Journal 1(2006) P 76.

3 Stephane De La Peschadière, "La Security Humaine : Etat De L'art Et Repères Bibliographiques", Revue De Sécurité Humaine, Human Security Journal 1 (2006) P78.

4 Shena Salim, "«L'orientalisme latent de l'école de copenhague la sécurité sociétale appliquée au cas français»", Master gouvernance des institutions et des organisations politique mention "Affaires internationales", Parcours : Relations internationales, 2006-2007, P15.

5 Marianne Stone, "Security According To Buzan : A Comprehensive Security Analisis", Security discussion papers Series(Spring 2009) P 2.

اجتماعي بالدّرجة الأولى[1]. وهو يُمثّل القطاع الأهم في تحليل "بوزان" للأمن، و«الأمن المجتمعي» حسبه هو:

«قدرة المجتمع على الاستمرار في شخصيّته الأساسية في ظلّ الظروف المتغيّرة والممكنة أو التهديدات الفعلية»[2].

وعليه جوهر «الأمن المجتمعي» يتكون من: الأنماط التقليدية للغة، الثقافة، الهوية الدينية والعرقية والعادات، فيتم النظر إلى التهديدات من الخارج من خلال عدسات الهوية[3].

يحدد "بوزان" في نسخته المبكرة تهديدين رئيسيين للأمن المجتمعي: «تدفقات الهجرة» و«الصراع بين الهويات الحضارية المتنافسة». فتهدد الهجرة الأمن المجتمعي عن طريق تغيير التكوين العرقي، الثقافي، الديني واللغوي للسكان بشكل مباشر. في حين يشير الصدام بين الهويات الحضارية المتنافسة إلى الحاجة إلى الدفاع عن المجتمع وحمايته من تأثير الثقافات التنافسية المغرية أو المتعجرفة أي حماية المجتمع من الاستيرادات الثقافية.

وبالربط بموضوع الدّراسة نجد أن المهاجر المسلم بما يحمله من تراكمات مخالفة لما هو متعارف عليه في الدولة المستقبلة يمثل مساسا بهوية المواطن الأصلي وتهديدا لوجوده، وهنا تبلور الخوف من الآخر باعتباره دخيلا ووجد مصطلح الخوف من الإسلام بيئة ملائم للتكاثر والانتشار.

ولكن ومع اعتراف "بوزان" بوجود تهديدات مجتمعية على المستوى دون الوطني، يبقى مصرّا على عدم اعتبارها حقًا قضايا أمنية وطنية. وهكذا فإن الأمن المجتمعي هو مجرد قطاع يمكن أن تتعرض فيه الدول للتهديد فيما يتعلق بوحدتها وهويّتها المجتمعيّة[4]، وهو ما عرضه للنقد حيث أصبحت الدول ذاتها تشكل عوامل للاّأمن بالنسبة لمواطنيها، وللنّظام الدّولي ككلّ[5].

[1] Michael. C. Williams, "Words, Images, Enemies: Securitization and International Politics", International Studies Quarterly 47(2003) P513

[2] Barry Buzan and Lene Hansen, the Evolution of International Security Studies, (New York: Cambridge University Press. 2009), P213.

[3] Žaneta Ozoliņa1, "Societal Security: Conceptual Framework", in Security: Inclusion–Exclusion Dilemma a portrait of the Russian-speaking community in Latvia, Eds Žaneta Ozoliņa1 (D.C.P: Zinātne Publishers, 2016), PP14, 15.

[4] Carla Andrea, OP.CIT, PP 225,226.

[5] Jakob Gustavsson, "Securitization of immigration and asylum: A critical look at security structure in Europe", Unpublished Master's Thesis, Department of Political Science, The University of Lund, 2006, PP 6,7.

(02)مقترب التّحليل المتوسّط:

ظهرت خطابات «الأمن المجتمعي» التي تندرج في الأساس ضمن «مدرسة كوبنهاجن»؛ للدفاع عن ضرورة تبني الدراسات الأمنية لفكرة «ازدواجية» الأمن(the "duality" of security)، عبر الجمع بين أمن الدولة الذي يهتم بالسّيادة، والأمن المجتمعي الذي يهتم بالهويّة.

فالأمن المجتمعي حسب «مدرسة كوبنهاجن» يأخذ في الحسبان أصول، بنية وديناميات تكوين الهوية الجماعية والعلاقة بين الهويات والمصالح (والتهديدات الموجهة إليهم)، ففي أبسط صورها؛ «الهوية الاجتماعية» هي ما يُمكّن الضمير «نحن» من استخدامه كوسيلة يمكن من خلالها تحديد الشيء الجماعي الذي يجب تأمينه[1](*).

يعتبر «النهج المتوسط» التجمعات البشرية كيانا مرجعيا لأمن المجتمع، ويشير "ويفر" إلى أنّ «المجتمع يدور حول الهوية»(society is about identity)، بهذه الطريقة فإن المجتمع هو الهدف الرئيسي للتحليل، حيث بقاؤه لا يعتمد على سيادة الدولة أو سلامتها الإقليمية؛ بل هو مسألة هوية، وهي القيمة التي يجب حمايتها. فاستبعاد أو تهميش مجموعة اجتماعية على حساب أخرى هو بمثابة تهديد لهويتها المجتمعيّة؛ وفي هذه الحالة يؤدّي طلب هذه المجموعات المستبعدة لزيادة الأمن المجتمعي إلى انعدام الأمن في الدولة[2].

وفق هذا المسار، فإن الخطر الرئيسي على أمن المجتمع ينبع من «معضلة الأمن المجتمعي»، أي أنّ أمن مجموعة ما ينبثق من انعدام الأمن بالنسبة للآخرين؛ لذلك تعتقد كل مجموعة أنّ رفاهها مشروط بعيوب المجتمعات الأخرى، والعكس صحيح.

تتراوح التهديدات للهوية باعتبارها كائنا مرجعيّا رئيسيّا للأمن المجتمعي؛ «من قمع تعبيرها إلى التدخل في قدرتها على التكاثر»

---

[1] Keith Krause and Michael C. Williams, "Broadening the agenda of security studies: Politics and methods", Genève mershon international studies review, Vol.40, No.02 (Oct 1996), P 243.

*لكن «المجتمع» كما يستخدمه هؤلاء العلماء، لا يمكن اختزاله إلى مجموعة من الأفراد أو جعله مرادفًا للدولة لأن القيام بذلك سيخاطر بسوء فهم العديد من ديناميات الأمن المعاصرة الأكثر بروزًا، ليس فقط هويات الدول التي تم إنشاؤها، ولكن مجموعة كاملة من الممارسات التي تحدد الكائن المراد تأمينه، والتهديدات التي يجب تأمينها منها، والردود المناسبة على هذه التهديدات. نقلا عن:

- Keith Krause and Michael C. Williams, ibid.

[2] Carla Andrea, OP.CIT, PP 225,226.

من [*] (from the suppression of its expression to interference with its ability to reproduce) جهة إلى الهويات المتنافسة والهجرة (competing identities and migration) التي يمكن أن تمثّل التهديدات الرئيسية في القطاعات المجتمعية من جهة أخرى.

حظيت «الهجرة» بأكبر قدر من الاهتمام من قبل منظري «مدرسة كوبنهاجن»، فالهجرة كظاهرة تهدد هوية المجتمع المستقبل من خلال التسبب في حدوث تحوّل كبير في التّركيبة الأساسيّة للمجتمع، قد يؤدي التدفق الواسع النطاق للمهاجرين من خلفيات اجتماعية مختلفة إلى أن تصبح ثقافتهم هي المهيمنة في نهاية المطاف، فحسب منطق الأمن المجتمعي تتولّد «معضلة أمنية مجتمعية» عندما تتطور «تصورات» الآخرين إلى «صورة معادية» يعزز بعضها بعضًا مما يؤدي إلى نفس الجدال السلبي.

وإلى جانب «الهجرة» تأتي «المنافسة الأفقية»(Horizontal competition) و«المنافسة العمودية » (Vertical competition) فالأولى تحدث تحولا في هوية المجتمع بسبب التأثير الثقافي واللغوي الغالب من ثقافة مجاورة، والذي يتسبب في تغيير أساليب عيش المجتمع الأصلي، أما «المنافسة العمودية » فهي تسقط على المثال الأوروبّي؛ وتخوف دوله من الاندماج في هوية أوروبية أكبر. وقد استجابت بعض هذه المجتمعات لذلك من خلال رفض اعتماد العملة الأوروبية الموحّدة، والتنازل عن السلطة للمؤسسات السياسية الأوروبية[1].

(03)مقترب التّحليل الجزئي: (The micro approach)

يعد تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1994م[2]أول وثيقة دولية رسمية طرحت وقدمت تعريفا لمفهوم الأمن الإنساني[**].

---

*ويشمل ذلك حظر استخدام، اللباس، أو إغلاق أماكن العبادة والتعليم، وصولا إلى إبعاد أو قتل أفراد اللغة، الأسماء من المجتمع. أما التهديدات الموجهة إلى إنتاج وتكاثر المجتمع فهي تتخذ شكل التطبيق المستدام للتدابير القمعية التي تُتخذ ضد التعبير عن الهوية؛ كما في حال حظر عمل المؤسسات التي تنتج اللغة والثقافة، بشكل يتسبب في عرقلة انتقال الهوية بفعالية من الجيل إلى الجيل الذي يليه.

[1] Scott Watson, "Societal Security: Applying the Concept to the Process of Kurdish Identity Construction" (Unpublished, work paper, University of British Columbia, Department of Political Science, 2005), PP7, 8.

[2]Roland Jolly and Deepayan Basu Ray, "the human security: paradigm shift or hot air? International security". Eds. Barry Buzan and lene hanse (London: sage publications, 2007), P209.

**يعتبر التعريف المقدم من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المرجعية الفكرية الأولى لجميع محاولات التعريف التي تليه فهي اللبنة الأساس لمفهوم الأمن الإنساني ككل، و بالإضافة إلى هذا يعد الأمن الإنساني الركيزة الأساسية لـ:«التنمية البشرية»، فبينما تعني التنمية البشرية بتوسيع قدرات الأفراد والفرص المتاحة لهم، يهتم أمن الإنسان بتمكين الشعوب من احتواء أو تجنب المخاطر التي تهدد حياتهم وكرامتهم، ولمزيد من المطالعة انظر:

- Human Development Report 1994 (Oxford: Oxford University press, 1994).

يوسع مفهوم الأمن الإنساني نطاق التحليل والسياسة في اتجاهات متعددة. فوفقًا لروتشيلد (Rothschild)، يمتد إلى أسفل «لأمن الجماعات والأفراد»، إلى الأعلى «لأمن الأنظمة الدولية»، أفقيّا من الأمن العسكري إلى الأمن السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي أو الإنساني(*) ؛ وفي جميع الاتجاهات صعودا إلى المؤسسات الدولية، نزولاً إلى الحكومة الإقليمية أو المحلية، إلى جانب المنظمات غير الحكومية، والرأي العام والصحافة، والقوى المجردة للطبيعة أو السوق[1].

وبالرّبط مع مفهوم «الأمن المجتمعي» نجده يشير أساسا إلى نوعيّة حياة الأفراد، ووجودهم كأعضاء ضمن مجموعات: الأسرة؛ المجتمع؛ جماعة أثنية أو دينية أو لغوية، والتي عادة ما تشكل مصدر أمن لأعضائها، لكنها في بعض الأحيان تكون سببا في التهديد الذي يتعرضون له.

طالما أن الفرد هو الكائن المرجعي الوحيد الذي ينبغي حماية أمنه، فإنّ كلاّ من «الأمن المجتمعي» و«الأمن الإنساني» محورهما«الإنسان» (Human)، فضلا على أن «الأمن المجتمعي» يعد بعدا أساسيا من أبعاد «الأمن الإنساني»، ومن هذا المنطلق يشدد النهج الجزئي على أهمية حماية حقوق الإنسان وكفالة الحريات الفردية في ضمان تحقيق الأمن المجتمعي، من خلال إعطاء كل فرد في أي مجتمع كان إمكانية تحسين قدرته أو قدرتها، وتحسين نوعية حياته أو حياتها[2].

أمّا بالنّسبة للتّهديدات الّتي يسعى المقترب الجزئي لحماية الأفراد منها فهي كل التّهديدات التي تكون مصحوبة بالعنف أو اللاّعنف، أي ضمان وضعية تتميّز بغياب الخروقات للحقوق الأساسيّة للأشخاص، أمنهم وحياتهم[3].

ثانيا: استراتيجيات الأمن المجتمعي:

تعتبر استراتيجيّات «الأمن المجتمعي» هي ذاتها التي يقوم عليها «الأمن الإنساني» وذلك راجع لكون الأول هو بعد من أبعاد الثاني، وينتهج الأسلوب عينه في مواجهة التهديدات المتنوعة، إذ يعتمد على ركيزتين أساسيتين معززتين لبعضهما البعض هما: «الحماية»(Protection) و«التمكين» (Empowerment)، كما يوفر تطبيقه بهذه الصيغة نهجا شاملا يجمع بين معايير، عمليات ومؤسسات

*ولقد طوّر البرنامج الإنمائي مقاربته المركزة على أمن الأفراد باعتماده على سبعة أبعاد مترابطة تشكّل كلّها محتوى «الأمن الإنساني»، والتي تتمثل في: الأمن الاقتصادي، الغذائي، الصحي، البيئي، الشخصي، السياسي والمجتمعي، وبهذا تم إخراج الأمن من المفهوم الضّيّق إلى الموسّع.

[1] Sakiko Fukuda-Parr and Carol Messineo, "Human Security"(Working Paper, Published, International Affairs, The New School, New York, 2011-04), P2.

[2] Carla Andrea, OP CIT, PP 223-225.

[3] Richard Jolly and Deepayan Basu Ray, National Human Development Reports and the Human Security Framework: A review of Analysis and Experience, Institute of Development Studies, Sussex (Produced for: The Human Development Report Office (UNDP), New York, NY, USA, April 2006), P4.

تتدرج من القمة إلى القاعدة؛ تشمل إنشاء آليات للإنذار المبكر وأدوات للحوكمة الرشيدة والحماية الاجتماعية، إلى جانب تركيز يتدرج من القاعدة إلى القمة تدعم فيه العمليات القائمة على المشاركة، الدور الهام الذي يجب أن يضطلع به الأفراد والجماعات بوصفهم جهات فاعلة في مواجهة التهديدات التي تطالهم وحماية حقوقهم.

وبالاعتماد على الدراسة التي قدمتها الوكالة اليابانيّة للتعاون الدولي (Japan International Cooperation Agency JICA's) بعنوان: «منهج "الأمن الإنساني"، ميزات ودراسات الحالة» ("Human Security Approach Features and Case Studies) نقدّم المخطّط الآتي الذي يلخّص ما قلناه أنفا، وقد عُنون بـ: «حماية الناس من التهديدات المتنوعة وتمكينهم من معالجة التهديدات بأنفسهم».

المخطّط رقم (09): حماية الناس من التهديدات المتنوعة وتمكينهم من معالجة التهديدات بأنفسهم:
Protecting people from diverse threats and empowering them to address threats on their own.

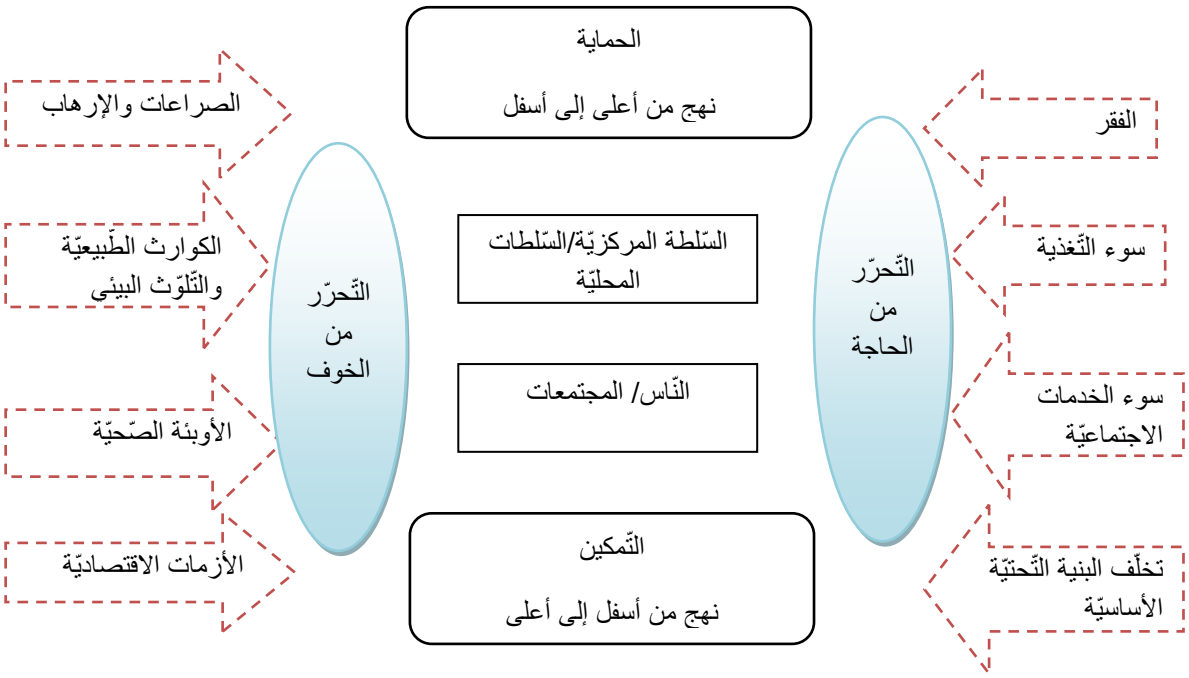

Source: "Human Security" Approach Features and Case Studies, Japan International Cooperation Agency JICA's, Nibancho Center Building, Japan, 6 /2010 (Nibancho Center Building), P 02.

وانطلاقا من هذا نستخلص استراتيجيّات «الأمن المجتمعي»: **المخطّط رقم (10)**

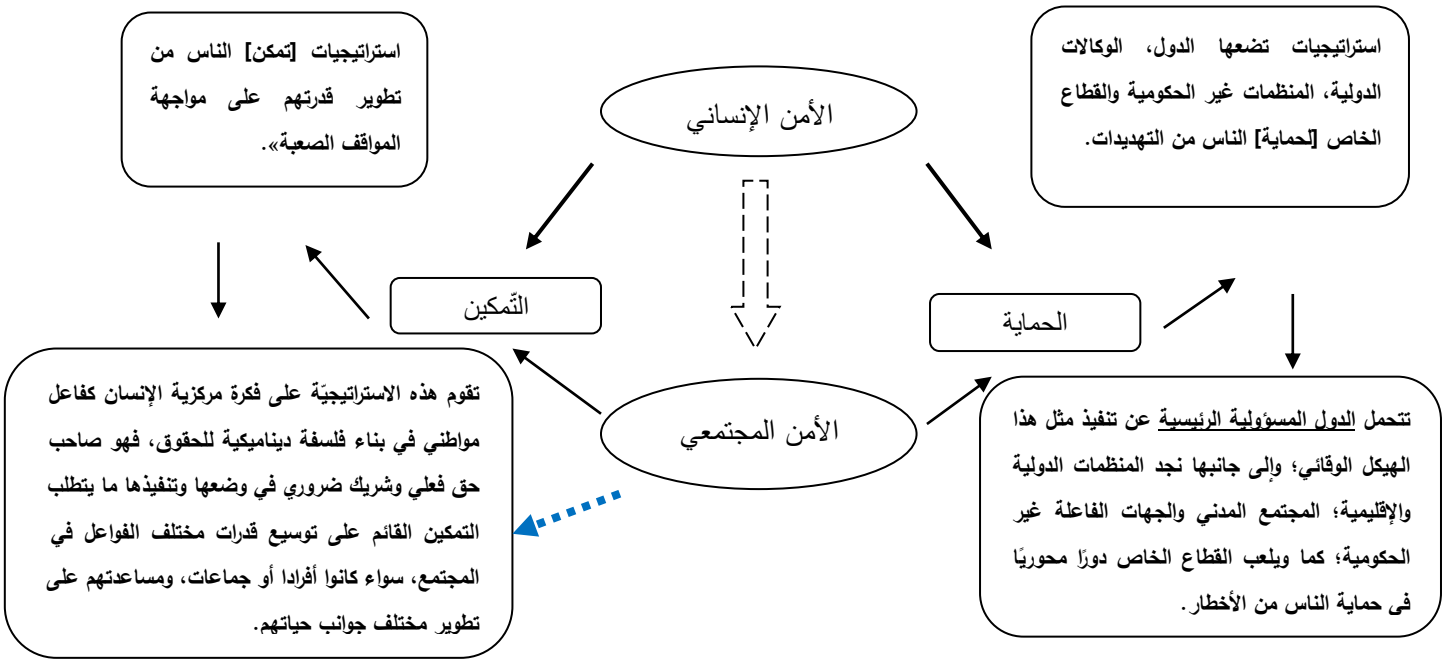

من إعداد الباحثة، بالاعتماد على:

- "Human security in theory and practice", Application of the Human Security Concept and the United Nations Trust Fund for Human Security (Human Security Unit, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, United Nations, New York, 2009), P8.
- سامح فوزي، "الحوكمة"، سلسلة مفاهيم 10(أكتوبر 2005)، ص 9.

وفي الأخير نشير أنّ «لجنة الأمن الإنساني»(CHS)[*]أكّدت على فكرة جوهريّة وهي أنّ «الحماية» و«التمكين» كاستراتيجيّتين تعزز كل منهما الأخرى، ولا يمكن معاملتهما بمعزل عن بعضهما، فكلاهما مطلوب في جميع حالات انعدام الأمن البشري تقريبًا، على الرغم من أن شكلهما وتوازنهما سيختلفان بشكل كبير عبر الظروف.

❖ **يقدم تفعيل هذا الإطار نهجا مختلطا:**

1. يجمع بين القواعد، العمليات والمؤسسات من أعلى إلى أسفل، بما في ذلك إرساء سيادة القانون، الحكم الرشيد، المساءلة وأدوات الحماية الاجتماعية وهذا من أسفل إلى أعلى. إلى جانب ضرورة التركيز الذي تُدعّم فيه العمليات الديمقراطية الدور المهم للأفراد والمجتمعات بوصفهم فاعلين في تحديد وتنفيذ حرياتهم الأساسية.
2. تعريف الواقع بطريقة تساعد في تحديد الثغرات الموجودة في البنية التحتية الأمنية الحالية، ويكتشف طرق لتخفيف تأثير العجز الأمني الحالي.

* **CHS**= Commission on Human Security.

3. ضمان استدامة البرامج والسياسات كما يتم تقديم «الحماية» و«التمكين» بطريقة منهجية وقائية مع نظرة إلى الاستقرار على المدى الطويل.
4. المزج بين الاستراتيجيّتين يعزز قدرة الشعوب على التصرف نيابة عن السلطة الحاكمة.
5. كما ويعزز المزج قدرة الأفراد والمجتمعات على مواجهة ظروف انعدام الأمن.
6. كما ويشجّع العمليّات التّشاركيّة[1].

ثالثا: أهداف الأمن المجتمعي.

«الأمن المجتمعي» هو نهج يركز على الناس لمعالجة احتياجات السلام، الأمن والتنمية المترابطة، في حين يقع على عاتق النُّهج المجتمعية كهدف جوهري في مجال الأمن المساهمة في تحسين العلاقات بين الدولة والمجتمع وزيادة شرعية الدولة.

أمّا تحقيق «الأمن المجتمعي» على أرض الواقع فهو مرهون بقدرة المجتمعات على تقديم طرق لتوضيح احتياجاتها الأمنية بالاقتران مع توفّر قدرة محلية ومؤسّسية قادرة على الاستجابة لها من جهة أخرى.

وبهذا فهو يهدف إلى:

1. بناء علاقات إيجابية بين المجتمعات، السلطات والمؤسسات بغية توفير الفرص لتحديد المخاوف الأمنية والتخطيط للاستجابات الجماعية.
2. تمكين المجتمعات من أن تكون هي ذاتها عوامل التغيير الخاصة بها، وتمكين المجتمعات من محاسبة من يجب عليهم توفير أمنهم.
3. كما وتعتبر الشمولية المجتمعية والمشاركة جزءا أساسيا من النهج بحيث يمكن تصميم الأنشطة وتنفيذها بما يعكس الاحتياجات الفعلية للأشخاص.
4. تحاول مناهج الأمن المجتمعي ربط التحسن المحلي بالوطني ودون الوطني، من خلال إشراك الجهات الفاعلة العليا في عمليات التشاور واتخاذ القرارات[2].

[1] "Human security in theory and practice", Application of the Human Security Concept and the United Nations Trust Fund for Human Security, OP.CIT, PP 8 and 10.

[2] saferworld briefing, "Community security: A vehicle for peacebuilding and statebuilding"(London: Saferworld, September 2014), P3.

وعلى الجانب الواقعي من خلال قراءة لبعض التقارير؛ نجد أنّ مقاربة «الأمن المجتمعي» تسعى إلى:

1. الحفاظ على الهوّيّة الثقافيّة والاحترام المتبادل:

برز التنوع الثقافي كمصدر قلق رئيسي في مطلع القرن الجديد، ومع ذلك فإن المعاني المرتبطة بهذا المصطلح الجامع متنوعة بقدر ما تتغير، يرى البعض أن التنوع الثقافي إيجابي بطبيعته، وهذا نظرا لما يشير إليه من تقاسم الثروة المتجسدة في كل من ثقافات العالم، وبالتالي على الروابط التي توحدنا جميعًا في عمليات التبادل والحوار بالنسبة إلى الآخرين، وفي مقابل هذا تعتبر الاختلافات الثقافية السبب الذي يجعلنا نغفل إنسانيتنا المشتركة، وبالتالي فهي من جذور الصراعات العديدة، هذا التشخيص الثاني أصبح اليوم أكثر منطقية لأن العولمة قد زادت من نقاط التفاعل والاحتكاك بين الثقافات، مما أدى إلى توترات وسحب ومطالبات مرتبطة بالهوية خاصة ذات الطابع ديني، والتي يمكن أن تصبح مصدرا محتملا للنزاع. وعليه يتمثل التحدي الأساسي في اقتراح رؤية متماسكة للتنوع الثقافي، وبالتالي توضيح كيف يمكن أن يصبح مفيدًا لعمل المجتمع الدولي بعيدًا عن كونه تهديدًا[1].

- ✓ وهنا نشير إلى الأثر البالغ الذي خلفه إنكار ورفض الحماية للحقوق الثقافية للأقليات؛ في نشوب نزاعات هوياتية داخلية عديدة، خاصة في أوروبا أين تم تغذية ثنائية التفرقة نحن والآخر.

كما ويؤكد إعلان «اليونسكو» العالمي بشأن «التنوع الثقافي» أن الثقافة يجب أن ينظر إليها باعتبارها مجمل السّمات المميزة، الروحية، المادية، الفكريّة والعاطفيّة التي يتصف بها مجتمع أو مجموعة اجتماعيّة، وعلى أنّها تشمل إلى جانب الفنون والآداب، طرائق الحياة وأساليب العيش معا؛ نظم القيم؛ التقاليد والمعتقدات.

وعليه فالثقافة تعتبر قيمة يسعى الأمن المجتمعي للحفاظ عليها، كونها تتمحور حول الهوية والتلاحم المجتمعي وهما جوهر الأمن المجتمعي القائم على اقتصاد لا مادي وهو اقتصاد معرفة الذي يحركه احترام الثقافات التسامح، التعاون، الحوار والتعايش في إطار التنوع الثقافي الموجود في أي دولة.

ويرى الإعلان أن عمليّة العولمة التي يسهلها التّطور السّريع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديد، وإن كانت تشكّل خطرا على التنوّع الثقافي، ففي المقابل تهيئ الظّروف الملائمة لإقامة حوار متجدد فيما

[1] UNESCO World Report, "Investing in cultural diversity and intercultural dialogue" (Paris: the United Nations educational, cultural and scientific organization, United Nations, Scientific and Cultural Organization, 2009), P1.

بين الثقافات والحضارات من جهة، والربط بين التنوع والحقوق الثقافيّة(*) وجعل من مبدأ الاحترام المتبادل بين الهويات الثقافية داخل الدولة أمرا ضروريا لتحقيق التطور والرقي للدولة في جميع المجالات من جهة أخرى.

2. الهويّة، التّنوّع والتّعدّديّة:

يتجلّى التنوع في أي دولة في أصالة وتعدّد الهويّات المميزة للمجموعات والمجتمعات التي تتألف منها الإنسانيّة، والتّنوع الثقافي بوصفه مصدرا للتبادل، التّجديد والإبداع وهو ما يجعل منه ضرورة للجنس البشري من جهة ومن جهة أخرى مصدرا للانسجام بين مختلف الهويات الموجودة داخل الدولة، فالحديث عن التنوع الثقافي هو جزء من التنوع المجتمعي، كونه أحد أوجه الأمن التي تحدث عنها "باري بوزان"، فالمحافظة على الهوية والتنوع الثقافي يدخل ضمن التّراث المشترك للإنسانيّة الواجب الاعتراف به، حمايته والمحافظة عليه ليس فقط لضمان استقرار أمن أجيال الحاضر بل وحتى أجيال المستقبل.

وبالرجوع إلى المجتمعات التي تتزايد تنوّعا يوما بعد يوم، ضمان التفاعل المنسجم والرّغبة في العيش معا فيما بين أفراد ومجموعات ذوي هويات ثقافيّة متعددة، متنوعة وديناميّة، فالسياسات التي تشجع على دمج ومشاركة كل المواطنين تضمن التلاحم الاجتماعي وحيويّة المجتمع المدني والسّلام، فالتعدّدية ما هي إذن إلاّ ترجمة للتنوع الثقافي والهوياتي الذي تعيشهما الدّولة، كما وتعبّر التعدّديّة على إطار ديمقراطي فاعل تعيشه الدولة[1].

فتنوع الهوية والثقافة لا يمكن أن يكون من عوامل اللاّتوازن، الضّعف والنّزاعات إلاّ في حال التغذية السلبية لهذه الميزة من قبل عناصر سياسية وإعلامية عنصرية تعمل على غرس بذور الخوف تجاه كل من يختلف عن الأصل، وهو ما ينطبق بالفعل على ظاهرة الخوف من الإسلام في الدول التي يكون فيها الدّين الإسلامي ثاني أو ثالث دين فخارطة الديانات المعتنقة في الدّولة.

---

*الحقوق الثّقافيّة جزء لا يتجزّا من حقوق الإنسان التي هي حقوق عالمية؛ متلازمة ومتكافئة، لذا فالحقوق الثقافيّة تمكّن الشخص من التمتّع بالقدرة على التّعبير عن نفسه، إبداع أعماله ونشرها باللّغة التي يختارها، وخاصة لغته الأصلية، كما تضمن لكل شخص الحقّ في تعليم وتدريب جيّدين يحترمان هويته الثقافية احتراما كاملا، كما ويتمتّع كل شخص بالقدرة على المشاركة في الحياة الثّقافيّة التي يختارها وأن يمارس تقاليده الثقافيّة الخاصة، في الحدود التي يفرضها احترام حقوق الإنسان والحرّيّات الأساسيّة. نقلا عن:

- إعلان اليونسكو العالمي بشأن التّنوّع الثّقافي، برنامج الفترة 2002-2003، نقلا عن:

https://www.un.org/ar/events/culturaldiversityday/assets/pdf/CulturalDiversityDeclartion.PDF, P70.

[1] إعلان اليونسكو العالمي بشأن التّنوّع الثّقافي، برنامج الفترة 2002-2003، نقلا عن:

https://www.un.org/ar/events/culturaldiversityday/assets/pdf/CulturalDiversityDeclartion.PDF, PP 69, 70.

وعليه فالأمن المجتمعي واقعيا جاء لحماية الهويات المتنوعة، التنوع الثقافي والتعدّديّة داخل الدّول، وهذا لتجنب بروز ثنائيّة نحن والآخر الممهّدة لحدوث التوترات بين الهويّة الأصلية والهويات الفرعية الجديدة على خارطة النسيج المجتمعي.

3. حماية وتمكين الهويّات الفرعية من حقوقها:

يؤدي وجود أكثر من دين واحد أو لغة بين أعضاء الجماعة الواحدة، مع انتماء الأغلبية إلى دين معين أو لغة واحدة إلى ظهور أقلية أو أقليات دينية أو لغوية، دون أن يترتب عن مثل هذا الاختلاف صراع في كل الأحوال؛ ذلك أن وجود الأقليات الدينية أو لغوية إنما يعد ظاهرة طبيعية واعتيادية في معظم المجتمعات البشرية، نتيجة لوجود عدد من الأديان السماوية مثل :اليهودية والمسيحية والإسلام، وعدد لا يحصى من الأديان الوضعية كالهندوسية والبوذية والديانات السابقة عليها. والأمر عينه ينطبق على اللّغات، ويمكن القول أنّ: تصنيف الأقليات وفق معيار ديني أو لغوي واتباع الدول لنهج تضييقي أو إقصائي يعد اختراقا لمضامين المنظمات والمؤتمرات الدولية المناقشة لحقوق الأقليات والمجموعات الفرعية داخل الدّول، وهو ما يتطلب بدوره بناء سياسات منفتحة أو بالأدقّ أكثر انفتاحا تخدم كل مكونات الدولة من خلال حماية وتمكين الهويات الفرعية من حقوقها وهو ما يعود بالخير على المجتمع أوّلا والدّولة ثانيا.

المبحث الثالث: ظاهرة الإسلاموفوبيا والأمن المجتمعي: تفكيك لطبيعة العلاقة.

لنفهم طبيعة العلاقة بين «ظاهرة الإسلاموفوبيا» و«الأمن المجتمعي»، نعتمد على تحليل متعدد الزوايا والقراءات المفسرة لطبيعة «ظاهرة الإسلاموفوبيا»، فهناك من يراها وليدة خطابات الدول والمنظمات الدولية وهو ما ينعكس على أمنها المجتمعي أي تحليل أحادي من أعلى إلى أسفل، في حين الطرح الآخر يعتبرها صنيعة مشاعر مجتمعية معادية للآخر المسلم كونه من بيئة مختلفة دينيا، ثقافيا ولغوية وهو ما يمثل تهديدا لنقاء الهوية الأصلية واستمراريتها؛ وعليه فهو تحليل أحادي من أسفل إلى أعلى، أمّا التفسير الأخير فهو تحليل مزدوج تفاعلي فظاهرة الإسلاموفوبيا يجمع بين التفسيرين الأول والثاني.

وعليه نتطرّق خلال هذا العنصر إلى:

المطلب الأول: طبيعة العلاقة تحليل أحادي من أعلى إلى أسفل.

المطلب الثاني: طبيعة العلاقة تحليل أحادي من أسفل إلى أعلى.

المطلب الثالث: طبيعة العلاقة تحليل مزدوج تفاعلي (من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى).

المطلب الأول: طبيعة العلاقة تحليل أحادي من أعلى إلى أسفل: (المخطط رقم(11))

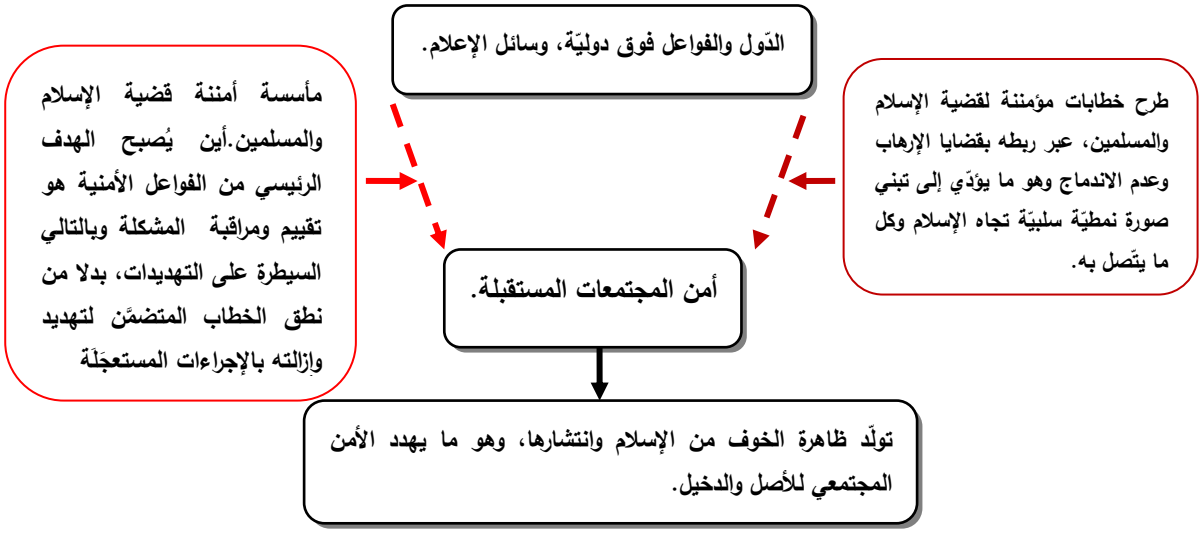

إنّ تنوّع الهوية والثقافة لا يمكن أن يكون من عوامل اللاّتوازن، الضّعف والنّزاعات إلاّ في حال التغذية السلبية لهذه الميزة من قبل عناصر سياسية وإعلامية عنصرية تعمل على غرس بذور الخوف

تجاه كل من يختلف عن الأصل، وهو ما ينطبق بالفعل على ظاهرة الخوف من الإسلام في الدول التي يكون فيها الدّين الإسلامي ثاني أو ثالث دين فخارطة الديانات المعتنقة في الدّولة.

وحسب طرح «مدرسة كوبنهاجن» فإنّ «الأمن المجتمعي» يتماشى مع أمن الدولة باعتباره جزءا من أمنها، وهذا عندما يكون المجتمع تم تأسيسه داخل حدود الدولة، أما إذا عارض «الأمن المجتمعي» أمن الدولة فإنه هنا لا يتماشى معها بل يصبح مصدر تهديد للأمن الصلب، وهو ما يستدعي الدولة بكل مؤسساتها وكذا مفكريها إلى تبني موقف معارض ومعادي للمسلمين، وهو ما تترجم في خطابات سياسية وإعلامية محرضة على نبذ الآخر المسلم واعتباره مصدر تهديد ليس فقط لهوية الدولة بل لبقائها أيضا وخاصة إذا ما تم ربط المسلمين بقضايا الإرهاب، التعصب والعنف، ولعل هذا ما ظهر وبقوة في خطابات القادة الأوروبيين وكذا الأمريكان وخاصة عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر وكذا تعدد المقالات المعادية للإسلام كما سبق الإشارة له سابقا في العنصر الأول، ولعلّ ما يزيد الطين بلّة هو خروج قضية الخوف من الإسلام والمسلمين من حيّز الخطاب الأمني إلى الواقع الأمني والمؤسسي عبر سن قوانين وإجراءات ممارساتية معادية للمسلمين كمنع الحجاب والأخطر الاعتقالات والقتل مثلما حدث في الصّين مثلا، وأمام هذا الواقع المهيكل يكون المجتمع بمختلف شرائحه المثقفة واللامثقفة جاهزا لتبني مختلف مشاعر الخوف، الكره والعداء ضد كل ما يتّصل بالإسلام والمسلمين وهو ما يُشرعن الممارسات العدائية المتكرّرة ضد المسلمين باعتبارهم مصدر تهديد فعلي للأصل، وهو ما يعبّر عن الهيستيريا الغربية من امتداد الإسلام وانتشاره في مجتمعاتها.

المطلب الثّاني: طبيعة العلاقة تحليل أحادي من أسفل إلى أعلى:(المخطط رقم (12)).

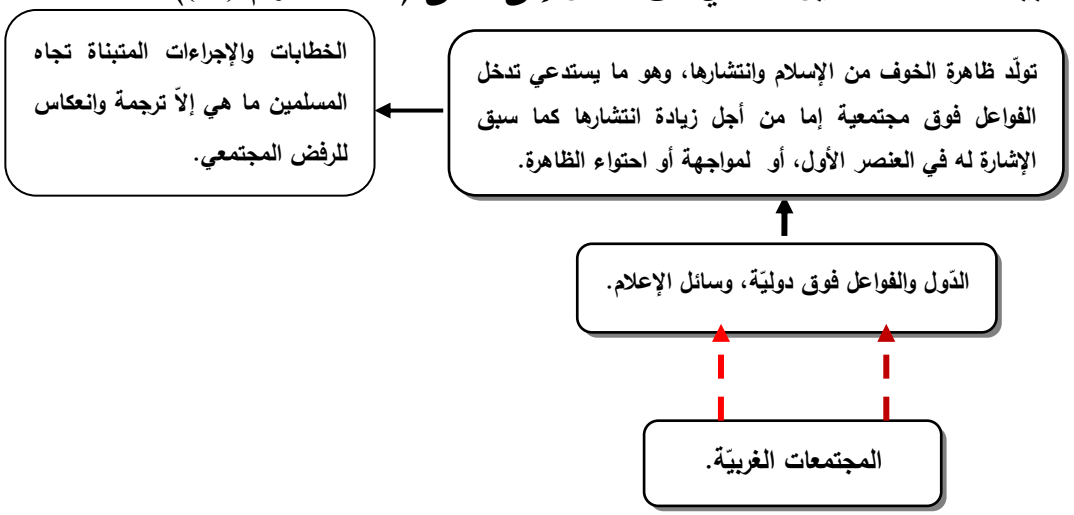

حسب هذا الطرح فإنّ صعود «الإسلاموفوبيا» هو انعكاس لمشاعر سلبية عميقة مدفونة في وعي المواطن الغربي ضد الإسلام والمسلمين، وتعبير عن تحيز تاريخي وثقافي ضد الإسلام كدين وضد المسلمين وحضارتهم واعتبار الإسلام أدنى مكانة ومرتبة من الغرب، إنّه بربري غير عقلاني بدائي وجنسي، وبالرّبط مع العنصر الأول نجد أن أسباب المرتبطة بالغرب وبالمسلمين زادت من تنامي مشاعر العداء مجتمعيا حتى ولو لم تُغذّى سياسيّا أو إعلاميا أو حتى فكريّا، والواقع يعطي أمثلة عدّة لعلّ آخرها ما فعله الهندوس برموز الدين الإسلامي في الهند وكذا ما يتعرض له المسلمون من مضايقات في أوروبا وأمريكا تحت غطاء الخوف من الإسلام.

كما ويمكن إضافة سبب آخر يؤدي إلى تنامي مشاعر النفور والرفض من قبل المواطن الغربي تجاه المهاجرين المسلمين ألا وهو اعتبارهم منافسين اقتصاديين للمواطنين الأصليين في وطنهم الأم، ولعل هذا ما ولّد العداء للمسلمين، فصراع الحصول على وظيفة كان بمثابة مناخ ملائم لانتشار ظاهرة الإسلاموفوبيا وجعلها ذريعة لرفض تواجد ما عبّر عنه بـ: «الآخر» ضمن النسيج المجتمعي الأصلي.

المطلب الثالث: طبيعة العلاقة تحليل مزدوج تفاعلي؛ (من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى): (المخطط رقم (13)).

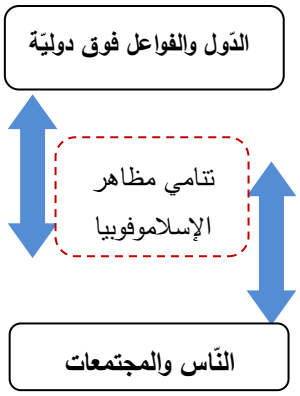

عقب التطرق للتحليل الأحادي بشقّيْه العمودي والأفقي، نجد أن «ظاهرة الإسلاموفوبيا» أعقد بكثير من أن تفسر عموديا فقط أو أفقيا، فهي ظاهرة متشابكة وشديدة التعقيد؛ وذلك لتداخل وتشعب الأسباب التي أدت إلى إفرازها وانتشارها، فهي كمصطلح وكظاهرة وليدة التفاعل بين ما تحمله عقول ونفوس المجتمعات الغربية من تراكمات تاريخية وانثربولوجيّة سلبية تجاه كل ما يرتبط بالإسلام كدين وحضارة، فالنزعة الفوقية للمواطن الغربي كانت بمثابة محرك لإفراز ثنائية «نحن» المتفوق و«الآخر» التابع ليأتي الاصطدام حاضنا لكل مشاعر العداء والخوف تجاه الإسلام هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد كان للآلة

السّياسيّة والإعلامية الدور الأكبر في زرع صورة نمطية هوامية على الإسلام والمسلمين وذلك لتحقيق مصالح قد تكون في أغلبها سياسيّة (الحصول على أصوات الناخبين اليمين المتطرف) أو اقتصاديّة كالتدخل في الدّول لحمايتهم من الإرهاب المقترن بالتعصب الإسلامي ليكون الهدف ضرب مناطق استراتيجية بغية ملء ثغرات العجلة الاقتصاديّة في الدول الكبرى.

خلاصة واستنتاجات:

يعدّ مصطلح «الإسلاموفوبيا» من المصطلحات حديثة التداول نسبيا في قاموس المصطلحات الأكاديمية، على الرغم من كونه يُعبر عن ظاهرة قديمة حديثة، فالتحيز والتعصب تجاه الإسلام هو رُهاب قديم، كما وكان سمة مميزة للمجتمع الغربي والنفسية الأوروبية منذ القرن السابع، وبالرجوع إلى بروزه كمصطلح أكاديمي فتشير الدراسات الأكاديمية الغربية إلى أن النشأة الأولى لاستخدام مفهوم «الإسلاموفوبيا»؛ سُجلت سنة1912م باللغة الفرنسية«Islamophobie» ، ليعود المصطلح للظهور في فترات زمنية مختلفة، أما على صعيد الرّأي العام فقد اشتهر مفهوم «رُهاب الإسلام» عبر تقرير «رهاب الإسلام» (Islamophobia Raport)؛ الصادر عن منظمة «The Runnymede trust» 1997م وهذا عقب صياغته لأول مرة سنة 1996م من قبل لجنة المسلمين البريطانيين، لتُصدر المنظمة في السنة التالية تقريرها الشهير «الخوف من الإسلام تحد لنا جميعا»، لينتشر المصطلح أكثر عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م لاسيما بعد ربط الإسلام بقضايا أخرى تعمل على تفعيل وإشعال مشاعر الخوف والعداء تجاه كل ما يتّصل بالإسلام. لتتعدّد التعريفات المقدّمة حول الإسلاموفوبيا من أجل ضبطها، مع الإشارة أنّه ليس كل تعريف مقدّم حول الظاهرة هو تعريف صحيح، إذ يتمّ إخضاع التعريفات لمعايير، ليكون التعريف الأبسط والدّقيق هو الأكثر إلماما بفحوى الظاهرة والّتي نجدها تعبّر في أبسط معانيها عن خوف لا أساس له تجاه دين الإسلام وكل ما يتصل به، وبالتّالي فمجرّد إعطاء حجة تبرّر الخوف من الإسلام والمسلمين يُسقط معنى «الإسلاموفوبيا». وبهذا يتّضح أن أصل ظاهرة الإسلاموفوبيا نفسانيّ بالدرجة الأولى، أكثر من كونه سياسيّة أو اقتصاديّة أو اجتماعيّة، لتتطوّر عقبها وتتكيف مع متطلّبات البيئة الواقعيّة لتصبح متلازمة ومتخمة مع قضايا أخرى تغذيها كالقضايا السياسية (المتاجرة الانتخابية)، الاقتصاديّة (توظيف المشاكل الاقتصادية لتنمية مشاعر الخوف والعداء)، الصراع الاجتماعي، التوترات الدينية، التطرف، الإرهاب وحرية التعبير...الخ.

في حين تجد «ظاهرة الإسلاموفوبيا» تفسيراتها في العديد من الأسباب المتفاوتة من حيث الأهميّة والقوة، والمتضافرة فيما بينها لتشكيل هذه الظاهرة المعقدة، كما وتنقسم هذه الأسباب بين التاريخية، الدينية، السياسية، الأديولوجيّة والسلوكية، كل هذه الأمور وغيرها زاد من تعقيد الظاهرة وتشابكها الأمر الّذي تمظهر في العديد من التصرفات كالعداء الإعلامي والسياسي (اليمين المتطرّف)، وكذا تصرفات عنصريّة كالمظاهرات، كتابات عنصرية على المساجد ومساكن المهاجرين المسلمين والاعتداءات

عليهم...الخ، لذا ومن أجل القضاء على «ظاهرة الإسلاموفوبيا» أو بالأدقّ التقليل منها، بات لزاما تقديم شبكة حلول متعدّدة الزوايا، مع ضرورة توفّر إرادة سياسيّة حقيقة.

أمّا فيما يتعلّق بتحديد وتفسير المسألة الأمنيّة المرتبطة برهاب الإسلام؛ فقد تم تسليط الضوء على دور فعل الخطاب والهويّة، وهذا كترجمة لتبنّي طرح «مدرسة كوبنهاجن» بجزئيه «الأمننة» و«الأمن المجتمعي».

فالأمننة هي بمثابة الصورة الأكثر تطرفا لعملية التسييس، وهي كعملية تركز على الآليات والميكانيزمات التي يُمكن استخدامها لإضفاء الطابع الأمني على أي قضية، أي رفع القضايا إلى مستوى الأمن، ونجاح الأمننة مرهون بنجاح الخطاب وبالتالي تقبله من قبل الجمهور المتلقي، كما أن دراسة الأمننة لا يتطلب فقط دراسة الأفعال الخطابية بل يتطلب أيضا معرفة السياق المؤسساتي للفاعلين الأمنيين، فبمأسسة الفعل الخطابي تصبح عملية الأمننة ممأسسة وبالتالي تصبح أكثر نجاحا، ومن خلال تتبع مسار الأمننة نلاحظ أنها لا تنتهي بالضرورة إلى المأسسة، إذ من الممكن أن تبقى لمدة طويلة في شكل متطرف من التسييس، كما وقد يُنزع عن القضية الصبغة الأمنية وهو ما يُعبَّر عنه بـ: «نزع الأمننة» (تدمير الأمننة) فتعود القضية إلى المرحلة الأولى من مسار الأمننة.

أمّا عن الأمن باعتباره بناء اجتماعي بالدّرجة الأولى أو ما عبّر عليه "باري بوزان" بمسمّى: «الأمن المجتمعي»، هنا برز دور الهويّة في تحديد المسألة الأمنيّة، حيث أسهمت الأخيرة في تشكيل الانتماءات والتفاعلات بين الأفراد، فعندما تتعرض الهويّة لمخاطر مثل التهميش أو التّمييز، قد يؤدّي ذلك إلى بروز وتصاعد التوترات أو النزاعات، لذا فتعزيز الهوية؛ قيم التسامح والاحترام المتبادل يعتبران من العوامل الضروريّة لتحقيق الأمن المجتمعي.

ومن أجل فهم دقيق للأمن المجتمعي تمّ الجمع بين المقتربات الثلاث المفسّرة له(«المقترب الجزئي»، «المقترب المتوسّط»، «المقترب الكلّي»)، وعلى الرّغم من اختلافها من حيث الطروحات، إلاّ أنّها لا تستبعد بعضها البعض؛ فهي مترابطة ومتكاملة كونها جاءت لمعالجة التهديدات الجديدة، كما أنّ التّهديد إن حل فإنّه يطال الأفراد، المجموعات والدّول على حدّ سواء.

وفي الأخير ختم الفصل الأوّل من الدّراسة إلى تفكيك طبيعة العلاقة بين «ظاهرة الإسلاموفوبيا» و«الأمن المجتمعي»، حيث تمّ الاعتماد على تحليل متعدد الزوايا والقراءات المفسرة لطبيعة «ظاهرة الإسلاموفوبيا»، فهناك من يراها وليدة خطابات الدول والمنظمات الدولية وهو ما ينعكس على أمنها

المجتمعي أي تحليل أحادي من أعلى إلى أسفل، في حين الطرح الآخر يعتبرها صنيعة مشاعر مجتمعية معادية للآخر المسلم كونه من بيئة مختلفة دينيا، ثقافيا ولغوية وهو ما يمثل تهديدا لنقاء الهوية الأصلية واستمراريتها؛ وعليه فهو تحليل أحادي من أسفل إلى أعلى، أمّا التفسير الأخير فهو تحليل مزدوج تفاعلي لظاهرة الإسلاموفوبيا يجمع بين التفسيرين الأول والثاني.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: الإسلاموفوبيا وقضيّة الهوّيّة في فرنسا: إسقاط لنظريّة الأمننة والأمن المجتمعي

المبحث الأول: الإسلام في فرنسا: تاريخ مضطرب

المطلب الأوّل: تطوّر ظاهرة الإسلام في أوروبا: إسقاط لنظريّة الأمننة

المطلب الثّاني: موقع الإسلام في الهندسة الدينيّة لفرنسا وتمظهره

المطلب الثّالث: الإسلام في فرنسا: المسار وقضيّة الهويّة

المبحث الثاني: تنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا في فرنسا: قراءة في الأسباب وتحليل للإحصائيّات

المطلب الأوّل: أسباب التخوّف والقلق من انتشار الإسلام في فرنسا

المطلب الثاني: كرنولوجيا تطوّر ظاهرة «الإسلاموفوبيا» في فرنسا

المبحث الثالث: مظاهر الإسلاموفوبيا وانعكاسها على الأمن المجتمعي

المطلب الأوّل: الإعلام الفرنسي وصناعة الإسلاموفوبيا مجتمعيّا

المطلب الثّاني: السّياسة وصناعة الإسلاموفوبيا مجتمعيّا

المطلب الثّالث: التّعليم وصناعة الإسلاموفوبيا مجتمعيّا

لقد شغل موضوع علاقة الإسلام بالغرب؛ وتولّد مشاعر الخوف والعداء تجاه كل ما يتّصل بظاهرة الإسلام في أنموذجه الأوروبي في عيّنته الفرنسيّة، اهتمام العديد من الباحثين والإعلاميين في العقود الماضية وحتّى الحاليّة وذلك لعدّة اعتبارات من مثل: الثورة الإسلاميّة في إيران 1979م، الجهاد في أفغانستان منذ الثّمانينات، وبروز الإسلام السياسي كمفهوم وكظاهرة ...إلخ؛ إلاّ أنّ الاعتبار الأهم هو تنامي تدفّق الهجرة المسلمة نحو دول الاتحاد الأوروبيّ (The European Union) وربطها بالإرهاب والتطرّف وخاصة عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م؛ الأمر الذي فرض العديد من التحديّات على كلا الطّرفين سواء الدول الأوروبيّة المستقبلة بما فيها «فرنسا» (France) كعينة دراسة أو المهاجر المسلم ذو الخلفيّة الدّينيّة، الثّقافيّة، الاجتماعيّة، الحضاريّة واللّغويّة المختلفة عن المواطن الأصلي وهو ما يثير في كثير من الأحيان المشكلات المتعلقة بقضيّتي الهويّة والاندماج في المجتمعات المستقبلة وما زاد من تعقيد المشكلة هو سن قوانين واتخاذ سياسات تمييزيّة وإقصائية تسير جنبا إلى جنب مع الآلة الإعلامية ذات التغذية العدائيّة ضد المهاجرين المسلمين على وجه الخصوص؛ وهو ما يترجم المفارقة الواضحة في كيفية التعامل مع أهمّ وأكبر جالية في أوروبا من حيث الحجم من جهة ومن جهة أخرى التضارب بين شعرات الحرية، المساواة وحقوق الإنسان والحقيقة التي تعيشها الجالية المسلمة في العديد من الدّول الأوروبية وبالأخص فرنسا، ألمانيا، إيطاليا وبريطانيا أين يحتل الدّين الإسلامي المرتبة الثّانية من حيث عدد معتنقيه.

وعليه نحاول خلال هذا الفصل من الدراسة القيام بعملية قراءة وتحليل لـ: «ظاهرة الإسلاموفوبيا في فرنسا» (The Phenomenon of Islamophobia in France)، وتدعيم هذه العملية ببعد نظرياتي من خلال إسقاط مضمون تصور «مدرسة كوبنهاجن»(Copenhagen School) في شقّيها المتعلقيْن بـ:«الأمننة» و«الأمن المجتمعي» سبق التطرق لهما في الفصل الأول، وهذا للحصول على تصور متكامل يربط بين الفصل الأوّل والثّاني للدراسة.

وللحصول على معالجة متكاملة لمضمون هذا الفصل، نتطرق إلى ثلاثة (03) مباحث مرتّبة كالآتي:

المبحث الأول: الإسلام في فرنسا: تاريخ مضطرب.

المبحث الثاني: تنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا في فرنسا: قراءة في الأسباب وتحليل للإحصائيّات.

المبحث الثالث: مظاهر الإسلاموفوبيا وانعكاسها على الأمن المجتمعي.

المبحث الأول: الإسلام في فرنسا: تاريخ مضطرب.

انطلاقا من فكرة أن الإسلام ليس بالظاهرة الحديثة أو الطّارئة على الأرض الأوروبية عامة والفرنسية على وجه الخصوص كونها جزء من هذه القارة، فإن أي محاولة لفهم تطور ظاهرة الإسلام في فرنسا وتحوله وانتقاله من مجرد قضيّة عادية إلى قضيّة مؤمننة لا تمس السياسة العليا للدولة فقط بل تتعداها إلى السياسة الدنيا؛ وهو الأخطر كونه بات يمس صفاء الهوية الفرنسية والأوروبية على حد سواء حسب الطرح الفرنسي /الأوروبي، كل هذا يستدعي ويحتّم ضرورة فهم ظاهرة الإسلام والإسلاموفوبيا في إطارها العام أي الأوروبي ومن ثمّ الدخول إلى عينة الدراسة، ففهم علاقة فرنسا بالإسلام لا يكون بمعزل عن فهم علاقة أوروبا بالإسلام كونهما يصبان في بوتقة واحدة ألا وهي اعتبار الإسلام خطرا لا بد من تطويقه كونه بات يمثّل سرطانا مجتمعيا في الذهنية الأوروبية/ الفرنسية.

وانطلاقا من هذه الأرضية، نقسّم المبحث إلى ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأوّل: تطوّر ظاهرة الإسلام في أوروبا: إسقاط لنظريّة الأمننة؛

المطلب الثّاني: موقع الإسلام في الهندسة الدينيّة لفرنسا وتمظهره؛

المطلب الثّالث: الإسلام في فرنسا: المسار وقضيّة الهويّة.

المطلب الأوّل: تطوّر ظاهرة الإسلام في أوروبا: إسقاط لنظريّة الأمننة.

تعتبر أوروبا القارّة الثالثة التي دخلها الإسلام بعد آسيا وأفريقيا، كما وينحدر المسلمون فيها من أعراق، ثقافات وقويّات مختلفة وهو ما جعل من إدارة هذا التنوّع الإسلامي صعبا خاصّة مع تنامي مشاعر الخوف من الإسلام، فبالرّجوع إلى الإحصائيّات التي قدّمها موقع«countrymeters » سنة 2020م يعيش داخل «الاتحاد الأوروبي» (EU) حاليا **744 847 788** نسمة[1]، أين يحتل المسلمون المرتبة الثالثة بـ:571 381 43 نسمة أي بنسبة % 5.8 وهو ما يظهر في الجدول أسفله، ومع توقعات الدراسات والتقارير بزيادة هذه النسبة في السنوات القادمة وذلك ارتباطا مع تزايد تدفقات الهجرة المسلمة واللجوء نحو أوروبا. فوفقًا لتوقعات «بيو للأبحاث» (Pew Research Center Religion and Public Life) فإنّه مع حلول عام 2050م سيُسجّل وللمرة الأولى في التاريخ تكافؤ تقريبي بين المسلمين (2.8 مليار، أو 30 ٪ من السكان) والمسيحيين (2.9 مليار أو 31 ٪)

[1] https://countrymeters.info/fr/Europe, (06/05/2020),(03:15).

في أوروبا[1]؛ وهو ما يدفعنا للتساؤل حول مستقبل العلاقة بين الأصل (الأوروبي المسيحي) والآخر (المسلم) هل ستتغير أم لا؟ وكذا هل ستعرف «ظاهرة الإسلاموفوبيا» انخفاضا!؟ بمعنى آخر هل سيتم إخراج الجالية المسلمة من خانة الاتهام والتهديد؟ وهل ستجد الدول الأوروبية حلا لمشكل الهوية والاندماج؟ والأهمّ من كلّ هذا هل سيتحوّل الإسلام من الإسلام المهاجر إلى الإسلام المواطن في أوروبا؟

الجدول رقم (05): الدين في أوروبا (Religion of Europe):

Religion	Nombre d'adeptes	Pourcentage de la population totale
Christianisme	558 144 862	75.0 %
Agnosticisme et Athéisme	137 302 723	18.4 %
Islam	43 381 571	5.8 %
Judaïsme	1 447 353	0.2 %
Bouddhisme	1 372 851	0.2 %
Hindouisme	1 174 126	0.2 %
Autres	902 362	0.1 %
Religion populaire	877 406	0.1 %

Source: Pew Research Center. The Global Religious Landscape.

كما وقدّم معهد «Pew Research Center» أيضًا توقعات لعام 2050م وفقًا للمستوى المقدر للهجرة وقد تم تلخيص البيانات في خارطة –ستدرج في الأسفل–، ففي حال لم تكن هناك هجرة بحلول عام 2050م، سيصل تعداد المسلمين إلى 7.4٪ من سكان أوروبا (12.7٪ لفرنسا)، لأنهم أصغر سناً ولديهم معدل خصوبة أعلى. أما في حال الهجرة المرتفعة سيكون هناك 14٪ من المسلمين في أوروبا (18٪ لفرنسا)، وهو ما يظهر ارتفاع عدد المسلمين مقارنة بالسنوات السابقة.

[1] "The Future of World Religions: Population Growth Projections, 2010-2050, Why Muslims Are Rising Fastest and the Unaffiliated Are Shrinking as a Share of the World's Population", Pew Research Center Religion and Public Life (on line) https://www.pewforum.org/2015/04/02/religious-projections-2010-2050/,(06/05/2020),(03:27).

الخارطة رقم (01): تقديرات نسب المسلمون في الدّول الأوروبيّة سنة 2050م:

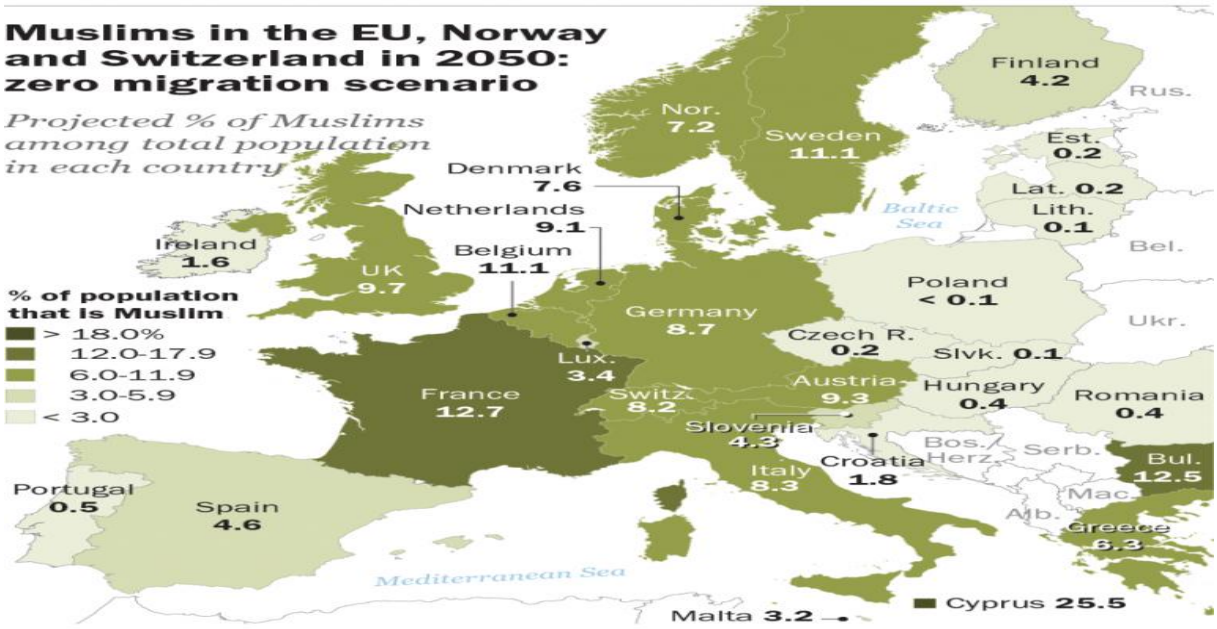

Source: Muslims in the EU, Norway and Switzerland in 2050: medium migration scenario, www.pewforum.org.

إنّ تتبّع مسار تطور وتحوّل مكانة الإسلام في أوروبا، يقتضي الوقوف عند مفهوميْن يعتبران سبب التّوتّر بين المسلم وغير المسلم في أوروبا، وهما: «الهويّة الأوروبيّة»(European Identity) و«الإسلام الأوروبيّ»(European Islam). فعند الحديث عن «الهويّة الأوروبيّة» نجد مشروع الدستور الأوروبي لا يشير إلى الدين إطلاقا وفي المقابل يشير إلى الهوية الأوروبية فقط في ديباجة المشروع، والتي حسبه تتكون من ثلاثة مكوّنات هي: **الإرث التاريخي، الثقافات الأوروبيّة وقيم التنوير**.

من خلال هذا نلحظ استبعاد عنصر الدين باعتباره أحد مكونات الهويّة الأوروبية، وذلك لسببين:

السبب الأول: هو تخوّف القادة الأوروبيين من مسألة استبعاد المجموعات غير المسيحيّة القاطنة فوق الأراضي الأوروبيّة.

السبب الثاني: هو اعتبارهم أن ذكر الدين يعدّ إخلالا بروح الاتحاد الأوروبي التنويريّة.

ورغم تعدد الأسباب إلاّ أنّ السبب الأكثر قبولا هو عدم ترك سند قانوني تلجأ إليه الجاليات المسلمة المهمشة في كثير من الأحيان.

وبالرّجوع إلى مفهوم «الإسلام الأوروبي» فهو ليس بالمفهوم الجديد فقد تحدث عنه ولأوّل مرّة عالم الاجتماع الألماني السوري "بسّام طيبي"(Bassam Tibi) في الثمانينيّات، وهو مفهوم يدور بالأساس حول ما سُمّي بـ: «إسلام المجال الخاص» أو «الإسلام الخفيف»(Light Islam)، والذي يعني أن تفعل ما شئت في مساحة مجالك الخاص، أمّا عندما تتحرّك ضمن المجال العام بمستوياته الثلاثة (منتديات

الحوار المجتمعي العامّة، المؤسّسات ثم المجال السياسي) فعليك الالتزام بمبدأ حياد الدّولة وحياد المجال العام الخاليان من الرّموز الدينيّة[1].

والإسلام بهذا المعنى يجرّد المهاجر المسلم من كل ما يدل على انتمائه للإسلام في المجال العام وهو ما رفضته فواعل من الجالية المسلمة أين طالبت بالاعتراف بالإسلام كدين سماوي وليس إسلاما بمعايير أوروبيّة، فكبر حجم الجالية المسلمة يطرح دوما النقاش والتخوف حول أي الفرضيّتين ستنتصر في المستقبل هل «أسلمة أوروبا» أم «أوربة الإسلام»؟

وبالعودة إلى ظاهرة الإسلام في أوروبا فقد مرّت علاقة المسلم بالآخر الأوروبي بعدّة مراحل منذ بداية القرن العشرين وحتى الفترة التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، وقد تراوحت بين التعايش، التوتّر أو حتى الصّراع، ويمكن تقسيمها على النّحو الآتي مع الرجّوع في كل مرة إلى «نظريّة الأمننة»(Securitization theory):

أوّلا: مرحلة الإسلام الهادئ(1900م إلى 1972م): الإسلام قضيّة عاديّة حسب منطق «نظريّة الأمننة»:

بدأت هذه المرحلة مع بدء توافد المهاجرين العرب والمسلمين في القرن 19م إلى الأراضي الأوروبيّة؛ وبالأخص هجرة اللبنانيين والجزائريين، وفي هذه المرحلة اعتبرهم الأوروبيون عمالا مؤقتين، لذا اتسمت العلاقة بين الطرفين بالهدوء وخاصة مع عدم مطالبة المسلمين بالاعتراف بالإسلام كدين رسمي وفي المقابل طالبوا بإقامة بعض المساجد لتسيير الشعائر الإسلاميّة[2].

وبالربط مع نظريّة «الأمن المجتمعي» فوضع الإسلام في أوروبا خلال هذه المرحلة لم يرتق عند الأوروبيين ليصبح دين الآخر بل كان يعتبر دين العمال أو الطبقة الدنيا في المجتمع أو دين الغرباء، وبهذا لم يتمّ النّظر إليه باعتباره تهديدا للهويّة الأوروبيّة أو الأمن الأوروبيّ على حد سواء؛ وعلى الرغم من أنّ النظرة الدونية للمسلمين كانت موجودة ضمنيا إلاّ أنها لم تظهر للعلن. مع الإشارة إلى أن هذه المرحلة لم تخلو من الاهتمام بالظاهرة الإسلامية لأسباب استشراقية، سياسية /استراتيجية وكذا أكاديميّة/ علميّة وهذه الأسباب ظهرت وبقوة في المرحلة الثالثة أين وظفت لتبرير الخوف من الإسلام.

[1] عمرو حمزاوي، "ترابطات الهوّية والدين في أوروبا: بين حياديّة الدّولة والحقوق الثقافيّة والسّياسيّة للأقليّات"، الهويّة الإسلاميّة في أوروبا إشكاليّات الاندماج قراءة في المشهد الفرنسي، في نادية مصطفى (القاهرة: برنامج حوار الحضارات، 2005م)، ص ص 135-137.

[2] هشام صاغور، السياسة الخارجيّة للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط (القاهرة: مكتبة الوفاء القانونيّة، 2010م)، ص123.

ثانيا: مرحلة ظهور الجيل الثّاني من المسلمين(1973م إلى 1988م): الإسلام قضيّة مسيّسة.

إن تواجد الإسلام على الخارطة الأوروبية ارتبط بتدفقات الهجرة بأنواعها، حيث عرفت الأخيرة مراحل مختلفة لعلّ أبرزها هذه الفترة كونها كانت علامة فارقة في تاريخ الهجرة نحو أوروبا، فمع ظهور الأزمة الاقتصاديّة ولجوء معظم الحكومات الأوروبيّة إلى فرض قيود على استقدام العمالة المهاجرة 1973م، وفي الفترة عينها بدأت الدّول الأوروبيّة بانتهاج سياسة «لمّ الشّمل العائلي»(Family reunification) للمهاجرين المقيمين بها كترجمة مباشرة لقضيّة الدمج في الهويّة الأم نتيجة تزايد تعداد المهاجرين، وهو ما أدّى إلى تكوّن الجيل الثاني من المهاجرين، وهو جيل متشرّب بالثقافة الأوروبيّة والثقافة الأصلية لأوطانهم، وقد شهدت الفترة الممتدّة من النصف الثاني من السبعينات وحتى نهاية التسعينات صراعا بين المسلمين والمجتمعات الأوروبيّة من أجل الاعتراف بالإسلام كديانة رئيسة من خلال إنشاء المساجد، أماكن العبادة، المقابر والمذابح الشّرعيّة[1]، وكما شهدت هذه الفترة تصاعدا لنسبة المسلمين في أوروبا إذ بلغت مع بداية التسعينات4.43٪[2]، وقد أثار فرض المسلمين لتواجدهم المعنوي والمادي (مساجد، جمعيّات ومنظمات...إلخ) في أوروبا، الكثير من الأسئلة، الشكوك والتوتر وأحيانا مقاومة عنيفة نتيجة لنظرة الريبة والحذر التي بات يحملها الأوروبي عن المسلم ليس لكونه مختلفا دينيا بل لكونه ذو ثقافة مغايرة عن الثقافة الأوروبية، لتبدأ الأحزاب اليمينيّة المتطرّفة وبالأخص في فرنسا وهولندا في حشد التّأييد في ثمانينات القرن العشرين، ومنذ ذلك الحين اقترنت الهجرة المغاربيّة بخطر الغزو الإسلامي الذي يهدّد أوروبا[3]. وهو ما يمثّل انطلاقة للمرحلة الثّلاثة.

وبالرّبط مع «نظريّة الأمننة» نجد أن الاهتمام السّياسي بالإسلام بدأ يظهر في فترة الثمانينات من القرن20م وهذا كردّ فعل إزاء التأثير المتزايد للحركات السياسيّة الإسلاميّة كالجبهة الإسلاميّة للإنقاذ الجزائريّة، وحركة «MILLI GORUS»التّركيّة، التقارب بين الدول الأوروبية والإسلاميّة وكذا تزايد المسلمين في النسيج المجتمعي الأوروبي كما سبق الذكر، وقد تترجم الاهتمام السياسي بالإسلام من خلال اعتباره جزءاً من السياسة العامة وهو ما يستوجب اتخاذ قرارات وتخصيص اعتمادات مالية؛ وهو ما حصل بالفعل خلال هذه الفترة، أين وُضعت قضيّة الإسلام والمسلمين ضمن الإطار العام للحكومة، وكما تم تشجيع الباحثين على دراسة الإسلام للحصول على إطار تفسيري لفهم الحالة الدينيّة للمسلمين،

[1] هشام صاغور، المرجع نفسه، ص ص 120 و124،123.

[2] Houssain Kettani, "Muslim Population in Europe: 1950 – 2020", International Journal of Environmental Science and Development, Vol. 1, No. 2 (June 2010), P162.(154164) .

[3] خضر بشارة، أوروبا والعالم العربي رؤية نقديّة للسياسات الأوروبيّة من 1957م إلى 2014م، ترجمة: أكرم علي حمدان (الدّوحة وبيروت: مركز الجزيرة للدّراسات والدّار العربيّة للعلوم ناشرون، 2016م)، ص 228.

وبالرغم من وجود توجس وشكوك حول هذا الآخر المسلم؛ إلاّ أنّ أوروبا في هذه الفترة سياسة وشعبا لم تتخذ أي إجراءات طارئة تعتبر فيها الإسلام والمسلمين مصدرا للتهديد –على الرغم من تسجيل التاريخ لنظرة عنصرية وعدائية تجاه الإسلام والمسلمين تبناها بعض المفكرين والسياسيين–، وهو ما أبقى القضيّة في الحيّز السياسي وفقط.

ثالثا: مرحلة المواجهة بين المسلمين والمجتمعات الأوروبيّة (من 1989م حتى الفترة التي تلت 2001م): الإسلام قضيّة مؤمننة:

لقد نشأ الاهتمام الأوروبي بالإسلام نتيجة الخوف من منافس للمسيحية يتميّز –كما وسبق الذكر في الفصل الأول من الدّراسة– بوحدته، صلابته وقوته الثقافيّة والديموغرافيّة وكذا العسكريّة، فمع مطلع القرن 19م أصبح باستطاعة الأوروبيين المطلعين على الإسلام تكوين نوعيْن من المواقف تجاهه فمنهم من رآه بعين العدو المنافس للمسيحيّة ومنهم من اعتبره نهجا لإدراك حقيقة الله، وبالعودة للصنف الأوّل فقد تترجم الاهتمام العدائي في أعمال الباحثين الأوروبيين وكذا موقف الإرساليّات –المتأثّرة بروح الإنجيل– العدائي تجاه الإسلام والهادف إلى نشر المسيحية والارتداد عن الإسلام والتحول إليها، ومن بين الأمثلة على هذا ما كان يؤمن به "توماس فالبي فرنتش" (Thomas Valpy French) (رئيس كلية سان جونJohn College في أغرا Agra ومطران لاهورLahore فيما بعد) أنّ: المسيحية والإسلام بعيدان عن بعضهما بعد الأرض عن السماء، وإلى جانب هذا حمل التاريخ عديد المواجهات الفكرية بين إرساليّين مسيح وعلماء مسلمين مثل التي جمعت بين "هنري مارتين"(Henry Martin) واثنين من علماء الشيعة سنة 1811م وأخرى سنة 1854م جمعت بين "كارل بفتدار"(Carl Pftdart) (مرسل ألماني) والشيخ "الفيرناوي" رحمه الله(Sheikh Al-Barnawi)[1]، وإلى جانب هذا نضيف فتوى "الخميني"(Khomeini) بإهدار دم "سلمان رشدي"(Salman Rushdie) سنة 1989م بعد إصدار الأخير كتاب «آيات شيطانيّة»(Satanic verses) في بريطانيا، «أزمة الحجاب» في فرنسا 1989م/1990م(سنتطرق إليها فيما يتعلق بالإسلام في فرنسا)، تداعيات الصراع العربي/الإسرائيلي والحرب على العراق 2003م كل هذه الأزمات أدت إلى ظهور استقطابات حادة بين المسلمين والمجتمعات الأوروبية التي يقيمون فيها بلغت ذروتها ما بين2001م إلى 2004م مع أحداث مدريد، لتعود من جديد مع تداعيات الربيع العربي وتفجيرات «شارل إيبدو» بفرنسا 2015م.

[1] ألبرت حوراني، الإسلام في الفكر الأوروبي (دون عاصمة نشر: الأهليّة للنشر والتوزيع ودار نوفل، دون تاريخ نشر)، ص ص 26، 27.

وبالرّبط مع «نظريّة الأمننة» يظهر جليا أن أوروبا في هذه المرحلة ربطت بين الإسلام والأمن القومي الأوروبي والمجتمعي باعتباره تهديدا، وهذا ما تترجم في خطابات السياسيّين والإعلاميين بالإضافة إلى عديد الدراسات التي قامت بها مؤسسات صنع القرار ومراكز البحث، فضلا عن تبدّي سياسات وسن قوانين عنصريّة لتنظيم حياة المسلمين في دولهم، وهو ما زاد من عمق الشرخ بين المسلم الأوروبي والأوربي الأصلي، فعلى الرغم من تموقع الإسلام في المرتبة الثانية بعد المسيحية في عديد الدول الأوربية إلا أن معظم الدّول لا تعترف بوضع الأقليات المسلمة رسميا، وهو ما ترتّب عليه ضياع الكثير من الحقوق المدنية والدينية وكذا السّياسيّة ففي تقرير ميداني أصدره «مركز الرصد الأوروبي للعنصرية وكره الأجانب»(EUMC) يظهر أن الجالية تعيش تهميشا في نواحي عدة (سوسيواقتصاديّة) كالتّمييز في السّكن، التّعليم والعمل[1].

ويمثّل ربط الخوف من الإسلام بالأمن الأوربي محاولة خطرة من الأوربيين نحو تصعيد العداء بكافّة أشكاله بينهم وبين المسلمين في العالم، الأمر الذي يفضي إلى القضاء على فكرة التعايش، وهنا يشير "صادق جلال العظم"(Sadiq Jalal Al-Azem) أن: «الإسلام وأوروبا كيانان غير متكافئين على الإطلاق في جميع النواحي وبالتالي فالإسلام لا يشكّل إطلاقا تهديدا للغرب ولا لأوروبا»، وعليه فالعلاقة بين أوروبا والعالم الإسلامي هي أحادية الاتصال وذلك لما تملكه أوروبا من قوّة، والوصول إلى تعايش حقيقي بين الطرفين مرهون بمصداقية التحرك الأوروبي، وتخلصه من المصلحة السّياسيّة وازدواجيّة المعايير في التعامل مع القضايا، إلى جانب التّخلّص من النفوذ اليهودي في مؤسسات صنع القرار؛ هذا الأخير المحرك للتوظيف السياسي لسوء فهم الإسلام[2]. وباختصار التخلص من «أنانية الحضارة» وفكرة «الإلحاق الحضاري» هو طريق حوار الحضارات وتقبّل الآخر.

المطلب الثّاني: موقع الإسلام في الهندسة الدّينيّة لفرنسا وتمظهره.

لقد بات اليوم موضوع الدين في فرنسا مادّة دسمة للمعالجة والنقاش لما له من أثر في الثقافة المعاصرة، فتعدّد الديانات سواء السّماويّة أو الوضعيّة في فرنسا يُشكّل هندسة دينية متنوّعة، مواقف فرنسا

[1] للتّوسّع أكثر يمكن الرّجوع إلى:

- Tufyal Choudhury and others, "Perceptions of discrimination and Islamophobia voices from members of Muslim communities in the European union", European monitoring centre on racism and xenophobia (EUMC) (Austria: printer MANZ Crossmedia GmBH & Co KG, 2006), PP56-61.

[2] سامي الخندار، "ترسيخ مفهوم الخطر الإسلامي على الأمن القومي الأوروبي، المسلمون والأوربيون نحو أسلوب أفضل للتعايش"، العدد 9(الإمارات العربيّة المتّحدة: مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الاستراتيجيّة، 1997م)، ص ص 34،35.

تجاه الأصولية، الكنيسة والعلمانية معقدة والعلاقة بين الدين والدولة استثنائية، كل هذا جعل من فرنسا حالة بارزة فيما يخص موضوع الدّين.

ففي عام 1905م، أعلنت فرنسا أنها دولة علمانية، إذ أصدرت الإدارة قانونًا خلق فصلا بين الكنائس والدولة؛ ونتيجة لذلك لم يعد هناك أي تأثير للديانات في شؤون الدولة، فالعلمانية تعني حيادية الدولة، التي يجب ألا تفضل أي خيار روحي أو ديني[1](*)، إلاّ أن الواقع وتطوراته جعل من هذه العبارة قيد النّقد وخاصّة مع تنامي «ظاهرة الإسلاموفوبيا» والتمييز تجاه أقليات دينيّة دون غيرها وهو ما سنعالجه لاحقا.

وعليه وعلى الرغم من هذا إلاّ أن الدين أصبح موضوعًا تتزايد مناقشته في الحياة المعاصرة اليوم –كما سبق الذّكر– إذ هناك تنوع هائل في فرنسا مع أكبر الأقليات من المسلمين، اليهود والبوذيين في جميع أنحاء أوروبا. هذه الحقيقة تعطي ثراء ثقافيا مهمّا للمجتمع الحديث، ولكن في الوقت نفسه يخلق هذا التنوع مشاكل جديدة لإدماج طوائف متنوعة في دولة علمانية تَعِد «بالحرية؛ المساواة والأخوة» لجميع المواطنين وهو ما سنعالجه لاحقا. ومع ذلك فإنّ معظم الفرنسيين لا يعتبرون أنفسهم متديّنين وهذا ما جعل فرنسا تُعتبر واحدة من أقلّ الدّول الدينية في العالم.

أوّلا: موقع الإسلام في الهندسة الدّينيّة الفرنسيّة:

تتكوّن التوليفة الدّينيّة في فرنسا من: المسيحية، الإسلام، اليهودية، البوذية والهندوسية أما بالنسبة لحجم المنتمين لكلّ دين فلا تتوفّر إحصائيّات دقيقة وذلك راجع لتغييب الهويّة الدّينيّة في بيانات تعداد السّكان العام[2]، ورغم ذلك تشير تقديرات مراكز الإحصاء والأبحاث إلى أرقام تقريبيّة، فمركز «ستاتيستا» (Statista) في دراسة له بعنوان: «توزيع السكان حسب الدين في فرنسا عام 2020م»؛ (Répartition de la population selon la religion en France en 2020)، قدّم تمثيلا بيانيا يوضّح تعداد السكان المنتمين

---

[1] La Laïcité, Définir ce qu'est la laïcité: une nécessité … faute de définition officielle, (sur line) http://www.urfol-ra.org/IMG/pdf/glossaire_lai_cite_PDF, P2.

* أصل كلمة العلمانيّة يوناني «laikos» وتعني: الشعب، بمعنى التي تهم كل الناس دون تمايز. و« Laicus » هو شخص عادي بمعنى من لم يتلقّ أوامر كتابية، أمّا «علماني» (Laïque) مؤهل «لما هو مستقل عن أي دين»، وعليه هذه الكلمة حديثة إذ ترجع لسنة 1871م حيث تم فهمها بمعنى «Laïcus » أي على أنها فصل بين الأديان المعنية بالحياة الخاصة والمؤسسات العامة، الدولة مستقلة عن أي كنيسة؛ وهو المعنى الأكثر استخداما. مقتطف من قانون 9 ديسمبر 1905م:

المادة 1: تضمن الجمهورية حرية الضمير. وتضمن الممارسة الحرة للعبادة تحت القيود الوحيدة التي تم سنها أدناه لصالح النظام العام.

المادة 2: لا تعترف الجمهورية بأي دين ولا تدفعه أو تدعمه.

- Quoting: ibid, PP 1,2.

[2] أنجمار كارلسون، الإسلام وأوروبا تعايش أم موجابهة، ترجمة: سمير بوتاني(القاهرة: مكتبة الشّروق الدّوليّة، 2003م)، ص125.

للأديان الموجودة في فرنسا(المسيحية، الإسلام، اليهودية، البوذية، الهندوسية، الديانات الشعبية والأديان الأخرى)، بالإضافة إلى حوالي 20.8 مليون شخص تم إدراجهم ضمن خانة اللاّدين لهم.

المخطّط رقم (14): توزيع السكان حسب الدين في فرنسا عام 2020م:

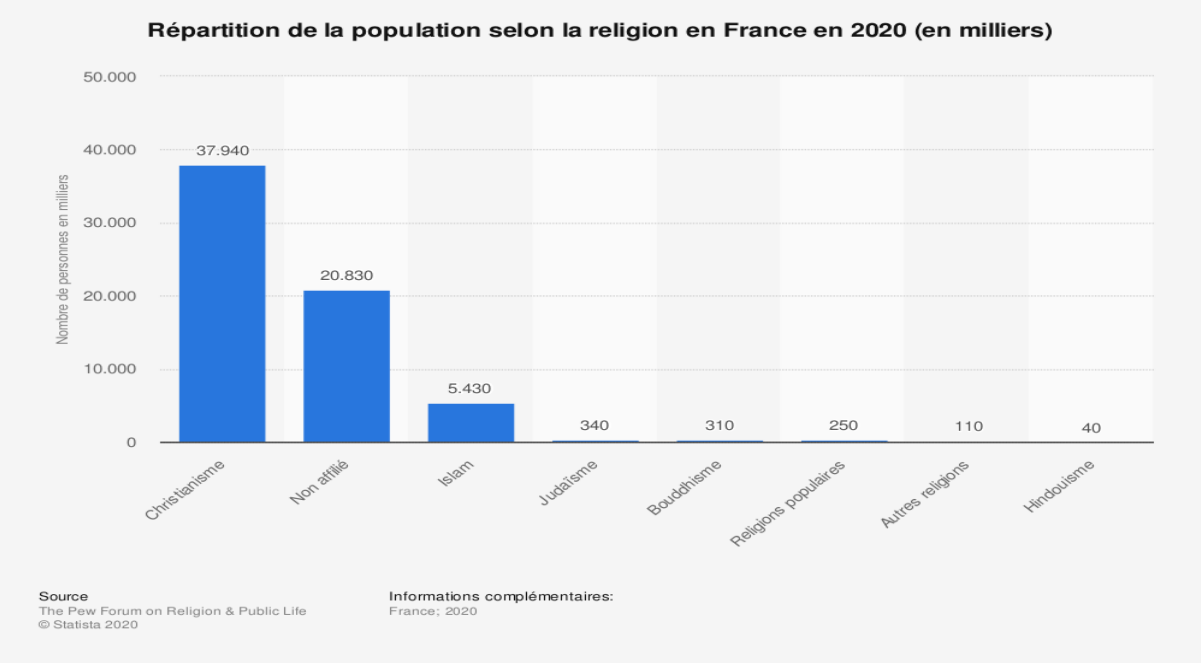

يظهر من خلال هذا التمثيل البياني إلى جانب ما قيل أعلاه، أن المسيحيّة هي أكثر الدّيانات تمثيلا في فرنسا يليها الإسلام مباشرة، هذا في حال حذف خانة اللاّدين لهم باعتبارها لا تمثّل دينا لا سمويّا ولا وضعيّا.

كما وقدّم مركز «Pewresearch» مخطّطا معلوماتيّا –الظّاهر أسفله– حول النّسب المئويّة المتوقّعة لكل فئة دينيّة في فرنسا، وهذا كل عشر سنوات من سنة 2010م حتى سنة 2050م:

المخطّط رقم (15): اللاّدين: هو الدين الجديد؟(Irreligion: the new religion?)

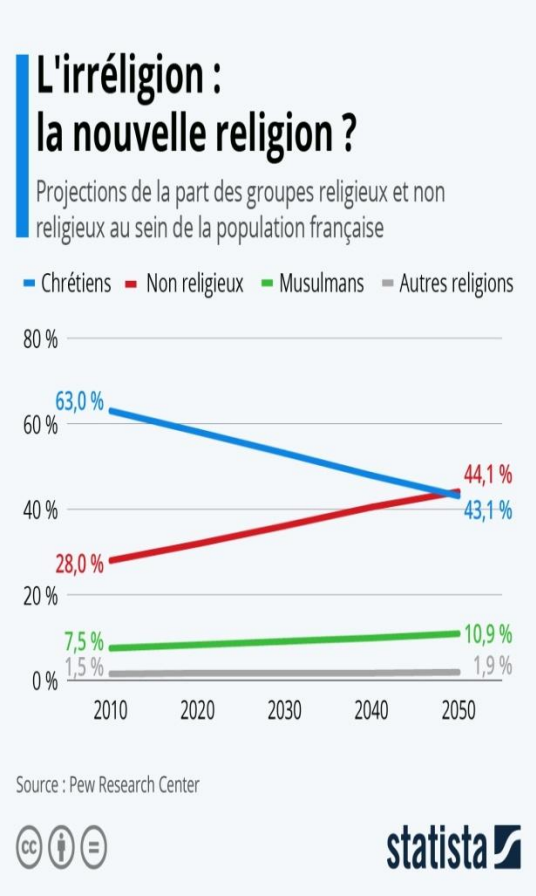

يقدّم التّمثيل البياني هذا جردًا للهوية الدينية في فرنسا والتغيرات المتوقعة في السنوات القادمة، وهي دراسة قدّمها مركز «Pewresearch» وتبناها مركز «statista» أيضا، فقراءة الرّسم البياني تُظهر أنّ 58٪ من الفرنسيين سنة 2020م يعتبرون أنفسهم مسيحيين، بينما يمثل «غير المتدينين» 32٪ أمّا المسلمين فيمثّلون 8٪ من تعداد السكّان الإجمالي الذي يفوق 60 مليون نسمة، ولكن بحلول سنة 2050م فالتوقّعات ترجّح تفوّق فئة اللاّدين عن المسيحيّة لتصبح هي الدّين الأوّل في فرنسا بنسبة 44٪ بينما ستنخفض حصة المسيحيين إلى 43٪، في مقابل استمراريّة الإسلام في النمو ليقترب من نسبة 11 ٪ وهي نسبة مئويّة بعيدة جدّا من أن تشكّل خطرا على أمن فرنسا المجتمعي، وبالتّالي دحض فرضيّة أسلمة فرنسا التي زرعتها ولتزال تزرعها أديولوجية اليمين المتطرّف من أجل نشر الخوف من الإسلام؛ واعتباره تهديدا للهويّة المسيحيّة في فرنسا.

وعليه ومن خلال كل ما سبق يعتبر الإسلام الدّين الثاني في فرنسا؛ إذا ما استبعدنا فرضيّة اعتبار اللاّدين دينا! وبالتالي تحتل الأقليّة الإسلاميّة المرتبة الأولى كأكبر أقليّة دينيّة في فرنسا بنسبة تفوق 8% من إجمالي التّعداد العام للسكان الفرنسيين والبالغ في 01 يناير 2020م 67,064 مليون نسمة[1]، وإذا قمنا بالعمليّة الثلاثيّة نجد تعداد المسلمين يتجاوز 5 مليون نسمة.

$$\frac{67000064x8.8\%}{100} = 5896005.632$$

مع العلم أنّ التعداد يكون أكبر في حال احتساب المهاجرين غير الشّرعيّين ذوي الديانة الإسلاميّة.

[1] "Évolution de la population", institut national de la statistique et des études économiques (sur line) https://www.insee.fr/fr/statistiques/4277615?sommaire=4318291, (27/05/2020), (01:41).

ثانيا: تمظهر الإسلام في فرنسا:

في ظل عدم وجود سجل رسمي، ليزال عدد أماكن العبادة الإسلامية في فرنسا غير دقيق، واعتمادا على تقارير لمراكز بحث نقدم المخطّط المعدّل أسفله، والذي يقدّم فكرة دقيقة إلى حد ما عن عدد المؤسسات الإسلامية(*) في فرنسا ومستوى توسع الإسلام فيها.

المخطط رقم (16): تنامي مظاهر ممارسة الإسلام في فرنسا:

الأئمّة

ويقدر عدد الأئمة في فرنسا بحوالي 1800 إماما.

الغالبية العظمى من الأئمة من جنسية أجنبية: معظمهم من المغاربة، الجزائريين، الأتراك والتونسيين.

أقل من 20٪ من الأئمة فرنسيون.

المساجد

يقدر عدد المساجد بنحو 6912 مسجدا ودار عبادة في 95 مقاطعة فرنسية، منتشرة في أنحاء فرنسا، بينها 60 مسجداً فقط بمئذنة؛ وفقاً لموقع «ميزليمانيا ووردبرس».

أشهر المساجد مسجد باريس 1926م.

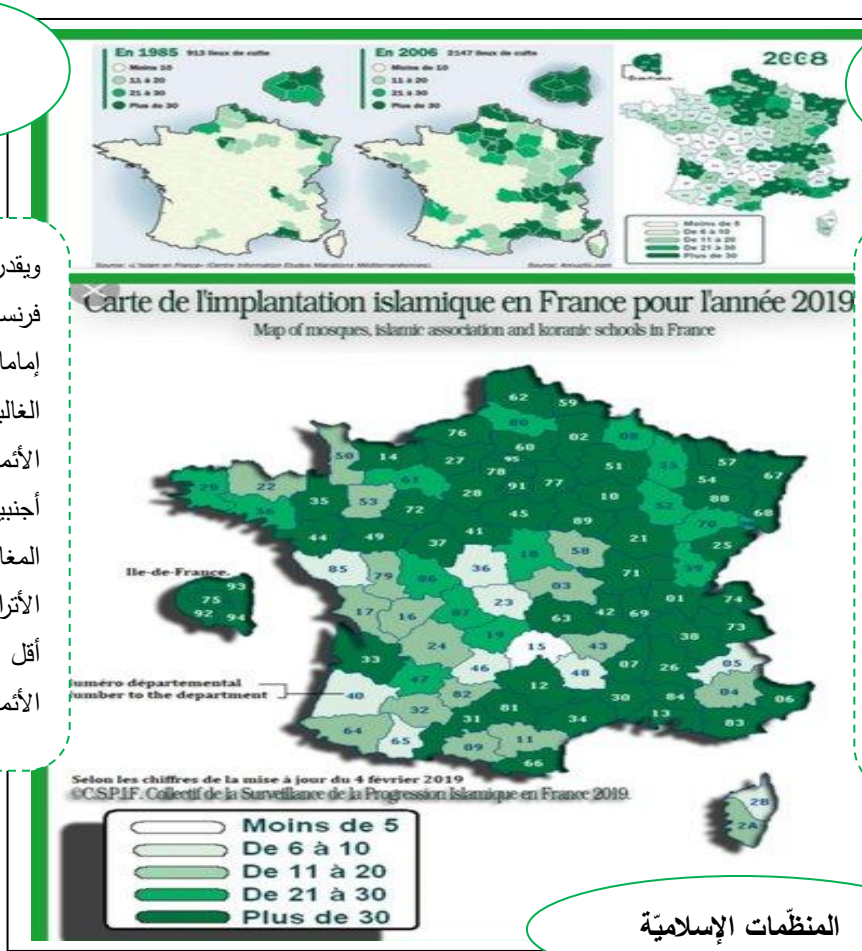

المنظّمات الإسلاميّة

يعدّ «المجلس الفرنسي للعبادة الإسلامية» (CFCM) الذّي تمّ إنشاؤه سنة 2003م المنظمة الإسلامية الرئيسية في فرنسا إذ يعدّ «الهيئة التمثيلية» للإسلام فيها؛ إلى جانب جمعيات أقدم منه مرتبطة بمصالح بلدان المنشأ؛ مثل: «اتحاد المسجد الكبير» في باريس (GMP) المرتبط بالجزائر، «تجمّع مسلمي فرنسا» (RMF) المرتبط بالمغرب، «لجنة التنسيق بين المسلمين الأتراك في فرنسا»(CCMTF) والبعض الآخر أكثر حداثة مثل: «اتحاد المساجد الفرنسية» (UMF) 2013م، أمّا «الحركة الإسلامية في فرنسا»، والتي كانت تعرف سابقًا باسم: «اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا»(UOIF) التي تأسست سنة 1983م من قبل «جماعة الإخوان المسلمين».

*تحسب: المساجد، غرف الصلاة، الجمعيات الدينية، الجمعيات الثقافية، أماكن العبادة، أماكن التّأمّل، المراكز الدينية، المدارس القرآنية، المراكز التعليمية، المعاهد والجمعيّات الإسلامية.

من إعداد الطالبة؛ بالاعتماد على:

- **http:// muzulmania.wordpress.com.**
- **Les chiffres de l'islam en France, Par AFP 19 janvier 2020, the times of Israël (sur line) https://fr.timesofisrael.com/les-chiffres-de-lislam-en-france/, (27/04/2020), (01:51).**
- **هايدي صبري، أحياها هجوم "بايون".. مكانة كبيرة للإسلام في فرنسا (2019/10/28)، نقلا عن موقع العين الإخباريّة: https://al-ain.com/article/islam-france,(27/05/2020),(08:55).**

الأمر الذي يمكن ملاحظته واستنتاجه عقب قراءة مضمون المخطط؛ أنه وعلى الرغم من الانتشار الواسع الذي تشهده المؤسسات الإسلامية المستضافة في فرنسا؛ إلاّ أنّ مصالح الجالية الإسلاميّة تبقى غير محققّة في كثير من الأحيان، ولعلّ السبب في ذلك يرجع إمّا لموالاة بعض المؤسسات لمصالح الدولة الفرنسيّة أو التضارب بين المؤسسّات في حد ذاتها، والأهمّ من كل هذا هو غياب تنظيم عام ومحكم يشمل ويربط بين جميع الجاليات باختلاف مصادرها، يرعى مصالحهم ويتعرّف على أوضاعهم ومتطلباتهم كما هو حال جاليات الأديان الأخرى، وكل هذه الأسباب مجتمعة تشكّل ثغرة في مواجهة «الإسلاموفوبيا» وبالتّالي تسهيل تمرير مخطط الخوف من الإسلام وتمثيله كعدو سهلا.

المطلب الثّالث: الإسلام في فرنسا: المسار وقضيّة الهويّة والإدماج.

إنّ الغاية من دراسة الإسلام في فرنسا هو فهم العملية التاريخية التي أدت إلى التمثيل الحالي للإسلام فيها، ففهم حاضر أي ظاهرة لا يكون بمعزل عن دراسة ماضيها، فتجدّد العداء والدّراميّة في العلاقات بين الإسلام وفرنسا يومنا هذا ما هو إلاّ انعكاس لترسّبات الماضي.

أوّلا: مسار غرس الإسلام في فرنسا:

(01) فرنسا والإسلام: البداية وطبيعة الصّلات:

لا يوجد تأريخ متسلسل وكامل حول مسار دخول وتجذّر الإسلام في فرنسا، فالدّراسات المتوفّرة تحمل في طياتها الكثير من التناقضات والغموض؛ وهو ما صعّب من بناء مصفوفة تاريخيّة واضحة ومضبوطة حول الهجرات المسلمة القديمة نحو فرنسا، وتمثيل الخصومات، التوترات وانعدام الثقة المتبادلة. فبناء على بعض النّصوص التّاريخيّة دخلت أوّل مجموعة مسلمة ذات أصل مغاربي إلى بلاد الغال[*] سنة 716م، لتتوالى التّدفقات الإسلامية على شاكلة فتوحات بقيادة "السّميع بن مالك الخولاني" (Essamii bin Malik al-Khulani)(721م)، "عبد الرّحمن بن عبد الله الغافقي"(Abdul Rahman bin Abdullah Al-Ghafiqi)(731م)، كما ودارت معارك طاحنة بين الفاتحين والملوك الفرنسيين لتكون سنة 759م سنة نصر للشقيقان "شيلد براند" و"شارل مارتل"(Shield Brand and Charles Martel) اللذان وضعا حدّا

* عرفت فرنسا فيما مضى بأسماء عدّة كأفرنجة، بلاد إفرنسه، وكذا سيسالبين وغيرها من المسمّيات، ولمزيد من القراءة يمكن الرجوع إلى:

- قيس عبد العزيز الدوري، "بلاد الغال (فرنسا) في مؤلفات العرب والمسلمين"، مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد 19، 8 (آب 2012)، ص ص 330-333.

لأربعين عام من الوجود الإسلامي في جنوب فرنسا الحاليّة، إلاّ أن هذا لم يمنع جزءا من المسلمين من البقاء في بعض المناطق الفرنسيّة مشكّلين بذلك جزءا من السّكان الأصليين الحاليين فيها[1].

لم يكن تاريخ 759م نهاية فعليّة للاحتكاك بين فرنسا والإسلام، إذ توالت الصلات بين الشّرق العربي والغرب الأوروبي بما فيه «بلاد الغال» (فرنسا حاليّا)؛ متّخذة أشكالا شتّى (صداميّة، تجاريّة، سياسيّة، علمية وثّقافية) حسب الظّروف السّائدة في كلا الطّرفين عبر الفترات التّاريخيّة المختلفة، بل كانت هذه الأشكال جميعها تمتزج امتزاجا كليّا، وتتعاون في تشكيل نسيج متداخل من العلاقات بين الشّرق العربي وفرنسا، وإذا ما أردنا أن نلخّص مسار الصّلات بأشكالها بين الشّرق الإسلامي وفرنسا، نجدها بدأت مع دخول العرب إلى الأندلس ومحاولتهم فتح «بلاد الغال» كما سبق الإشارة أنفا، ثمّ قامت صلات إسلاميّة مع فرنسا الصّليبيّة، ومن ثمّ فرنسا عصر النهضة، فرنسا الثّورة، فرنسا الاستعماريّة وفي الأخير صلات مع فرنسا المعاصرة. وبهذا نستنتج أنّ تاريخ فرنسا لم يخل قط من التّواجد الإسلامي.

فالميدان الحربي تترجم في عدّة مواجهات أولاها غزو العرب لفرنسا إذ توغّلوا ثم انحصروا وتراجعوا؛ ومواجهة "شارل مارتل" لجيوش "عبد الرحمن الغافقي" في حادثة «بلاط الشهداء» 114هـ(732م) واستشهاد الأخير(*)، واستمرت المناوشات بين الطرفين إلى أن قامت الحروب الصليبيّة التي كان لفرنسا ضلعا كبيرا في إشعال فتيلها والتي حملت في طياتها العداء للإسلام وتواجده، كما ودعّمت ولتزال تدعم القضيّة الصهيونيّة لحد الساعة، وهو ما أثّر سلبا في علاقتها بالعالم الإسلامي وبجاليتها المسلمة؛ ليعاود الاتصال الحربي الفرنسي الظهور مجددا بعد الثورة الفرنسية في حملة نابليون على مصر مع أفول شمس القرن 18م وبزوغ شمس القرن 19م، ليستفحل الاتصال الحربي مع النزعة الاستعماريّة ضدّ الدّول العربيّة خاصة الجزائر 1830م التي نالت استقلالها 1962م.

أمّا الميدان التّجاري فلم ينقطع من بعد الفتوحات الإسلاميّة، وذلك لاستقرار الكثير من المسلمين في فرنسا وممارستهم التجارة داخلها، أو قيام مبادلات تجاريّة بين فرنسا وعدد من الدّول العربيّة.

---

[1] مجموعة من الباحثين، المسلمون العرب في فرنسا (أبو ظبي: مركز زايد للتّنسيق والمتابعة، دون سنة نشر)، ص ص 6،7.

* وبعد سنوات عدّة تأسّست في فرنسا منظّمة متطرّفة تحمل اسم: «منظّمة شارل مارتل» تيمّنا واقتداء بشارل مارتل الذي أوقف زحف المسلمين في فرنسا، فكان هدفهم طرد المسلمين من فرنسا، التي عادوا إليها بعد قرون فالمصادر الفرنسيّة التي تحدّثت عن تاريخ الوجود الإسلامي في فرنسا، أكّدت أنّه ظهر فيها بعد مضي 69 سنة من معركة بواتي سنة 732م، ضف إلى هذا عودة المسلمين إليها بعد طردهم من الأندلس خلال محاكم التّفتيش ما بين 1601م–1616م، أين التجأ حوالي 150 ألف مسلم إلى فرنسا، منهم من غادرها فيما بعد، والبقية توطّنوا فيها. نقلا عن:

- سعدي بزيان، الإسلام في أوروبا الغربيّة–البحث عن إسلام أوروبي–(الجزائر: دار الحكمة، 1992)، ص ص 15،16.

أمّا الميدان السياسي فقد تترجم في انتشار القنصليّات والسفارات الفرنسية في الدّول العربيّة أو العكس وهو مستمر لحد اليوم، واستقرّت أوّل سفارة عبّاسيّة في فرنسا سنة 768م.

وفي الميدان العلمي والثّقافي فقد حدث اتصال مبكر بين فرنسا والأندلس إبّان حكمهم لها وازدهار الحضارة الإسلاميّة فيها، ثمّ ازداد هذا الاتصال بعد تفكّك أوصال دولة الخلافة فيها إلى دويلات أخذت في الاضمحلال شيئا فشيئا تحت ضربات الأسبان المدعّمين من قبل فرنسا في إطار الحروب الصّليبيّة في المشرق العربي، ومع سقوط طليطلة على يد "ألفونسو السادس"(Alfonso VI) 1085م، باتت كنوز الحضارة الإسلاميّة في يد الغرب الذي أخذ بترجمتها إلى اللاتينية (ليتفطنوا بعدها إلى أهميّة ترجمتها للغاتهم الحية لضمان استفادة أكبر من قبل أبناء شعبها)، ففي سنوات قليلة باتت طليطلة كعبة الطلبة، وقد استفادت فرنسا من حركة الترجمة لتطوير نفسها؛ حيث بدأ اهتمام فرنسا باللّغات لتحقيق مصالحها الاستراتيجيّة والاقتصاديّة في العالم الحديث منذ سنة 1798م، وقد أطلق على دارسي اللغات الشرقيّة وحضاراتها المستشرقين أما دارس اللغة العربية فقد أطلق عليه لفظ مستعرب[1].

فاتصال أوروبا بالحضارة الإسلاميّة جعلها تدرك التفاوت العظيم بين وضعها المتأخر وأوضاع المسلمين المتطوّرة والمتقدّم، وهو ما كوّن عقدة لها ظهرت جليّا في تحويل الإسلام إلى عدوّ.

يمكن تقسيم مجيء المسلمين إلى فرنسا لمرحلتين:

المرحلة الأولى: جاء المسلمون إلى فرنسا غزاة حاملين لواء الإسلام غايتهم نشر الإسلام خارج دياره.

المرحلة الثّانية: جاء المسلمون إلى فرنسا إمّا طلبا للعمل أو العلم أو التّجارة، عاقدين العزم على المحافظة على دينهم وهويّتهم في مجتمع يحتل الدّين فيه مكانا هامشيّا، وقد أدّت الأوضاع السّيئة في البلدان الأصليّة إلى عزوف المهاجرين على العودة؛ والمطلوب إذن الإعداد والاستعداد للبقاء ولكن دون التّنكّر ونكران الأصالة والحضارة العربيّة الإسلاميّة، وبالتّالي بقاء مع إبقاء على شخصيّتهم وهويتهم الثّقافيّة؛ الدّينيّة والحضاريّة، وهو ما جعلهم منذ مطلع السّبعينات يعملون على إرساء مظاهر الإسلام السابق ذكرها، من أجل تحصين أنفسهم وأولادهم من الذّوبان في المجتمع الفرنسيّ اللّائيكي المسيحي، مع العلم أنّ أبناء الجيلين الثّاني والثّالث هم أكثر تشبّعا بالثّقافة الفرنسيّة، وهكذا عاد الإسلام في فرنسا من جديد كموضوع يستأثر باهتمام الفرنسيين إعلاما، قيادة ومجتمعا، وقد ذهب بعض الكتّاب إلى الحديث عن غزو إسلامي ثاني لفرنسا مع تزايد الحجم الديموغرافي للجالية المسلمة في فرنسا بشكل يهدّد الهويّة

[1] محمود المقداد، "تاريخ الدّراسات العربيّة في فرنسا"، عالم المعرفة (نوفمبر 1992م)، ص ص 17 و36-42.

الوطنيّة الفرنسيّة كما قال البعض[1]، ولهذا السبب ولثورة إيران أخذت صورة الإسلام تتغير في فرنسا فبعدما تمّ اعتباره في المراحل الأولى للهجرة المسلمة (هجرة العمالة والمجنّدين) عامل سلم اجتماعي ووحدة، بات ينظر إليه اليوم كعامل تجزئة للهويّة الفرنسيّة وللأمن الفرنسي كونه دين لصيق بالإرهاب، وكلّها عوامل مهّدت لاستفحال« ظاهرة الإسلاموفوبيا» في فرنسا.

(02)فرنسا والإسلام: مصفوفة تاريخيّة:

بالاعتماد على معلومات العنصر الأوّل، والمقابلة التلفزيونيّة مع المفكر "محمد أركون"(Mohamed Arkoun) حول مضمون كتاب «تاريخ الإسلام والمسلمين في فرنسا من القرون الوسطى حتى يومنا هذا»، إلى جانب ملخّص الكتاب، استخلصنا المصفوفة التاريخيّة أسفله التي تظهر ثنائيّة فرنسا والإسلام من القرون الوسطى إلى يومنا هذا:

الجدول رقم (06): ثنائيّة فرنسا والإسلام: مصفوفة تاريخيّة:

الحقبة التّاريخيّة:	المضمون:
العصور الوسطى	**إن هزيمة "عبد الرحمن الغافقي" في 25 أكتوبر 732م على يد "تشارلز مارتل" في بواتييه، ليس فقط في الخيال الجمعي الفرنسي رمزًا لانتصار الحضارة الغربية والمسيحية على البربرية الإسلامية، ولكنه يمثل أيضا أسطورة صيغت حولها فكرة فرنسا كدولة ثابتة. لا تزال العصور الوسطى تتميز بصورة سلبية ومزدهرة للإسلام، استمر الوجود الإسلامي من نهاية القرن التاسع حتى عام 972م.** **أمّا فترة الحروب الصليبية فقد دارت معارك كثيرة عارضت فيها الفرنجة المسلمين، وهنا يصف "جان فلوري" كيف أن الدعاية للحروب الصليبية أدت إلى شيطنة الإسلام، واعتباره دينا عنيفا، أمّا القصص حول حياة سيدنا محمد صلّ الله عليه وسلّم فهي كثيرة، وعليه تأرجحت صورة الإسلام بالفعل في هذه الفترة بين الحركة المزدوجة للفتنة والتنافر من جهة وبين الاهتمام للاستفادة من جهة أخرى؛ إذ يظهر جليّا مدى تفضيل العصر الذهبي للحضارة الإسلامية لإثراء أوروبا وفرنسا بشكل خاص في مجالات متنوعة مثل: الرياضيات، علم الفلك، علم التنجيم والطب ...الخ.**
الفترة الحديثة	**في فجر القرن الخامس عشر وفي الوقت الذي عرّف فيه البابا "بيوس الثاني"(pape Pius II) الأوروبيين بالمسيحيين، شرع العالم العثماني في غزو مناطق جديدة والتقدم في آسيا الصغرى وأوروبا. واستولى "محمد الثاني" (Mehmed II)الملقب بـ: "الفاتح" (le Conquérant)على القسطنطينية (Constantinople) عام1453م، وفي هذه الفترة بات يشكل السلطان العثماني الخليفة الشّرعي للإمبراطورية الرومانية، وهنا أدرك "بيوس الثاني" أهمية كبيرة لهذا الحدث الرمزي وكتب: «في الماضي أصبنا في آسيا وأفريقيا؛ وهذا يعني في الدول الأجنبية. لكنّنا الآن ضربنا في أوروبا، في وطننا في المنزل». فالتّقدّم التّركي بالاستحواذ على القسطنطينية اعتبره البابا "بيوس الثاني" تهديدا قاتلا لوجود المسيحيّة، وهنا قال: «الحرب الضرورية ضد الأتراك وشيكة وإذا لم نحمل السلاح ونركض لمقابلة العدوّ، ديننا انتهى».** **وبالعودة إلى فرنسا يبدو التحالف الفرنسي العثماني الذي امتد من القرن 16م إلى القرن 18م مفاجئًا. ومع ذلك فإنه لا يتوافق مع التّغيير في تمثيل الإسلام في فرنسا، ولكن بسبب تقسيم السيادة وسخرية معينة؛ خلال عصر النهضة ظهرت رؤية الإمبراطورية العثمانية الاستبدادية في الثقافة الأدبية الفرنسية. وفي القرن السابع عشر أدى وجود الفرنسيين في الدولة العثمانية بفضل التجار والأوامر الدينية إلى إثراء رؤى الإسلام، وقد كان نشر**

[1] سعدي بزيان، الإسلام في أوروبا الغربيّة–البحث عن إسلام أوروبي–(الجزائر: دار الحكمة، 1992م)، ص ص 16-18.

	"فولتير"(Voltaire) لمسرحيّة "محمّد" (Mahomet) أو التعصب (le Fanatisme) سنة 1742م فرصة له لمعالجة الهجاء الدّموي ضد المسيحية، والملاحظ أنّ مضمون الكلمات المطروحة في هذه المسرحيّة حول العنف المرتبط بالدّين ليزال مطروحا ومتبنّى لحدّ السّاعة، وهنا يقول "عبد الوهاب مدب" في كتابه: «عندما نعيد قراءة هذه الكلمات نفسها اليوم، نحن ندرك فيها عبارة التحريض على الجريمة المعروضة من قبل الإسلاميين التي تسود بين معاصرينا».
الفترة المعاصرة	في هذه الفترة تمّ تسليط الضوء على تعددية رؤية التنوير للإسلام، فروسو(Rousseau) مثلا رأى في سيّدنا "موسى" عليه السّلام وسيّدنا "محمد" صلّ الله عليه والسّلام رجاليْن عباقريّن، استطاعا «التخلص من المؤسسات السابقة وخلقا عالما جديدا فجأة» كما وأثنى "فولتير" (Voltaire)على قرن الخلفاء حيث ازدهر العلم العربي وفي الوقت عينه يتّفق مع "مونتيسكيو"(Montesquieu) أنّ التعصب والاستبداد سبب تراجع الحضارة الإسلامية، والذي يجب أن يكون تحذيرًا مفيدًا للأوروبيين. إن انتقاد الاستبداد يصبح بالضبط دعامة الإيديولوجية التدخلية للأوروبيين الذين تتمثل مهمتهم في جلب الحرية إلى العالم العربي، وهكذا فإن "Volney" يعمّم رسالة الحرية التي جلبتها الثورة الفرنسية، لتأتي رحلة بونابرت إلى مصر عام 1798م للتنافس مع الغزاة العظماء في العصور القديمة تجسيدا لفكر فولني، لكن الفرق هو أن "بونابرت" لديه صورة إيجابية بارزة عن الإسلام؛ فهو بذلك يعارض المسيحية–الدين الروحي الذي تهيمن عليه العقوبة– على الإسلام –الدين الحسي الذي تهيمن عليه المكافآت–. وفي خضم تحليل العلاقة بين الشرق الإسلامي وأوروبا؛ يتساءل "شاتوبريان" (Chateaubriand) عن تداعيات نقل أوروبا لحضارة من الخارج، نقل البربريّة إلى العالم المسيحي؟ ويتساءل هل السيناريو الذي عاشته أوروبّا وقت "تشارلز مارتل" سيتكرّر؟ وخلاف هذا النهج تبنى "ألكسيس دي توكفيل"(Alexis de Tocqueville)، "أوغست كومت" (Auguste Comte)، وخاصة "غوستاف لوبون"(Gustave Le Bon) نظرة أكثر إيجابيّة عن العرب؛ ففي سياق الحضارة اعتبروا أنّ العرب متفوقون على حضارة أوروبا البربرية. أما بالنسبة لنابليون الثالث(Napoléon III)، فهو يتساءل هل سيأتي فيه يوم يصبح العرق العربي الذي أعيد مزجه مع العرق الفرنسي قوة فردية مماثلة لتلك التي جعلتها لعدة قرون عشيقة الشواطئ الجنوبية للبحر المتوسط؟ في حين أعلن "رينان" (Renan) في درسه الافتتاحي الشهير في «كوليج دو فرانس»(Collège de France) في عام 1862م الحرب على المسيحية، ولكن أيضًا وقبل كل شيء على الإسلام، فحسبه: «العبقرية الأوروبية تتطور بعظمة لا تضاهى، على العكس من ذلك تنهار الإسلاموية ببطء، وفي الوقت الحاضر الشرط الأساسي لانتشار الحضارة الأوروبية هو تدمير الشيء السامي بامتياز وتدمير القوة الدينية الإسلامية، وبالتالي تدمير الإسلاموية؛ لأن الإسلاموية لا يمكن أن توجد إلا كدين رسمي عندما يتم تخفيضها، إنّ الإسلاموية ليست دين دولة فقط، إنها دين يستثني الدولة؛ إنها منظمة لم تقدم سوى النوع البابوي في أوروبا، الإسلام هو الإنكار التام لأوروبا، والإسلام هو التعصب، الإسلام هو ازدراء العلم وقمع المجتمع المدني، تقليص دماغ الإنسان وإغلاقه عن جميع الأفكار الدقيقة، وجميع المشاعر الدقيقة، من جميع الأبحاث العقلانية، من أجل وضعه أمام حشو أبدي الله إله». في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أصبح فكر الإسلام راسخًا مع الإشارة المستمرة إلى الكاثوليكية والاستعمار؛ سواء كان ذلك Volney أو حتى Renan، فإن معارضة الإسلام من وجهة نظر معارضيه هي أولا وقبل كل شيء معارضة للدين وجميع أشكال الدوغماتية، وقد أعدت فكرة "رينان" قانون 1905م للعلمانية ومع ذلك فهو ليس بعلمانيّ. وعند تبرير المهمة الحضارية التي تضم الإسلام في ثقافة أدنى، يظهر الخوف من انتفاضة السكان الأصليين في الإسلام، مما يبرر بعد ذلك العمل الاستبدادي لفرنسا الجمهورية. وهنا كتب "جول فيري"(Jules Ferry) قبل احتلال تونس: «إن النظام التمثيلي وفصل السلطات وإعلان حقوق الإنسان والدساتير صيغ فارغة هناك. إنهم يحتقرون السيد الذي يسمح لنفسه بالمناقشة»، وبعد هذا لم يعد المشروع الاستعماري غزوًا عسكريا فحسب بل أيضًا «منظمة سياسية وكذلك مشروعًا اقتصاديا وثقافيا» وتوالت تدخلات فرنسا في الدّول الأخرى من مثل: الحملة على مصر 1798م؛ أعقبها غزو الجزائر 1830م؛ احتلال تونس 1881م ثم المغرب. كما واكتسب الشرق صورة جديدة باعتباره مصدر إلهام شاعري، حيث ولدت مجلات مثل: مجلّة «الموصل العالميّة» (Revue du monde Mosul) في عام 1906م

	أسسها "ألفريد لو شاتيليه" (Alfred Le Châtelier) في باريس، كما وتم تطوير مشروع مسجد في عام 1846م ليتحقّق بعدها سنة 1856م، بالإضافة إلى ذلك طوّر "ميشيل شوفالييه"(Michel Chevalier) في مقالاته صورة إيجابيّة عن الإسلام، واعتبر حوض البحر الأبيض المتوسّط سرير الزّوجيّة الرّابط بين الغرب والشّرق، وبهذا يتجلى التأثير الجديد الذي يتمتع به الإسلام في نهاية القرن التاسع عشر بشكل واضح في بعض أعمال المفكرين، من مثل: "إسماعيل أوربين"(Ismaÿl Urbain) (1811-1884)؛ "كريستيان شيرفيلز"(Christian Cherfils)؛ "الطبيب فيليب جرينييه" (Philippe Grenier)(1865-1944)، يجب أن نذكر أيضًا "إيزابيل إيبرهاردت"(Isabelle Eberhardt) الروائية المزاجية الفنية من نهاية القرن التاسع عشر التي كتبت: « لقد ألقى بي الإسلام على هذا السحر القوي والعميق الذي ربطني إلى الأبد بأرض دار الإسلام الغريبة....»، وفي مقابل هذا أثيرت مسألة الاستشراق، وتتابعت الصور العدائية ضد الإسلام، واستمر رفض موجة الاستعمار وتصدير الحضارة.
الوقت الحاضر	في القرن العشرين؛ أصبح حضور الإسلام في فرنسا أكثر وضوحًا، ففي سنة 1937م ولد مشروع بناء مسجد في مرسيليا، حيث كتب رئيس البلدية "هنري تاسو" (Henri Tasso) إلى المحافظ: «لقد لفتت انتباهنا مرارًا وتكرارًا الحالة البائسة لبعض المسلمين الذين يمرّون عبر مدينتنا؛ وشعرنا أنّه من واجب مرسيليا إعطاء إخواننا العرب شهادة عاطفتنا من خلال حجز منزل لهم، بالإضافة إلى ذلك فإن 20000 من سكان مدينتنا محرومون من المساعدة في عبادتهم، بسبب عدم وجود مبنى مخصص»، وهنا نلمس اهتماما كبيرا بالآخر وحقه في ممارسة دينه، ومع ذلك بقي هذا المشروع عالقا إذ يعزى فشله إلى المسلمين أنفسهم وإلى الانقسامات بين مختلف القادة الدّينيّين، أمّا مشروع عام 1942م فقد أوقفته الحرب العالمية الثانية. كانت هناك العديد من التحولات خلال القرن العشرين من مثل: بداية الدعاية السلفية في دوائر شمال أفريقيا تحت قيادة "عبد الحميد بن باديس" (Abdelhamid ben Bâdîs) (1889-1940)، كما وعولجت عدّة مواضيع مرتبطة بالإسلام من مثل: ذهاب المسلمين إلى المسيحية ومشكلة الردة في الإسلام، وأيضًا مشكلة الصعوبات المحددة في ممارسة العبادة الإسلامية ذاتها في فرنسا كغياب تراث مباني العبادة وغياب المساجد؛ غياب العبادة الإسلامية في المدارس العامة؛ مشكلة الوضع الاجتماعي للأئمة الذين يحملون جنسية أجنبية ومشكلة دمج المسلم في إطار علماني. كما سطع نجم الأب "كريستيان ديلورم"(Christian Delorme) في رسم توليفة من الجهات الفاعلة؛ الجمعيات؛ الحركات وأحداث الحوار بين الأديان لأكثر من قرن. ومنذ مطلع التسعينات ظهر تحول في القضية تحت التأثيرات المشتركة للأخبار الدولية والعنف الديني، ومع ازدياد تعداد المسلمين اليوم لم يعد تحدي الحوار اجتماعًا وانعكاسًا لاهوتيًا بقدر ما هو اهتمام بالعيش معًا في سلام. وتستمر الجهود للالتقاء، على غرار حضور الكاردينال "فيليب باربارين" (Philippe Barbarin) في افتتاح المسجد الكبير في «فيلوربان» (Villeurbanne) في أفريل 2006م. وفي ظل التّصعيد على مستوى الأخبار الدولية، أصبح من الصعب التحدث عن الإسلام بموضوعية؛ ففي أفضل الأحوال يُنظر إلى الإسلام على أنه دين المستبعدين– كطريقة مميزة للتعبير– والمخرج الرمزي للإحباطات الاجتماعية والسياسية للسكان ضحايا العولمة غير العادلة والإنكار الديمقراطي. وفي أسوأ الأحوال سيكون الإسلام مرضًا اجتماعيًا يجب منع آثاره المدمرة على العقد الجمهوري.

من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- **Histoire de l'Islam et des musulmans en France du Moyen-Âge à nos jours, une interview de Mohammed Arkoun portant sur l'ouvrage, les cahiers de lislam revue d'études sur l'islam et le monde musulman (sur line) https://www.lescahiersdelislam.fr/Histoire-de-l-Islam-et-des-musulmans-en-France-du-Moyen-Age-a-nos-jours_a433.html, (27/05/2020), (01:18) .**

ثانيا: قضيّة الهويّة والاندماج في فرنسا:

من المشكلات والأزمات التي تتعرض لها الأقليات المسلمة في الغرب بما فيه أوروبا وعلى وجه التحديد فرنسا باعتبارها الحالة المدروسة؛ هي«أزمة الهوية»(Identity crisis) حيث تعيش الأقليات ممزقة بين هوية البلد الأصلي وبين هوية بلد الإقامة، بين الثّقافة الإسلامية وبين الثّقافة الغربيّة السائدة.

فإذا كان مفهوم«الدّولة» (The state) هو الإطار المادّي الذي يحدّد للأفراد والجماعات ملامح كيانهم السياسي والحدود التي يجوز لهم التحرك ضمنها، فإن«الهوية»(Identity) هي الإطار المعنوي للأفراد والجماعات الذي يُحدّد لهم ملامح شخصيتهم الحضاريّة، وتتشكّل الهويّة من عناصر أساسيّة هي: «المعتقد» والذي يقصد به الدّين فهو المكوّن الجوهري والثابت للهويّة، تليه «اللّغة» المكوّن الثاني فعبرها يكون التّواصل بين الأنا والآخر، ثمّ «التاريخ»، «الوطن» فـ«الثقافة»[1]، ومن خلال مكوّنات الهويّة تبلورت وظيفتها الأساسيّة وهي صياغة الكيان المجتمعي بما ينسجم والمنطق العقدي والتاريخي لتلك الجماعة البشريّة[2]، وبالرّجوع إلى مضمون منظور «الأمن المجتمعي» نجد أن ملاحقة التطورات الحياتيّة يتطلب تأسيس حالة من «التّوازن المجتمعي» (Societal balance) والذي لا يتمّ إلاّ على قاعدة «الهويّة» وتفعيل عناصرها في الوجود الاجتماعي الشّامل.

وفي خضمّ التطورات الحياتيّة تحاول الأقليّات المسلمة في أوروبا وبالأخصّ فرنسا الحفاظ على هويّتها الإسلاميّة، إلاّ أنّ ضعف الإمكانيّات، الموارد وندرة الدّعاة المتخصّصين، تقف عائقا دون تحقيق ما تصبو إليه، ممّا انعكس سلبا على أوضاعها الاجتماعيّة والثّقافيّة، وما زاد من حدّة المشكلة عدم وجود لوبي عربي/إسلامي قوي يدافع أمام الحكومات الأوروبية بما فيها فرنسا عن حقوق تلك الأقليات ويطالب بسرعة تنفيذ مطالبها، خلاف النّموذج اليهودي حيث حصلت جاليته على الحقوق المدنيّة منذ 1789م وباتت لهم هيئة منتخَبة تمثّلهم أمام السّلطات الرّسميّة الفرنسيّة تسمى: «الكونسيستوار»(Consistor)، أمّا المسيح البروتستانت فهم أيضا حصلوا على حقوقهم المدنيّة سنة 1787م ولهم تنظيمهم الرسمي أيضا، لتبقى الجالية المسلمة الوحيدة دون تنظيم أو اعتراف رسمي بديانتهم الإسلاميّة[3].

فبالنسبة للنّموذج الفرنسي فقد وجد الفرنسيّون صعوبة في تقبّل الحقيقة الدّيموغرافيّة للجالية الإسلاميّة، فغالبا ما يبدأ وينتهي النقاش حول المسلمين في فرنسا باعتبارهم مشكلة اجتماعيّة، ففي تقرير صدر عن

---

[1] أحمد عبد الغني محمود عبد الغني، مشكلات الأقليّات المسلمة في الغرب، نقلا عن موقع شبكة الألوكة:
www.alukah.net, PDF, P35.

[2] محمد محفوظ، الإسلام، الغرب وحوار المستقبل(بيروت: المركز الثّقافي العربي، 1998م)، ص 150.

[3] سعدي بوزيان، الصّراع حول قيادة الإسلام في فرنسا في ظلّ التّطورات الجديدة (الجزائر: دار هومة، 2005م)، ص 17.

«المجمّع الفرنسي ضدّ الإسلاموفوبيا»(Collectif Contre l'Islamophobie en France) عن وضع المسلمين في فرنسا سنة 2008م، يؤكّد أن صورة الإسلام في فرنسا ينظر إليها على أنّها ظاهرة اجتماعيّة جديدة ضدّ الحداثة، ضدّ الجمهوريّة، معادية للعلمانيّة، وضدّ الدّيموقراطيّة[1]، وهو تصريح يؤكّد الاعتقاد السّائد على التعارض الموجود بين القيم الإسلاميّة ونظيرتها الغربيّة وبتشكيل المسلمين لفئة خطيرة على النسيج المجتمعي الفرنسي، وهو ما يطرح العديد من التّساؤلات أبرزها: هل باستطاعة المسلمين الاندماج في المجتمع الفرنسي؟ وأي اندماج تتحدّث عنه فرنسا؟

فبالاعتماد على التأسيس الفلسفي الفرنسي لظاهرة الاندماج؛ نجد أنّ مسألة اندماج المسلمين تتطلب تغييرا في منظومة القيم لدى المسلمين، مما يَلزُم عنه تغيير في اللباس(المرأة خاصة)، التعليم (التوجيه نحو تعليم لائكي) والقانون(رفض الشريعة واعتماد القانون الوضعي) وهذا ما يتعارض مع منظومة القيم الإسلامية التي يؤمن بها المسلم[2]، فالطريقة التي نشأت بها الجمهوريّة الفرنسيّة بعد الثّورة وعدائها مع الكنيسة جعل لائكيّتها تتعارض مع الدّين وهو ما يفسّر توالي القوانين التي تحظر الرّموز الدّينيّة وبالأخصّ الإسلاميّة، وبالتّالي فإذا ما أردت أن تندمج في المجتمع الفرنسي يجب أن تكون علمانيا تعيش مثل غالبية الفرنسيين، تلبس لباسهم وتتحدث مثلهم. كلّ هذا يجعل من النّموذج الفرنسي «تذويب الهويّة» (Dissolving identity)النموذج الأخطر في أوروبا كونه يعمل على إذابة هوية المسلمين وإخراج إسلام فرنسيّ ذو طبيعة خاصة تناسب المجتمع الفرنسي –أي إنتاج شخص فرنسي جمهوريّ علمانيّ ثمّ بعدها تُترك له حريّة الاختيار بين اليمين واليسار–[3]، وفي الآن عينه تعارض ثوابت الدين الإسلامي، ومع اعتزاز المسلمين في أوروبا بهويتهم ودينهم، وعدم استطاعتهم الذّوبان بشكل تام في الآخر وهذا بناء على تأسيس ديني لقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ»[4]، فالاختلاف هو مُلهم للتعايش لا للتناحر وتذويب الأضعف في الأقوى، كل هذا أنتج شرخا مجتمعيا وعزّز ثنائيّة الأنا (الأصل) والآخر(الدخيل غير المندمج) وجعل من تحقّق الاندماج بالمفهوم الفرنسي صعبا في هذه المرحلة، ولكن الخطورة ستكون أكبر على الأجيال القادمة التي

---

[1] Ouria Shéhérazade KAHIL, "Rapport sur l'Islamophobie en France 2008 Entre esquisser une peur et styliser une discrimination", Collectif Contre l'Islamophobie en France, P4.

[2] للتّوسع أكثر حول الطرح الفلسفي للإسلام في فرنسا، انظر:

- عبد النّور نايت، "الإسلام واللّائكيّة في الخطاب الفلسفي الفرنسي المعاصر"، الأكاديميّة للدّراسات الاجتماعيّة والإنسانيّة 8(2012)، ص ص 105-116.

[3] بشّار الفيضي، "الجالية الإسلاميّة في فرنسا ومشكلات التأقلم والاندماج"، في الجاليات الإسلاميّة في أوروبا الغربيّة ومشكلات التأقلم والاندماج (بيروت: دار النفاس، 2003)، ص 149.

[4] سورة الحجرات، الآية 13.

ستنشأ في ظلِّ إسلام جديد علماني ممسوخ، وقد وضع الفرنسيون خطَّة طويلة المدى توصلهم إلى غايتهم الكبرى، وقد رأينا ما تركه الاحتلال الفرنسي من تغيير مدمّر لعاداتِ وأنماطِ حياة شعوب الدول التي وقعت في قبضته؛ مثلما حدث في أفريقيا مع شعوب الجابون، مالي الجزائر والمغرب العربي من انجذابٍ وتأثُّر واضح تجاه كل ما هو فرنسي، رغم مرور عشرات السنين على أخذ هذه الدول استقلالها، حيث قام الاحتلال الفرنسي بعمليات تغيير ومسخ لهويات هذه الشعوب، بالحيلة حينا وبالقسوة أحيانا، فما بالك بما يفعلون في الّذين يعيشون على أرضها من أبناء الأقلية المسلمة؟![1]

ومن خلال قراءة وتحليل أرقام الإحصائيّات التي تقيس التواجد الإسلامي في فرنسا في العنصر الثّاني من هذا المبحث، تؤكّد كلّها أنّ الجالية المسلمة في فرنسا لم تبق كالسّابق مجرّد كتلة مهاجرة لمنافع اقتصاديّة أو للتجنيد في فرنسا تعيش على هامش المجتمع سياسيا، اقتصاديّا، اجتماعيا وثقافيا، بل أصبحت اليوم قوّة بشريّة مزروعة في النسيج المجتمعي الفرنسي عبر الجيلين الثاني والثالث المتحرّك بهويّتين إسلاميّة وأخرى فرنسيّة والذي يعدّ أكثر اندماجا مقارنة بالجيل الأوّل، وهو ما يبرّر سبب تسارع وتيرة محاولات «فرنسة» المسلمين من حكومة إلى أخرى، وإصدار قرارات تعمل على تأطير الإسلام وتحجيمه وإعادة عجنه حسب المنظور والرّؤية الفرنسيّة كحظر الحجاب أو ذبح الأضاحي مثلا.

ففي دراسة ميدانيّة قام بها «مركز الرصد الأوروبي للعنصرية وكره الأجانب»(European Monitoring Center for Racism and Xenophobia) 2006م على مجموعة من شباب الجالية المسلمة حول موضوع الاندماج؛ فكانت نتائج الاستبيان سلبية حيال شعورهم بالتناغم والانسجام المجتمعي، ومنها:

1. الانطباع بأنّهم يُنظر إليهم على أنهم «غرباء» يهددون المجتمع ويعاملون بشك، لذا فمطالبتهم بالاندماج غالبا ما ينظر إليها بأنها غير معقولة.
2. على الرغم من أن الاندماج هو عملية ذات اتجاهين؛ يحتاج جهد الفرد إضافة إلى جهد مؤسسات الدولة، إلاّ أنّ الشّباب يرونه عملية ذات اتجاه واحد لأنهم يعتقدون أنهم فعلوا كل ما بوسعهم للاندماج؛ إلاّ أنّ النتائج مخيبة لآمالهم ويؤكدون أن الشعور بالانتماء مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمعاملة المتساوية التي يتوقعونها من المجتمع ككل؛ وهكذا فإن كراهية الإسلام، التمييز والتهميش الاجتماعي والاقتصادي تساهم إلى حد كبير في إثارة السخط والعزلة.

[1] الأقليات المسلمة في العالم، دراسة مقدّمة لمؤتمر مكّة المكرّمة الثالث عشر (المجتمع المسلم الثّوابت والمتغيّرات) 2012م، نقلا عن:
http://site.iugaza.edu.ps/yslesel/files/2017/03, PDF, PP23, 24.

3. يشعر المجيبون بأنّ قبولهم من قبل المجتمع يعتمد بشكل متزايد على حقيقة أنهم يجب أن يفقدوا هويتهم كمسلمين؛ إنّهم يشعرون أن الفكرة تُظهر أن قيمهم لن تتوافق مع القيم الأوروبية، وفي بعض الحالات يُنظَر إلى وجود مبادئ دينية كمصدر للصراع مع غالبية القيم الأوروبية العلمانية، ويرى المجيبون أن الإسلام يُصوَّر على أنه دين يقوّض القيم الأساسية للمجتمعات الأوروبية، بينما وفقًا لهم فإن قيم المسلم العادي تتوافق تمامًا مع القيم الأوروبية.
4. أما بخصوص مساهمة الحضارة الإسلامية في الحضارة العالمية وأوروبا فيجيب من أجريت معهم المقابلات أنّها معترف بها في نطاق محدود، فضلا على أنّهم يشعرون أن مساهمتهم في المجتمعات التي يعيشون فيها غير معترف بها على الإطلاق. أمّا على مستوى الجمهور المتلقّي والمناقشات السّياسيّة فيشعر العديد ممّن أجريت معهم المقابلات أن التنوع بين الجاليات المسلمة وداخلها والتغيرات فيها، لا يتمّ فهمها بالسّياق الصّحيح، والكفّة ترجّح في الأغلب إن لم نقلك دوما لأنصار المواقف المتطرّفة وهو ما يعرقل حسبهم مسار الاندماج الحقيقي.
5. أمّا إعلاميّا-سنتعرّض له باستفاضة خلال المبحث الأخير- يقول من أُجريت معهم المقابلات أنّ وسائل الإعلام تبث صورة سلبيّة بشكل أساسي عن المسلمين، وهي صورة ناتجة عن تشويه الحقائق في التقارير الانتقائية، ويعتقدون أن الإسلام غالبا ما يتم تقديمه على أنه كتلة متجانسة، استبداديّة وقمعية تجاه المرأة، والتي غالبا ما تكون نتيجة معاملة النساء في بعض المجتمعات المسلمة؛ ولكن ما يعزّز هذا الطرح هو إصرار وسائل الإعلام والمناظرات العامة على مثل هذه القضايا كالزواج القسري وختان الإناث، وكل هذا جعل من الجالية المسلمة مستاءة وممتعضة.
6. أمّا من ناحية العنف والتمييز اليومي فهم يرون أن معظم الهجمات المنتظمة تكون ضدّ المسلمين فهم معرضون للعنف اللّفظي أكثر منه الجسدي، وهذا من خلال النكات والتغطية الإعلاميّة، كما يعتبرون أنفسهم ضحايا التمييز في مجال الإسكان، التعليم والتوظيف[1].

يظهر أن شعور الجالية المسلمة في فرنسا حيال موضوع الاندماج ما هو إلاّ انعكاس للكيفيّة التي ينظر بها الفرنسي بكل شرائحه (مواطنا عاديا، مثقفا أو سياسيا أو متديّنا...) لهذا الآخر المسلم، فهم لا ينظرون للآخر باعتباره مشكلة واحدة وفقط بل بات يمثّل بالنسبة لهم عدة مشاكل مجتمعة:

1. **مشكلة اجتماعيّة:** يُطرح التساؤل حول طبيعة الهويّة المستقبليّة لها، وكذا حول كيفيّة حل مشكلة التعايش بين الفرنسي والمسلم.
2. **مشكلة ديموغرافية:** لا يمكن احتواؤها.

[1]Tufyal Choudhury et d'autres, "Perceptions de la discrimination et de l'islamophobie Points de vue de membres des communautés musulmanes dans l'Union européenne", EUMC 2006, PP7, 8.

3. **مشكلة دينيّة:** تتعلّق بالمدى المسموح به للجالية المسلمة في ظلّ العلمانية بممارسة طقوسها، لاسيما وأنّ بعض هذه الممارسات تجعل الجالية مميّزة عن أهل البلد، وتحول بينها وبين الاندماج مع أهله كظاهرة الحجاب، ما يخصّ النّظام الغذائي والمحرّمات الغذائيّة مثلا.
4. **مشكلة أمنيّة:** خاصّة مع تنامي ظاهرة الجنوح بين أوساط الجالية المسلمة بالمقارنة مع غيرها.
5. **مشكلة سياسيّة:** تظهر من خلال انتماء أبناء الجالية وتواصلهم مع المنظمات الإسلامية داخل وخارج فرنسا، وهو ما يجعلها مشكلة تخصّ الدّفاع الوطني الفرنسي وما يزيد من تعقيد الوضع هو انعدام برنامج سياسي قادر على تقديم معالجات فعّالة لهذه المشاكل[1].

وعليه فنجاح عمليّة الاندماج يتطلب جهدا مزدوجا تعاونيّا بين المواطنين أنفسهم ومؤسسات الدّولة الفرنسية، وما الوضع الشائك للجالية المسلمة إلاّ ترجمة لظاهرة الإسلاموفوبيا في فرنسا؛ والّتي سنتعرّض لها في المبحث الموالي.

[1] بشّار الفيضي، مرجع سابق، ص ص 148،149.

المبحث الثاني: تنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا في فرنسا: قراءة في الأسباب وتحليل للإحصائيّات.

أخذت ظاهرة «الإسلاموفوبيا» تستشري وبقوّة في الأوساط الفرنسيّة، لتصبح أيديولوجيّة ترتبط بتلك النظرة الاختزالية والصورة النمطية السلبيّة للإسلام ومعتنقيه من المهاجرين، باعتبارهم كتلة منغلقة رافضة للرّوح العلمانيّة وبالتّالي للاندماج الكلّي في المجتمع الفرنسي مثلما حدث مع الأقليّات الأخرى.

لا شكّ في أنّ هذا التحوّل في صورة الإسلام في العقل الفرنسي الأوروبي تقف وراءه أسباب عدّة؛ نسجت مخرجاته تاريخيّا حكاية تطوّر ظاهرة «الإسلاموفوبيا» في فرنسا، وإحصائيّا أرقاما تؤكّد تحوّل مفهوم «الإسلاموفوبيا» إلى ظاهرة قابلة للقياس في فرنسا.

وانطلاقا من هذا؛ نتطرّق خلال هذا المبحث للمطلبيْن التّاليْن:

المطلب الأوّل: أسباب التخوّف والقلق من انتشار الإسلام في فرنسا؛

المطلب الثاني: كرنولوجيا تطوّر ظاهرة «الإسلاموفوبيا» في فرنسا.

المطلب الأوّل: أسباب التخوّف والقلق من انتشار الإسلام في فرنسا.

يقف وراء قلق وخوف فرنسا قيادة؛ إعلاما ومجتمعا من الجالية المسلمة وانتشار الإسلام فيها أسباب عدّة فإلى جانب الأسباب المذكورة في الفصل الأوّل من الدراسة؛ يمكن إضافة ما يلي:

السّبب الأوّل: النّمو العددي للجالية المسلمة في فرنسا والتي تتسمّ بالحيويّة وتسعى إلى التّكاثر، كما أنّ هذه الجالية مرشّحة للتكاثر أكثر حسب تقدير الدّراسات.

السّبب الثّاني: إنّ القارّة الأوروبيّة قد دخلت مرحلة الشّيخوخة الدّيموغرافيّة التي تتمثّل في زيادة نسبة كبار السّن وتراجع معدّل المواليد، وهو ما يعني تواجد اتجاهيْن ديموغرافييْن متضادين داخل الاتحاد الأوروبي: تناقص في الأوروبيّين وتزايد عددي في الجاليات المسلمة، وبالتّالي فإنّ قوّة العمل الصناعي في أوروبا تتجّه خلال الثلاثين سنة المقبلة إلى التركّز بشكل واضح على الجاليات المسلمة.

السّبب الثّالث: هو أنّ الجاليّات المسلمة ترفض مفهوم الاندماج بالمعنى الأوروبيّ أي التّنازل عن الهويّة الأصليّة، بما تعنيه من شعائر الدّين الإسلامي واللّغة الوطنيّة وذلك لصالح مواطنة أوروبيّة علمانيّة.

وإلى جانب هذه الأسباب الثّلاثة يمكن أن إضافة سبب آخر والمتمثّل في التّصرّفات اللاّحضاريّة والمتطرّفة لبعض الجاليات المسلمة، الأمر الّذي ساهم في تنمية مشاعر الخوف تجاه المسلمين وخاصّة مع الخلط بين المتطرّف وغير المتطرّف.

وإزاء هذه المعطيات التي تشير إلى تكاثر هذه الجاليات المسلمة واتجاهها إلى أن تصبح قوة عمل مؤثرة في أوروبا، بدأ اليمين الأوروبي عمليّة تشويه منظّمة لهذه الجاليات الإسلاميّة، ويتمّ هذا التّشويه عبر الآليّات التّالية:

- الإقصاء الكامل أي التّرحيل.
- التّهميش عبر الإبقاء على هذه الجاليّات في الأعمال الدّنيا.
- منع دمج هذه الجاليات في المستويات التّكنولوجيّة المتطوّرة للاقتصاديّات الأوروبيّة، ومنعها كذلك من دخول الوظائف السّياديّة كالقضاء والدّبلوماسيّة.
- السّخريّة من مقدّسات هذه الجاليات المسلمة لدفعها إلى تصرّفات غير مسؤولة تدخلها تحت طائلة القانون[1].

المطلب الثّاني: كرنولوجيا تطوّر ظاهرة «الإسلاموفوبيا» في فرنسا.

حسب الدراسات ارتبط الشّعور بالخطر الإسلامي بنهاية سنة 1979م حين دخل المسلمون في القرن 15 للهجرة المسلمة وتسارعت الأحداث مع الثورة الإسلاميّة في إيران، الهجوم على المسجد الكبير في مكّة واغتيال السّادات 1981م من قبل بعض المناضلين الإسلامويّين، فانتشرت في الضفة الأخرى عبارات «التعصّب الإسلامي» و«الجهاد» كممهدات لإحياء النظرة التاريخية للإسلام باعتباره تحديا يتطلب مقاومة واهتماما دائميْن[*]. فالخوف القديم المبدئي المصنوع من الأفكار الدينية واللاهوتية المسبّقة تحوّل في النهاية إلى «خوف حديث» مصاغ برؤية علمانية للعالم؛ عُرف بالإسلاموفوبيا.

إلاّ أنّ الفرنسيين لم يشعروا أنهم دخلوا في مرحلة الأعاصير هذه إلاّ بعد ذلك بوقت قصير؛ مع حدوث الأحداث التّالية: اعتقال "أنيس نقّاش"(Anis Naccache) بعد محاولته اغتيال "شابور بختيار"

---

[1] هشام صاغور، مرجع سابق، ص ص 133، 134.

[*] مع ظهور الإسلام في أوائل القرن 7م بتوجّهه العقائدي المتميّز واعترافه بالمسيحيّة واليهوديّة كديانتين سماويّتين؛ ومعارضته الواضحة والصريحة لعقيدتيْهما بسبب ما لحق بهما من تحريف وتزييف، فشكّل ظهوره بذلك نوعا من التّحدّي الدّيني والتّاريخي بالنّسبة للديانتين المسيحيّة واليهوديّة، كما ويمثّل الإسلام عامل وحدة للغرب؛ فألبرت حوراني(Albert Hourani) صوّر هذا التّحدي بقوله: «ينظر المسيحيّون الأوائل إلى الإسلام نظرة متعدّدة الجوانب ممزوجة بالخوف والدّهشة والاعتراف الشّاق بنوع من القرابة الرّوحيّة»، انظر:

- ألبرت حوراني، الإسلام في الفكر الأوروبي (بيروت: الأهليّة للنّشر والتّوزيع، 1994م)، ص ص 18، 19.

(Shapour Bakhtiar) في باريس شهر يوليو 1980م، إلقاء قنبلة على الكنيس اليهودي في شارع «كوبرنيكوس» شهر أكتوبر من السنة عينها، اغتيال سفير فرنسا في بيروت سبتمبر 1981م، تفجير قنبلة في قطار باريس–تولوز مارس 1982م، وفي السنة عينها شهر سبتمبر بالتّحديد حدث تراشق بالرّصاص في شارع «روزييه» بباريس، وفي شهر جانفي 1983م صرّح رئيس الوزراء "بيير موروا"(Pierre Morowa) بأنّ العمالة المغتربين في شركة «رينو»(Renault) للسّيارات محرّكون من قبل جماعات دينيّة وسياسيّة أي (إسلاميّة)، وفي شهر أكتوبر قتل 58 جنديّا فرنسيّا عن طريق انفجار سيّارة شحن مفخّخة في بيروت، وفي ربيع 1985م خُطف العديد من الفرنسيين واحتجزوا كرهائن في لبنان، وبين نهاية 1985م وحتى خريف 1986م حصلت تفجيرات عدّة في الأماكن العامّة وأثارت ذعرا حقيقيّا في كلّ باريس[1]. كلّ هذه الأحداث والذّاكرة التّاريخية حول الإسلام ولّدت شعور الكره والخوف تجاه الأجنبيّ المسلم؛ الّذي بات حسبهم مصدر تهديد لأمن فرنسا وخاصّة مع التغطية الإعلاميّة اللاّموضوعيّة والّتي زادت الطّين بلّة، ففرنسا العلمانيّة الجمهوريّة بمبادئها الإنسانيّة لا يمكن أن تكون إلاّ متسامحة مع الإسلام لا معادية له؛ فإنكار الظاهرة من قبل بعض الجهات الفاعلة لا يتوافق مع نتائج الدّراسات السوسيولوجيّة التي تؤكّد تنامي ظاهرة الخوف من الإسلام في فرنسا.

أوّلا: نقطة الانطلاق:

من المدهش أن نرى أنّ الإسلام خلال الثورة الفرنسية لم يكن بأي حال قضية بالنسبة لمعظم المثقفين الأوروبيين؛ خلاف قضيّة اليهود التي نوقشت بشراسة فأوروبا وقتها كانت معادية للساميّة أكثر من كونها معادية للإسلام، أما عصر التنوير بدأت فرنسا بتطوير رؤية غير دينية للمجتمع، مع إبقاء الإسلام سلميا، ومع بداية القرن 19م بدأت صورة الإسلام تتغير لتدخل منطقة الظلام، فالخوف من الإسلام في فرنسا لصيق بالجرح الاستعماري الذي لم يلتئم بعد، فالإسلام داخل المجتمع الفرنسي ليزال ينظر إليه على أنه «الدين الرجعي»(Reactionary religion) المعارض للحداثة، العلمانية والجمهورية[2].

[1] جاك فريمو، فرنسا والإسلام من نابليون إلى متيران، ترجمة: هاشم صالح (قبرص: شركة الأرض للنّشر المحدودة، دار قرطبة للنّشر والتّوثيق والأبحاث، 1991م)، ص ص 267،266.

[2]Vincent Geisser, "Islamophobia: a French Specificity in Europe?", Human Architecture: Journal of the Sociology of Self-Knowledge, Vol. 8, 2(2010), PP 40,41.

ثانيا: البداية:

لفهم «رهاب الإسلام» المعاصر في فرنسا؛ علينا العودة إلى نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، ففي ذلك الوقت كان قطاع من وسائل الإعلام الفرنسية والنخبة السياسية يشهد تحولا إيديولوجيّا كبيرًا؛ ففي منتصف السبعينات بدأ العديد من المثقفين المعروفين باسم: «الفلاسفة الجدد»(New philosophers) بالتخلي عن التزاماتهم السّياسيّة السّابقة وهي دعم الشيوعية للتنديد بالطبيعة الشموليّة لها واعتبارها معادلة للنّازيّة؛ فلم يكن الإسلام الهدف الأصلي لخطابهم، ولكن سرعان ما تم دمجه في استنكار العالم الثالث بعد الثورة الإيرانية عام 1979م التي جعلت الحجاب الإسلامي إلزاميّا، وعندما واجهت الحكومة إضرابات هائلة في صناعة السيارات سنة 1983م والّتي وصفها الرئيس "ميتران"(Mitterrand) والعديد من وزرائه بأنّها تلاعب من قبل عملاء سريّين لـ: "آية الله الخميني"(Ayatollah Khomeini)؛ وتم وسم المضربين بالأصوليين، فهذا المثال يوضح كيف يمكن أن يصبح الإسلام أداة مستخدمة ليس من قبل المسلمين ولكن من قبل السلطات العامة التي تستفيد من الخلط الاصطلاحي والمرئي بين المهاجرين والمسلمين؛ الشيعة والأصوليين؛ في صياغة مشكلتي «الهجرة» و«الإسلام» اللاحقتيْن، حيث وضعت النخبة السياسية والإعلامية الفرنسية كلها المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي أحرجت كل من الحكومة اليساريّة وأسلافها اليمينيّين جانبا، للتركيز وبشكل شبه حصري على «القضايا الثقافية» و«الهوية»، أين طوّرت المفردات المستخدمة في الخطاب العام فتمّ تسمية العمال الجزائريون؛ التونسيون والمغاربة في السبعينيات «مهاجرين»، ليتم بعدها تسمية ذريتهم بـ: «Beurs»، كما لو أن هذه الفئة بأكملها من الناس يجب أن تبقى خارج المجتمع على الرغم من أنهم أيضًا مواطنون فرنسيون؛ وهو ما أثر على قضيّة «الاندماج» (The Merger).

ليظهر من جديد الاهتمام بالإسلام في فرنسا من قبل صناعة الإعلام التي خضعت لتغييرات كبيرة في منتصف الثمانينيات؛ بظهور قطاع تلفزيوني خاص مع إنشاء قناة خامسة في عام 1985م وكذلك خصخصة أوّل قناة عامة سنة 1987م، وقد كان لهذا عواقب على المدى القصير وكذلك على المدى الطويل حيث تمّ صناعة إعلام تجاهل القضايا المملّة مثل: البطالة، التفاوت الاجتماعي والشؤون الدولية، وتوجّه نحو مواضيع مثيرة؛ مثل: «الهجرة»؛ «عنف الضواحي» و«التعصب الإسلامي»، في هذا السياق الجديد الموجه نحو السوق فإن الصور التقليدية للإسلام مع النساء المحجبات؛ الرجال الملتحين وحشود

المصلّين كانت مادّة دسمة للإعلام [*]، فبعدما اهتزّ العالم بقضيّة "رشدي"(Rushdie) 1989م[**]، اهتزّت فرنسا بأوّل قضيّة لها تسمّى: «الوشاح أو الخمار الإسلامي» أكتوبر من السنة ذاتها، فرنسا التي كانت ترى النقص في بيوت الدول الأخرى وترى نفسها في منأى عما يحدث خارج عالمها الممجد لقيم الجمهوريّة، وقعت في المفارقة بين ما تدعو إليه وبين ما تمارسه في الواقع وهو ما جعلها محط نقد شديد، «الوشاح أو الخمار الإسلامي» قضيّة سطعت عام 1989م وأعيد إحياؤها سنة 1994م، 1999م و2004م.[1]

- **قضيّة «الحجاب الإسلامي»(Islamic headscarf) في فرنسا:**

31 سنة مرّت على اندلاع معركة الحجاب في فرنسا؛ وبالضّبط في ثانويّة «غابرييل خافيير» (Gabriel Javier) في مدينة «كراي»(creil) ولاية «وايز»(Oise)، وكان بطلها "أرنيست شانفيير"(Ernest Shanfir) من أصل مارتينكي يشغل منصب المراقب العام في هذه الثانويّة، أين منع ثلاث فتيات مسلمات متحجبات من دخول الثانويّة، بدعوى أنّ الحجاب مناهض للعلمانيّة، وعاش المسلمون حربا إعلاميّة وسياسية بسبب هذه القضيّة والتي ما زالت تتفاعل أحداثها لحد اليوم، فأرنيست غادر الثّانويّة وكافأه اليمين بمنصب سياسي ولقبّه الإعلام الفرنسي بـ: «بابا العلمانيّة»، أمّا الفتيات الثلاث اللّاتي كنّ ضحيّة فقد تزوّجن وأصبحن ربّات بيوت[2]، أما عن موقف وزارة التربية الوطنية الفرنسية فقد تعاملت بشكل غير عادل مع ظاهرة الحجاب، أين قام وزير التعليم وقتها "فرانسوا بيرو"(François Perú) بفصل عشرات الفتيات المحجبات من المدارس، وأكّد ملاحقتهم حتى في المدارس الخاصّة، كما وطالب باقتراح منع الرموز المجاهرة على مجلس الدولة 29 سبتمبر 1994م[3]، وانتهجت الوزارة أساليب عدّة بغية إبعاد الفتيات المحجّبات عن مدارسهن، واستكملت سلسلة الهجوم على المحجبات في مدارس أخرى، وتعرّضت

---

*وكمثال على ذلك غلاف «مجلة فيغارو» (Figaro Magazine) الشهير سنة 1985م والذي يُظهر تمثالا نصفيا للرمز الجمهوري ملفوفا بغطاء إسلامي؛ بعنوان: «هل سنظل فرنسيين بعد ثلاثين سنة؟»، المرجع نفسه، ص 8.

** قبل أكثر من ثلاثين سنة؛ وفي 14 فبراير 1989م أصدر الراحل "آية الله الخميني" الذي كان آنذاك المرشد الأعلى لإيران مرسوما دينيا؛ فتوى تقرّ وتُحِلّ إعدام الروائي الهندي البريطاني "سلمان رشدي" صاحب كتاب «آيات شيطانيّة»(Satanic verses)، وهو ما اعتبره الغرب مساسا بحريّة التعبير وعدم تقبّل أفكار الآخر الانتقاديّة، فكانت هذه الحادثة بداية لما عُرف لاحقا بـ: «الإسلاموفوبيا»، لمزيد من القراءة؛ انظر:

- Hamid Dabashi(19/02/2019), "The Salman Rushdie affair: Thirty years and a novelist later The novel Satanic Verses was assassinated on Valentine's Day, February 14, 1989", (sur site) https://www.aljazeera.com/indepth/opinion/salman-rushdie-affair-years-novelist 190217140017088.html#:~:text=Thirty%20years%20ago%2C%20on%20Valentine's,novelist%20Salman%20Rushdie%20to%20death,(27/06/2020),(18:18).

[1]Thomas Deltombe, "Imaginary Islam": an ideological weapon in the French public debate, https://www.yumpu.com/en/document/view/7472474/imaginary-islam-university-of-surrey, PDF, PP 4-10.

[2] سعدي بزيان، معركة الحجاب الإسلامي في فرنسا أصولها وفصولها صور عن معاناة المسلمين في المهجر (الجزائر: دار هومة، 2005م)، ص1.

[3] ياسين زيد العابدين، "الحجاب الإسلامي: السّوابق القضائيّة الفرنسيّة والأوروبيّة"، الهويّة الإسلاميّة في أوروبا إشكاليّات الاندماج قراءة في المشهد الفرنسي، في نادية مصطفى، مرجع سابق، ص 30.

الظاهرة لحملة تشويه إعلامية ورُبطت بقضايا التّطرّف، الإرهاب والعمل ضدّ القوانين ومبادئ الجمهورية العلمانيّة، فالقضيّة لم تبق حبيسة الخمار فقط بل تجازوها إلى عدم قبول مرافقة الأمهات المحجبات لأبنائهم في الرحلات المدرسيّة، وكذا سلطوا الضّوء على رفض العديد من الطالبات لباس السباحة والاختلاط، صفوف الموسيقى والرقص وهو ما عقّد من القضيّة أكثر، وأمام هذا الوضع كانت نتائج استطلاع الرأي العام سلبيّة؛ فقد اعترض 78% من الفرنسيّين على قبول الحجاب في المدارس (صحيفة لومند 1994/10/13)[1].

لقد تحوّلت قضيّة الحجاب الإسلامي إلى قضيّة وطنيّة فرنسيّة–استعملها اليمين واليسار معا للهجوم على الإسلام والمسلمين–؛ إذ قال "جان راسباني"(Jean Raspani) في إحدى كتبه:

«إنّ المسلمين هم أصعب الأقليّات الأجنبيّة اندماجا في المجتمع الفرنسي، والسّبب في ذلك هو الإسلام، والإسلام وحده هو العائق الأكبر لدمج المسلمين في المجتمع الفرنسي، وقد استطاعت فرنسا دمج الإيطاليين والبولونيين دون أدنى صعوبة في حين لم تستطع لحد الآن دمج مسلمي المغرب العربي في المجتمع الفرنسي»[2].

فتصريح مثل هذا يثبت صعوبة اندماج الجالية المسلمة في المجتمع الفرنسي، والسبب في ذلك هو ديانتهم، فمقابل حرمان عشرات الفتيات المسلمات من الدراسة مازال اليهود يرتدون الطّاقيّة المميّزة لهم ويتغيّبون عن الدّراسة يوم السّبت، ولم تحرّك وزارة التربية الفرنسيّة ساكنا بل بالعكس أعلن رئيس وزراء فرنسا تأييده لليهود فأين هنا قانون منع الرّموز الدّينيّة؟ وهو ما جعل عميد مسجد باريس وقتها يطالب بالاعتراف للمسلمين بمواسمهم الدينية كعيدي الفطر والأضحى على أقلّ تقدير، مادام غيرهم من الأديان يتمتعون بعطل في المناسبات الدينية[3]، إشارة منه على المسيحيين واليهود.

كما وقام مجموعة من المفكرين والشخصيات البارزة في فرنسا بإعطاء اقتراحات حول مشاريع قوانين تحكم حظر ارتداء الحجاب في فرنسا، لعلّ أبرزهم: الدكتورة والمحامية "كورين لوباج"(Corinne Lepage) و"برنارد ستازي"(Bernard Stasi)، فالدراسة التي قامت بها "لوباج" والتي نشرتها 2003م تؤكّد أنّ أوّل الأماكن المعنيّة بقضية الحجاب بالقطع لن تكون المدارس أو المعاهد والجامعات وهذا استنادا إلى مضمون المادّة الأولى من قانون 31 ديسمبر 1959م، والتي تنصّ على أنّ الأمّة تضمن التّعليم للأطفال والبالغين على قدم المساواة، وهو ما يجعل الدّولة ملزمة بتقديم كل التسهيلات لهم لتحقيق تحصيل علمي جيد في ظل احترام جميع العقائد وضمان حريّة الشّعائر، وإلى جانب هذا يمكن إضافة المادّة 141 والمادة 10 من قانون يوليو 1989م كلّها تقرّ على ضرورة احترام التعدّديّة.

---

[1] مجموعة من الباحثين، المسلمون العرب في فرنسا، مرجع سابق، ص 32.

[2] سعدي بزيان، مرجع سابق، ص 73.

[3] سعدي بزيان، الصراع حول قيادة الإسلام في فرنسا(الجزائر: دون دار نشر: 1997م)، ص ص 14، 15.

أما عن الحجاب في العمل فوفقا للمادّة 120-2 من الدستور فتنصّ على عدم قدرة أي أحد فرض قيود على حقوق الأشخاص وحريّاتهم الفرديّة والجماعيّة، إلاّ أن المفارقة هنا تكمن في عدم تطبيق هذه المواد، والدليل طرد وفصل العديد من الموظفات المحجبات بذريعة التّعارض مع العلمانيّة كطرد "نجاة عبد الله"(Najat Abdullah) من وظيفتها.

أمّا في البطاقة الشخصيّة فإن المادة 5 من الحكم القضائي الصادر في 20 نوفمبر1999م تقر بضرورة أن تكون صورة البطاقة بلا غطاء للرّأس، وقوبل أي التماس بخصوص هذه المادّة بالرفض ومثال ذلك التماس صندوق الحماية الإسلامي في 27 يوليو 2001م[1].

ثالثا: تنامي الخوف من الإسلام بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م وما بعدها:

كما هو الحال في جميع البلدان الأوروبية في متابعة تداعيات أحداث 11 سبتمبر، شهدت فرنسا تصاعدًا للعنصرية المعادية للإسلام في العديد من القطاعات الاجتماعية، ومع ذلك يجب ألاّ ننسى أنّ المواقف المعادية للإسلام في فرنسا كانت قد بدأت قبل هذا التاريخ؛ فقط ما ميّز المرحلة الجديدة هو ربط الإسلام في كثير من الأحيان بالعنف البربري والإرهاب الأصولي.

وبالرّبط بين الحالة الأمريكيّة والفرنسيّة؛ فإن في فرنسا «صدمة جزائرية» تضاهي «صدمة 11 سبتمبر» في الولايات المتحدة خاصة؛ ولذلك فإنّ الاقتران الخاص بتداعيات كل من – ما أطلق عليه– «الحرب الأهلية» في الجزائر أو «المأساة الوطنيّة»[*] الأخيرة وهجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية هو الذي يجعل الوضع الفرنسي فريدًا جدًا بين البلدان الأوروبية، وخاصة مع وجود جالية جزائرية مثقفة تساهم بشكل كبير في تشكيل تصور الدين الإسلامي في الرأي الفرنسي.

(01)من يناير2001م إلى يونيو 2004م: اعتداءات وعودة «رهاب الحجاب»:

وقعت العديد من الهجمات ضد أماكن العبادة والمباني الإسلامية وتعرّضت للحرق العمد، كما والتهبت الكتابة العنصرية من مثل: «يسقط المسلمون!» أو«المسلمون يذهبون إلى منازلهم!»، في الوقت نفسه زادت سجلات تدنيس القبور الإسلامية في المقابر المدنية والعسكرية، كما وامتدت الهجمات حتى إلى الشركات الخاصة الإسلاميّة؛ وبالتوازي مع الاعتداءات على الأماكن والمقابر الإسلامية، ازدادت

---

[1] للتّوسع أكثر؛ يمكن الرّجوع لمقال:

- ياسين زيد العابدين، "الحجاب الإسلامي: السّوابق القضائيّة الفرنسيّة والأوروبيّة"، الهويّة الإسلاميّة في أوروبا إشكاليّات الاندماج قراءة في المشهد الفرنسي، في نادية مصطفى، مرجع سابق، ص ص 29-44.

* قد ارتبطت تسمية «المأساة الوطنيّة» بسياسة الوئام المدني ثم ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في عهد الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" (Abdelaziz Bouteflika)، حيث تجنب الخطاب الرسمي عادة توصيف الأحداث بأنّها «الحرب الأهلية».

الاعتداءات الجسدية على المسلمين؛ وخاصة على الشابات اللّواتي يرتدين الحجاب في الأماكن العامة (الشوارع؛ البنوك؛ مكاتب البريد ومحلات السوبر ماركت...)؛ حيث غالبًا ما يتداخل «رهاب الإسلام» الفرنسي مع «رهاب الحجاب»(Hijabophobia) فكثيرون هم الذين يختبئون وراء قيم العلمانية والمساواة بين الرجال والنساء للتعبير عن رفضهم القاطع لارتداء الحجاب في الأماكن العامة؛ يتم تعريف الحجاب إلى حد كبير من قبل غالبية الشعب الفرنسي على أنّه: «تعبير عن تهديد الإسلام؛ ورمز الأصولية الإسلامية الجديدة التي تهدد القيم العلمانية والجمهورية الأساسية»؛ لهذا السبب لا يُعتبر «الحجاب الإسلامي» مجرد علامة على التواضع الأنثوي أو الثوب الديني البسيط، بل كخطر اجتماعي يسبّب مشكلة أمنية؛ وهو ما يُظهر بوضوح منطق «الأمننة» و«الأمن المجتمعي» السابق التّطرّق لهما في الفصل الأوّل. ومن هنا كان الاتجاه السائد في المجتمع الفرنسي نحو «تجريم»(Criminalize) الحجاب بطريقة أو بأخرى؛ والنظر إلى النساء المسلمات اللّواتي يرتدين الحجاب «مجرمات» (Offenders) أو متواطئات سلبيّات للإسلام الراديكالي، فحسب نتائج إحصائيات CCIF تُعد المرأة المسلمة الأكثر عرضة لرهاب الإسلام.

وفيما يلي جدول يلخّص البيانات التي جمعها مركز CCIF حول الأعمال المرتكبة ضد الأفراد والمؤسّسات في إطار الإسلاموفوبيا في الفترة الموافقة لإصدار قانون حظر الرموز الدينية[*]:

الجدول رقم (07): أعمال كراهية الإسلام ضدّ المؤسسات والأفراد:

	أعمال إسلاموفوبية ضد المؤسسات	أعمال إسلاموفوبيّة ضد الأفراد	الإجمالي
أكتوبر 2003	3	4	7
نوفمبر 2003	3	10	13
ديسمبر 2003	3	9	12
يناير 2004	7	11	18
فبراير 2004	4	18	22
مارس 2004	8	24	32
أبريل 2004	14	15	29
مايو 2004	5	7	12
يوليو 2004	8	6	14
يوليو 2004	5	9	14
أغسطس 2004	4	5	9
الإجمالي	64	118	182

Source :

- **Rapport d'étape du CCIF sur l'Islamophobie en France 2003 / 2004, www.islamophobie.net /wp content/uploads/2019/01/ccif_rapport_2004.PDF, P8.**

* لمزيد من القراءة والتّوسع حول الإحصائيات يمكن الرجوع إلى المرجع المرفق بالجدول الخاص بتقرير:

- Collectif Contre l'Islamophobie en France (2003/2004).

بشكل عام؛ يبرز «رهاب الحجاب» كتعبير محدد عن «رهاب الإسلام» الفرنسي الذي يُخفي نفسه في الواقع وراء قيم العالمية والعلمانية الجمهورية، وقد شجعت هذه العملية العاطفية على اعتماد قانون 11 فبراير 2004م ضد ارتداء الرّموز الدينية في المدارس العامة؛ وفي الواقع هو قانون يعبّر عن «رهاب الإسلام» وموجّه بشكل خاص ضدّ الحجاب، فدعم القادة؛ السياسيون والمثقّفون لحظر الحجاب في المدارس العامّة ما هو إلاّ دليل على خوفهم من الحجاب وبالتالي من الإسلام، كما لعبت التداعيات المباشرة أو غير المباشرة للمناقشات التي تم نشرها على نطاق واسع حول حظر الحجاب الإسلامي داخل المدارس الحكومية (لجنة Stasi على ارتداء العلامات الدينية)؛ دورًا مهمّا في تسهيل تمرير كراهية الإسلام فقادة الرأي (الصحفيون، المحرّرون، الفلاسفة وخبراء الأمن...إلخ) هم الناقلون الرئيسيون لهذا الخوف الكامن من الإسلام؛ الذي يستغل الحق في انتقاد الأديان وحرية الضمير لرسم صور وصم للإسلام والمسلمين، وهكذا يتم الاستيلاء على الإسلاموفوبيا ودعمها من قبل بعض ممثلي النخب الفرنسية الذين يُعتبرون بشكل مباشر المسؤول الأوّل عن تحرير وتهذيب أطروحة كراهية الإسلام.

ففي فرنسا لا يُنظر إلى الدين الإسلامي على أنه شكل محدَّد من أشكال الروحانية؛ بل على أنه «ثقافة شاملة»، يحمل تهديدًا لحضارتهم الغربية (وهو التحليل ذاته المقدّم من قبل "صموائيل هنتغتون")، هناك في فرنسا «عنصرية ثقافية»(cultural racism) تستهدف على وجه التحديد أحفاد الشعب المستعمَر، وترتكز بالكامل على انتمائهم إلى العالم الإسلامي، هذا النوع الخاص من العنصرية هو على قيد الحياة داخل المجموعات المتعلمة كما هو الحال في أي مجموعة اجتماعية أخرى، كما أنّ النخبة الفرنسيّة المؤمنة بالتفوق المزعوم وعالمية النموذج الجمهوري الفرنسي مقتنعة تماما بمهمّة تحرير المسلمين من الرجعيّة والتّقوقع على الذات؛ والعمل على تطبيق نظريّة المؤرّخ "روبرت أغرون"(Charles-Robert Ageron's) «الاستيعاب التدريجي»، فوفقا لمعايير الجمهورية الفرنسية المسلم المثالي هو الذي تخلى عن جزء من دينه، معتقداته وممارساته الدينية البالية، المسجد الجميل هو مسجد هادئ دون مئذنة، غير مرئي عمليا؛ منسجم مع السياق الجمهوري. المرأة المسلمة المتحررة هي التي هربت من قبيلتها، وتم تحريرها من إشراف الذكر الإسلامي[1]. إنّ هذه الرّؤية الفرنسيّة للآخر المسلم تجعل من عمليّة الاندماج ليست ممكنة فقط بل مستحيلة.

وفي الأخير ننوه إلى أمور زادت من صعوبة إيجاد حلول فاعلة لقضيّة الحجاب في فرنسا–إلى جانب ما قيل أعلاه– وبالتّالي تسهيل اندماج الآخر المسلم في المجتمع الفرنسي:

[1] Vincent Geisser, OP.CIT, PP 43-45.

1. قضيّة الخوف من الإسلام والنّظر إليه باعتباره جسما غريبا يهدّد الثقافة الفرنسيّة.
2. أنّ فرنسا تنتهج ازدواجيّة المعايير في التعامل مع القضايا الدينيّة في بلدها فما يحلّ للمسيحي واليهودي محرّم على المسلم.
3. عدم هيكلة المسلمين وانتمائهم إلى تنظيم سياسي قويّ جعل كلّ جهود المنظمات الإسلامية في فرنسا تبوء بالفشل، وبالتّالي تهميش قضايا المسلمين في كثير من الأوقات.
4. طبيعة النّموذج الفرنسيّ، فهو نموذج لا يرغب في تطوير علمانيّته بغية تقبّل التّنوّع داخل مجتمعه، خلاف النموذج الأنجلوساكسوني في بريطانيا الذي تعامل مع قضية الحجاب في المدارس أو المؤسّسات بطريقة أكثر تسامحا وانفتاحا.

وكتلخيص لقانون الحجاب في فرنسا نقدّم المخطط الآتي الذي يبيّن الأماكن التي يمكن لبس الحجاب

المخطط رقم (17): ماذا يقول القانون؟

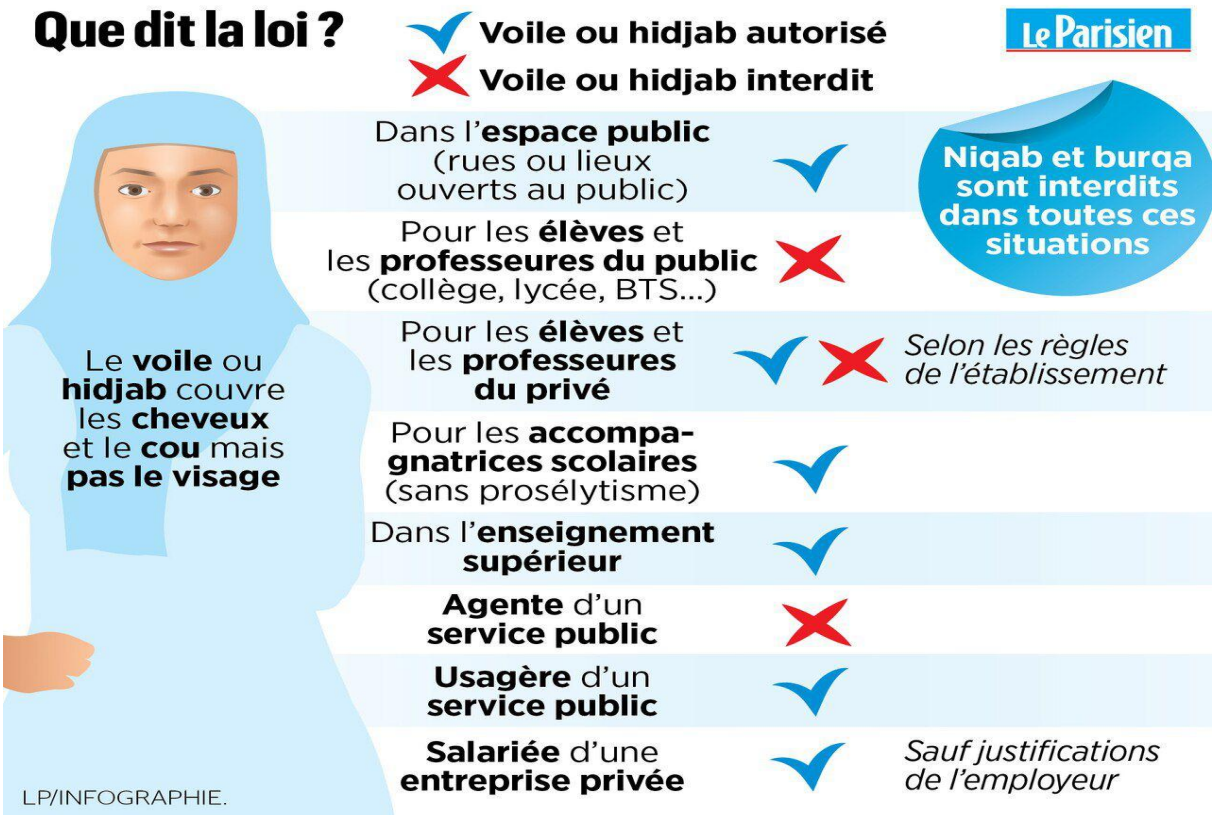

[1] لمزيد من القراءة، انظر:

- "Port du voile islamique: ce que dit la loi sur les signes religieux", le Parisien (sur site) https://www.leparisien.fr/societe/port-du-voile-islamique-ce-que-dit-la-loi-sur-les-signes-religieux-15-10-2019-8173293.PHP.

(02)من 2005م إلى 2010م:

خلال هذه الفترة تراوحت مؤشّرات ومظاهر «الإسلاموفوبيا» بين صعود وهبوط، واللاّفت للنظر هو استعداد جزء من النخبة الفرنسية لحماية وتمجيد أسطورة الهوية الفرنسية الأبدية من خلال خلق عدوّ إسلامي، فالجدل حول الرسوم الكاريكاتورية الدنماركية في عام 2006م مثال على ذلك أين وصف البعض من قادة الرأي رافضي نشر الرسوم بالخونة[1]، في حين سنة قبلها 2005م استنكر الكثير من الفرنسيين الرسومات عن يسوع أين اعتبروها مساسا بالمسيحيّين، وهنا أمرت المحكمة الفرنسيّة في أكتوبر 2005م شركة تسويق وإعلام بإزالة بوسترات تصف العشاء الأخير للمسيح عليه السلام مع حواريه قبل ليلة من صلبه بشكل خال من الذوق، وهذا بعد احتجاجات من قبل المسلمين اعتبرها الفرنسيين سلميّة بعيدة عن التّرهيب[2].

المخطّط رقم (18): تطوّر أعمال الخوف من الإسلام في فرنسا من 2006م إلى 2010م:

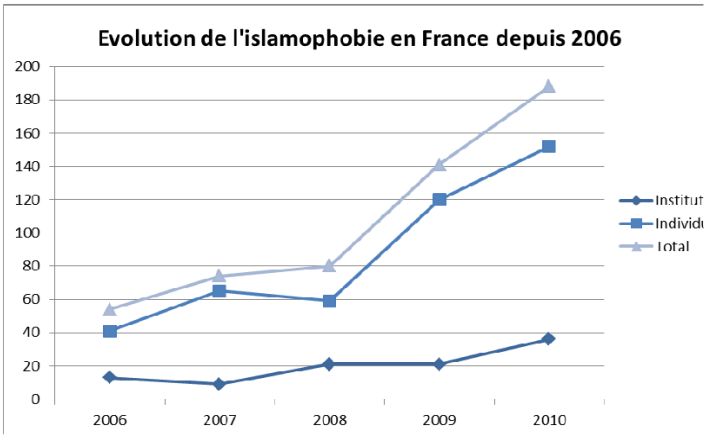

يظهر من خلال التمثيل البياني المقدّم من قبل CCIF أن أعمال الخوف من الإسلام، سواء تلك التي تستهدف الأفراد أو المؤسّسات، هي في تضاعف من سنة إلى أخرى، لتكون سنة 2010م الأقوى بحوالي 26٪ (36 فعلا ضدّ المؤسّسات و152 فعلا معاديا ضدّ الأفراد أي ما مجموعه 188 فعلا)، وهو ما يظهر تجذّر ورسوخ العقيدة المعادية للإسلام في الرّأي العام الفرنسي.

Source :

- **"« L'islamophobie n'est pas une opinion, c'est un délit »", rapport sur l'islamophobie en France 2010, Collectif Contre l'Islamophobie en France 15/03/2010(CCIF), P5.**

[1] Thomas Deltombe, OP.CIT, P17.

[2] بيكو باريك، سياسة جديدة للهويّة–المبادئ السّياسيّة لعالم يتّسم بالاعتماد المتبادل–، ترجمة: حسن محمد فتحي(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013م)، ص 179.

(03)من 2011م إلى 2016م:

أثار قرار حظر الصّلاة في الشوارع 2011م غضب الجالية المسلمة في فرنسا، كما أبرز مشكلات فرنسا في استيعاب الجالية المسلمة القوية التي بلغ عددها خمسة ملايين شخص، والتي تعاني من قلة عدد المساحات المخصصة للصلاة، ولاستقراء الواقع أجرت «مجلة فيجارو» (le Figaro) استطلاعا للرأي حول منع أداء الصلاة في الشوارع فكانت النتيجة 90.67% نعم للحظر في مقابل 9.33% لا للحظر[1]، ولكن إذا ما رجعنا لإعلان حقوق الإنسان الصادر سنة 1789م: «لا ينبغي أن يقلق أحد بشأن آرائه حتى الدينية، شريطة ألا يُؤدي مظهرها إلى الإخلال بالنظام العام؛ باسم حرية الضمير»[2]، وبناء على هذا بات بإمكان المسلمين الاحتفال بعبادتهم في الشارع ما لم يتسبب التجمع في إثارة الفوضى وعرقلة النظام العام؛ أي الحصول على تسريح مسبّق.

بينما كان العالم يسلّط الضوء على «الربيع العربي»(Arab Spring) بما فيه فرنسا، انفجر في الأخيرة حدث خلط كلّ الحسابات وأعاد الخوف من الإسلام مجتمعيا؛ سياسيا وإعلاميا للواجهة من جديد؛ قضيّة "محمّد مرّاح"(Mohamed Merah) الشاب ذو 23 سنة الذي قتل سبعة أشخاص من بينهم أطفال من العقيدة اليهوديّة سنة 2012م وهو ما جعله نموذجا إرهابيا بامتياز، وقد عُرف بقاتل الدراجة النارية نظرا لارتكابه الجرائم ممتطيا دراجته النارية، وتمثّل هذه الحادثة صدمة للذاكرة الجماعيّة الفرنسيّة، بالرغم من مقتل "مراح" من قبل الشرطة الفرنسية مارس 2012م[3].

---

[1]"Faut-il interdire les prières dans la rue ?", le figaro, (sur site) https://www.lefigaro.fr/actualite-france/2011/02/16/01016-20110216QCMWWW00585-faut-il-interdire-les-prieres-dans-la-rue8201.php, (04/07/2020), (18 :18).

[2]Vincent Mongaillard, "Islam: comment mettre fin aux prières de rue?", le Parisien, (sur site) https://www.leparisien.fr/societe/islam-comment-mettre-fin-aux-prieres-de-rue-01-12-2017-7425894.PHP, (04/07/2020), (18 :18).

[3]"Les tueries de Mohamed Merah en 2012", l'express, (sur site) https://www.lexpress.fr/actualite/societe/le-tueur-au-scooter-de-toulouse-et-montauban_1095366.html, (03/07/2020), (18 :18).

* ويؤكّد المرصد أن الأرقام التي تم إحصاؤها تتعلق فقط بالأفعال التي تم تقديم شكوى بشأنها، يعني قد يكون الواقع يحمل أرقاما أكبر، وهو ما يجعله قلقا حيال الزيادة الحادة في «الإسلاموفوبيا» وخاصّة عبر الكراهية السيبرانية(via la cyber-haine)، في إشارة إلى سلسلة رسائل البريد الإلكتروني التي تنشر أكاذيب على الإسلام والمسلمين، نقلا عن:

- "L'islamophobie en hausse sur le territoire français", Par SudOuest.fr avec AFP (Publié le 23/11/2013), sud ouest, (sur site) https://www.sudouest.fr/2013/11/23/l-islamophobie-en-hausse-sur-le-territoire-francais-1238524-4834.PHP, (04/07/2020), (18:18).

المخطّط رقم (19): تنامي الأفعال المعادية للإسلام من 2006م إلى 2013م:

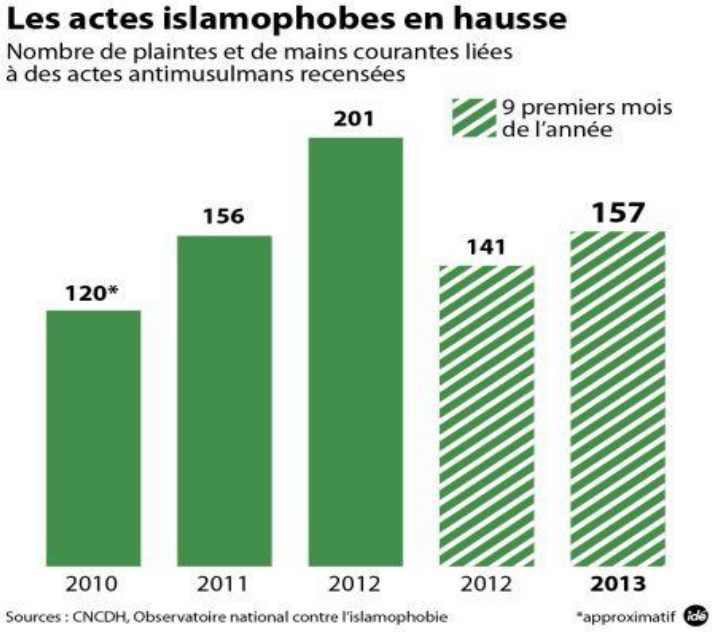

وفقًا «للمرصد الوطني لمكافحة كراهية الإسلام» (l'Observatoire national contre l'islamophobie) و«اللّجنة الوطنيّة لحقوق الإنسان» (commission nationale des droits de l'homme) (République Française) ارتفع عدد أعمال الخوف من الإسلام بنسبة 11.3 ٪ في الأشهر التسعة الأولى من عام 2013م، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2012م(*)، وهو ما يعني أن ظاهرة الخوف من الإسلام في تنام مستمر.

تمثّل سنة 2015م نقطة تحوّل في تاريخ فرنسا، وذلك لما تعرّضت له من هجمات إرهابية؛ بدأت بمقر الأسبوعية الساخرة «تشارلي إبدو»(Charlie Hebdo) صباح يوم 7 يناير 2015م وهذا كردّ فعل على الرسومات الكاريكاتوريّة التي طالت شخص الرّسول محمد عليه أفضل الصلاة وأفضل التسليم، وقد راح ضحيّة الاعتداء 12شخصا[1](*)، كما وعرفت العاصمة الفرنسية باريس مساء الجمعة 13 نوفمبر، سلسلة هجمات دموية متزامنة في سبعة مواقع مختلفة، أسفرت عن مقتل 129 شخصا على الأقل، وإصابة قرابة 352 شخصا آخر، أعلن على إثرها الرئيس الفرنسي"فرانسوا هولاند"(François Hollande) حالة الطوارئ في البلاد ودعا الجيش للنزول إلى الشارع للمساهمة في حفظ الأمن[2].

[1]"L'attentat contre Charlie Hebdo le 7 janvier 2015", l'express, (sur site)https://www.lexpress.fr/actualite /societe/fait-divers /charlie-hebdo-vise-par-un-attentat_1638337.html, (05/07/2020), (19:18).

*من بينهم اثنان من ضباط الشرطة ورسامي الكاريكاتير الأربعة: "كابو"(Cabu)، "تينوس" (Tignous)، "ولينسكي" (Wolinski) و"شارب" (Charb)، وقُتل الإرهابيان الأخوان "سعيد" و"شريف كواشي" (Saïd et Chérif Kouachi)، بعد يومين من تدخل الشرطة في «دامارتن-غول»(Dammartin-en-Goële).

[2] للتّوسّع أكثر؛ انظر:

- "هجمات باريس.. القصة الكاملة"، الجزيرة، نقلا عن:
- https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/11/15/, (05/07/2020), (19:18).

المخطط رقم (20): انفجار أرقام الإسلاموفوبيا سنة 2005م:

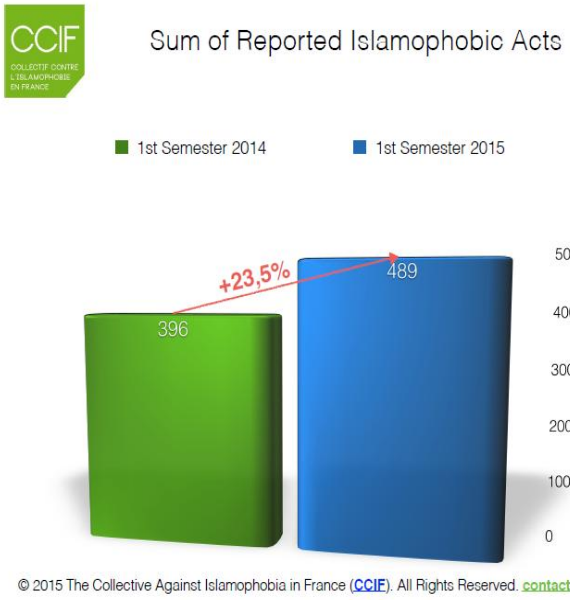

وكمنعكس شرطي لهذه الأحداث وغيرها، انفجرت أرقام الإسلاموفوبيا، ففي التقرير السنوي لـ: CCIF (2005) تعدّ النساء ككل سنة الضحايا الأولى لرهاب الإسلام بنسبة 73٪ في مقابل 27٪ للرجال؛ في حين سجّل المرصد خلال الفصل الأول من عام 2015م، زيادة في الاعتداءات الجسدية بنسبة 50٪ والهجمات اللفظية بنسبة 10٪، أمّا المساجد هي الأخرى لم تسلم حيث قفزت أعمال التدهور والتخريب بنسبة 40٪، لترتفع الأعمال المعادية للإسلام بنسبة 23,5٪ بالمقارنة بسنة 2014م[3]؛ وهو ما يوضّحه التّمثيل البياني المقابل:

وفي سنة 2016م؛ لفت CCIF الانتباه إلى تطور كراهية الإسلام مع انخفاض رقمي واضح في الأفعال المعادية للإسلام (وهو ما يبيّنه التمثيل البياني أسفله)؛ مع بقاء المرأة الضحيّة الأولى بنسبة 75٪ مقابل 25٪ للرجال، ومن جهة أخرى أقرّ بروز سياسة أمنية تُؤثّر على المسلمين بشكل غير متناسب، ويتم التعبير عن «رهاب الإسلام الأمني» هذا باسم مكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف[2] (وهو أهم ما ميّز هذه السنة أين اعتبرت بداية لمرحلة جديدة للإسلاموفوبيا، وهذا عقب مقتل القس "جاك هامل"(Jacques Hamel) في «سانت إتيان دو روفراي»(Saint-Étienne-du-Rouvray) يوم الثّلاثاء 26 جويليا 2016م على يد رجلين من رجال تنظيم الدّولة الإسلاميّة[3]، بالإضافة إلى الدراما الإنسانية التي تشكلها هذه الهجمات فقد جعلت من الممكن أيضًا إضفاء الشرعية على أكثر الخطب والأفعال وصمًا، وتجنب الحذر والتمييز اللازمين في مثل هذا السياق في كثير من الأحيان؛ وهو ما يؤكّد أمننة القضيّة، فمنذ إنشاء حالة الطوارئ في نوفمبر 2015م تم إجراء ما لا يقل عن 4000 عملية تفتيش وإقامة جبرية، بالإضافة إلى أكثر من 8000 تقرير عن خطوط المعلومات الخاصة بالتّطرف(Extremism)، وكما وخصّصت الدّولة سنة 2016م ميزانية 100 مليون أورو لإزالة التطرف[4]، وهو ما يعني الدخول في مرحلة «مأسسة أمننة الإسلام»(Institutionalised Securitization of islam).

[1] "Report On Islamophobia in France Six Months After The January 2015 Terrorist Attacks 1st Semester 2014 Vs 1st Semester 2015", CCIF, (on line) contact@islamophobie.net, PP 08 et 13, 14.
[2] "Rapport 2017", CCIF, (sur site) www.islamophobie.net/wp-content/uploads/2019/01/ccif_rapport_2017.PDF, PP10 et 14.
[3] "À Lourdes, Roseline Hamel témoigne en mémoire de son frère", la croix, (sur site) https://www.la croix.com/Religion/Catholicisme/France/A-Lourdes-Roseline-Hamel-temoigne-memoire-frere-2019-08-15-1201041109, (06/07/2020), (17:59).
[4] "Rapport 2017", CCIF, OP.CIT, P11.

المخطط رقم (21): أرقام الأعمال المعادية للإسلام من 2014م إلى 2016م:

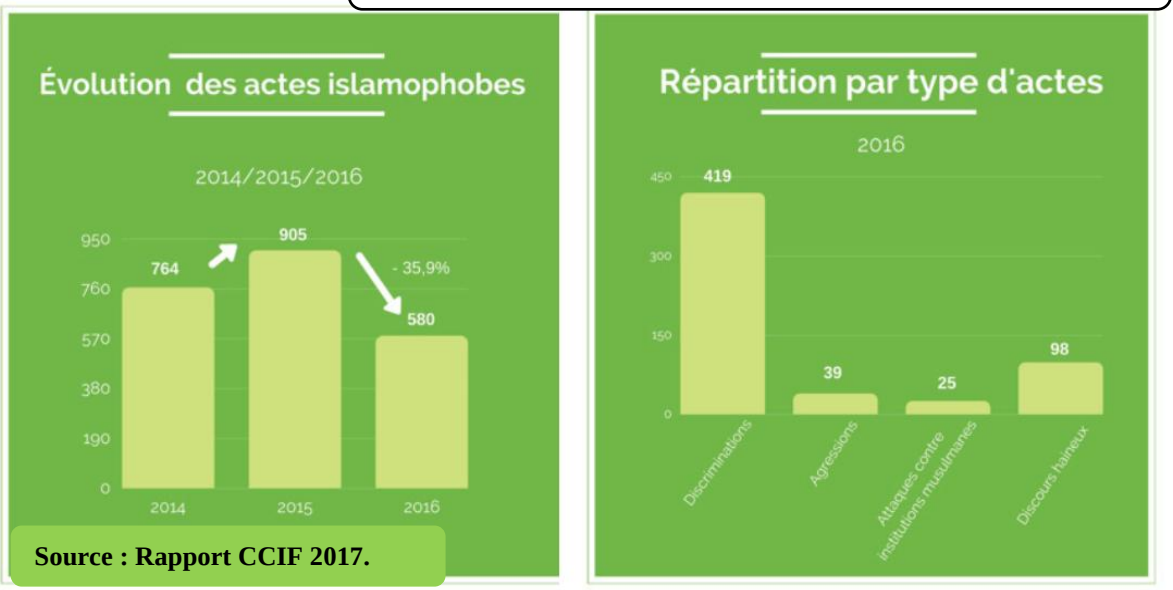

Source : Rapport CCIF 2017.

يظهر من خلال الرّسم البياني أن سنة 2015م تعد سنة استثنائيّة من حيث أرقام الأفعال المعادية للإسلام، لتسجل سنة 2016م انخفاضا بنسبة 35,9٪، ويعزى انخفاض أرقام الإسلاموفوبيا حسب CCIF إلى: الطبيعة الاستثنائيّة لسنة 2015م، ردود الأفعال الإيجابيّة للمسلمين داخل وخارج فرنسا بعد كل اعتداء يطال الدولة الفرنسيّة، التّأثير الإيجابي لقادة الرأي والجامعيّين جعل مسألة «رهاب الإسلام» مسموعة بالطريقة الصحيحة، وفي الأخير عدم تقديم ضحايا «الإسلاموفوبيا» الشكاوى إمّا بسبب تضخم الخطب المعادية للإسلام في المجال السياسي والإعلامي، أو لضعف المؤسسات الحكوميّة المتخصصّة في هذا المجال، وحسب CCIF يعلن 18 ٪ فقط من ضحايا العنصرية أنفسهم، مما يخلق تقديرًا منهجيًا وهيكليًا لجميع الأشكال المعاصرة للعنصرية والتعصب.

(05)من 2017م إلى 2019م: بالنسبة لسنة 2020م ستتضمّنها تقارير 2021م:

المخطط رقم (22): أرقام الأعمال المعادية للإسلام من 2017م إلى 2019م:

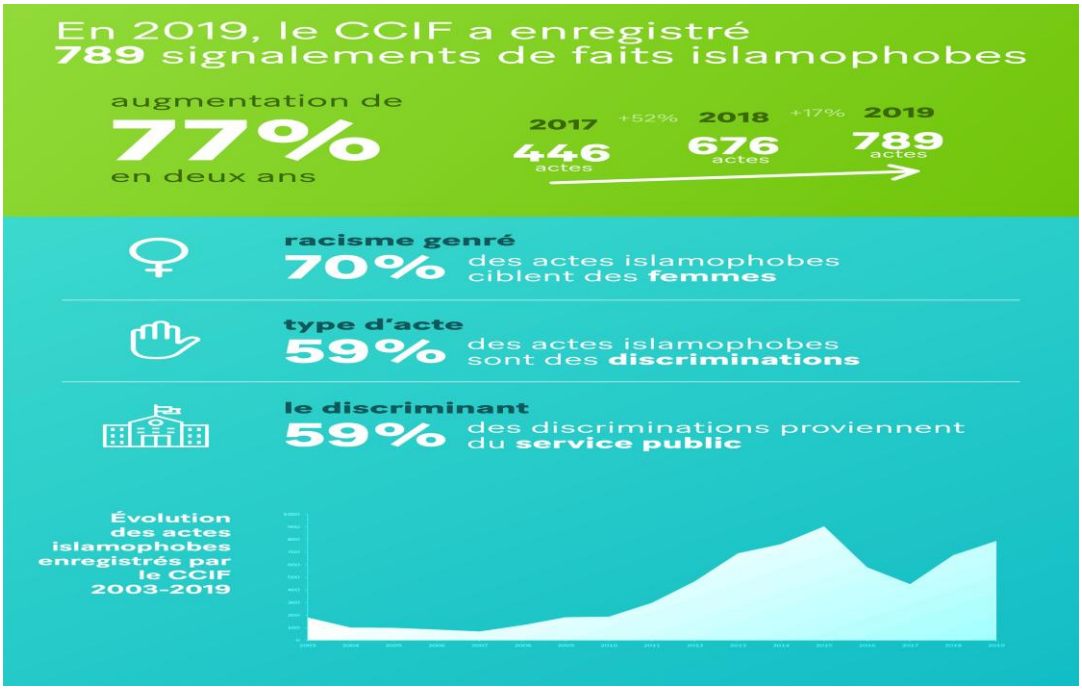

تميّزت سنة 2019م بمزيد من الزيادة في أعمال كراهية الإسلام التي سجلهاCCIF، حيث ارتفعت بنسبة 17 ٪ مقارنة بسنة 2018م و77٪ مقارنة بعام 2017م، وتعزى هذه الزّيادة إلى توجّه فرنسا أكثر نحو النهج الذي انطلقت فيه مع سنة 2016م، وهو نهج أمني متشدد ومقيِّد للحريات الأساسية التي تعتبر أساسية لسيادة القانون؛ ففي فرنسا بتنا لا نجد مكانا لا يتم فيه التعبير عن كراهية الإسلام، وذلك لأن لغة الأخيرة في تطوّر مستمر ففي عام 2018م ظهرت مصطلحات جديدة تحتوي على مفاهيم؛ مثل: «الوصم بالعنف»، وانتشرت هذه المصطلحات وغيرها وتطبق منطق «أمننة الإسلام» أكثر فأكثر وسارت فرنسا نحو «مأسسة أمننة الإسلام»، حتى باتت أي ممارسة دينيّة إسلاميّة بسيطة تعدّ محرّمة من قبل المجتمع الفرنسي، وما زاد الأمر تعقيدا هو صمت السّلطات العامة فيما يتعلق بظاهرة كراهية الإسلام، ولمواجهة كلّ هذا عبأت CCIF المواطنين في 10 نوفمبر2019م للتظاهر تحت شعار «أوقفوا كراهية الإسلام»[(1)].

ووفقا للدّراسة الّتي أجرتها IFOP لمؤسسة Dilcrah - Jean Jaurès Foundation على عينة من 1007 شخصًا يمثلون الديانة الإسلاميّة (ما فوق 15 سنة)؛ من 26 أغسطس إلى 18 سبتمبر 2019م؛

[1]"Islamophobie en France 2020 Rapport du Collectif Contre l'Islamophobie en France sur l'année 2019", CCIF, (sur site) www.islamophobie.net/wp-content/uploads/2020/02/RAPPORT-CCIF-2020.PDF, P4.

حيث أعلن ما مجموعه 40٪ أنهم عانوا من السلوك العنصري في السنوات الخمس الماضية؛ في حين يقرّ رُبعهم تقريبًا أنّهم: «عوملوا بشكل غير مواتٍ» في حياتهم المهنية بسبب إيمانهم مقارنة بالفرنسي الأصيل، وقد عانى واحد من كل أربعة أشخاص بالفعل من الإهانات أو الشتائم المتعلقة بالإسلام في السنوات الخمس الماضية[1].

وفي الأخير ومن خلال تتبّع كرونولوجيا تطوّر ظاهرة «الإسلاموفوبيا» في فرنسا؛ وجدنا أنّ المسلمين هم أكثر فئة سكانية معاناة في فرنسا؛ كونهم يخضعون لمستوى عال جدا من التمييز ليس بسبب أصولهم فقط بل بسبب دينهم على وجه التّحديد، في حين تحتل المرأة المكانة الأولى عند قياس مظاهر العداء والعنصريّة ضد المسلمين.

[1]Christel Brigaudeau, "Le racisme anti-musulmans en France, le grand malaise", le parisien, (sur site) https://www.leparisien.fr/societe/le-racisme-anti-musulmans-en-france-le-grand-malaise-05-11-2019 8187135.php, (09/07/2020), (01:47).

المبحث الثالث: مظاهر الإسلاموفوبيا وانعكاسها على الأمن المجتمعي.

سنبيّن خلال هذا المبحث كيف تؤثّر مركّبات «المثلّث الإسلاموفوبي» باعتبارها مظاهر للإسلاموفوبيا في فرنسا على تنامي مشاعر الخوف مجتمعيّا؛ والمخطط الآتي يوضّح ذلك:

المخطّط رقم (23): الثّالوث الإسلاموفوبي:

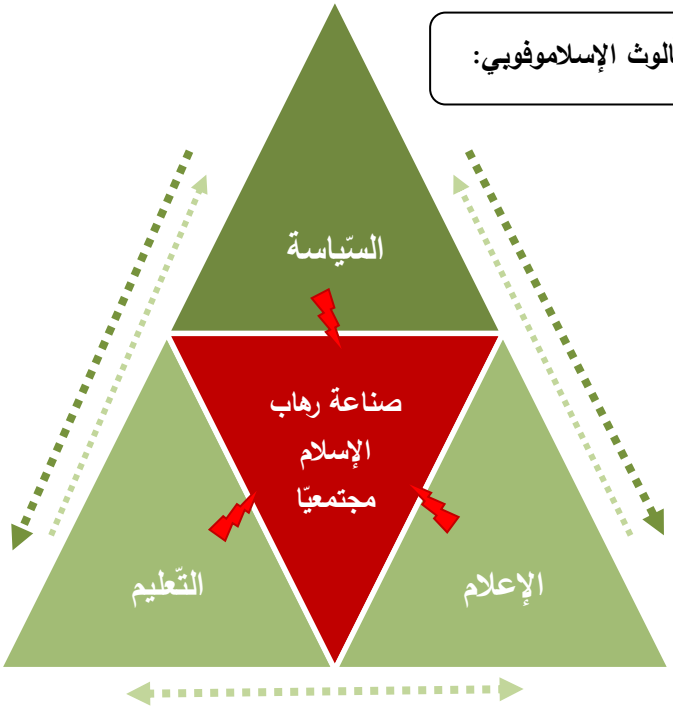

من إعداد الباحثة.

المطلب الأوّل: الإعلام الفرنسي وصناعة الإسلاموفوبيا مجتمعيّا.

يشكّل الإعلام السلطة الرّابعة إلى جانب السّلطات الثّلاث الأخرى؛ ولكنّ هذه السلطة تقفز وقت الصّدمات والأحداث السّاخنة إلى المرتبة الأولى؛ وهو ما ظهر بوضوح في الحالة الفرنسيّة عندما تتبعنا كرونولوجيا تطور «ظاهرة الإسلاموفوبيا» أين كان للإعلام الفرنسي الحصّة الأكبر في إبراز إشكاليّة المُغايرة أو الآخريّة (Altérité) فظهرت بوضوح ثنائيّة «نحن» و«الآخر» في مختلف السياقات الضمنيّة والظاهرة، الكتابيّة والشفويّة للإعلام الفرنسيّة الذي سار وفق خطّين متوازيين من أجل فرض صورة نمطيّة سلبيّة عن الآخر المسلم، وهو ما يوضحّه المخطط الآتي الذي يبين المسار التّصويري لثنائية «نحن» و«الآخر» وفق الإعلام الفرنسي:

المخطّط رقم (24): المسار التّصويري لثنائية «نحن» و«الآخر» وفق الإعلام الفرنسي:

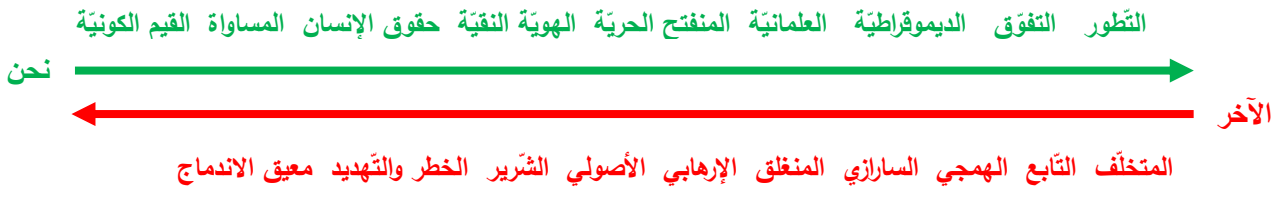

وعبر هذا المسار التّصويري القائم على اعتبار الإسلام والمسلمين مصدر خطر على الهويّة والأمن الفرنسي، سعى ولا يزال الإعلام يسعى إلى التلاعب بعقول ومشاعر القراء المستقبلين لهذا الخطاب وهذا من خلال عناوين المقالات والحصص التلفزيونيّة، التي باتت تركز على هذا النوع من الموضوعات كما سبق التطرق إليه في المبحث السابق، وكذا رسومات توضيحية وصور تظهر رجالا ملتحين بوجوه عبوسة وعنيفة، أو نساء محجبات كليا، مما يعطي انطباعا إشكاليا حول وجود هذا الدين والتشكيك في شرعيته وأحقيته في التواجد بهذا البلد، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ هيمنة حقل معجمي يرتكز أساسا على الخوف من الإسلام والتخويف بالمسلمين، فالصحافيون يسعون بذلك إلى خلق مناخ ضار بين الديانتين(*)؛ وبالتالي بين المواطن الفرنسي المسيحي والمواطن الفرنسي المسلم وخاصة مع استغلال الأحداث كـ: «شارل إيبدو» أو «قضية الحجاب» وهو ما أسفر على خلق شرخ مجتمعي تترجم في كم الاعتداءات المختلفة التي تلقتها الجالية المسلمة في فرنسا كما سبق وأن رأينا في المبحث الثاني.

كانت هجمات 11 سبتمبر 2001م لحظة محورية في تطور التغطية الإعلامية للإسلام في فرنسا؛ أين أصبح موضوعًا سياسيا –مسألة الحجاب على جدول الأعمال (لجنة ستازي، قانون 15 مارس 2004م)–؛ قلقًا صحفيا وموضوعا للنقاش، خاصّة مع تحديد وتعريف المسلمين على أنهم تهديد لقيم المجتمع الفرنسي وهو ما يوضّح الإسقاط الفعلي لمقاربة «الأمن المجتمعي»، وهنا طُرحت إشكالية الهوية الوطنية (2009م-2010م) وخاصة مع بروز قضايا مثل: قضيّة المآذن(2009م) أو الجدل حول صلاة الشارع، أو القانون الذي يحظر إخفاء الوجه في الأماكن العامة...إلخ؛ ليعود موضوع الإسلام للمناقشة الإعلامية في فترة «الربيع العربي» وخاصة مع قضية الحلال و"مرّاح" كمحركيْن للجدل الإسلامي الذي رُبط بالعنف في فرنسا.

ومن هذا يتّضح أنّ التغطية الإعلامية للإسلام في فرنسا تتبع مجريات الأحداث الدّوليّة والمحليّة (الهجمات؛ الحروب والمناظرات السياسية وما إلى ذلك)؛ ومن الأمثلة البارزة محليا هجمات «شارل إيبدو» الّتي وُظّفت بامتياز في مهاجمة الإسلام، أمّا دوليا أحداث سبتمبر 2001م والربيع العربي، فالإسلام بات مادة إعلامية دسمة وذلك راجع للعنف الذي دمى الشرق الأوسط، وربط الإسلام بقضايا

* للقراءة من زاوية أخرى وللتوسّع أكثر؛ يمكن الرّجوع للمقال التّالي:

- أحمد اليعكوبي، "الصور النمطية حول الإسلام والمسلمين في وسائل الإعلام الفرنسية: مقاربة تحليلية سيميائية"، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، نقلا عن:

https://www.mominoun.com/articles, (27/07/2018), (01 :38).

اجتماعية تهدد المواطنة العلمانية (الحجاب، الحلال، الأضاحي...)، أمّا عن مناقشة الإسلام في فرنسا فمرتبط بالنقاشات حول علاقة الإسلام بالعلمانية والقيم الجمهورية، ارتداء الحجاب أو الهوية الوطنية(*).

فقراءة المضامين الإعلامية باختلافها تُظهر الخلط بين الإسلام الحقيقي والإسلام العنيف المشوّه، والخلط بين المسلم السلمي ومرتكب أعمال العنف باسم الإسلام، وهذا الخلط المتعمّد في كثير من الأوقات يُولّد الخوف المجتمعي تجاه الآخر المختلف، وهو ما يؤكّد أن نوع الدعاية المعتمدة إعلاميا هي دعاية اجتماعية الغرض منها غرس فكرة معينة (المسلم والإسلام تهديد فعلي) بمضامين اجتماعيّة محددة للتأثير على المجتمع في وقت معين.

وبالرجوع إلى الوثائقي المعدّ من قبل قناة «الجزيرة» 2012م حول «الإسلاموفوبيا»، وبعض المقالات إلى جانب الاطلاع على كتاب «الإسلام الخيالي»(L'islam Imaginaire) لـ:"توماس ديلتون"(Thomas Delton) نجد أن الكل يقرّ ويتفق على أن الصورة التي ينقلها الإعلام الفرنسي عن الإسلام والمسلمين هي صورة سلبية حادّة؛ تبسيطيّة؛ اختزالية؛ تقزيمية للإسلام واعتباره عدوّا (شيطنة الإسلام) هذا من زاوية ومن زاوية أخرى فإن الرؤية الفرنسية للإسلام ما هي إلاّ ترجمة للتراكمات السلبيّة حوله داخل الفضاء التاريخي الأوروبي والفرنسي المتوارثة عبر الأجيال كما سبق وأن رأينا، وكذا بعض الممارسات السلبية السائدة في الفضاء المجتمعي الإسلامي، فالصورة التّهويليّة التي نقلها الإعلام والتي تنم عن جهل بالإسلام الحقيقي ساهمت وبدرجة كبيرة في توسيع فجوة اللاّتفاهم بين الأنا (المجتمع الفرنسي) والآخر(المسلم الفرنسي) (**).

وإذا ما ربطنا هذا العنصر بمقاربة الأمن المجتمعي نجد أنّه من الخطأ تجريم وإدانة الإعلام الفرنسي بصورة مطلقة على الرّغم من سعيه للرّبح المادّي من هذا الموضوع في غالب الأحيان، فالحقيقة الّتي لا يمكن تجاهلها أنّ الإعلام ما هو إلاّ انعكاس لواقع المجتمع الفرنسي، وبالتالي يقتصر دوره في إعادة

---

* لقراءة المزيد عن كيفية معالجة الصحافة الفرنسية للإسلام منذ سنة 1997م إلى سنة 2015م، والتعرف على تطور الإحصائيات بالتمثيل المتحرك المفصّل؛ يمكن الرّجوع إلى:

- "L'islam, objet médiatique L'islam dans la presse quotidienne nationale - 1997-2015", (sur site) http://islam-objet-mediatique.fr/#cover.

** للقراءة أكثر حول طبيعة العلاقة بين الإعلام الفرنسي والإسلام، يمكن الرّجوع للمراجع الآتية:

- Thomas Deltombe, L'islam imaginaire La construction médiatique de l'islamophobie en France, 1975-2005, (Paris : La Découverte, 2007).
- "وثائقي حول الإسلاموفوبيا في فرنسا"، الجزيرة وثائقيّة (2012/06/01م)، نقلا عن: https://www.youtube.com/watch?v=cBQWq2tD2hA.
- رابح الصّادق، "في مصادر الرّؤية الإعلاميّة الفرنسيّة للإسلام" (حلب –سوريا–، ورقة بحثيّة في ندوة علميّة، منشورة، دور الإعلام في معالجة ظاهرة الخوف من الإسلام–الإسلاموفوبيا–، 11-13 نوفمبر 2006م).

إخراج وتضخيم الصورة المرسومة عن الإسلام في مخيلة المجتمع الفرنسي، فالإعلامي هو مواطن فرنسي بالأساس وبالتالي هو جزء من مجتمعه ينقل ما تربى عليه من جهل حول الإسلام، أو كره تشرّبه من التّرسبات التاريخية الاستشراقيّة، فالآخر واقعيّا لم يتغيرّ هو ذلك الأجنبي؛ المهاجر والعامل في السبعينيّات وبداية الثمانينيّات وهو ذاته المسلم اليوم، إلاّ أنّه إعلاميا تغيّر وهو ما يظهر حجم الانزلاق اللّفظي في الإعلام الفرنسي في تصوير الآخر؛ والعمل على قولبته في صورة المغاير المخيف وهو ما يعزّز مشاعر الإسلاموفوبيا مجتمعيا والتي تترجمت في أعمال العنف كما سبق التطرق في تحليل الإحصائيّات.

المطلب الثّاني: السّياسة وصناعة الإسلاموفوبيا مجتمعيّا.

من الأمور المتفق عليها أن الآلة الإعلامية تسير جنبا إلى جنب مع الآلة السياسية، وهو حال العينة الفرنسيّة ففي كل محطّة تاريخية يظهر التزاوج الفعلي بين الإعلام والسياسة الفرنسيّة، أين يتم توظيف الإعلام لتمرير وتبرير أي سياسة تقرها الأحزاب أو حتى الدّولة، وبالعودة لصناعة الإسلاموفوبيا تصرّح "نبيلة رمضاني" (Nabila Ramdani)(صحفية مستقلة): «أنّ الصورة السيئة للإسلام لا يسيطر عليها السياسيون، بل هم الذين يصنعونها»، أي أنّ الإعلام ما هو إلا مضخة لأفكار الشريك السياسي؛ وهنا نفهم عمق التأثير والضغط الذي تمارسه السياسة على الإعلام؛ وبالتالي فصناعة الإسلاموفوبيا ليست صناعة إعلامية محضة بل هي مزيج من الاثنين معا، وما يؤكد هذا هو التواطؤ السياسي في العديد من القضايا الإعلامية الماسة بالإسلام والمسلمين في فرنسا كتبرئة «شارل إيبدو» مثلا، وفي خضمّ هذا التحليل نشير لنتائج الدّراسة التي قامت بها منظمة «مراسلون بلا حدود» 2010م أين احتلت فرنسا المرتبة 44 من حيث حرية الصحافة من أصل 178 دولة[1]؛ وهو ما يؤكّد الطرح المتعرض له والمقرّ بتبعيّة الإعلامي للسياسي؛ فمهما كانت درجة التبعية قوية أو ضعيفة فإن المتضرّر الأول الانسجام المجتمعي الفرنسي؛ فبدلا من تسليط الضوء على القضايا التي تهم المجتمع كالبطالة والقوة الشرائية عمد الإعلام إلى نشر الخوف والعداء بدوافع سياسية غايتها صرف انتباه الجمهور عن هذه القضايا المهمة.

[1]Sabrina Soonckindt-Chauchard, "Les médias, vecteurs d'une image négative et stéréotypée des musulmans: mythe ou réalité?" (Master 2 2011, Ecole de journalisme et de communication), Mémoire Online (sur site) https://www.memoireonline.com/02/13/6868/Les-medias-vecteurs-d-une-image-negative-et-stereotypee- des - musulmans-mythe-ou-realite.html.

وبالعودة للفضاء السياسي الفرنسي في تعامله مع الإسلام والمسلمين؛ نجده فضاء غير متجانس وذلك لتضارب مواقف أطرافه، فهناك من يتعامل باللين بحثا عن حل يرضي الطرفين (الأنا والآخر) كالجمهوريين واليساريين في كثير من الأحيان؛ وهناك من يتّبع سياسة عدائية حادّة تجاه كل ما يتصل بالإسلام؛ فالحديث عن «الإسلاموفوبيا» في صلتها بالآلة السياسية هو حديث عن الدّور الذي يلعبه «اليمين المتطرف»(Far right)؛ أين يشكل العداء للأجانب، رفض الأقليات وفكرة التعددية الثقافية، الدفاع عن هوية إثنو-وطنية وعن التقاليد القومية التاريخية، والدعوة إلى الحد من الهجرة القاعدة المشتركة لأي برنامج سياسي لحزب يميني متطرف فالتأثير الأيديولوجي والصراع الثقافي هو أساس المنطق الاستراتيجي والتنظيمي لليمين المتطرف، فضلا عن الهدف المؤسسي المشترك مع مختلف أطراف الخارطة السياسية الحزبية الفرنسية وهو استغلال قضية الإسلام، المسلمون والهجرة المسلمة لتحقيق أهداف انتخابية.

وفي هذا السياق كيف تظهر صورة المهاجرين المسلمين لدى أقصى اليمين؟ الإجابة باختصار ينظر «اليمين المتطرف» للآخر باعتباره سببا رئيسيّا للبطالة؛ الجريمة ومظاهر أخرى للّاأمن المجتمعي، وكمستغل بسوء لما توفره دولة الرّفاه الفرنسيّة له، وبهذا كانت أحزاب «اليمين المتطرف» في مقدمة الأصوات التي تبنت الخطاب الإسلامافوبي في فرنسا، بل أنّ مبادئها المذكورة سلفا ترشحها لتكون أحزابا إسلامافوبية بامتياز، وقد أكّد "زيكيت" (J. P Zuquete) في دراسته «اليمين المتطرف والإسلام» أن هذه الأحزاب معادية للإسلام وأنه طوال العشريتين الماضيتين كان أحد أهم انشغالاتها ما تعتبره تهديدات منبعثة من الإسلام والمسلمين المقيمين في أوروبا، والملاحَظ أن العديد من المبادرات تم تقديمها من قبل «اليمين المتطرف» في أوروبا عبر استراتيجيات مشتركة عبر وطنية ضد ما سَمَّوه «أسلمة أوروبا»؛ هذا المفهوم الذي حظي بنقاش واسع في الأدبيات اليمينية في الغرب، وهو ما يعني أن المسلمين الذين يمثلون حضارة دونية يحصلون على مزيد من التغلغل والنفوذ بما يكفي لتشكيل تهديد حقيقي للهوية الأوروبية، في حين يقوم الفكر اليميني المتطرف على فكرة «الاستعلائية» بين دعاته؛ بمعنى أنهم أرفع وأفضل من نظرائهم المسلمين، وأن الهوية الأوروبية محل تهديد من قبل أولئك الأقل شأنا وتعدّ «الجبهة الوطنية الفرنسية» أول حزب استخدم «الإسلاموفوبيا» في دعايته السياسية وحملته الانتخابية للتخويف من

الإسلام والمسلمين[1]؛ حيث يُتيح تعريف الإسلام على أنه دين المهاجر للجبهة الوطنية فرصة لإبراز قضية «الهجرة» المفضلة لديها، مما يدين قراءة الهوية التي كانت للجبهة في ظل "جان ماري لوبان" (Jean-Marie Le Pen) يد فيها؛ وعودة الدفاع الصارم عن «الهوية الوطنية» ضد أخطار الأسلمة مع "مارين لوبان" (Marine Le pen) عبر التّذكير بخطر«الغمر المهاجرة»(Migratory Submersion)، والتي تعتبرها عاملا مدمرا للهوية الوطنية، وكما تعمل على إثارة الخوف من الغزوات الهمجية الجديدة أو الاحتلال من خلال صلاة الشارع(*)، وكمثال يتوافق مع هذا العرض نذكر الاستثمار السريع الذي قامت به الجماعات اليمينيّة والفاشيّة بمجرد ظهور رواية «الاستسلام» (La Soumission) الذي أرعب الفرنسيّين من التداعيات المترتبة على فوز مفترض لأحد المسلمين بالرئاسة في انتخابات عام2022م[2].

وبالرّبط بين المركب السياسي «اليمين المتطرّف» والأمن المجتمعي الفرنسي كإسقاط للجانب النظري المتعرض له خلال الفصل الأوّل، نجد الأخير استطاع أن يلتقط ذلك الشعور بعدم الأمان وعدم الثقة لدى الأوروبي في عالم متغير بسرعة، وخاطبه عبر خطاب سياسي قائم على التمييز بين«الأنا» و«الآخر» وهو ما يعد خروجا عن منطق نظريّة «الأمن المجتمعي»؛ وفي الوقت نفسه يؤكد الحاجة إلى الحفاظ على «الهوية الوطنية» ضد التأثيرات الخارجية والثقافات الداخلية وقدم التزاما بالحماية (جوهر الأمن المجتمعي)، فالتناقض الحاصل في الخطاب لا يحقق الاندماج والأمن المجتمعيين بل يعمق مشاعر الخوف وبالتالي إقامة حواجز مجتمعيّة، واللعب على هذا الوتر وتهويل تعداد المسلمين وتوقع تعادله مع المسيحيين بحلول 2050م (وهو ما أثبتنا عدم صحته في المبحث الأول من هذا الفصل)، كل هذا مكّنه من النجاح بينما فشل اليمين واليسار التقليديان؛ وما ساعد أكثر على اقتناع المواطن الأوروبي بخطابه، كونه أصبح مرنا بما فيه الكفاية ليتموقع ضمن السياق السياسي والثقافي، واستطاع أن يحرر نفسه من الخطاب التقليدي الذي يركز على الفوقية، الدونية، الفروق البيولوجية والعداء للسامية، ليتبنى خطابا جديدا يُركّز على الإثنوقومية؛ الوحدة الثقافية والتقاليد الوطنية؛ فجوهر خطابه الحدودي بات يعتمد

---

[1] رابح زغوني، "الإسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرّف في أوروبا: مقاربة سوسيوثقافيّة"، المستقبل العربي، المجلد 36، 421 (31 مارس 2014)، ص ص 123 و136،137.

* لقراءة معمقة ومن زوايا مختلفة؛ يمكن الرجوع إلى:

- المرجع نفسه (ص ص 122-133).
- Gilles Frigoli et Gilles Ivaldi, "L’extrême droite et l’islam : fractures idéologiques et stratégies électorales", l'hommes et migrations, (sur site) https://journals.openedition.org/hommesmigrations/3789#tocto1n5.

[2] مختار مروفل، "الإسلاموفوبيا في فرنسا من الموروث الكولونيالي إلى ازدواجية المعايير العلمانيّة قراءة نقديّة"، نقد وتنوير، 4(مارس 2010م)، ص 166.

لغة الخلط المتماهية فتارة نجده يخلط بين الفئات الدّينية أو القومية أو العرقية أو الثقافية، وتارة أخرى يخلط بذكاء الدّلالات المتعددة للتهديد كالهجرة؛ دين الهجرة؛ التعددية الثقافية؛ الطائفية؛ الأصولية الإسلامية؛ الإسلام الراديكالي؛ الإرهاب الإسلامي أو الفاشية الخضراء[1]، كلّها مصطلحات قابلة للتبادل والتّداخل الذي يعمّق خطاب التنافر بين الإسلام والمسلمين؛ وفي المقابل يؤسّس لحالة اللاّاندماج بين الفرنسي والفرنسي المسلم، وبتنصيب «اليمين المتطرّف» نفسه مرافعا عن التميز الثقافي، الإثني والديني الأوروبي، ونظرته إلى المجتمع من خلال ثنائية «نحن» و«هم» ليصوّر مجموعات المهاجرين كتهديد للوحدة القومية؛ التّماسك الوطني، وتحريف لنمط الحياة المحلية حقّق نجاحات انتخابية لافتة.

وفي الأخير ما يمكن أن نضيفه كملاحظة أن الشعبية التي يحظى بها خطاب «اليمين المتطرّف» لدى النّاخب الأوروبي بما فيه الفرنسي؛ لا تعكس بالضرورة اقتناع الأخير ببرنامج الآخر السياسي بقدر ما تمثّل استجابة لنسق فكري وتصور نمطي في عقل الأوروبي عن المسلمين في أوروبا، ترسّخت أكثر بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر[*].

---

[1] Gilles Frigoli et Gilles Ivaldi, "L'extrême droite et l'islam : fractures idéologiques et stratégies électorales", l'hommes et migrations, (sur site) https://journals.openedition.org/hommesmigrations/37 89#tocto1n5.

[*] تصدر حزب« التجمع الوطني» اليميني المتطرف وحلفاؤه نتائج الدورة الأولى من الانتخابات التشريعية المبكرة في فرنسا 2024م، حاصدا أكثر من 34% من الأصوات، متقدّما بذلك على تحالف اليسار أو« الجبهة الشعبية الوطنية» (ما بين 28.5 و29.1%) وكذلك معسكر الرئيس "إيمانويل ماكرون" (20.5 إلى 21.5%)، لتأتي نتائج الدّورة الثانية للانتخابات كترجمة للوعي السياسي والمجتمعي الرافض لتوجه أقصى اليمين، أين تراجع للمركز الثالث في حين احتل تحالف اليسار الرتبة الأولى وفي المرتبة الثالثة جاء تحالف الوسط «معا من أجل الجمهورية» المدعوم من قبل الرّئيس "إيمانويل ماكرون"، وكقراءة لنتائج الانتخابات الفرنسية لسنة 2022م وكذا التشريعية 2024م، نستنتج وعلى الرغم من وجود قاعدة جماهرية مؤمنة بالتوجه اليميني المتطرف إلى أنّ هذه الأخيرة تبقى ضعيفة بالمقارنة مع القاعدة الجماهريّة الرّافضة للتطّرف والّتي ترى في وصول «اليمين المتطرف» للسلطة أكبر تهديد للأمن السياسي والمجتمعي لفرنسا. لمزيد من القراءة يمكن الرّجوع إلى:

- " نتائج أولية للانتخابات الفرنسية.. تحالف ماكرون يخسر الأغلبية المطلقة و"تسونامي" لليمين المتطرف بقيادة لوبان"،2022/06/19م آخر تحديث 2022/06/20م (04:51)، نقلا عن:

https://www.aljazeera.net/politics/2022/6/19/, (18/07/2025). (02 :45).

- "اليمين المتطرف يتصدر انتخابات فرنسا ونسبة المشاركة قياسية (30/6/2024)"، نقلا عن وقع الجزيرة نت:

https://www.aljazeera.net/news/2024/6/30/, (18/07/2025). (03 :09).

- "اليسار يتصدر انتخابات فرنسا واليمين المتطرف يخفق في حصد الأغلبية"، (7/7/2024)، نقلا عن موقع الجزيرة نت:

https://www.aljazeera.net/news/2024/7/7/(18/07/2025). (03 :31).

- "بالأرقام.. النتائج الأولية تشير إلى تصدر تحالف اليسار في انتخابات فرنسا التشريعية"، قناة الجزيرة، نقلا عن :

https://www.youtube.com/watch?v=Nbe2i-W46G0

وبالتالي فحتى المركّب السياسي يعكس الصورة السلبيّة المرسومة مجتمعيّا على الإسلام في فرنسا؛ كما ويساهم في تنميتها وتعميق مشاعر «رهاب الإسلام».

المطلب الثّالث: التّعليم وصناعة الإسلاموفوبيا مجتمعيّا.

يعدّ التعليم مصدر قلق للمجتمعات متعدّدة الدّيانات، وذلك لعدم قدرة الدّول في كثير من الأحيان ومن بينها فرنسا –عيّنة الدّراسة– تحقيق معادلة «التعليم الناجح»(Successful Education) القائم على الأخلاق؛ الإنسانيّة؛ احترام الاختلاف والتّنوع في الآراء؛ وكذا الثّقافات والدّيانات فالإيمان في الحقيقة مسألة شخصية؛ حميمة وخاصة، ولكن دراسته ليست بالأمر المحرّم أو المجرّم بل أمر مشروع من أجل بلوغ الهدف الرّئيسي للتعليم النّاجح؛ ألا وهو تشكيل مواطن متوازن متقبّل للآخر، وعليه فنظام «التعليم الناجح» مسؤولية يتقاسمها المعلمون؛ الآباء؛ المجتمع المدني؛ الدولة؛ السياسيون والنخب[*]؛ وبالعودة للنموذج الفرنسي السّؤال المطروح: هل تحقق منطق «التعليم الناجح» في دولة قويّة كفرنسا؟ وما هي طبيعة العلاقة بين التعليم الفرنسي والإسلام؟ الإجابة حسب التقارير تقرّ بتطوّر التّعليم الفرنسي، أمّا بالنّسبة لطبيعة العلاقة بين التعليم الفرنسي والإسلام فهنا الإشكال، فبتتبّع الخط التواصلي للإسلام في الكتب المدرسيّة الفرنسيّة يُظهر أنّ الصورة المأخوذة عن الإسلام والمسلمين هي امتداد للصّورة التاريخيّة التراكميّة المأخوذة عن هذا الدّين؛ حضارته وأتباعه؛ ففي دراسة "دومنيك مينجوينو" (Dominique Maingueneau) حول خطاب وأيديولوجيّة المدرسة في عهد الجمهوريّة الثالثة؛ يذكر أنّ الدّين الإسلامي قُدّم بصورة سلبية للغاية إذ صُوّر على أنّه مأخوذ من الدّيانتين المسيحيّة واليهوديّة بما معناه أنّه دين غير رباني، كما ووُصف بأنّه دين جنس؛ تطرّف وغزوات، دين لا يشجّع على تطوّر الإنسانيّة، أمّا شخص الرّسول عليه أفضل الصلاة والسلام فقد وصف بأرذل الصفات، أما بخصوص المسلمين فهم بشر يغلب عليهم الرّكود إلى الأرض؛ إراقة الدماء وتدمير الحضارات[1].

وفي دراسة أخرى قدّمتها الباحثة اللبنانيّة "مارلين نصر"(Marlène Nasr) موسومة: «صورة العرب ضمن كتب التعليم الابتدائي»[**] ؛ والتي تناولت في إطارها الصّورة المرسومة حول الإسلام والمسلمين في الكتب المدرسيّة الفرنسيّة، معتمدة في كلّ مرة مقارنة الصورة الأخرى المرسوم عن الفرنسي، فالمسلم

---

* لمعرفة المزيد عن «التّعليم الناجح» وفق المعالجة التي قدّمها البروفيسور "مصطفى شريف"، يمكن الرّجوع إلى:

- Mustapha Cherif, Éducation et islam (Étude, publiée, La Fondation pour l'innovation politique (paris), mars 2015), PP 1-48.

1 Maingueneau Dominique, Les livres d'école de la République (1870-1914)- Discours et idéologie-, (Paris: le Sycomore, 1979).

** L'image des Arabes dans les manuels de lecture de l'enseignement primaire.

حسبهم هو ذلك العربي؛ البدوي وساكن الصحراء، والمسلم ضمن الكتب تابع للفرنسي، فوجوده مرهون بوجود الفرنسي، أمّا عن مقارنته بالفرنسي فهو يحتل مكانة دونيّة بالنسبة له من حيث العقليّة الأخلاق وحتى الوظيفة التي يشغلها[1].

أمّا الدّراسة الثالثة والأخيرة التي تم اختيارها؛ فهي دراسة قدّمتها الباحثة "بيتريس مابيليون بونفيلس" (Béatrice Mabilon-Bonfils) موسومة: «الإسلام في الكتب المدرسيّة الفرنسيّة: كيف تنشر المدرسة الصّور النّمطيّة؟»[*]؛ حاولت عبرها إعطاء إجابات لأسئلة مختلفة حول الهياكل النمطية الّتي تواصل الكتب المدرسية المعاصرة المخصصة للتلاميذ بناءها أهمها: ما هي صورة الذات وما هي صورة الآخر التي تبنيها الكتب المدرسية؟ وما هي صور الإسلام التي تنتجها المدرسة الفرنسية؟

ترى الباحثة أن الصورة النمطية التي تحويها الكتب في الماضي أو حتى اليوم هي صورة تبسيطيّة وتهميشيّة لدور الإسلام في بناء التقدّم الأوروبي بما فيه الفرنسي؛ فالكتاب المدرسي وخاصة الطور الثانوي يعاني من فقدان ذاكرة مقصود سواء للحقيقة الدينية أو حتى التاريخية، وكذا للإسلام أو المجتمعات الأفريقيّة(ففي سنة 2013م كان التاريخ الأفريقي غائبًا تقريبًا عن مناهج التعليم الثانوي)، وهو ما يؤكّد استمراريّة استنساخ القوالب النمطية والتحيزات؛ وكذا عملية التصنيف والتعميم التي يمكن أن تعزز بالتالي نظرة تخطيطية ومشوهة للآخر، وهو ما يتوافق مع مسح «نارس» 2001م (L’enquête de Nars) الذي خلُص إلى احتواء الكتب المدرسية على العديد من الصور النمطيّة، فقد تم حصر صورة المشهد الحضاري لصالح الصحاري النفطية المصدر الوحيد للثروة، مع إبقاء الصّورة النمطية للعرب في حالة الدونية، واختزال الإسلام في مكونه العربي فقط، وإبراز المناهج لثنائية العربي والفرنسي بوضوح.

وعلى الرغم من عدم بقاء الصور السلبية صريحة في الكتب مثلما كانت عليه في الثمانينات إلا أن الباحثين يقرون أن الكتب الحديثة ما تزال تحتفظ بصورة تفوق الثقافة الغربية، ففي سنة 2011م نشر «معهد جورج إيكيرت»(«2015 Nesselrodt» l’Institut Georg-Eckert)- وهو مركز أبحاث متخصص في التحليل المقارن للكتب المدرسية- نتائج دراسة معمَّقة حول صورة الإسلام في مجموعة من كتب التاريخ والتربية المدنية من دول أوروبية مختلفة(ألمانيا، النمسا، فرنسا، إسبانيا وبريطانيا العظمى)؛ خلص فيها إلى أنّ معظم الكتب المدرسية الأوروبية تنقل صورة قديمة وبسيطة عن الإسلام، ويقدمون هذا الدين على أنه «آخر» ويتعارض مع مبادئ الحداثة الغربية، ولا ينتشر إلا بحدّ السيّف.

[1] Marlène Nasr, "L'image des Arabes dans les manuels de lecture de l'enseignement primaire", Les langages du politique, 30(1992), PP18-34.

[*] Islam des manuels scolaires français: Comment l’école diffuse des stéréotypes?

والأهم من ذلك أن جميع الكتب المدرسية (للمعلمين وكذا المتعلمين) التي تم تحليلها من قبل الباحثة "بيتريس مابيليون بونفيلس" وفريقها سنة 2015م (تمثل أكثر من 80٪ من جميع الكتب المدرسية) تنقل الصورة النمطية عينها عن الإسلام والمسلمين؛ حيث يُنظر إليهم على أنهم مجموعة متجانسة وثابتة؛ خارجة عن أوروبا، تُظهر وجود حضارتين متماسكتين ومختلفتين جدًا، وغالبا ما تكون العلاقة بينهما عدائية (الإسلام مقابل أوروبا)، أمّا عن الثقافة الإسلامية فهي تنحصر في الجوانب الدينية والدينية فقط، مع إبراز الطابع المتخلف للإسلام وقدرته الضعيفة على التكيف مع العالم الحديث، أمّا المسلم فيُمَثَّل في صورة «الآخر»؛ الخصم العنيف غير القابل للتكيف والاندماج، ويخلص المؤلفون إلى أن الطريقة التي تقدِّم بها الكتب المدرسية الأوروبية الإسلام تشير إلى وجود فجوة ثقافية لا يمكن التغلب عليها، والتي لا تفضل الاندماج السياسي والاجتماعي للمسلمين، ويظهر هذا من خلال إعادة إنتاج هذه الكليشيهات في مضامين الكتب، لتبرز وتبرر هذه الأخيرة صعوبات دمج المسلمين في المجتمعات الأوروبية.

لذلك يبدو أن جميع الأبحاث التي أجريت حتى الآن متسقة وتتلاقى في نقاط مشتركة أهمها:

1. المعاملة الجزئيّة والاختزالية للإسلام في الكتب وربطه ببعض الأحداث؛ مثل: «الهجمات الإرهابية» أو «الإسلامية» أو «11 سبتمبر» أو «الإرهاب» أو «بن لادن»، وبالتالي الاختزال الضمني للإسلام في الإسلام الراديكالي وحتى الإرهابي؛ وصعود الإسلامويّة في الشرق الأوسط.
2. الحجاب المدرسي.
3. أولوية الأسلمة على الإسلام.
4. تصوير المسلمين على أنهم أجانب في أوروبا بما فيها فرنسا[*].
5. أمّا بالنسبة علمانيّة المدارس في مواجهة الحجاب (كتب السنة الأولى ثانوي في فرنسا تعالج قضية الإسلام من خلال حدثين فقط هما: 11 سبتمبر ومسألة الحجاب المدرسي)، سبق التّعرض لقضيّة

لتموقع اللّغة العربيّة في الخارطة اللّغوية المدرسيّة، فهي مغيبة تماما بالمقارنة مع نظيرتها الانجليزيّة، وعلى الرّغم من المبادرة التي قدمها وزير التربية والتعليم الفرنسي "ميشيل بلانكيه" (Jean-Michel Blunky) سنة 2018م بناء على تقرير لـ: «معهد مونتاني»(Montagne Institute) للدراسات والبحوث في

* لقراءة معمّقة لعمل الباحثة "بيتريس مابيليون بونفيلس"؛ يمكن الرّجوع إلى:

- Béatrice Mabilon-Bonfils, "L’islam des manuels scolaires français: Comment l’école diffuse des stéréotypes", Social coheSion and development, 13(1March 2019),

باريس؛ بتعليم اللغة العربية في المدارس العمومية بهدف محاربة ما سماه «الإسلام المتطرف»، هذا المقترح يبدو حسنا للوهلة الأولى إلاّ أنّ الكثيرين اعتبروه مقترحا أيديولوجيا وسياسيا أكثر من كونه تربويا، كونه يهدف إلى تضييق الخناق على الجمعيات الإسلامية والمساجد التي تقوم غالبا بهذا الدور؛ وبالتّالي إفراغ المساجد من أبناء الجاليات المسلمة كي لا تعرف دينها ولا تتشبث بمعتقداتها وهو التّصريح الذي قدّمه "ياسر لواتي"(Yasser Louati) (مؤسس «الهيئة من أجل العدالة والحرية للجميع») للجزيرة نت(Al Jazeera Net)[1].

وفي الأخير تقودنا المعالجة السابقة لمضمون هذا المبحث حول طبيعة العلاقة السيكومجتمعية الناجمة عن احتكاك المسلم بمركبات «الثّالوث الإسلاموفوبي»، إلى طرح ثلاثة أسئلة تدور حول: من هو الضّحيّة؟ من المعتدي؟ ومن المنقذ؟ وهي نفسها الأسئلة التي طرحها "ستيفن كاربمان" (Stephen Karpman) في «مثلثه الدراماتيكي» (Le triangle dramatique) أو «الثالوث» (triade)[*] والتي وجدنا فيها مدخلا نظريا يتطابق مع مضمون المبحث والتحليل الذي سنتعرض إليه الآن:

"فكاربمان" يرى أن معالجة أي قضية مهما بلغ تشابكها وتعقيدها يكون عبر تحديد الأدوار الثلاثة «الضحية» (هو من يريد جلب الانتباه إليه ولقضيته؛ وهو المحرك لظهور الدور الرمزي لكل من الجلاد والمنقذ)، «الجلاد»(هو من يسيء استخدام السّلطة أو الرغبة في الحصول عليها على حساب الضّحية؛ وهو الذي يضع الحدود، القواعد والقيود) و«المنقذ» (إنقاذ الآخر هو سبب وجوده حتى لو كان ذلك يعني خسارة المال، الوقت وكرامته؛ وهو يحتاج إلى مضطهد لإلقاء اللوم وضحية لإنقاذها)؛ فبعد تحديد هذه المفاتيح يسهل فهم القضية وحل لغزها، فإذا ما ربطنا مضمون «المثلث الدراماتيكي» مع كل ما تم التعرض له خلال هذا المبحث أو الفصل الثاني بمجمله نجد أنّ «الضحية» في كل مرة كان المسلم كونه مستهدَف في كل قضية يُسال فيها دم أو يشم فيها رائحة عنف، أما عن «الجلاد» فهم كثر نذكر: الإعلام المغرض؛ السياسة (اليمين المتطرف والسياسيين العنصريين)، التعليم(وزراء عنصريون ومناهج

---

[1] هشام أبو مريم (2018/09/16)، "تعليم العربية بمدارس فرنسا.. ماذا وراء الهدف المعلن؟"، الجزيرة نت، نقلا عن:

- https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2018/9/16, (23/07/2020), (18: 51).

*لمزيد من القراءة؛ انظر:

- Triangle SVP de Karpman, http://jmi67.free.fr/psycho_ docs/triangles_jeux_psy.PDF.
- "Bourreau-victime-persécuteur : quel jeu joue l'islam dans le triangle dramatique?" (24 Janvier 2015), Rédigé par VDVPublié dans Définitions et fondamentaux, Overblog (sur site) http://des-outils-pour-cerner-l-islam.over blog.com/2015/01/le-persecuteur-la-victime-et-le-sauveur et-si-les-3-monotheismes-formaient-le-triangle dramatique.html, (30/07/2020), (22 :37).

اختزاليّة) وكل قادة الرأي المؤثرين سلبا في القضية وكذا المثقفين الفرنسيين ذوي الفكر الإسلاموفوبي، أما عن «المنقذ» فهم كثر أيضا إلا أن دورهم يبقى ضعيفا بالمقارنة مع الوتيرة السريعة التي يتخذها «الجلاد»؛ وهنا نذكر: اليساريين في فرنسا، المراكز والمنظمات المناهضة للعنصرية والإسلاموفوبيا في فرنسا أهمّها: CCIF، ومختلف قادة الرأي المناهضين للإسلاموفوبيا في فرنسا، وبهذا نقدّم المطابقة بين «مثلّث كاربمان» و«الثالوث الإسلاموفوبي» السابق التّعرض له:

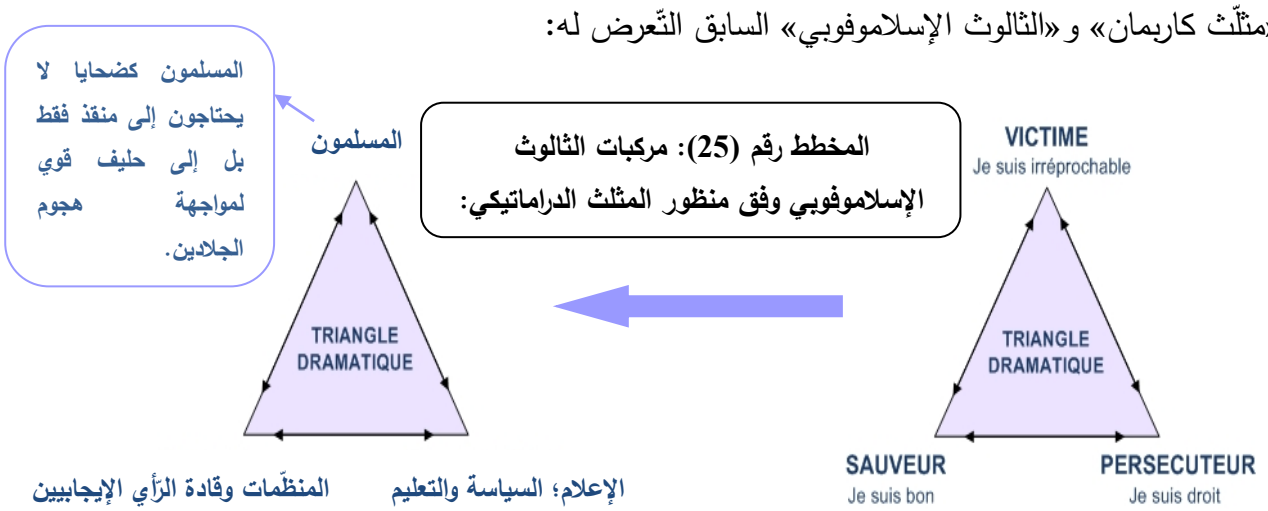

بعد معرفة الأدوار التي يلعبها كل مركّب من مركبات «المثلّث الإسلاموفوبي»، نقدّم الحجج التي يعطيها كل من «الضحيّة»؛ «الجلاد» و«المنقذ» أثناء عمليّة الاتصال والاحتكاك، لتبرير الذات والضّفر باللّعبة:

المخطط رقم (26): ما يُعتقَد وما يجب بالنّسبة لمركبات المثلث الدراماتيكي:

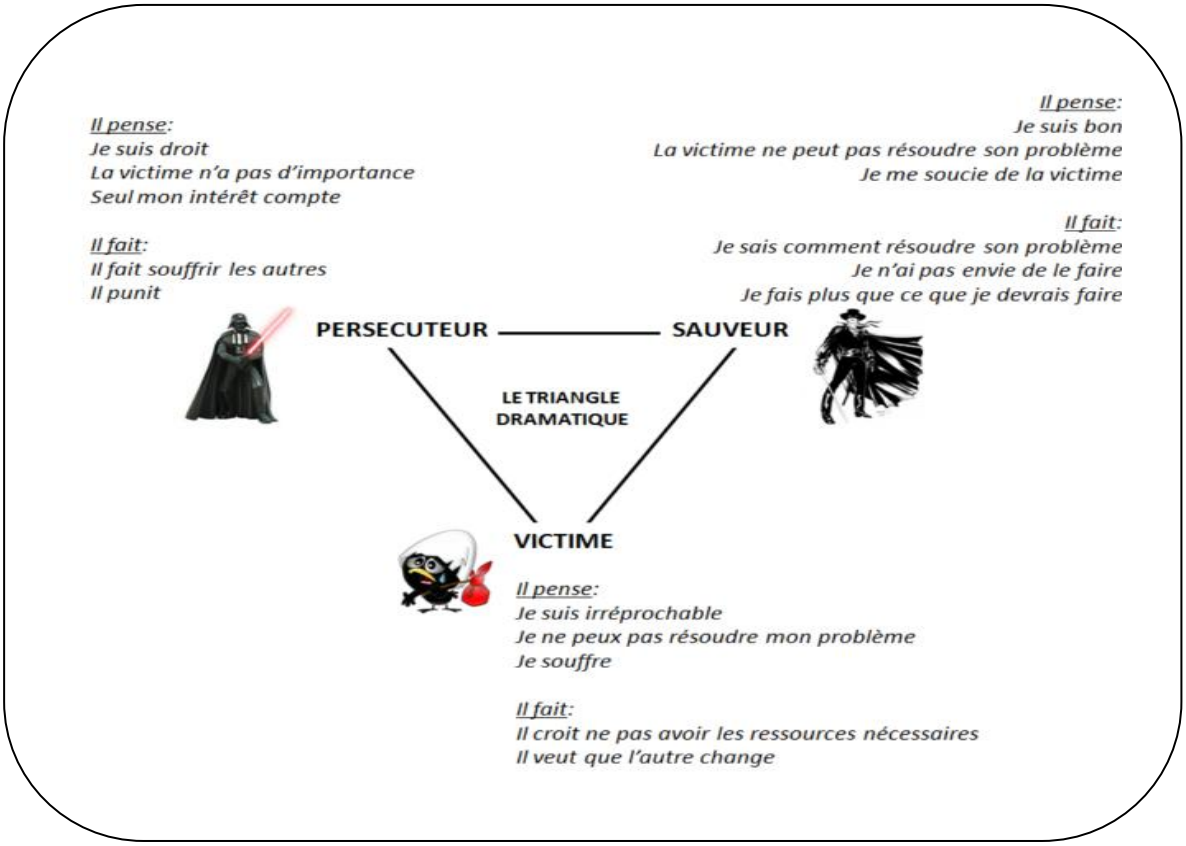

Source :

- **"Bourreau-victime-persécuteur : quel jeu joue l'islam dans le triangle dramatique?" (24 Janvier 2015) , Rédigé par VDVPublié dans Définitions et fondamentaux, Overblog (sur site) http://des-outils-pour-cerner-l-islam.over blog.com/2015/01/le-persecuteur-la-victime-et-le-sauveur et-si-les-3-monotheismes-formaient-le-triangle dramatique.html, (30/07/2020), (22 :37).**

ننوّه في الأخير أنّ أدوار اللّاعبين متغيّرة بحسب نوع المتحدّث، فحسب الطّرح الفرنسيّ الضحية هم الفرنسيّون شعبا ودولة، أمّا الجلادون فهم المسلمون في حين المنقذ قد يكون أطراف دوليّة كما قد يبقى مجهولا لأنّ الظاهرة حسبهم أعقد بكثير، أما إذا ما أخذنا تصوّر الطرف المسلم وهو التّصوّر المتبنّى في الدّراسة، نجد المسلمون هم ضحايا سياسات، قوانين وأفكار الجلاد الّذي قد يكون حكومة، سياسيّون، ناشطون، رؤساء، مسؤولون، موظّفون، مواطنون...إلخ، ليأتي المنقذ على شاكلة ناشطين في حقوق الإنسان، منظمات محليّة أو دوليّة ودول مناهضة للعنصريّة والإسلاموفوبيا.

وبهذا يظهر أن ثلاثيّة الضّحيّة، الجلاّد والمنقذ تتغيّر بتغيّر الطّرف المتحدّث، الأمر الّذي يجعل من تبني تحليل أحادي الاتجاه سواء كان خادما للطّرف المسلم أو نظيره الفرنسي، ناقصا إن لم نقل ذاتيا،

فقضيّة «رهاب الإسلام» في فرنسا هي أعقد بكثير من أن تحلّل من زاوية واحدة عند ربطها بتحليل مثلّث "كاربمان"، حيث لكلّ طرف حججه الّتي تجعل منه ضحيّة والآخر جلاد والعكس صحيح.

خلاصة واستنتاجات:

لقد تطوّرت ظاهرة الإسلام في أوروبا ضمن خط زمانيّاتي تصاعدي نحو السلب، فمن مرحلة الإسلام الهادئ إلى دخول الجيل الثّاني من المهاجرين وصولا إلى مرحلة المواجهة بين المسلمين والمجتمعات الأوروبيّة، عرف تاريخ العلاقة بين الطّرفيْن مدّا وجزرا تحكّمت فيه وفي غالب الأحيان الأحداث الواقعة على الصّعيد الدّولي أو الأوروبي، أمّا بخصوص كيفيّة تعامل الواقع الأوروبي مع تواجد الإسلام والمسلمين، فهو لا يختلف كثيرا عن الواقع الفرنسيّ إلاّ في قضيّة اللّيونة، الأمر الّذي يفسّر ارتفاع أرقام «ظاهرة الإسلاموفوبيا» في فرنسا، فموقع الإسلام في الخارطة الدّينيّة الفرنسيّة وتمظهره في عدّة أشكال فضلا عن ارتفاع نسبة المسلمين فيها سنويّا ووجود قاعدة حزبيّة وإعلاميّة رافضة للوجود الإسلامي، كلّ هذا جعل النّهج الفرنسيّ يختلف في تعامله مع القضيّة برمّتها وخاصّة مع ربط الإسلام والمسلمين فيها بقضيّتي الهويّة والاندماج، اللّتان تتحقّقان حسب النّموذج الفرنسي «تذويب الهويّة» (Dissolving identity) بتجرّد المسلم من كلّ المظاهر الّتي تعبّر عن إسلامه من جهة، ومن جهة أخرى تقبّل قيم الآخر والانفتاح عليها، وهو ما رفضته الجالية المسلمة قطعا.

وما زاد من تعقّد ظاهرة الإسلام باعتبارها ظاهرة اجتماعيّة جديدة ضدّ الحداثة، ضدّ الجمهوريّة، ضدّ الدّيموقراطيّة، ومعادية للعلمانيّة حسب الطّرح الفرنسي هو اقترانها بمشاعر الخوف، القلق والعداء هذه الثّلاثيّة الّتي تمّ تغذيتها في مختلف المحطّات التّاريخيّة الّتي جمعت بين فرنسا كدولة والإسلام كظاهرة، عن طريق مركبات «المثلث الإسلاموفوبي»، أين كان للإعلام الفرنسي الحصّة الأكبر في إبراز إشكاليّة المُغايرة أو الآخريّة (Altérité) فظهرت بوضوح ثنائيّة «نحن» و«الآخر» في مختلف السياقات الضمنيّة والظاهرة، الكتابيّة والشفويّة للإعلام الفرنسيّة الذي سار وفق خطّين متوازيين من أجل فرض صورة نمطيّة سلبيّة عن الآخر المسلم.

ومن الأمور المتفق عليها أن الآلة الإعلامية تسير جنبا إلى جنب مع الآلة السياسية وهو الأمر عينه المنطبق على مركّبات «المثلّث الإسلاموفوبي»، فالمتتبّع لكرونولوجيا تطوّر «ظاهرة الإسلاموفوبيا» في فرنسا يلاحظ التزاوج الفعلي بين الإعلام والسياسة الفرنسيّة، أين يتم توظيف الإعلام لتمرير وتبرير أي سياسة تقرها الأحزاب أو حتى الدّولة، وهو ما يترجم تبعيّة الإعلامي للسّياسي، ليأتي «المركّب التّعليمي» هو الآخر من خلال تقديم صورة تبسيطيّة وتهميشيّة لدور الإسلام في بناء التقدّم الأوروبي بما فيه الفرنسي من جهة وتكريس فكرة الفوقيّة من جهة أخرى، فالمركّب التّعليميّ هو الآخر يعكس الأجندة

السّياسيّة للدّولة، وهو ما يُظهر تبعيّة كل من المركّبين الإعلامي والتّعليمي للمركّب السّياسي، وعند ربط هذه المركّبات بالسّياق المجتمعي نجد أنّ مكوّنات المركّبات هم بشر مواطنون فرنسيون، وما تصرّفاتهم إلاّ انعكاس لعصارة التّرسبات التاريخية المكرّسة لمشاعر الخوف والعداء الّتي قاموا بتشرّبها، وهو ما يقودنا للقول أنّ ظاهرة الخوف من الإسلاموفوبيا هي ظاهرة اجتماعيّة بالدّرجة الأولى وذلك لكون الإعلامي هو مواطن فرنسيّ يعبّر عن أفكار تربّى ونشأ عليها، وهو حال كلّ من السّياسي أو المدرّس.

أمّا بالنّسبة لكيفيّة تقمّص أدوار «الثّالوث الدّراماتيكي» فتبقى نسبيّة حسب نوع المتحدّث، فالفرنسيّ المتبنّي لأفكار الخوف والعداء للإسلام والمسلمين في فرنسا، يرى أنّ الفرنسيّين دولة ومجتمعا هم الضحايا أمّا الجلاّدين فهم المسلمون المتواجدون في فرنسا باعتبارهم تهديد للأمن والهويّة الفرنسيّة، ليبقى المنقذ مجهولا، أمّا إذا ما تحدّث الطّرف الآخر، فنجد أنّ دور الضّحيّة يلعبه المواطنون المسلمون، أمّا الجلاّدون فهم كل فرنسي عنصري ومعاد للإسلام (سياسي، إعلامي، مدرّس، مسؤول، موظّف، مواطن...إلخ)، في حين تلعب التّنظيمات المدافعة عن الإسلام والمسلمين إلى جانب الأطراف الدّوليّة دور المنقذ.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: ظاهرة الإسلاموفوبيا في فرنسا ومنطق تدمير الأمننة لعلاجها

المبحث الأول: الحكومة الفرنسيّة في مواجهة الإسلاموفوبيا بين الآليّة ومدى الفعاليّة

المطلب الأوّل: أسباب التّحوّل نحو مراقبة وعلاج ظاهرة الإسلاموفوبيا في فرنسا

المطلب الثّاني: أهم حلول الحكومة الفرنسيّة وقياس مدى فاعليّتها

المطلب الثّالث: مبادرات الحكومة الفرنسيّة ومنطق تدمير الأمننة في علاج ظاهرة الإسلاموفوبيا

المبحث الثاني: منظّمات في مواجهة الإسلاموفوبيا في فرنسا: نماذج مختارة

المطلب الأوّل: البعد التّاريخي لنشأة التنظيمات الإسلاميّة وأنواع الترابط بينها

المطلب الثّاني: منظّمات في وجه الإسلاموفوبيا في فرنسا

المطلب الثالث: تقييم مدى فاعليّة أداء المنظّمات في مواجهة «رهاب الإسلام»

المبحث الثالث: نحو بناء مصفوفة مقترحة لسلام مجتمعي فرنسي

المطلب الأوّل: حلول المركّب الإعلامي لنزع الأمننة عن الإسلام والمسلمين

المطلب الثّاني: حلول المركّب السّياسي لنزع الأمننة عن الإسلام والمسلمين

المطلب الثّالث: حلول المركّب التّعليمي لنزع الأمننة عن الإسلام والمسلمين

المطلب الرّابع: حلول الركّب المجتمعي لنوع الأمننة عن الإسلام والمسلمين

المطلب الخامس: حلول الركّب الدّولي لنزع الأمننة عن الإسلام والمسلمين

من خلال تتبع تطورات «ظاهرة الإسلاموفوبيا» في أوروبا عامة وفرنسا على وجه التّحديد، اتّضح جليا تحوّل الظّاهرة عبر سياق خطابي اتسم بالعنصريّة وإضفاء الشرعيّة على كل مخرجات ومركبات «المثلث الإسلاموفوبي» وغيره من الفاعلين؛ فخطاب «رهاب الإسلام» كما سبق وأن رأينا ساهم وبقدر كبير في تحويل «ظاهرة الإسلام» من مجرّد كونها «قضيّة عاديّة» تخضع للرّقابة الروتينيّة، إلى «قضيّة مُؤَمْنَنة» و«مُمَأْسَسة» أو ما عبّر عنه بمسمّى آخر: «رهاب الإسلام الأمني» القائم على مكافحة الإرهاب والتطرّف وبناء قاعدة شاملة لحالة الطوارئ(*)، فهذا التّحوّل في مكانة الإسلام والمسلمين–من وإلى– في فرنسا خلّف فجوة ملحوظة بين الأغلبيّة والأقلية الدّينيّة؛ ما أدى إلى بلورة «معضلة مجتمعية» محركها صراع مستمر بين «نحن» و«هم»؛ وأعمال كراهيّة الإسلام المتنامية خير دليل على هذا.

وفي أعقاب الركود الاقتصادي وصعود السياسة اليمينية المتطرفة في فرنسا شهدت «ظاهرة الإسلاموفوبيا» تناميا غير مسبوق؛ فباتت لا تمثّل تحديا للديموقراطيات الأوروبية فحسب بل تحديا لواقع التعايش والاندماج المجتمعي فيها من جهة ومنظومة حقوق الإنسان والديموقراطية التي يتغنى بها الغرب من جهة أخرى، وأمام هذا الواقع المعقّد وتأسيسا على اللّبنة النظريّة المتبناة في الدّراسة أصبحت مراقبة «الإسلاموفوبيا» في فرنسا حاجة ملحّة، والسيّر نحو « نزع الأمننة»(Unmaking Security) في تعاملها مع قضيّة الإسلام أمرا لا مفرّ منه، خاصة وأنّ إبقاء ملف الإسلام والمسلمين ضمن الحيّز الأمني هو مؤشّر على شيء غير إيجابي حسب "باري بوزان" ألا وهو: «إخفاق السياسة العادية» في التعاطي مع القضيّة، والحل هنا حسبه هو: نزع الطابع الأمني عن القضيّة عبر نقلها من الحالة الاستثنائية والطارئة والعودة بها إلى مسار المساومة العادية في المجال السياسي، وسؤالنا هنا هل تسير فرنسا فعليّا من أجل تحقيق هذا؟ وهل تمكّنت من إيجاد ملفات أخرى تحقق عبرها اللّحمة الدّاخلية بعيدا عن استغلال قضية الإسلام؟

وعليه نحاول خلال هذا الفصل من الدراسة القيام بعملية قراءة وتحليل نماذج (آليات ومبادرات) مختارة لمواجهة «ظاهرة الإسلاموفوبيا» في فرنسا، وقياس مدى فاعليتها عبر المقارنة بين مضمون المبادرة وتطبيقها على أرض الواقع، مع العودة في كل مرة إلى الجانب النظريّاتي للحصول على تصور متكامل يربط بين الفصول الثلاثة.

*تمظهرت حالة الطوارئ عبر آلاف عمليات البحث الإداري التي استهدفت بشكل أساسي المؤسسات أو المواطنين المسلمين.

وللحصول على معالجة متكاملة لمضمون هذا الفصل، نتطرق إلى ثلاثة (03) مباحث مرتّبة كالآتي:

المبحث الأول: الحكومة الفرنسيّة في مواجهة الإسلاموفوبيا بين الآليّة ومدى الفعاليّة.

المبحث الثاني: منظّمات في مواجهة الإسلاموفوبيا في فرنسا: نماذج مختارة.

المبحث الثالث: نحو بناء مصفوفة مقترحة لسلام مجتمعي فرنسي.

المبحث الأول: الحكومة الفرنسيّة في مواجهة الإسلاموفوبيا بين الآليّة ومدى الفعاليّة.

قبل الانطلاق في بناء التّصوّر المعرفي لهذا المبحث نقوم بعملية ربط بسيطة بين الفصول، بغية وضع كل عنصر في مكانه المخصّص، فبالرجوع لـ: «نظريّة الأمننة» نجد أنّ وحداتها الثلاث (الكيان المرجعي، فاعل الأمننة وفعل الخطاب) اتّضحت جليا خلال الفصل الثاني من الدّراسة أين احتلت مركبات «المثلّث الإسلاموفوبي» مكان «الفاعل الأمني» الذي تبنى خطابات متنوّعة بغية تحويل الإسلام والمسلمين إلى تهديد فعلي لكيان مرجعي تكرر في مضامين خطاباتهم السياسية، الإعلاميّة، القانونيّة والتّعليميّة وهو الهويّة الفرنسيّة الأوروبيّة، هذه الأخيرة التي تمّ تعريفها من خلال الآخر المغاير فوجودها وتماسكها يتوقّف على اختلاف الآخر وتصويره في صورة العدو اللاّمرئي أي تهديد لاتماثلي يصعب السيطرة عليه، لذا فإدراك النخبة الحاكمة الفرنسيّة الفاعل الأمني الرئيسي والمركّب الإسلاموفوبي المستقل -باعتبار بقيّة الفواعل الأخرى هي تابعة للمركّب السياسي ومن صنيعه في كثير من الأحيان وهو ما تمّ إثباته خلال الفصل الثّاني-، فإدارك الأخير أنّ اللعبة هي لعبة سيكولوجيّة بقدر كبير قائمة على الإدراك للسّيطرة على الجمهور المتلقي جَعَلَهُ يعمل على تقمّص دور المنقذ للمحافظة على نقاء الهويّة المجتمعية الفرنسيّة وأمنها من الجلاد المسلم ذو القيم المغايرة غير القابل للاندماج، ولنجاح هذه العمليّة تحرك الفاعل الأمنيّ في جميع الاتجاهات كما سبق وأن رأينا خلال الفصل الثاني للسيطرة على توغّل الإسلام والمسلمين في فرنسا وتصويرهم بصورة العدوّ –كل هذا نمّا أرقام العداء والخوف من الإسلام–، الأمر الذي يفسر نجاح «عمليّة الأمننة» وفق منظور "أول وايفر" وفشلها من منظور "باري بوزان"، وهو ما قاد بجزء من النخب الحاكمة الفرنسيّة إلى المضي قدما محاولة امتصاص الآثار السلبيّة لظاهرة الإسلاموفوبيا للوصول إلى أرباح من نوع آخر بعيدا عن إشعال فتيل الانقسام بين مكونات المجتمع الفرنسي فالكلّ فرنسي بالمواطنة سواء هذا الفرنسي مسيحي أو يهودي أو ذاك الفرنسي المسلم بالولادة أو التجنيس أو بالانتساب للدّيانة الإسلاميّة حديثا.

وعليه فالواقع المعقّد الذي نتج عن «أمننة الإسلام»(Securitization of islam) في فرنسا أدخل الدّولة في متاهات لم تكن ضمن احتمالات شجرة القرارات الموضوعة في العلبة السّوداء للنّظام، ما جعلها تبحث بكلّ السّبل للخروج من عنق الزجاجة وتحسين صورتها ليس أمام الرأي العام الدّولي فحسب بل أمام المواطن الفرنسي بالدّرجة الأولى واستعادة ثقته من جديد؛ كونه لم تعد تنطلي عليه وفي كثير من

الأحيان مثل هذه الموضوعات (قضايا الإسلام والآخر، الحجاب، اللّحم الحلال...)، وذلك لوجود قضايا أخطر منها في تصوره وهو ما تترجم في مطالب السترات الصفراء مثلا، كلّ هذا قاد بالفاعل الأمني إلى اللّعب باستراتيجيّة بديلة عمّا تعوّد عليها؛ وتمثّلت في ضرورة تحويل اللّعبة من صفريّة إلى لا صفريّة في تعامله مع ملف الإسلام والمسلمين في فرنسا، لذا عمل على امتصاص الظاهرة وتقديم حلول لها بدلا من تنميتها؛ والسّؤال المطروح هنا: ما مدى مصداقيّة وفعاليّة الحلول المقترحة على أرض الواقع؟ وهو ما سيُجيب عليه مضمون هذا الفصل.

وتأسيسا على هذا التحليل نتطرّق خلال هذا المبحث إلى:

المطلب الأوّل: أسباب التّحوّل نحو مراقبة وعلاج ظاهرة الإسلاموفوبيا في فرنسا؛

المطلب الثّاني: أهم حلول الحكومة الفرنسيّة وقياس مدى فاعليّتها؛

المطلب الثّالث: مبادرات الحكومة الفرنسيّة ومنطق نزع الأمننة في علاج ظاهرة الإسلاموفوبيا.

المطلب الأوّل: أسباب التّحوّل نحو مراقبة وعلاج ظاهرة الإسلاموفوبيا في فرنسا

يمكن اختصار الأسباب التي دفعت بالحكومة الفرنسية كنظيراتها الأوروبيّة إلى التوجّه نحو وضع خطط وآليات لعلاج وتطويق «ظاهرة الإسلاموفوبيا»، في أربعة أسباب هي ذاتها التي قدّمها المنسّق العام لـ: SETA "برهان الدين دوران"(Burhanettin Duran) خلال تقريره لسنة 2017م «رهاب الإسلام الأوروبي»(European Islamophobia Report):

أوّلا: تؤثر «الإسلاموفوبيا» وبشدة على حياة ملايين المسلمين الأوروبيين الذين يواجهون العنصرية في الجامعة، مكان العمل والمجال العام...إلخ، بالإضافة إلى أنها تمثل تهديدًا لحياتهم الجسديّة، فإن هذه العنصرية تقوض مكانتهم في المجتمع وتقوض الشعور بالانتماء إلى الدول القومية الأوروبية؛ وهو ما يعرقل مصالح الحكومات في كثير من الأحيان.

ثانيا: يعكس ظهور «الإسلاموفوبيا» ويعزز في الوقت نفسه تطبيع الخطاب اليميني المتطرف في الطيف السياسي في جميع أنحاء أوروبا؛ ففي غضون بضعة أشهر دخلت الأحزاب الفاشية الجديدة البوندستاغ الألماني(German Bundestag)، ووصلت إلى الوزارات الاستراتيجية في النمسا، وسجّلت نتائج تاريخية في الانتخابات الفرنسية؛ الهولندية؛ الإيطالية والإسبانيّة، وقد قاد هذا الوضع إلى ضرورة تقديم حلول ناجعة لتطويق «ظاهرة الإسلاموفوبيا» لمنع استغلالها من قبل الأحزاب اليمينيّة.

ثالثا: تطرح «الإسلاموفوبيا» مشكلة الأمن الداخلي لأنها تزيد من حدّة التوترات داخل المجتمعات، وتضفي الشرعية على جرائم الكراهية ضد الأفراد، وتقوض مُثُل «الاتحاد الأوروبي» (European Union-EU-) الخاصّة بالسّلام والتّعايش؛ وهذا التناقض بين ما تدعو إليه دول «الاتحاد الأوروبي» وما تطبّقه على أرض الواقع قادها إلى ضرورة البحث عن حلول لمواجهة تفشي «ظاهرة الإسلاموفوبيا».

رابعا: تمثل «الإسلاموفوبيا» عقبة أمام العلاقات الدولية الأوروبية، لأنها تشوّه صورة «الاتحاد الأوروبي» للتسامح في جميع أنحاء العالم؛ ويزيد من التوتر بين الدول الأعضاء في «الاتحاد الأوروبي» وبعض الشركاء الاستراتيجيين بما في ذلك الدول الإسلامية؛ لذا فقد كان الحل الأمثل لتحسين صورة الدّول الأوروبية (فرنسا إحداها) سواء مع موطنيها المسلمين أو الدول التي تقيم معها علاقات هو إيجاد حلول لاحتواء «ظاهرة الإسلاموفوبيا» [1].

المطلب الثّاني: أهم حلول الحكومة الفرنسيّة وقياس مدى فاعليّتها.

بالرّجوع للفصل الثاني وبالتحديد عنصر «تمظهر الإسلام في فرنسا» وجدنا تناميا لمظاهر ممارسة الإسلام وتمثيله بين مؤسسة المسجد، الإمامة والمنظمات متعددة المستويات (الحكومية، غير الحكومية، الإقليمية والدّولية)، وعبر هذا العنصر سنسلط الضوء على أهم الحلول المقدّمة من قبل الحكومة الفرنسيّة، إذ نبتدئ أوّلا بـ: «المجلس الفرنسي للديانة الفرنسية»–السابق الإشارة له– كونه الأول من النّاحية الكرونولوجيّة.

أوّلا: المجلس الفرنسي للديانة الإسلاميّة (CFCM): (le conseil français du culte musulman).

قبل وجود مجلس «CFCM» كان «مسجد باريس» منذ تأسيسه سنة 1922م الممثل الحصري للإسلام والمسلمين في فرنسا؛ لكنّ قربه من المؤسسة العسكرية الجزائرية ومن نظام الجزائر وابتعاده عن الاهتمام بشؤون باقي المسلمين من غير الجزائريين؛ شكّل ولا يزال يُشكّل ثغرة في مواجهة «ظاهرة الإسلاموفوبيا» في فرنسا، الأمر الذي جعل السلطة الفرنسية تفكر في إيجاد مُخاطِب آخر يتكلم باسم المسلمين عامة دون وضعهم في خانة إسلام دولة معينة؛ ومن هنا بدأت فكرة ميلاد «CFCM».

[1]Enes Bayrakli et Farid Hafez, European Islamophobia Report 2017(İstanbul: Turkuvaz Haberleşme ve Yayıncılık A.Ş., 2018), PP 5, 6.

(01) تأسيس «CFCM» وتقييم دوره على أرض الواقع:

يمكن تلخيص تأسيس «المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية» (CFCM) في ثلاث مراحل رئيسة؛ يتضمّنها الجدول التّالي:

الجدول رقم (08): «المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية» (CFCM) مراحل التأسيس وتقييم الأداء:

المرحلة:	المُقترِح والعهدة الرّئاسيّة:	المشروع وتقييم فعاليّته:
المرحلة الأولى سنة 1990م:	وزير الداخلية "بيير جوكس" (Pierre Joxe) في عهد الرئيس الراحل "فرانسوا ميتران"(François Mitterrand).	تاريخيّا يعتبر "بيير جوكس" أوّل من أسّس مجلسا لتنظيم المسلمين في فرنسا، ففي الفترة ما بين 1989م و1992م قام بتأسيس «مجلس التّفكير حول الإسلام في فرنسا» (conseil de réflexion sur l'islam en France -CORIF-) وظلت الفكرة قابعة في أروقة وزارة الداخلية لمدة سنوات، نظرا للجمود الإسلامي آنذاك، ولتعارض المصالح الشخصية لدى ممثلي الجاليات المسلمة في تلك الفترة. وفي سبتمبر 1993م تأسّس أوّل «مجلس استشاري لمسلمي فرنسا» (conseil consultatif des musulmans de France-CCMF-) ليصدر عقبه «ميثاق الدّيانة الإسلاميّة في فرنسا» (charte du culte musulman) وفي هذا الوقت أعلن «مسجد باريس» عن تأسيس «المجلس التّمثيلي لمسلمي فرنسا» (conseil représentatif des musulmans de France-CRMF-) وهي التّسمية الجديدة الّتي أعطيت لـ: «المجلس الاستشاري لمسلمي فرنسا»(CCMF)، وكل هذه المبادرات لم تكن الغاية منها تحقيق دمج حقيقي للمسلمين في النسيج المجتمعي الفرنسي بقدر ما هدفت لتنظيم تواجدهم وتركهم تحت الرقابة الفرنسيّة لمنع انتشارهم.
المرحلة الثّانية سنة 1997م:	وزير الداخلية الفرنسي آنذاك "جان بيير شفنماه"(Jean Pierre Chevenement)، في فترة رئاسة "جاك شيراك" (Jacques Chirac).	كانت الغاية الّتي دفعت "شفنماه" إلى تحفيز إنشاء «مجلس إسلامي» هو أن تتحكم الدولة الفرنسية في الانتشار السريع الذي عرفه الإسلام على التراب الفرنسي وقتها، أن تحد من الفوضى لدى المسلمين وأن يتم تمثيلهم عن طريق مؤسسة رسمية واحدة تعترف بها الدولة؛ فالغاية إذن ليست مد يد العون والتواصل مع الآخر المغاير حسبهم بل الرّغبة في تطويقه وهو ما يشجع على تنامي «ظاهرة الإسلاموفوبيا» بدل تقليصها. وفي يوم 23 نوفمبر 1997م في مدينة «ستراسبورغ»(Strasbourg)، في خطاب له بمناسبة إعادة تفعيل «المجلس الإسلامي الفرنسي»، صرّح وزير الداخلية "شفنماه" ما نصُّه: **«إن الإسلام دين جديد على فرنسا... وأن عدد المسلمين وصل إلى أربع ملايين مسلم، ليصبح الإسلام بذلك هو الديانة الثانية على مستوى الجمهورية الفرنسية، أن نترك المسلمين القاطنين على التراب الفرنسي يتمتعون بجنسية فرنسية، والباقون مدعوون للحصول عليها... وقد تابعتُ بكل عناية واهتمام جهود الوزراء السالفين في محاولاتهم لدمج الإسلام في إطار قوميتنا الوطنية، إنني أسعى إلى الهدف نفسه: المساعدة في إنشاء إسلام فرنسي... لكني أجد أن ثمّة تناقضا**

		لدى الإسلام في علاقاته مع العلمانية، لذا فإنّه من الواجب علينا أن ننظم علاقاتنا مع بعضنا البعض، وهو ما يفرض وجود متكلم شرعي متفَق عليه من طرف جمهور المسلمين». هذا «المتكلم الشرعي» هو الذي سيُسمى بعد سنوات بـ: «المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية» (CFCM)عقب هذا الخطاب قام وزير الداخلية "شيفنماه" بإجراء استشارات موسعة مع شتى طوائف المسلمين من جمعيات، منظمات، مساجد ومثقفين للتشاور حول بنية المؤسسة الجديدة. وبهذا نكتشف التناقض الصارخ الذي يحمله «المجلس الإسلامي الفرنسي» الذي أسّسه "شفنماه" فمن جهة يدعو إلى ضرورة دمج الإسلام في القوميّة الفرنسية ومن جهة أخرى يبني منطقا عدائيا بين الإسلام والعلمانية من أجل تبرير إنشاء إسلام فرنسي وهو ما يعيق تأسيس اندماج حقيقي بين الفرنسيين المسلمين وغيرهم.
المرحلة الثّالثة سنة2003/2002م:	وزير الدّاخليّة "نيكولا ساركوزي" (Nicolas Sarkozy)، في فترة رئاسة "جاك شيراك" أيضا.	في سنة 2002م أعلن "نيكولا ساركوزي" عن تأسيس CFCM ليعوّض بذلك «المجلس التّمثيلي لمسلمي فرنسا»، هذه المنظّمة التي أسسها "ساركوزي" تسير وفق قانون01 جويليا 1901م وهي هيئة تمثيلية لتنظيم عبادة المسلمين في فرنسا، تأسست فعليّا سنة 2003م بدعم من «وزارة الداخلية» للعمل كمحاور متميز للدين الإسلامي مع الدولة الفرنسيّة، ولتعزيز هيكلة الإسلام في فرنسا بالإضافة إلى دورها التمثيلي، تهدف إلى تنظيم عبادة المسلمين من خلال إدارة المساجد أو تكوين أو استقدام أئمة من دول أجنبية، إدارة سوق الحلال، إصدار الفتاوى، الأعياد الإسلاميّة، التّواجد الإسلامي في السّجون والجيش الفرنسي...إلخ، غير أنّه لا يتطرّق إلى مسائل هامّة كالمناهج التّعليميّة مثلا، في حين تنظر الحكومة الفرنسيّة إليه كأداة لدمج مسلمي فرنسا في المجتمع الفرنسي، أو مركز لإعادة إنتاج إسلام جديد تابع (islam gallican)أي «إسلام فرنسي أوروبي الهويّة»، وتم تشكيل كافة هيئاته الجهوية التي يُطلق عليها اختصارا: CRCM أي: «المجلس الجهوي للدين الإسلامي» (Conseil régional pour le Culte Musulman) وهي مجالس تقع في داخل البلاد، وتقوم بتسيير الإسلام تحت رعاية وزارة الداخلية الفرنسية وبالتعاون معها، هذا في حين أن مجالس الديانات الرسمية الأخرى كالكاثوليكية، البروتستانتية واليهودية تعمل مستقلة استقلالا تاما عن وزارة الداخلية وهو ما يثبت في كلّ مرّة توجّس المركّب السياسي من كل ما يتعلّق بالإسلام.

المصدر:

من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- **"المجلسCFCM "، نقلا عن موقع المرصد الفرنسي لقضايا الإسلام:**

http://www.marsadlislam.fr.(20/08/2020),(11:16).

(02) هيكلة «المجلس الفرنسي للدّيانة الإسلاميّة»:

يضمّ «المجلس الفرنسي للديانة الإسلاميّة» في إطاره عددا كبيرا من المنظّمات الإسلاميّة مختلفة التّوجّه–كما سبق ورأينا خلال الفصل الثاني–، أين يمثّل كل منها عشرات أو عدة مئات من أماكن العبادة الإسلامية في فرنسا؛ وهي ممثلة على المستوى الإقليمي من قبل «المجالس الإقليمية للعقيدة الإسلامية» (CRCM)، يترأسCFCM شخصية ينتخبها مجلس إدارتها المؤلف من 90 عضوا، يتم انتخاب نصف هؤلاء الأعضاء من قبل CRCMs، في حين يتم تعيين النصف الآخر من قبل خمسة معروفين بـ: «الاتحادات القانونية» من CFCM.

أمّا بالنّسبة لانتماء المنظّمات التي يتكوّن منها المجلس، فهو متعدد إذ ينقسم ما بين الجزائر، المغرب، تركيا وأفريقيا -سبق الإشارة لهذا في الفصل الثاني-، وفيما يلي رصد لأهم المنظّمات التّابعة له:

- «لجنة تنسيق المسلمين الأتراك في فرنسا»-CCMTF- (Le comité de coordination des musulmans turcs en France).
- «الاتحاد الفرنسي للجمعيات الإسلامية لأفريقيا وجزر القمر وجزر الأنتيل » -FFAIACA- (Fédération Française des Associations Islamiques pour l'Afrique, les Comores et les Antilles)
- «الاتحاد الوطني لمسلمي فرنسا»-FNMF- (L'Union nationale des musulmans de France)
- «مسجد باريس الكبير»-GMP- (La grande mosquée de Paris)
- «تجمع مسلمي فرنسا»-RMF- (Réunis musulmans France)
- «اتّحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا»-UOIF- (Union des organisations islamiques de France). [1]

(03) تقييم مدى فعاليّة دور CFCM بالنّسبة لقضايا الإسلام والمسلمين في فرنسا:

من الأمور المتّفق عليها أنّ «المجلس الفرنسي للدّيانة الإسلاميّة» لا يمثّل جميع الاتجاهات الدّينيّة السائدة في فرنسا، ولكنّه في المقابل يعتبر الجهاز الأكبر الذي يمثّل أغلبيّة الاتجاهات الإسلاميّة أمام الحكومة الفرنسيّة، فحسب الموالين لمبادرات الحكومة الفرنسية يجدون في هذا المجلس الجهاز الأمثل

[1] للتّوسّع أكثر؛ انظر:

- Service Infographie et Pierre Sautreuil (17 janvier 2020), "Au fait, c'est quoi le CFCM?", Le Figaro, (sur site)https://www.lefigaro.fr/actualite-france/au-fait-c-est-quoi-le-cfcm-20200117, (19/08/2020), (18:18).
- إدريس بوسكين، مرجع سابق، ص ص 255-279.

لتحقيق اندماج أكبر للمسلمين مستقبلا في الحياة الفرنسيّة، أما إذا جئنا لأرض الواقع فنجد هذا المجلس يعاني من عدّة ثغرات جعلت منه مؤسّسة شبه معطّلة[1].

أمّا بالنسبة للعيب الأول الذي اتسم به «المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية» منذ بداية تأسيسه: هو انتخاب رئيسٍ لم يحصل على تصويت الأكثرية؛ وعندها ثارت ضجة حول عدم قانونية استلام المدعو "دليل بوبكر" رئاسة المجلس، وهنا تدخلت «وزارة الداخلية» الفرنسية وأعلنت أنها اتفقت مسبقا مع بعض المسلمين على تعيينه رئيسا للمجلس الجديد.

كما وتساءل المسلمون أيضا حول سبب تدخل الحكومة الفرنسية في انتخابات مستقلة لمجلس ديني لا علاقة له بالسياسة العامة، وهي الحكومة ذاتها التي طالما نادت بالعلمانية وبالتّالي لا تتدخل في شؤون الدّين، ولا في قضايا الجاليات الدينية وبهذا بدا واضحا أن ثمّة ازدواجية وتناقضا لدى حكومة فرنسا إزاء احترامها لمبدأ العلمانية[2].

أمّا مجلة«le figaro» فترى أن أوروبا بما فيها فرنسا تشهد صراعا كبيرا بين الجاليات الإسلاميّة المختلفة وبالخصوص المغاربية منها، والتي تكون مدعومة من حكوماتها الأصليّة في سبيل الاستحواذ على المنظمات والجمعيات الإسلامية(«مسجد باريس الكبير» مرتبط تاريخيًا بالجزائر، بينما يعتمد «اتحاد مساجد فرنسا» على المغرب) وهو حال CFCM وبالتالي إيجاد مراكز نفوذ وسيطرة، وهذا الواقع الذي تدعمه السياسات التّفريقيّة للحكومات الفرنسية المتعاقبة أدّى إلى تشتّت تمثيل المسلمين في البلاد ما بات يشكّل عقبة أمام توحّد الجالية الأكبر في أوروبا، وبالتالي عدم القدرة على الدفاع عن نفسها ومصالحها ما جعلها توجّه في كل مرة انتقادات لحكوماتها الأصلية، الفرنسية وللمجلس أيضا، كل هذا جعل من المجلس مجلسا غير ديناميّ ومقوّضٍ من النزاعات الداخلية[3].

وكآخر انتقاد يمكن إضافته بناء على مضمون الفصل الثّاني للدراسة هو أين كان الدور الفعلي والفعّال للمجلس الفرنسي للديانة الإسلامية بكل هياكله في تلك القضايا الماسة بالإسلام والمسلمين كقضية «شارل إيبدو» و«قضيّة الحجاب»؟

---

[1] "Muslims in Europe: Integration Policies in Selected Countries (18/11/2005)", CRS Report For Congress (USA: The Library of Congress, 2005), PP31,32.

[2] "المجلسCFCM "، نقلا عن موقع المرصد الفرنسي لقضايا الإسلام:
http://www.marsadlislam.fr. (20/08/2020),(11:16).

[3] Service Infographie et Pierre Sautreuil (17 janvier 2020), "Au fait, c'est quoi le CFCM?", le figaro, OP.CIT.

ثانيا: المجلس الأعلى للاندماج (HCI): (le Haut Conseil à l'intégration)

(01) التّأسيس والهدف:

عادة ما يرجع الموقف المناهض للرموز الدّينية داخل المؤسسات والأماكن العمومية بفرنسا، إلى عدم تناسب ذلك وملاءمته مع قيم الجمهورية ومبادئها، لذلك ومن أجل تلافي معضلة الأفعال العنصرية ذات الخلفية الدينية أو العرقية، استحُدِث في فرنسا مجلس يعمل على تطوير ثقافة الاندماج بين مختلف الفرقاء، فالمجلس الأعلى للاندماج(le Haut Conseil à l'intégration-HCI-) الّذي ظهر إلى الوجود ديسمبر1989م في فرنسا –كانعكاس لقضية الحجاب وقتها وأحداث الضواحي–، باعتباره «هيئة للتفكير والمقترحات» أسستها حكومة "ميشيل روكار"(Michel Rocard) وأُلحقت بخدمات رئيس الوزراء، وكانت مهمّتها إعداد تقرير سنوي وإصدار آراء استشاريّة بناءً على طلب الحكومة بشأن اندماج الأجانب المقيمين، وبهذا يظهر أنّها هيئة طلائعيّة تنشط لأجل الترويج للقيم والمعايير الخاصة بالتعايش المشترك بين مختلف العقائد الدينية، على هذا الأساس يقدم «HCI» نفسه على أنه «جهة محايدة»، تسمح بالتّبادل وباللّقاء بين الأفراد المختلفين عقائديّا دون أن يفرّط أي طرف أو يتخلى عن قيم جماعته الأصلية التي ينتمي إليها، وعليه فإن الهيئة بهذا المعنى تعتبر الإطار الأنسب للتحاور وللمناقشة، بالأخص في الموضوع الذي أصبح يعرف باسم: «مشكلة المسلمين» وذلك ضمن الأطر العلمانيّة التي تقوم عليها الجمهورية الفرنسية، وقد أدّى عدم تكيف «المجلس الأعلى للاندماج» مع واقع المهاجرين المسلمين الذي يزداد تعقيدا سنة تلو الأخرى إلى حلّه ديسمبر 2012م.

(02)تقييم مدى فعاليّة دورHCI بالنّسبة لقضايا الإسلام والمسلمين في فرنسا:

ننطلق مما ختمنا به تعقّد المشهد الفرنسي فيما يتعلق بقضيّة الاندماج، الأخير وضع فعاليّة HCI محط انتقاد شديد، فالتعريفات الجديدة التي أدخلت على مبادئ العلمانية قلبت الأمور وأعادتها إلى نقطة البداية وخاصّة مع الإضافات المقترحة من قبل «لجنةSTASI» سنة 1998م و«تقريرFrançois Baron » سنة 2004م، اللّذان يقطعان بالمنع التام عدم جواز استعمال الرّموز الدّينيّة الواضحة داخل المدارس العموميّة، وما زاد الطّين بلّة هو اعتماد هذه المقترحات ضمن القانون الصّادر15 مارس 2004م[1] والذي يتضارب هو الآخر مع قانون 1905م الذي لم ير بأسا في إظهار الرموز الدينية داخل نطاق المدرسة؛ كل هذه الأحداث وغيرها زادت من تعقيد وضعيّة الإسلام داخل «المجلس الأعلى للاندماج» خاصّة مع

[1] مختار نوفل، "الإسلاموفوبيا في فرنسا–من الموروث الكولونيالي إلى ازدواجيّة المعايير العلمانية قراءة نقديّة–"، نقد وتنوير 4(مارس 2016م)، ص ص 174، 175.

التغطية الإعلامية المغذية لخطاب أمننة الإسلام والمسلمين في فرنسا؛ إلاّ أن "دانيال لوكاك"(Danièle Lochak) في مقاله: «المجلس الأعلى للاندماج» (Le Haut Conseil à La (des)Intégration) يرى أن HCI منذ إنشائه وبالرّجوع إلى محتوى تقاريره وآرائه على مدى عشرين عامًا، هي مقترحات تقيّد في كثير من الأحيان حقوق الأجانب أو جعل وضعهم أكثر خطورة من خلال تدابير رقابية أكثر صرامة؛ وبذلك فهو يتّبع الخطاب عينه المتبنّى من قبل الحكومات المتعاقبة على اليمين واليسار وهي جزء من المشكلة المفروضة منذ أكثر من ثلاثين عامًا: وهي أن السيطرة على تدفقات الهجرة هي شرط أساسي لأي سياسة تبتغي دمج المهاجرين(على الرغم من كونها أطروحة خاطئة)، ففي أفريل 2011م قدّم المجلس مقترحات أكثر تضييقا لتقييد تدفقات الهجرة، وفي أوائل سبتمبر من السنة عينها أعلن المجلس رأيا يوصي بتعديل قانون العمل للسماح للشركات بأن تدمج في لوائحها الداخلية الأحكام المتعلقة بالملابس، ارتداء الرّموز الدّينية والممارسات الدّينيّة في مكان العمل، كما وشارك بشكل مباشر في قضية حضانة Baby-Loup التي لا تزال معلقة أمام محكمة الاستئناف، عبر اقتراحه توسيع مبدأ علمانية الخدمات العامة ليشمل الهياكل الخاصة في قطاع رعاية الأطفال–بعبارة أخرى تحريم ارتداء الحجاب باسم حقوق الأطفال وحريتهم–.

أما القراءة الزمنية لتقارير «المجلس الأعلى للاندماج» تجعل من الممكن تحديد كيفية تطور الخطاب الأيديولوجي حول الاندماج، أين ساهم المجلس بشكل خاص في التحولات والاندماج الدّلالي اللّذيْن جعلا من توظيف عبارات «النموذج الجمهوري» و«الاندماج الفرنسي» ممكنا لتشكيل «الاندماج الجمهوري» على الطريقة الفرنسيّة؛ حيث لعب «المجلس الأعلى» دورًا مهمًا في ظهور عدد معين من المفاهيم المغمورة في الأيديولوجية، والتي تجعل من الممكن تمرير إجراءات معادية للمهاجرين كشرط لبقاء النموذج الجمهوري المحاصر بالطائفية والمهدّد من قبل الإسلام الفاتح.

وعليه فمن المدهش بالتأكيد أن هيئة مسؤولة عن النظر في سبل تعزيز اندماج الأجانب تقدم مقترحات شديدة التطرف؛ ناهيك عن معاداة المهاجرين بشكل جذري، فبدلا من رفع صوت مختلف عن المزاج الملوّث السّائد، فإنّ المجلس منذ بدايته وضع نفسه في خانة أكسبته اسم «المجلس الأعلى للتفكك» (Haut Conseil à la désintégration) بدل «المجلس الأعلى للاندماج»؛ فالإجراءات القمعية تخلق حالة من انعدام الأمن وعدم الاستقرار، فهي توصم السكان المهاجرين بالكامل وتشجع الشك وكراهية الأجانب، ولذلك فإن لها آثار تفكك لا اندماج، فحسب المجلس يتعين على كل وافد إلى فرنسا الالتزام التام بعقد حقيقي للاندماج؛ وهو ما يعني الذوبان التام في الهويّة الجديدة أمّا خلاف هذا فيعد

عصيانا للاندماج بحسب التصور الذي يقدمه المجلس[1]، وباختصار فالطرح الذي يقدّمه HCI يضعنا أمام إحياء جديد لفكرة «العقد الاجتماعي»(the social contract) بصيغة فرنسية علمانيّة هذه المرّة.

ثالثا: الحوار الوطني حول الهويّة الوطنية في فرنسا:

لقد قاد التخوّف من إمكانيّة عدم اندماج العدد الهائل للمسلمين في المجتمع الفرنسي، ومن احتماليّة تمسّكهم بقيمهم وتأثيرهم على النسيج المجتمعي الفرنسي، إلى فتح حوار وطني حول الهويّة الوطنيّة الفرنسيّة؛ والّتي رأينا عبر الفصل الثاني كيف تتشكّل فهي نتاج المواجهة مع الآخر المختلف، فالفرنسي يتعرف على نفسه من خلال إدراك اختلاف الآخر عنه.

وتأسيسا على هذا أعربت الحكومة الفرنسية نوفمبر2009م عن رغبتها في بدء حوار مع المواطنين حول موضوع الهوية الوطنية، لتعلن «وزارة الهجرة والاندماج والهويّة الوطنيّة الفرنسية» بقيادة "إريك بيسون"(Éric Besson)(الوزير المسؤول عن الهوية الوطنية) فتح ما أسمته «حوارا وطنيّا كبيرا حول تحديد ماهيّة الهوية الوطنيّة الفرنسيّة»، وقد تمّ توفير نوعيْن من مساحات المناقشة؛ الأولى تجمع كل المناطق الجغرافية التي تشكل ولايات فرنسا، والثانية تأخذ شكل مساحة رقمية تتوافق مع موقع الويب الذي تم إنشاؤه خصيصًا لهذه المناسبة وهو:www.debatidentitenationale.fr

أمّا بالنّسبة لتنظيم وإدارة النقاشات المحلية في كل دائرة من مناطق الإقليم فقد أوكلت مهمتها للمحافظين ونوابهم، أين تمّ إجراء 350 مناقشة محلية؛ بين نوفمبر 2009م وجانفي 2010م وحتى 31 ديسمبر 2009م، وقد تم بالفعل إجراء 227 مناقشة محلية بمتوسط حضور 100 مشارك، مع الإشارة أنّ هذه المناقشات كانت موضوع نزاع متزايد عبر منصات الأنترنت.

وحسب البيان الرسمي للوزارة فإنّ الخط الفكري المقترح لتدخلات مستخدمي الأنترنت دار حول سؤاليْن اثنيْن هما: ماذا يعني أن تكون فرنسيا؟ وماذا قدّمت الهجرة بالنّسبة لكم؟ كما يطرح الحوار إعادة فهم العديد من المصطلحات التي ارتبطت بالجمهوريّة الفرنسيّة مثل: الوطن، العلمانيّة، التّضامن الوطني وإمكانيّة إنشاد الأطفال للنشيد الوطني الفرنسي مرة واحدة في العام، هذا الاستطلاع في البداية أدّى إلى

[1] للقراءة أكثر؛ انظر:

- Danièle Lochak, Le haut conseil à la désintégration, Plein droit -les bureaux de l’immigration- 91(Décembre 2011), PP11-15.
- تقرير للمجلس الأعلى الفرنسي للاندماج يوصي بمنع الحجاب في الجامعات، فرانس 24 (08 أوت 2013م)، نقلا عن:

https://www.france24.com/ar/20130805, (07/09/2020), (18 :38).

ظهور 25000 مساهمة في الأسبوع الأول، بينما تم تسجيل 50000 مساهمة خلال التقرير المرحلي في 04 جانفي 2010م[1].

(01) مغزى ودلالات المبادرة:

أثار قرار السلطات الفرنسيّة القاضي بفتح حوار حول الهويّة الوطنيّة بعد قرنيْن على قيام الثّورة الفرنسيّة، وتأسيس الجمهوريّة وتبنّي المبادئ العلمانيّة تساؤلات كثيرة، تمحورت حول المغزى من طرح مثل هذه المبادرة في هذا الوقت بالذّات، فالأكيد أن للموضوع أبعاد ودلالات أخرى غير معلنة، يمكن لمسها من خلال تحليل طبيعة الخطاب الذي ساد طيلة مدة الحوار وما أفرزه من تداعيات؛ أهمّها:

1. تموقع الإسلاموفوبيا في قلب الحوار الهويّاتي الفرنسي:

انطلاقا من الواقع المجتمعي الفرنسي الذي يمثل فيه المسلمون المنحدر معظمهم من المستعمرات الفرنسية في شمال أفريقيا وبالأخص الجزائر، واحتلال الدّيانة الإسلاميّة المرتبة الثانية بعد المسيحيّة، فكلّ هذه المعطيات شرعنت فرضيّة واحتماليّة أن يكون المقصود من هذا الحوار هم المسلمون وديانتهم بالدّرجة الأولى، فتحوّل النقاش من الإجابة عن السّؤال المركزي: من هو الفرنسي؟ إلى المطالبة بإدماج المسلم بفرنسا واحترام القيم المسيحيّة للبلاد، كشف عن الوجه الحقيقي لغاية الحوار.

ويؤكد المؤرخ الفرنسي الكبير" بنجمين سطورا" (Benjamin Stora) في حوار له مع صحيفة «الاتحاد الاشتراكي المغربية» غداة انطلاق الحوار حول الهويّة، أن الإسلام في فرنسا أصبح هو محور النقاش الدائر، إذ يقول:

«المشكل المطروح ليس هو النقاش الجاري حول الهوية الوطنية بفرنسا، بل المشكل هو المعنى الذي أُضْفِيَ على الهوية بالإضافة إلى وتيرة هذه النقاشات، وبسبب سرعته تحول النقاش من حوار حول الهوية إلى حديث عن الأجانب والدين و بالخصوص الإسلام، ففي ظرف ثلاثة أسابيع تحول النقاش إذن من حوار حول مكانة الهوية إلى كلام عن مكانة الإسلام بفرنسا، أي أن الإسلام صار العنصر الأساسي في النقاش بينما هو مجرد مكون من مكونات بلد من المفترض أنه لائكي، بلد يندرج الانتماء الديني فيه في نطاق الحياة الخاصة، هذا الانحراف هو الذي يطرح مشكلا في هذا النقاش» [2].

[1] Céline Jeannot, Sandra Tomc et Marine Totozani, "Retour sur le débat autour de l'identité nationale en France: quelles places pour quelle(s) langue (s) ?", Lidil Revue de linguistique et de didactique des langues 44(décembre 2011), PP 63-65.

[2] عبد القادر دندن، "فرنسا العلمانية بين الانفتاح والخصوصية.. الإسلاموفوبيا وحوار الهوية نموذجا"، في الإسلاموفوبيا في أوروبا الخطاب والممارسة (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،2019م)، ص ص 173-176.

وبهذا فبدلا من أن يصبح الإسلام وتواجد الأجانب معطى عاديا في فرنسا نظرا لقدم تواجدهما كما سبق الذكر في الفصل الثاني، بات الإسلام وكل من يمثله مصدر قلق ومحور نقاش هذا الحوار.

كما وساهم سوء الفهم والإدراك الخاطئ في زيادة التوجس والخوف الفرنسي من الإسلام، وتجسد هذا الخوف المبالغ فيه من كل ما هو إسلامي في كثرة الاعتداءات والمضايقات التي أصبحت تتعرض لها الجالية الإسلامية وأماكن عبادتها وحتى مدافنها كما سبق تبيانه في الفصل الثاني، وهو ما يهدد السلم الاجتماعي في البلاد، لأن النظرة المتعالية والاحتقارية للمسلمين وخاصة المهاجرين المغاربة منهم، كانت وراء أحداث الضواحي أكتوبر2005م، ليأتي خطاب وزير الداخلية الفرنسي آنذاك "نيكولا ساركوزي"(Nicolas Sarkozy) تأكيدا لتلك النظرة أين استعمل فيه لفظ«الحثالة»(racaille) لوصف شباب الضواحي المهاجرين[1]، وموضوع الهجرة هنا لا يمكن فصله عن ظاهرة« الإسلاموفوبيا»، لأن الاعتقاد السائد في أوروبا أن حركة الهجرة هي السبب الرئيسي في توطن الإسلام في فرنسا، لذا حذر "ساركوزي" من «تفكك المجتمع الفرنسي»، في ظل غياب سياسة الهجرة التي تميز بين «المهاجرين الاقتصاديين»، «اللاجئين السياسيين» و«لاجئي الحرب»[2]، وفي خطوة غير مسبوقة سارع" ساركوزي" وبمجرد انتخابه رئيسا سنة 2007م إلى إنشاء وزارة «الهجرة والاندماج والهوية الوطنية»، وهي خطوة مهمة في تطور سياسة الهجرة الفرنسية.

2. منع الحجاب والنقاب تتويج لظاهرة الإسلاموفوبيا:

لعلّ أكثر ما يبرهن على وقوف «الإسلاموفوبيا» المستشرية في المجتمع الفرنسي وراء فتح حوار حول الهوية الوطنية، هو ذلك التزامن بين بداية الحوار من جهة ومناقشة مشروع قانون«منع النقاب»-والذي سبقه قانون «منع الحجاب»-ودخوله حيّز التّنفيذ 02 سبتمبر 2004م مع الدخول المدرسي الجديد من جهة أخرى، والذي عُرف في وسائل الإعلام الأجنبية باسم«قانون منع الحجاب»، وهو القانون الذي جاء بناء على توصية من لجنة تحقيق بقيادة "برنارد ستازي"(Bernard Stasi) حول السّبل الكفيلة بالتطبيق العملي لمبادئ العلمانية بأمر من الرئيس "جاك شيراك"، وإن كان الجدال قد تركز حول الحجاب فإن ذلك يعود لاعتباره من قبل اللجنة رمزا دينيا ومنافيا لمبادئ العلمانية وللمساواة بين الذكور والإناث، واعتباره من مظاهر القهر والتمييز ضد المرأة أو الفتاة المسلمة التي قد تُدفع لارتدائه خارج إرادتها، وهنا يبرز

[1] "خمس سنوات على صدامات ضواحي باريس، ولا جديد تحت الشمس"، نقلا عن:
https://www.dw.com/ar, (05/10/2020), (18:18).

[2] "Revivez le discours de Nicolas Sarkozy sur l'immigration", franceinfo, (sur site) https://www.francetvinfo.fr/monde/europe/migrants/direct-regardez-le-discours-de-nicolas-sarkozy-sur-l-immigration_1086085.html, (05/10/2020), (02:05).

الإدراك السلبي عن الحجاب عند الغربيين فالقضية هنا ليست الحجاب في حد ذاته، بل رمزيّته وغايته المُتَخَيَّلَة من قبل الغربيين[1].

فمن 08 جويلية إلى 26 جانفي 2010م جرت مداولات في إطار لجنة برلمانية مكونة من 32 نائبا بشأن فرض حظر على ارتداء النقاب أو البرقع في الأماكن العامة، فبالنسبة لمؤيدي الحظر الكامل لظهور النساء منقبات في الأماكن العامة؛ فإن هذا الأمر ضروري لحماية قيم الجمهورية، والمساواة بين الجنسين، ومنع خطر انتشار الأصولية المضادة للقيم الفرنسية والمناهضة للبيض، أما بالنسبة لمعارضي القرار من المسلمين والمنظمات الحقوقية فارتداء النقاب قضية هامشية، ولكن اللجنة البرلمانية تعمل كأداة لصرف الفرنسيين عن مشاكلهم الحقيقية الاقتصادية والاجتماعية وتشويه صورة المسلمين في فرنسا... خصوصا أن العمدة الشيوعي"أندريه جيرا" (André Gerin) المعروف بعدائه للمهاجرين المغاربة والذي ترأّس اللجنة البرلمانية المكلفة بدراسة الموضوع، قد أعطى بعدا عنصريا وعدائيا للموضوع حين صرح قائلا: «هل يجب علينا أن ندع المجال لعقيدة التيار السلفي الأصولي الذي يقود صراعا ضد فرنسا والعنصر الأبيض»، يحدث هذا في الوقت الذي تفيد فيه تقديرات وزارة الداخلية الفرنسية أن عدد المنقبات لا يتجاوز الألفين، في حين أفادت تقديرات لأجهزة الاستخبارات أن عددهن لا يتجاوز 367 امرأة في كامل البلاد[2].

وتتوضّح هذه الصورة أكثر عبر خطابات "ساركوزي" الرافضة للنقاب والحجاب باعتبارهما استعبادا للمرأة من جهة ومعارضة للقيم الفرنسية من جهة أخرى، لذا قال سنة 2009م: «البرقع غير مرحب به على أراضي الجمهورية الفرنسية»[3]، لذا أمر حكومته في 21 أفريل 2010م بتقديم مشروع قانون في شهر ماي من أجل جعل ارتداء البرقع أو النقاب غير قانوني في فرنسا[4].

وعليه فخطابات وقرارات الحكومة الفرنسية في تلك الفترة تشير كلّها إلى وجود حالة استنفار فرنسيّة ضدّ الرّافد الثقافي الإسلامي، ومحاولة إيقاف مؤشّرات تغلغله في الهويّة الفرنسيّة، وبالتالي هي معارضة لمنطق الحوار المعلن عنه.

---

[1] عبد القادر دندن، مرجع سابق، ص 177.

[2] "The background to the French parliamentary commission on the burqa and niqab", Era Briefing Paper, 3(April 2010), P1.

[3] Cécilia Gabizon, "Sarkozy: «La burqa n'est pas la bienvenue»", Le Figaro, (sur site) https://www.lefigaro.fr/politique/2009/06/23/01002-20090623ARTFIG00055-sarkozy-la-burqa-n-est-pas-la bienvenue-.PHP, (07/10/2020), (23:12).

[4] "The background to the French parliamentary commission on the burqa and niqab", OP.CIT, P1.

كما أن المتأمل في اقتراحات وزير الهجرة الفرنسي والتي قد تجد طريقها للتجسيد بعد نهاية النقاش حول الهوية، والمتمثلة في مشروع إنشاء عقد للاندماج الجمهوري يوقّع عليه كل أجنبي يزور فرنسا أو يقيم فيها، إضافة إلى إخضاع منح الجنسية لشرط إتقان اللغة الفرنسية وهضم قيم الجمهورية والتمكن من أداء « لامارسييز »(La Marseillaise)، كل هذه الأفكار تنطلق من افتراض مفاده أن المسلمين في فرنسا هم خارج المتن الثقافي الفرنسي، وأن مصلحة فرنسا تكمن في إيقاف تيار هجرة المسلمين الذين تزايد تعدادهم أكثر مما ينبغي، وأصبحوا يشكلون عبئا سياسيا، اقتصاديا وثقافيا على فرنسا، لذلك فإن إعلان فتح نقاش حول الهوية الوطنية يخفي في باطنه حيلة سياسية/أمنية للظّفر بقوانين تتيح للسلطة حرية التصرف حيال النزيف الإسلامي داخلها، خصوصا أنه قبل سنوات قليلة أعلنت فرنسا أنها حولت وجهتها نحو هجرة النخب والمثقفين أي الهجرة الانتقائية التي تخدم مشروعها التنموي والفرونكوفوني.

3. الخصوصيّة الفرنسيّة في مواجهة تيّارات العولمة:

وجد الكثير من المختصين صلة وصل بين الحوار الذي جرى حول الهوية في فرنسا واشتداد تأثير تيّارات العولمة على الخصوصية الثقافية والهويّاتية الفرنسية المهددة بفقدان مكانتها التاريخية كمركز تأثير ثقافي وتميز حضاري.

فإذا كانت الهوية الوطنية الفرنسيّة تشكل مفهوما روحانيا يعتمد على التاريخ المشترك ومجموعة من القيم، وبعض هذه القيم راسخة في نوع من المسيحية العلمانية، وبعضها الآخر في المعتقدات الثورية التنويرية المرتبطة بحقوق الإنسان، المساواة، اللغة الفرنسية، المدارس العلمانية، وفكرة مسؤولية الدولة عن المصالح المشتركة وتطبيق المبادئ الجمهورية، فإن العولمة تتملّص من هذا وتؤمن بمنطق ما بعد القوميّة، وبالتّالي فالهوية الوطنيّة الفرنسية بمفهومها المقدّم لا تتماشى مع متغيرات العولمة المتسارع، الذي يرى أنّ الهوية الوطنية لابد أن تُهجر لصالح الهوية الأوروبية، حتى لو لم يكن الشعور بالانتماء إلى أوروبا راسخا بين شعوب الاتحاد الأوروبي، لتذوب عقبها الهويّة الأوروبيّة ضمن هويّة عالميّة لا تؤمن بالحدود فالكل بشر والكل متساو.

وبالعودة لسؤال الهوية المطروح فهو ليس بالسؤال الجديد ضمن هواجس وانشغالات الفرنسيين، ولكنه يُطرح اليوم ضمن سياق آخر تفرضه ضغوطات عصر العولمة، وبالتّالي فإشكالية الهوية المطروحة في فرنسا اليوم ما هي إلاّ انعكاس للتخوف من ضياع ما طَبع الذاكرة الفرنسية منذ حوالي قرنين، أي موقع المركز العالمي الموجه على المستوى الثقافي، فتسارع وتيرة العولمة أصبح يهدد اليوم ثلاثة مبادئ للهوية الفرنسية وهي: الاندماج(في التعامل مع الهجرة)، العلمانية (في ضبط العلاقة بين ما هو ديني وما

هو دنيوي) والمرفق العام (في مجال تدبير الخدمة العامة)، في كل هذه المستويات يتعرض النموذج الفرنسي لضغوطات غير مسبوقة، فمطلب الاندماج المفروض على المهاجرين خاصة غير الأوروبيين من بينهم المسلمين، يفضي إلى إلغاء وتهميش حق الاختلاف واللاّئكية بشكل راديكالي متشدد ما أبرز مخاطر الانزلاق لخدمة دعاوى لا علاقة لها بالفصل بين الدين والدولة، مثل قضية الحجاب وبعدها النقاب، ومن ثمّ مبدأ تكافؤ الفرص الذي بات مغيبا في كثير من الأوقات في مجتمع فرنسي متعدّد.

وعليه فالحوار حول الهوية الوطنية في فرنسا يمكن النظر إليه إذن كنوع من رد الفعل والانكفاء على الذات، حول الهوية الثقافية وحول القومية الفرنسية أمام عولمة جارفة آتية على خصوصية الكيانات الوطنية، وتوضع القيم الإسلامية هنا لدى الفرنسيين كعامل تهديد للخصوصية الفرنسية، لأن التخوف من أسلمة البلاد منتشر في فرنسا كما هو الحال في عموم أوروبا[1].

4. الاستغلال السّياسي لحوار الهوّيّة الوطنيّة:

من الأمور المتفق عليها أن فتح مثل هذا الحوار حول قضية جدّ حساسة بالنسبة للفرنسيين ألا وهي الهويّة لم يكن اعتباطيا أو محض صدفة، وإنّما تقف وراءه أهداف سياسية، وخاصة إذا ما رجعنا إلى تاريخ فتح الحوار وهو شهر واحد قبيل الانتخابات الّتي تمّ إجراؤها في مارس 2010م، وهو ما جعل الجميع يتفق على أنّ إثارة قضية الهوية ترتبط بالاستراتيجية التقليدية لليمين المتطرف، الذي اعتاد التركيز على التخويف من المهاجرين لكسب أصوات أقصى اليمين على عتبة الانتخابات.

وبالعودة إلى المشهد السياسي والاقتصادي في تلك الفترة؛ فقد كانت حكومة "فرنسوا فيون" (François Fillon) اليمينيّة تواجه مصاعب اقتصادية بسبب الأزمة المالية، فضلا عن الجدل الذي أثير بعد اعتزام الرئيس "ساركوزي" تعيين نجله على رأس أكبر مجمع اقتصادي في فرنسا، ثم عدل عن ذلك بسبب ضغوط المعارضة.

لهذا السبب أشار النائب المعارض عن « حزب الخضر» "نويل مامير" (Noël Mamer) إلى أنّ: «فتح مثل هذا الحوار حول الهوية الوطنية هو عملية لتحويل الوجهة عن المشاكل الحقيقية التي يعاني منها الفرنسيون والمأزق الذي تعيش فيه الحكومة بسبب الأخطاء المتراكمة»، واعتبرت المعارضة الفرنسية بجميع تشكيلاتها أن الإعلان عن فتح مثل هذا الحوار يراد منه جذب أصوات اليمين المتطرف استعدادا للانتخابات الجهويّة القادمة[2].

---

[1] عبد القادر دندن، مرجع سابق، ص ص 179-182.

[2] عبد القادر دندن، مرجع سابق، ص 183.

والواقع أن موضوع الهوية قد سيطر على الحياة السياسية الفرنسية، منذ أن فاجأت الحملة الانتخابية لرئاسيات 2007م المتتبعين بتربع قضية «الهوية الوطنية» على طليعة الحوار السياسي، بعد أن كانت القضايا الرئيسية في انتخابات 1995م تدور حول البطالة والتفاوت الاجتماعي، وفي سنة2002م كانت الأولوية للقضايا الأمنية، غير أن المرشحين الثلاثة في انتخابات 2007م ركزوا بشكل أو بآخر على موضوع«الهويّة»، وبالأخص المرشح الذي كان أوفر حظا للفوز بالانتخابات "نيكولا ساركوزي"؛ هذا الأخير الذي قدّم مقترح إنشاء وزارة للهجرة والهوية الوطنية، كتتويج لمسيرته على رأس وزارة الداخلية أين أقر قانونا جديدا صارما للهجرة، كما تبنى سياسة أمنية محضة في تعامله مع الضواحي غاب فيها أي وجود للحوار، ويعود هذا إلى إيمانه بأن فرنسا ليست مجبرة على قبول هجرة مفروضة، بل من حقها اختيار من تريد استقبالهم، وإيمانه بأن الهجرة أصبحت تهدد الهوية الوطنية، مع تشويه اللغة الفرنسية في الضواحي حيث يستعمل المهاجرون المغاربة خصوصا لغة هجينة وبذيئة، إضافة لنمو التهديد الإرهابي والخلايا الإسلامية بسبب الهجرة، والحقد الدفين لدى المهاجرين المسلمين بالخصوص تجاه فرنسا، وهو ما عكسته أحداث الضواحي 2005م، والتصفير على النشيد الوطني الفرنسي في مقابلة الجزائر/فرنسا... وهي الأحداث التي رأى فيها الكاتب الفرنسي"آلان فنكلكروت"(Alan Finkelcrot) عنصرية تجاه العنصر الأبيض في فرنسا، وبالتّالي أصبحت العلمانية حسبه مهددة من جرّاء الحضور المكثف للإسلام السياسي ولبعض التقاليد المنحدرة من الهجرة (الحجاب، النقاب، تعدد الزوجات وغيرها...)[1].

وبالعودة لموضوعنا «الإسلاموفوبيا» فقد وجدت في التربة الفرنسية كل ظروف الاستقرار والتنامي، فقد أصبحت كما رأينا مجالا للاستغلال السياسي خاصة من طرف «اليمين المتطرف» الذي يجد فيها استثمارا سياسيا حقيقيا، يضمن له أصوات المتوجّسين من كل ما له علاقة بالإسلام والمسلمين في فرنسا، فـ:"جون ماري لوبان"(Jean Marie Le Pen) زعيم«الجبهة الوطنية» الفرنسية، الذي وجد نفسه لأوّل مرّة سنة 2002م منافسا في الدور الثاني للانتخابات الرئاسية الفرنسية، وبدا أن خُطَبَه السياسية الشعبوية والمعادية للإسلام تحظى ببعض الجاذبية[2].

[1] سيدي محمود هلال، "الهويّة والإسلام والهوّيّة الوطنيّة في الانتخابات الفرنسيّة"، نقلا عن:
https://www.aljazeera.net/opinions/2007/4/12/, (10/10/2020), (01 :57).

[2] Gabriele Marranci, "Multiculturalism, Islam and the Clash of Civilisations theory: Rethinking Islamophobia", Culture and Religion, 5(March 2004), P112.

فالمتتبّع للخطاب السياسي الفرنسي المؤكد على مفاهيم الجمهورية، العلمانية وحب فرنسا، يجده ينتهي في كل مرة إلى الحديث عن الإسلام والمسلمين وصعوبة اندماجهم مع مبادئ الحداثة، لينتهي إلى المطالبة بضرورة تغيير الإسلام، وكأن تغيير أي دين متوقف على قرار سياسي.

ولكي نفهم أكثر طبيعة النقاش الانتخابي الفرنسي حول مسألة الهجرة والهوية الوطنية ونستوعب خطورته، لا بد من تجاوز المستوى السياسي الظرفي والتّوجه نحو تلمّس امتداداته على المستوى الثقافي العام حتى خارج حدود فرنسا الجغرافية:

فالمشكل الأول الذي يطرحه اقتراح المرشح "ساركوزي" هو هذا الربط غير البريء بين «الهجرة»(Immigration) و«الهوية الوطنية» (National Identity)، ذلك أنه مبني من ناحية على خلفية تهديد الهجرة للهوية الوطنية الفرنسية، ثم من ناحية ثانية على خلفية اختلاق تعارض بين الأنا (الهوية الوطنية) والآخر (الهجرة).

أما المشكل الثاني فمرتبط بالنتيجة العكسية للعولمة، إذ بقدر ما ساهمت في توسع الاستفادة من وسائل النقل ومن انتشار المعلومات وبالتالي من تراجع دور الحدود الجغرافية والسياسية، نلاحظ أنّها ساهمت في الوقت نفسه في تصاعد نوع من الانكفاء حول الهويات الثقافية وحول القوميات، ولعلّ هذا الوضع يمكّننا من فهم الخطاب المُتبنّى حول الهوية الوطنية في فرنسا وفي غيرها من البلدان؛ على أنه مجرد رد فعل على عولمة آتية لا محالة على خصوصية الكيانات الوطنية.

وبناء على كل ما سبق أصبحت مسألة العلاقة بين «الهجرة» و«الهوية الوطنية الفرنسية» مختزلة في السّؤال التالي: ماذا يعني أن تكون فرنسيا؟ والجواب عن هذا السؤال حسب اليمين السياسي يكمن في تبني رموز الهوية الفرنسية مثل: اللّغة، العلم والنّشيد الرّسمي، ثم العلمانية والنظام الجمهوري... كل هذا في إطار حب ظاهر للوطن فرنسا، وعليه فالتاريخ أثبت أن المزايدة السياسية حول الهوية الوطنية ومحاولة بنائها المتشنجة تنتهي حتما إلى خطاب لإقصاء الآخر لأسباب ثقافية أو عنصرية فالخطاب حول الهوية الوطنية يبقى في النهاية شكلا من أشكال الكليانية (الزبونية) الثقافية[1].

(02)تقييم مدى فعاليّة الحوار حول الهوّيّة الوطنيّة بالنّسبة لقضايا الإسلام والمسلمين في فرنسا:

تباينت ردود الأفعال حول المبادرة بين مؤيّد ومعارض؛ إلاّ أنّ الأمر المتّفق عليه اللغة، العلم والنشيد الوطني هي مكونات رئيسية للهوية الوطنية الفرنسية، كما وأظهر استطلاع قامت به صحيفةle Parisien

[1] سيدي محمود هلال، موقع سابق.

أنّ 60% من الفرنسيين يؤيدون هذا الحوار[1]، في حين أثبتت الأسابيع الأولى العكس أين تسلّم الموقع عددا هائلا من ردود الفعل العنصريّة، كما وقرّرت المعارضة الاشتراكيّة مقاطعة اللّقاءات لأنها رأت أنّها تسيء كثيرا إلى المهاجرين وبالأخص المسلمين منهم، وترى المعارضة اليسارية أن مثل هذا النقاش خطير مؤكدة صعوبة تحديد «الهوية الوطنية» في بلد أثرت فيه أجيال متتالية من المهاجرين، وهنا دعا كلّ من "ميشيل أليو ماري" و"جان بيير رافاران"(Michèle Alliot-Marie et Jean-Pierre Raffarin) إلى فتح مناقشة حول «الوحدة» (Unity) بدلا من «الهويّة»(Identity)[2]، في حين اتهمت المعارضة "نيكولا ساركوزي" أيضا بإثارة هذا الموضوع مجددا بعد فتحه خلال حملته الانتخابيّة سنة 2007م وهذا بهدف جذب ناخبي اليمين المتطرف على حد قولها[3]، في حين لم يتورّع أعضاء من حزب «الاتحاد من أجل حركة شعبيّة» اليميني الحاكم عن الإدلاء برأيهم بشكل جارح، فأحد وزراء الدّولة طالب الشّباب المسلم بأن يسير وفق القيم الفرنسيّة في حال رغبتهم في الحصول على عمل، كما أدلى "جون ماري لوبان"(Jean Marie Le Pen) زعيم حزب «الجبهة الوطنيّة المتطرّفة» برأيه قائلا: «علينا أن نكون أكثر جرأة بتوجيه الأسئلة الحقيقة المتوارية خلف سطور هذا النّقاش حول الهويّة الوطنيّة، علينا بالأحرى طلب العون، فقد تمّ تهميش تقاليدنا وثقافتنا وهويّتنا بسبب الهجرة»[4].

أمّا عن تقييمنا الخاص لهذا الحوار من خلال كل ما سبق تضمينه في هذا العنصر، يجعلنا نقول أنّ فتح مثل هذا الحوار لم يقدّم الكثير لقضية الهويّة في فرنسا ولا لتقريب العلاقة بين ثنائيّة «نحن» و«هم»، وذلك كونه دخل في انزلاقات أخرجته عن الغاية المصرّح بها ليدخل خانة أخرى تصطبغ أكثر بالعنصريّة تجاه المسلمين في فرنسا، والعمل على تصويرهم في صورة المختلف الذي لا يتقبّل الاندماج في الهويّة الفرنسية بقيمها العلمانيّة، وبالتالي استغلال القضيّة لأغراض سياسيّة كربح أصوات الناخبين والهروب من المشاكل الحقيقيّة التي يعاني منها المواطن الفرنسيّة؛ فكلما سمحت الفرصة وتطلبت الأوضاع نجد المسؤولين الفرنسيّين يربطون المشاكل المطروحة بقضيّة الهويّة وبالتالي بالمسلمين، ولعلّ هذا ما تأكد في طريقة تعامل فرنسا مع مطالب «السترات الصفراء»(Gilets Jaunes)، فبدلا من امتصاص غضبهم وتقديم

---

[1] Identité nationale: le cyber-débat est lancé, (sur site) https://www.leparisien.fr/politique/identite-nationale-le-cyber-debat-est-lance-02-11-2009-696528.PHP, (12/10/2020), (00:14).

[2] Eric Mandonnet (en 2009), "2009- Identité nationale: le débat incontrôlable", l'express, (sur site) https://www.lexpress.fr/actualite/politique/2009-identite-nationale-le-debat-incontrolable_2056353.html, (11/10/2020), (01:45).

[3] الفرنسيون يرغبون في مناقشة موضوع "الهوية الوطنية"، نقلا عن:

https://www.france24.com/ar/20091101-french-warm-national-identity-poll-minister-immegration-eric besson-60-percent, (12/10/2020), (1 :45).

[4] عبد القادر دندن، "الإسلاموفوبيا وحوار الهوّيّة الوطنيّة في فرنسا: أبعاد ودلالات"، الحكمة، المجلد3، 7(جويليا 2011م)، ص161.

حلول ناجعة لجأ الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون"(Emmanuel Macron) في خطابه سنة 2018م إلى فتح قضيّة «الهويّة»؛ «الأمّة» وقضايا «الهجرة» مجددا، فبدلا من معالجة المشكل مباشرة يتمّ التّمويه عبر فتح مثل هذه القضايا وكأنها المصدر الحقيقي لمطالب «السترات الصفراء»، ففي مواجهة أزمة اجتماعية وأزمة نظام، يستجيب رئيس الجمهورية بإجراءات صغيرة ... وبحكم مقيت على الهجرة، وهو ما اعتبره "دومينيك سوبو"(Dominique SOPO) رئيس منظمة«SOS Racisme» محاولة لإلقاء المهاجرين في غذاء الإحباط الاجتماعي، لذا طالب بمكافحة هذا.

فأصحاب «السترات الصفراء» يطالبون الرّئيس "ماكرون" بضرائب أقل، إنفاقًا عاما، تحسين وضعيّة العمال والمتقاعدين، تحسين مستوى المعيشة والقوّة الشّرائيّة، مزيدا من الدّيموقراطية وهجرة أقل؛ إلاّ أنهم لم يصرحوا إطلاقا إلى وجود تهديد تشكله الهجرة على الهويّة الفرنسيّة. إلاّ أنّ الرّئيس "ماكرون" عبر خطاباته عمل على تحويل مطالب «السترات الصفراء» نحو قضية الهجرة والهوية الفرنسيّة، وهو ما تفطنت له «السترات الصفراء» والمعارضة التي شبهت خطابات "ماكرون" بسابقه "ساركوزي"(*).

وفي الأخير نقول أنّ معالجة قضية «الهوية الوطنيّة الفرنسيّة» لا يكون بخلط الأوراق لأهداف سياسية، أو بتخصيص مساحة معينة لتحرّك الآخر فقط، وإنما لابدّ من غرس روح تقبّل الآخر في الفرنسي ذاته منذ الصغر، وقبول التّحوّلات الّتي تسبّبها الاتصالات والتّبادلات الثّقافيّة مع الآخر.

المطلب الثّالث: مبادرات الحكومة الفرنسيّة ومنطق تدمير الأمننة في علاج ظاهرة الإسلاموفوبيا

إن قياس ما قدمته الحكومة الفرنسية كحلول لامتصاص «ظاهرة الإسلاموفوبيا» المستشرية مجتمعيا فيها، يجعلنا نتساءل هل تمكنت مختلف المبادرات العموديّة من نزع منطق الأمننة عن ظاهرة الإسلام في فرنسا؟ وبالتالي إرجاعها إلى مصاف القضايا العاديّة غير الحسّاسة؟ لتكون الإجابة عن هذا السؤال بالعودة إلى كل ما تم التّطرق إليه خلال هذا المبحث والفصول الأخرى، إجابة نسبيّة ففرنسا كدولة

* للتّوسع أكثر حول هذا الموضوع، انظر:

- Paméla Rougerie, "«Immigration» et «identité nationale» : le débat que veut ouvrir Macron irrite déjà", Le Parisien, (sur site) https://www.leparisien.fr/politique/immigration-et-identite-nationale-le-debat-que-veut-ouvrir-macron-irrite-deja-10-12-2018-7965420.PHP, (13/10/2020), (20:27).
- Nicolas Berrod et Paméla Rougerie, "Migrations : le pacte de l'ONU qui affole les Gilets jaunes", Le Parisien, (sur site) https://www.leparisien.fr/politique/migrations-le-pacte-de-l-onu-qui-affole-les-gilets-jaunes-09-12-2018-7963857.PHP, (13/10/2020), (20:27).
- Valery Hache, "Gilets jaunes", Challenges, (sur site) https://www.challenges.fr/tag_organisation/gilets-jaunes_34789/,(13/10/2020), (20: 27).

لم تتمكن من احتواء الظاهرة ولا تقديم حلول حقيقيّة لها، وذلك لأن المسار العمودي لم يكن مفعّلا بشكل يهدف لبناء سلام مجتمعي حقيقي في فرنسا، بل بالعكس كان سببا في تأزّم العلاقة بين الفرنسي وشريكه المجتمعي الآخر الفرنسي المسلم وتأجيجها، وبالتالي كانت الخطابات الرسميّة بمبادراتها سببا في تنامي «ظاهرة الإسلاموفوبيا» في فرنسا لا سببا في علاجها، وذلك لما تحمله من تناقضات بين ما تصرّح به وما تطبقه على أرض الواقع، فقبل التطرّق لتحليل خطابات وقرارات الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" الأخيرة فيما يتعلق بالإسلام ، ننطلق أولا بما جاء به European Islamophobia Report 2017 والتي لا تختلف نتائجه وقراءاته عما حدث في زمن الرئيس "ماكرون"، حيث اعتبر التقرير أن الإسلام كان موضوعا رئيسيّا في انتخابات الرئاسة الفرنسية لسنة 2017م، أين بدأ المرشحون في تصعيد نبرة الرّهاب والعداء فيما يتعلق بحماية الهوية الفرنسية من الإسلام والسكان الفرنسيين من المسلمين[1]، وعليه نستنتج أن انتخابات 2017م كانت تكريسا واضحا لأيديولوجية اليمين المتطرّف واستمرارا واضحا للجدل العنيف حول البوركيني الذي بدأ سنة 2016م، فعند قراءة مضمون European Islamophobia Report فيما يتعلق بكيفية تعامل رؤساء الجمهورية أو حتى مرشحي الانتخابات الرئاسية مع قضية الإسلام، نجد أن معظم إن لم نقل جل الخطابات والقرارات تأخذ المسار والنكهة عينها فقط الأوجه تتغير؛ فمثلا إذا ما قارنا خطاب المرشح "فرونسوا فيلو" (François Fillon) سنة 2017م[2] مع خطابات وقرارات "إيمانويل ماكرون" أواخر سنة 2020م نجدها جد متشابهة، فكلاهما ربط الإسلام بالتعصب والتّطرّف وهو ما يستدعي حسبهم بناء رقابة إداريّة صارمة على العقيدة الإسلامية طالما أنّها متجذّرة في الجمهوريّة، كما وطالب كلاهما بحل جميع المنظمات ذات التّوجّه السلفي أو الإخواني من جهة وإعادة ترتيب العلاقة مع الدّول التي تؤوي منظري الإسلام الراديكالي وتجّار البوركيني[*] من جهة أخرى، وهنا نرى أن كلاّ من "فيلو" و"ماكرون" أرجعا المشاكل التي تعاني منها فرنسا إلى الإسلام الراديكالي، في حين أخرجا الديانتيْن المسيحية واليهوديّة من خانة المهدِّد بحجة أنّ المنتمين لهاتين الدّيانتيْن يعيشون في سلام مع قيم الجمهورية والعلمانية.

---

[1] Enes Bayrakli and Farid Hafez, European Islamophobia Report (Istanbul: SETA, 2018), P223.

[2] للاطّلاع أكثر، انظر:

- François Fillon, "La religion musulmane doit accepter sans condition ce que toutes les autres religions ont accepté", La Villette (janvier 29, 2017), (sur site) https://www.dailymotion.com/video/x5a33nc.

* نشير هنا أنّ "ماكرون" في حملته الانتخابيّة كان مع احتشام المرأة ولبسها البوركيني كتطبيق لاحترام الأديان، إلاّ أنّ موقفه هذا المدعّم للمسلمين في فرنسا تغيّر بمجرّد وصوله للسلطة، وهو ما يفسّر أنّ تصريحاته المساندة للإسلام ما هي إلاّ خطة لكسب رضا المسلمين، وبالتّالي الحصول على أصواته.

وعليه فالاختلاف الوحيد بينهما هو التوقيت الزمني والمنصب المتقلَّد، الأمر الّذي جعل خطابات الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" وقراراته الأكثر تأثيرا كونه رئيسا للجمهوريّة الفرنسيّة ولديه صلاحيات، فبالعودة لمبادرات الحكومة الفرنسيّة ومنطق تدمير الأمن في علاج «ظاهرة الإسلاموفوبيا» في عهد "ماكرون"؛ فعلى الرّغم من أنّ «ظاهرة الإسلاموفوبيا» ليست بالظاهرة الجديدة على أوروبا بما فيها فرنسا، إلاّ أنّ الظاهرة اتخذت أبعادا جديدة في عهد "ماكرون"، فإذا ما ربطنا مضامين خطابات "ماكرون" الأخيرة بالجانب النظري للدّراسة، نجد أن كلّ خطاباته تسعى لإضفاء الطابع الأمني المؤسّسي على ظاهرة الإسلام في فرنسا، إذ لم نعد نلمح خطابا لبيراليا بل اصطدمنا بخطابات تعودنا سماعها من «اليمين المتطرّف»، وهو ما وضع الرئيس الفرنسي محل سخط ونقد محلي وعالمي، ففي الكلمة التي ألقاها "ماكرون" في الثاني من أكتوبر 2020م أعلن أنّ الإسلام اليوم هو دين يعيش أزمة في جميع أنحاء العالم(*) لذا بات من الضروري على فرنسا «التصدي للنزعة الإسلامية الراديكالية» الساعية إلى إقامة نظام مواز وإنكار قيم الجمهورية، وقال "ماكرون" خلال عرضه لخطة عمل حول «النزعات الانفصالية» وبالخصوص النزعة الإسلاموية المتطرفة؛ والتي اعتبرها السبب الرئيسي لتسرّب الأطفال من المدارس في فرنسا، تطوير ممارسات رياضية وثقافية خاصة بالمسلمين، التلقين العقائدي وإنكار مبادئ الجمهوريّة على غرار المساواة بين المرأة والرجل، ولمكافحة من يوظفون الدين للتشكيك في قيم الجمهورية، قام "ماكرون" بتقديم مشروع قانون حول «النزعة الانفصالية» لمجلس الوزراء بداية شهر ديسمبر ثم مناقشته في البرلمان في النصف الأول من عام 2021م(1)

* إنّ مثل هذا التّصريح يمكن اعتباره غطاء قدمته فرنسا لتبرير السياسات الجديدة المتبناة تجاه مسلميها.

[1] فوزي بن جامع، "ماكرون يدعو إلى التّصدّي للنزعة الإسلاميّة الرّاديكاليّة الساعية إلى إقامة نظام مواز في فرنسا"، موقع فرانس 24 : https://www.france24.com/ar/20201002-, (25/07/2021), (01: 01).

أي قبل الانتخابات الرئاسية لسنة 2022م(*)، وبعد سبعة أشهر من الأخذ والرّد بين البرلمان ومجلس الشيوخ، صادق النواب يوم 23 جويليا2021م على نص «احترام مبادئ الجمهورية» المقدم كعلاج لما يعتقد أنه «سيطرة الإسلاميين» على المجتمع أو بالأدقّ «الإسلام المتطرّف»، بأغلبية 49 صوتا مع معارضة 19 وامتناع 5 عن التصويت[1].

إنّ من بين أبرز المواد الّتي نصّ عليها هذا القانون الّذي تمّ إعطاءه تسمية أخرى هي: «قانون مبادئ تعزيز احترام قيم الجمهورية»؛ نذكر:

- فرض مبدأ الحياد الديني لموظفي القطاع العام أو موظفي القطاع الخاص المكلّفين بمهام في القطاع الخاص.
- فرض رقابة مشددة على المساجد، الجمعيّات الدّينيّة والثقافيّة والمدارس الخاصة.
- حل الجمعيات التي ترى فيها الدولة مساسا بقيم الجمهورية مع عدم العودة إلى القضاء.
- فرض شروط مشدّدة للتعليم المنزلي.
- حضر ارتداء الحجاب في المؤسّسات التعليميّة ما قبل الجامعة.
- فرض رقابة على المحتويات الرّقميّة(**).

*لفهم معمق لخطاب الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" يمكن الرجوع لخطابه المعروض على اليوتوب:

- Le discours d'Emmanuel Macron sur les "séparatismes", (sur site) https://www.youtube.com/watch?v=V6shlaEaFSU, (02/10/2020), (21:00).

من خلال المقارنة بين هذا الخطاب وبين المقابلة التي أجراها " إمانويل ماكرون" مع قناة الجزيرة نلاحظ وجود اختلاف بين ما صرح به في خطابه الأوّل وبين ما صرح به في لقائه الخاص مع قناة الجزيرة، أين نفى تماما تدعيمه للرسوم المسيئة للرسول عليه أفضل الصلاة وأفضل التسليم وأن ما تم تداوله هي أخبار مضللة ومقتطعة من سياقها، مؤكّدا أنه ليس لديه أي مشكلة مع الإسلام وإنما معركته هي ضدّ الإرهاب والتّطرّف، واصفا أن حملة مقاطعة المنتجات الفرنسية غير لائقة، وهنا نفهم أن تعديل "ماكرون" لتصريحاته جاء لامتصاص الغضب الداخلي والخارجي للمسلمين، إلاّ أن الشيء الذي لم يتغير هو المضي قدما نحو تطبيق «قانون مبادئ تعزيز احترام قيم الجمهورية» المستهدف بطريقة أو بأخرى المسلمين في فرنسا، وهنا يظهر ككل مرة التناقض بين ما تصرح به الحكومة الفرنسية وبين ما يُطبّق على أرض الواقع.

- لقاء قناة الجزيرة الخاص مع الرئيس الفرنسي، المنزّل على اليوتوب يوم: 2020/10/31م، ارجع:

https://www.youtube.com/watch?v=JLPDHFSaqVE,(31/10/2020),(21:00).

[1] Feiza Ben Mohamed, "France: la loi contre le « séparatisme » définitivement adoptée par l'Assemblée Nationale France", Agence Anadolu, (Sur Site) https://www.aa.com.tr/fr/monde/france-la-loi-contre-les%C3%A9paratisme-d%C3%A9finitivement-adopt%C3%A9e-par-lassembl%C3%A9e-nationale/2312463, (25/07/2021), (01: 23).

** للاطلاع على قانون «مبادئ تعزيز احترام قيم الجمهورية» (confortant le respect des principes de la République)، انظر:

- Projet de loi nº 3649 confortant le respect des principes de la République, Enregistré à la Présidence de l'Assemblée nationale le 9 décembre 2020. Assemblée Nationale, sur site) https://www.assemblee-nationale.fr/dyn/15/textes/l15b3649_projet-loi, (27/07/2021), (20 :20).

وعند قراءة مواد هذا القانون يتبادر في ذهننا ثلاثة أسئلة: ما هي الظروف التي أدت إلى إنتاج خطاب "ماكرون" التّضييقي على مسلمي فرنسا؟ ما هي نتائج خطاب "ماكرون" على الصعيد المجتمعي؟ وفي الأخير هل قانون «التصدي للنزعة الإسلامية الراديكالية» أو ما تم تسميته لاحقا بـ: «قانون مبادئ تعزيز احترام قيم الجمهورية» يمثّل فعلا روح الجمهورية الفرنسيّة والبحث عن سلام حقيقي مع الآخر المسلم؟

فبالنّسبة لإجابة السّؤال الأوّل؛ فقد ألقى الرّئيس "ماكرون" خطابه في ظلّ ظروف ضاغطة بعد الاعتداء بالساطور الذي نفذه شاب باكستاني قبل أسبوع من خطاب "ماكرون" في باريس، والمحاكمة الجارية في قضية الهجوم على «شارلي إيبدو» عام 2015م، ويأتي هذا الخطاب المناهض للنزعة الانفصالية في سياق حساس في فرنسا حيث تعد العلمانية قيمة أساسية ويمثل الإسلام الديانة الثانية في البلاد. كما تزامن خطاب "ماكرون" مع تعرضه لنيران اليمين واليمين المتطرف اللذين يتّهمانه بالتراخي، واليسار الذي يندد بوصم المسلمين لأسباب انتخابية.

لقد انعكست تصريحات "ماكرون" وقراراته سلبا على الصّعيد المجتمعي، حيث تزايدت حوادث الاعتداء ذات الدوافع العنصرية ضدّ العرب والمسلمين أمام صمت الإعلام والسلطات الفرنسيّة، وما زاد الطين بلّة إعلان وزير الداخلية الفرنسي "جيرالد دارمانان"(Gérald Darmanan) أن بلاده أغلقت 73 مسجدا ومدرسة خاصة ومحلا تجاريّا منذ مطلع العام الجاري؛ بذريعة مكافحة «الإسلام المتطرف»، لافتا إلى اعتزام باريس ترحيل 231 أجنبيا من البلاد بحجة تطرّفهم[1]، وأمام هذا الوضع اعتبر الكثيرون أن ما يحدث في فرنسا وبعض الدّول الأوروبيّة يمثّل حملة مُمنهَجة ضد المسلمين، ما أدى إلى حدود مظاهرات مناهضة للأعمال المعادية للإسلام والمسلمين سواء داخل المجتمع الفرنسي أو خارجه، كما وظهرت أعمال متطرفة كحادثة قطع رأس لأستاذ عقب عرضه مؤخرا رسوما كاريكاتورية للنبي محمّد عليه أفضل الصّلاة وأفضل التّسليم على تلامذته، والتي اعتبرها الفرنسيون نتيجة مباشرة لخطاب "ماكرون" ما أدى لحدوث مظاهرات ضده كتعبير لرفض جزء كبير من الفرنسيين سياسة "ماكرون".

---

[1] للتوّسع أكثر، انظر:

- "ما الذي يجعل "إسلاموفوبيا" ماكرون وأوروبا مختلفة عن ذي قبل؟"، نقلا عن موقع TRTعربي:

https://www.trtarabi.com/now/%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D9%8A%D8%AC%D8%B9%D9%84-, (25/07/2021), (01 :38).

وبالتّالي فإن ردود الأفعال المتوازية بين الطرفين زادت من تعميق الهوّة مجتمعيا وهو مالا يحقّق معادلة السلام.

أمّا بالنّسبة لتوافق قانون «مبادئ تعزيز احترام قيم الجمهورية» مع روح الجمهوريّة وبناء سلام حقيقي مع الآخر المسلم، نجده يحمل في طياته جملة من التناقضات ما يجعلنا نصنّفه في خانة المبادرات السلبيّة المضيّقة على المسلمين، فعقب قراءة مواد هذا القانون لاحظنا أنه يدقّق في أبسط التفاصيل المتعلّقة بالمسلمين (الأكل الحلال، الجمعيات، المدارس، المساجد، الحجاب واللّباس...إلخ)، وبالتّالي هو قانون لم يأت لاحتواء «ظاهرة الإسلاموفوبيا» أو تقديم معالجة وحلول حقيقيّيْن لوضع المسلمين في فرنسا، بقدر ما جاء هذا القانون لزيادة الشرخ بين المسلم الفرنسي والسلطة من جهة والمسلم الفرنسي والآخر غير المسلم من جهة أخرى، وعلى الرغم من أن مواد القانون تتسم بأنّها عامّة ولا تستهدف المسلمين صراحة، وهو السبب الذي قاد «اليمين المتطرف» إلى عدم التصويت عليه كونه يريد نصوصا صريحة تتجه مباشرة للمسلمين وليست نصوصا عامّة قابلة للتأويل والتلاعب، إلاّ أن طرح مثل هذا القانون والمصادقة عليه يوم 23 جويلية 2021م (أسبوع عيد الأضحى للمسلمين)، هو في حد ذاته توقيت مهين للمسلمين، ضف إلى ذلك أنّ لفرنسا قضايا أهم من وضع المسلمين أو محاربة ما سمّوه «الإسلام المتطرف»، فالملف الاقتصادي أو الصحي يعد الأجدر بالمعالجة، فمن جهة صرحت الحكومة الفرنسية أن هذا القانون جاء لمحاربة «الإسلام المتطرف» وفي الوقت نفسه هو علاج لما يُعتقد أنه سيطرة الإسلاميين على المجتمع، فهذا التلاعب في المصطلحات هو دليل على التناقض، فمشكلة فرنسا ليست «الإسلام المتطرّف» بل هو الإسلام في حد ذاته فالحجاب واللّحم الحلال ليسا من مظاهر التطرف، وهو ما يطرح علامات استفهام عديدة حول هذا القانون وعلى الممارسات العنصرية ضد المسلمين تحت شعار الحفاظ على العلمانية ومبادئ الجمهورية، فهل تقييد الآخر المختلف وبالتحديد المسلم هو حفاظ على روح الجمهورية الفرنسيّة؟

وبحسب ما صرّح به الكاتب والمفكّر الفرنسي ورئيس تحرير موقع «أوريان»21 "آلان غريش" (Alan Gresh) لقناة الجزيرة مباشر، فيما يتعلق بقانون «مبادئ تعزيز احترام قيم الجمهورية» وعلاقته بتنامي «ظاهرة الإسلاموفوبيا»؛ أن فرنسا تعيش خوفا وكراهية معا تجاه الإسلام تغذّيه الآلتان السياسية والإعلاميّة، وأن هذا الخوف ينبع ويستند نظريا لما يعرف بـ: «الاستبدال العظيم» وهو أن المسلمين والمهاجرين سيتسبّبون مستقبلا في تغيير وتشويه هوية فرنسا وعلمانيتها، وهذه الفكرة مهيمِنة ليس فقط

على اليمين والإعلام بل حتى على جزء من اليسار، كما أنّ لهذه الفكرة قوة كبيرة في التأثير وخاصة أن فرنسا مقبلة على انتخابات 2022م، وهنا اعتبر المفكّر "غريس" توظيف "ماكرون" ورقة الخوف وقانون «مبادئ تعزيز احترام قيم الجمهوريّة» في هذا التوقيت بالذات ما هو إلاّ ذريعة لربح أصوات النّاخبين من «اليمين المتطرّف» و«يمين الوسط»، ليتابع أن ما يحدث في فرنسا من أزمة اقتصادية وصحيّة يجعل من معالجة التعصّب الإسلامي في فرنسا ليس المشكل الأساسي والأهم بالنسبة للمواطن الفرنسي، كما أن طريقة التعاطي مع قضية الإسلام برمته يتنافى تماما مع فكرة العلمانيّة وشعاراتها، ففرنسا من جهة تقول لا فرق بين الأديان ولكل دين موقع في المجتمع الفرنسي كما وتنادي بحقوق الإنسان، ومن جهة أخرى توجّه هجوما صريحا ضد الإسلام والمسلمين مع ضرورة مراقبتهم أكثر من أي طائفة دينية أخرى، فتصوير الآخر المسلم كأنه مصدر تهديد كبير لفرنسا وبأن فرنسا مستقبلا ستفقد هويتها المسيحية (الاستبدال العظيم) وتصبح دولة مسلمة أمر لا صحة له، فخمسة مليون أو حتى إن وصل تعدادهم ثمانية مليون ومع التضييق الذي يعيشونه في فرنسا لن يصلوا إلى مستوى تهديد فعلي لهوية وأمن فرنسا، فالأقلية المسلمة حسب "غريس" ليس لها ذلك النّفوذ القوي الذي يجعلها قادرة على تهديد فرنسا مجتمعيا.

كما وصرح "غريس" أن فرنسا تسير نحو بناء علمانية جديدة قائمة على الانتقائية في التعامل مع الآخر وبالأخص المسلم، وهو ما يحصر مساحة تحرّك المسلم الأمر الّذي يزيد من تنامي «ظاهرة الإسلاموفوبيا» خاصة مع صمت «المجلس الأعلى للديانة الإسلامية» والتّأثير الضعيف للجالية المسلمة[1].

وإلى جانب تقييم "آلان غريس" لقانون «مبادئ تعزيز احترام قيم الجمهورية»؛ نضيف أيضا التقييم الّذي قدّمه الدكتور "عبد المجيد مراري"(Abd Elmajid Merari) مدير قسم الشرق الأوسط في منظمة FD[*]الدوليّة في مقابلة أجراها مع قناة الحوار، أين صرّح أنّ هذا القانون يناقض أصلا عنوانه الذي هو تعزيز قيم الجمهورية (المساواة، العدالة والأخوّة) والتي بنيت على التعايش المشترك، قبول الآخر، حرية الاعتقاد، حرية التديّن، وبناء على هذا التّأسيس أقرّ الدكتور "عبد المجيد مراري" عدم

[1] آلان غريس، هناك استهداف للإسلام والمسلمين في فرنسا، حصّة المسائية، قناة الجزيرة مباشر (2021/04/16م)، نقلا عن:
https://www.youtube.com/watch?v=r4MaGYjietc, (27/07/2021), (01: 27).

[*] FD= Front line Defenders
منظّمة مدافعو الخطّ الأمامي أو منظّمة المدافعين عن الخط الأمامي: منظّمة تعمل على دعم المدافعين عن حقوق الإنسان الّذين يواجهون المخاطر عند القيام بمهامهم لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان.

دستوريّته، ليثبت رأيه هذا برفض عدد من الجمعيات والمنظمات الحقوقية، وبالتالي هو قانون لا يخالف أحكام الدستور الفرنسي وتاريخ فرنسا فحسب بل حتى قانون العلمانية 1905م، كما واعتبر أن عجز الدّولة الفرنسية في التعامل مع عديد القضايا المهمة (قانون التّقاعد، فشل المنظومة التعليمية والصحية، الأزمة الاقتصادية...إلخ) جعلها تختبئ خلف قضية الهويّة في علاقتها مع الإسلام، ليتم إنتاج هذا القانون الّذي سوف يقسّم المجتمع الفرنسي إلى مواطن من الدرجة الأولى ومواطن من الدرجة الثّانية – وهو الأمر الذي يتوافق مع منطق التحليل للدراسة–؛ مع العلم أنّ هؤلاء المواطنين هم فرنسيون ذوي ديانة مسلمة أي هم ينتمون فعليا للنسيج المجتمعي الفرنسي فكيف يتم التعامل معهم بهذه الطريقة؟ فمن جهة يتم إعطاء الجنسية الفرنسيّة لهم ومن جهة يتم تهميشهم والتعامل معهم بإقصائية وهو ما يُظهر التناقض في السياسات المتبعة في فرنسا، أما بالنسبة لانعكاسات هذا القانون على مسلمي فرنسا فالدكتور "عبد المجيد مراري" فيقول أنّ: المشكل في هذا القانون هو محاكمة النّيّات ودليله في ذلك واقعتيْ إقالة خطيبي مسجدين بمجرد أنّهما وظّفا مرجعيتهما الدينية، ليتساءل هل من صلاحيات السلطات الفرنسيّة تأويل النصوص وتأويل نية الأئمّة أو مفكرين؟ وهذا مشكل آخر يُطرح في فرنسا أمام غياب تام للمؤسسات التي تمثل المسلمين بطريقة حقيقيّة بعيدا عن المصالح، فحتى «المجلس الأعلى للديانة الإسلامية» تُطرح حوله العديد من علامات الاستفهام كما سبق التطرق إليه خلال هذا المبحث، فحتى هذا المجلس باعتباره مبادرة لحماية المسلمين وقف مساندا لهذا القانون ولمواقف الدّولة الفرنسية معتبرا إيّاها متماشية تماما مع قيم الجمهورية؛ وهو ما يمثّل صدمة للمسلمين داخل وخارج فرنسا، أمّا بالنسبة لإمكانيّة نقض أو إلغاء هذا القانون فيقول "عبد المجيد مراري" حتّى ولو تم التوقيع عليه من قبل الرئيس، إلاّ أنّ الأمر لم ينته إذ من الواجب رفع طعون إلى المحكمة الدستورية أو المجلس الدستوري أو حتى المحاكم الأوروبية، فالحق لا بد له من طالب فقط يجب أن يكون ذلك بالشكل الصحيح، فالمظاهرات لن تقدّم ولن تؤخّر أي شيء في مثل هذا الوضع لذا لا بد من الاتجاه للمحاكم، مع إشارة منه أنّ تغيّر الحكومة الفرنسية مع انتخابات 2022م قد يلغي القانون تماما أو يتمّ تعديله، على اعتبار أنّ هذا القانون فقط لـ: "ماكرون" وحكومته[1].

إن ازدواجية المعايير في التعامل مع مختلف القضايا في فرنسا، هو سبب زيادة الشرخ بين المسلم الفرنسي والسلطة لأن العلاقة لم تعد تنحصر بالآخر بقدر ما باتت علاقة مسلم بسلطته بالدرجة الأولى، كون السلطة هي المحرك والمحدّد لطبيعة العلاقة بين مختلف الثنائيّات، فمن جهة

[1] فرنسا تتبنى قانون "الانفصاليّة الإسلاميّة" في ضرب صارخ لحقوق الإنسان، حصة أضواء على الأحداث، قناة الحوار، نقلا عن: https://www.youtube.com/watch?v=9kP4X78EdQc, (27/07/2021), (21 :18).

ترى فرنسا الرّسومات المسيئة للرّسول عليه أفضل الصلاة وأفضل التسليم هي حرية للتعبير، والأكل الحلال أو الحجاب هما لا حرية، فهذا التناقض في التّعامل مع القضايا وعدم الفهم الصحيح للحرية، هو سبب لتنامي التصدع بين المسلمين والسلطة في فرنسا، وخاصّة وأنّ الحكومة الفرنسيّة لا تعامل جميع الأديان فيها بالطريقة والأسلوب نفسه.

وكأبرز مثال للتناقض الحاصل داخل الحكومة الفرنسية في تعاملها مع مفهوم الحرية، والتي اعتبرها "ماكرون" خيالا وأكذوبة يرددها الناس؛ فحريّة الفرد تنتهي عندما تبدأ حريّة الآخر، ويأتي هذا التصريح كردّ فعل على التّظاهرات الحاشدة في البلاد ضدّ الإجراءات الجديدة بشأن وباء كورونا، ومثل هذا التّصريح يعيدنا مباشرة لتصريحاته القديمة شهر أكتوبر الماضي بشأن الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للرّسوم محمّد عليه أفضل الصّلاة وأفضل التسليم، أين كان يعتبر أنّ هذه الرسومات تعبّر عن قيم الجمهورية وعلى الآخر احترامها فهم في دولة ديمقراطية ليجد نفسه اليوم يقول الحرية تتوقف عند بداية حرية الآخر، أوليس المساس برمز ديني بداية حرية للآخر؟ وفي السّياق عينه نجد "ماكرون" ينتفض وبقوة عقب آخر تصوير كاريكاتوري له بمنطقة فار (Var) (تشبيهه بـ: "أدولف هتلر" (Adolf Hitler) كرمز للديكتاتورية) أين تعجّب صاحب لوحات الإعلانات "ميشيل فلوري" من قرار مقاضاته ورأى أن "إيمانويل ماكرون" يناقض نفسه، ففي الوقت الذي يسمح فيه بنشر صور مسيئة إلى النبي محمد–عليه أفضل الصّلاة وأفضل التّسليم– بزعم حرية التعبير يرفض تشبيهه بالديكتاتور، وهو الموقف نفسه المتبنى من قبل الشعب الفرنسي أين انتقدوا وبشدة موقف الرئيس "ماكرون"، ليتداولوا عبر منصات التواصل الاجتماعي تصريحا قديما له حول موقفه من الرسوم المسيئة للرسول عليه أفضل الصلاة وأفضل التسليم وعن إعادة نشرها في مباني حكومية، حيث صرّح:

«أنا أؤيد قدرة الناس على الكتابة والتفكير والرسم بحرية في بلدي، إنه حق، إنه حرياتنا. أفهم أنه قد يكون صادمًا، وأنا أحترم ذلك لكن علينا التحدث عنه» [1].

فماذا تغيّر بين الأمس واليوم؟ أم كانت مواقف البارحة مجرّد ذريعة لتبرير الإساءة للإسلام للحصول على أرباح سياسيّة بالدرجة الأولى، وتوجيه الرأي العام الفرنسي نحو قضايا هامشيّة.

[1] للتّوسّع أكثر، انظر:
"#CaricatureTonMacron: des internautes tournent en dérision Emmanuel Macron", la depeche, (Publié le 30/07/2021 à 08:33 , mis à jour à 09:35), (sur site) https://www.ladepeche.fr/2021/07/30/caricaturetonmacron-les-internautes-tournent-en-derision-emmanuel-macron-9703629.PHP, (01/08/2021), (00:18).

كما ويمكن إضافة قانون «الأمن الشّامل»(Global Security) كمثال مؤيّد لهذا الطرح، حيث أقر البرلمان الفرنسي شهر أفريل الماضي 2021م هذا القانون، وعلى الرغم من الانتقادات التي تركزت على المادة 24 منه والتي تجرم نشر صور لعناصر الشرطة بنية سيئة، إلا أن القانون الذي يضم 70 مادة، نال موافقة الأغلبية؛ إذ حظي بتأييد 75 برلمانيا فيما عارضه 33[1]، والسؤال المطروح هنا ما دامت حرية التعبير مقدسة في فرنسا فكيف يتم تجريم نشر صور مسيئة لعناصر الشّرطة وتحليلها على الرموز الدينيّة ونقصد هنا شخص الرسول عليه أفضل الصّلاة وأفضل التّسليم؟

ليكون هذا التضارب في التعاطي مع منطق الحرية لتفسير مختلف القضايا المطروحة في فرنسا، سببا لردود الفعل العنيفة من قبل الشعب تجاه السلطة من جهة وثغرة يمكن للمسلمين في فرنسا استغلالها لإثبات أنّهم هم المستهدفون من قبل السلطة من جهة أخرى، وهو ما يساهم في كل مرّة في إحياء وزيادة التوتر بين المسلم الفرنسي وسلطته، والّتي تنعكس مباشرة على علاقة المسلم بغير المسلم في فرنسا، كون الثنائيّة الأولى باتت هي المتحكمة وفي كثير من الأحيان في تحديد طبيعة العلاقة بين المسلم وغير المسلم في فرنسا.

وعليه وبناء على كل ما سبق؛ فإنّ مختلف المبادرات العمودية في فرنسا تحمل الكثير من التحامل ضد المسلمين، مما يجعلها مبادرات غير قادرة فعليا على تقديم حل ناجع وفعّال لامتصاص «ظاهرة الإسلاموفوبيا» في فرنسا، وبالتّالي تحقيق سلام مجتمعي حقيقي فيها.

[1] فرنسا: البرلمان يقر قانون "الأمن الشامل" بما فيه المادة 24 المثيرة للجدل، موقع فرانس 24، نشر 2021/04/15م (13:59)، نقلا عن: https://www.france24.com/ar, (01/08/2021), (02 :38).

المبحث الثاني: منظّمات في مواجهة الإسلاموفوبيا في فرنسا: نماذج مختارة

تتميّز الخريطة التّنظيميّة لمواجهة الإسلاموفوبيا والدّفاع عن الإسلام والمسلمين في فرنسا بالتّنوّع، إلاّ أنّ كثرتها وتنوّعها لا يعكس قوّة فاعليتها من الناحيتين السّياسيّة والاجتماعيّة في المجتمع الفرنسي، وذلك لتضارب واختلاف الهيئات والمنظّمات الإسلاميّة فيما بينها واختلاف انتماءاتها السّياسية والأيديولوجيّة، فانضواء كل تنظيم تحت راية دولة معيّنة يجعله مسيّرا لخدمة المصالح الذّاتيّة لتلك الدّولة المنشئة أو الممولّة له، وهذا على حساب المصلحة العليا للمسلمين في فرنسا، وهو ما ينتج عنه تشتّت وحدة الأقليّات المسلمة وذلك لغياب تنظيم واحد يجمعها، وهو ما يجعل منها أقليّة ضعيفة مقارنة باليهود في فرنسا، ونشير أنّ ما يميّز الخارطة التنظيميّة للدّفاع عن الإسلام والمسلمين في فرنسا، ينطبق تماما على الخارطة ذاتها في دول أوروبا وبالأخص غربها.

ولو اعتبرنا الدّفاع عن حقوق الإنسان في فرنسا منظومة فإن هذه المنظومة منقسمة بين الحركة المدافعة عن الإسلام والمسلمين والحركة المناهضة للعنصريّة في فرنسا، لتكون الحلقة المفصليّة بين الحركتيْن هي «ظاهرة الإسلاموفوبيا»، فالأولى تجعل من الدّفاع عن حقوق المسلمين ومواجهة الإسلاموفوبيا في فرنسا هاجسا لها، في حين نجد الحركة المناهضة للعنصريّة لا تسلّط الضوء على مثل هذه القضايا، كما ونجدها تخلط في غالب الأحيان بين «رهاب الإسلام» و«النّزعة الأصوليّة» وأمام هذا الخلط تسقط قضيّة الدّفاع عن حقوق المسلمين في فرنسا، وهو ما جعل من الدّفاع عن الإسلام والمسلمين قضيّة مناطة بالتنظيمات الإسلاميّة في فرنسا.

ومن أجل تقديم فهم أوضح للخريطة التنظيميّة للإسلام في فرنسا، وكيفيّة دفاعها عن الإسلام والمسلمين، نعتمد العناصر الآتية:

المطلب الأوّل: البعد التّاريخي لنشأة التنظيمات الإسلاميّة وأنواع الترابط بينها؛

المطلب الثّاني: منظّمات في وجه الإسلاموفوبيا في فرنسا؛

المطلب الثالث: تقييم مدى فاعليّة أداء المنظّمات في مواجهة «رهاب الإسلام».

المطلب الأوّل: البعد التّاريخي لنشأة التنظيمات الإسلاميّة وأنواع الترابط بينها

أوّلا: نشأة التنظيمات الإسلاميّة في فرنسا:

إنّ بداية حالة الاستنفار في فرنسا ارتبطت أوّلا بتزايد الشعور المعادي لليهود والّذي تطورت تباعا معه مسألة معاداة السامية وهذا في أعقاب حرب الستّة أيّام سنة1967م، وضمن هذا السّياق نشأت حركة مناهضة العنصرية التي تشكلت بغرض تخفيف الوطأة على اليهود وتثبيت مظلوميّتهم وتحسين صورتهم الدّولية، وللأسباب والمبرّرات ذاتها لم تسجل تلك الحركة أية مواقف تذكر من قانون 2004م الذي يحظر استعمال الرموز الدينية داخل المدارس، فنشطاء الحركة يفضلون منح الأولوية لموضوع مواجهة المواقف المعادية للسامية، فهم لا يريدون من مسألة الاعتراف بالإسلاموفوبيا أن تأخذ الكثير من وقتهم مخافة إهمال الأعمال الّتي تصب في مصلحة محاربة أعداء السامية[1] وهو ما سبق ذكره في مقدّمة المبحث، لتكون المفارقة هنا أنّ المسلمين أنفسهم من أصل سامي، فكيف يتمّ الدّفاع عن قضايا اليهود في حين يتم إهمال قضايا المسلمين مع أنّ أصلهم واحد.

وأمام هذه الازدواجية في المواقف لم يعد أمام المسلمين في فرنسا، سوى الاعتماد على أنفسهم في تشكيل الهيئات المدافعة عنهم في الغرب، فكانت ردود الفعل الأولى على بعض أنواع التّفرقة والممارسات العنصريّة بحركات احتجاج ومظاهرات مشتّتة، ليتمّ عقبها احتواء موجة الاحتجاجات عن طريق إنشاء الجمعيّات الّتي شجّعت وساعدت على إنشائها شبكات العمل الاجتماعي والأوساط السّياسيّة، لتتشكّل أولى الجمعيّات في نهاية السّبعينات، والّتي كانت تتمثّل في أغلب الأحيان في حركات طلاّبيّة قادمة من بلاد المغرب العربي، ذلك لأنّ اليساريين بالإضافة إلى الكنيسة كانوا أوّل من أعار الاهتمام لأوضاع المهاجرين.

فالمطلب الأوّل للتظاهرات وقتها كان المطالبة بشرعيّة الوجود النّهائي فوق الأراضي الفرنسيّة، لتذهب المطالب إلى أبعد من هذا بعد تأسيس العديد من الفرق المسرحيّة والغنائيّة سنوات السّبعينات، والّتي حاولت دحض الصّورة السّائدة عن المهاجرين في المجتمع الفرنسي.

ومع الانفتاح السياسي الّذي شهدته فرنسا سنة 1981م بدأ الاهتمام إعلاميّا وثقافيّا بثقافة الأجيال المسلمة في فرنسا، لتقدّم الحكومة الفرنسيّة معونات ماليّة لمختلف التّظاهرات الثّقافيّة الّتي تعبّر عن

[1] مختار مروفل، "الإسلاموفوبيا في فرنسا من الموروث الكولونيالي إلى ازدواجيّة المعايير العلمانيّة قراءة نقديّة"، نقد وتنوير 4(مارس 2016م)، ص 179.

التّعدّديّة الثّقافيّة[1]، ومع تزايد تعداد المسلمين في فرنسا تحوّلت المطالب من مجرّد حق المهاجرين في الإقامة إلى مطالب بالاعتراف بالدّين الإسلامي، ومع تأثير الاتجاهات المعادية للإسلام وعدم دفاع المنظمات المعادية للعنصريّة عن المسلمين وحقوقهم، أصبح كما سبق وأن قلنا لزاما على المسلمين تنظيم صفوفهم وتكوين هيئات ومنظّمات معترف بها من قبل الحكومة؛ للدّفاع عن حقوقهم وضمان مكانتهم ضمن النسيج السياسي والمجتمعي الفرنسي.

ثانيا: أنواع التّرابط بين التّنظيمات الإسلاميّة في فرنسا:

يمكن تقسيم الجمعيّات الّتي تهتمّ بالحياة الدّينيّة للمسلمين في فرنسا إلى ثلاثة أنواع:

النّوع الأوّل: منظّمات دينيّة مرتبطة بالوطن الأمّ باطنيّا: كثيرة العدد، يتكوّن من جمعيّات تحمل أسماء دينيّة بحتة وتفتح أبوابها لجميع المسلمين مهما كان أصلهم، ومهما كانت جنسيّتهم ومع ذلك فإنّ بعضها يُدخل في لوائحه الدّاخليّة بنودا لا تجعله يستقبل سوى أعضاء ينتمون إلى جنسيّة معيّنة، حال ذلك جمعيّة «الاتجاه الوطني»، «الاتحاد الإسلامي في فرنسا» والّتي تقتصر على الأعضاء ذوي الجنسيّة التّركيّة.

النّوع الثّاني: منظّمات دينيّة مرتبطة الوطن الأمّ ظاهريّا: هو أقلّ انتشارا من النّوع الثّاني، حيث يشترط الانتماء الوطني في اسم الجمعيّة عينها، على الرّغم من كونها جمعيّة دينيّة، كالجمعيّة الإسلاميّة والدينيّة للسّنغاليين، نشير هنا أنّ جمعيّات المسلمين الفرنسيّين جميعها تنتمي إلى هذا النّوع تقريبا.

النّوع الثّالث: منظّمات علمانيّة مرتبطة بالوطن الأمّ ظاهريّا: يضمّ هذا النّوع جمعيّات وطنيّة وغير دينيّة، ورغم ذلك يهتمّ هذا النّوع من الجمعيّات بإدارة شؤون المساجد وتمويلها كرابطة العمّال والتّجار المغاربة، الّتي أُسّست شهر فيفري 1974م، وجمعيّة الثّقافة والمساعدة للعمّال الأتراك الّتي تأسّست شهر جويلية 1976م.

أمّا بخصوص أعضاء هذه الجمعيّات فإنّ غالبيّتهم ينتمون إلى الجيل الأوّل من المهاجرين، أمّا الجيل الثّاني منهم فيميلون نحو الجمعيّات الثّقافيّة والرّياضيّة، الّتي تنتمي إلى فئة الجمعيّات المحليّة المذكورة أعلاه، في حين يندر وجود النّساء في مختلف الجمعيّات باستثناء «الاتّحاد الفرنسي للنّساء المسلمات وصديقاتهنّ»[2].

[1] المسلمون العرب في فرنسا، مركز زايد للّتنسيق والمتابعة (دولة الإمارات العربيّة المتّحدة)، ص14.

[2] المرجع نفسه، ص 15.

المطلب الثّاني: منظّمات في وجه الإسلاموفوبيا في فرنسا

عندما نقول منظّمات في وجه الإسلاموفوبيا في فرنسا، فإنّنا نقصد تلك المنظّمات المناهضة للإسلاموفوبيا على التّراب الفرنسي، وبالتّالي وبالرّبط مع الفصل الثّاني في مبحثه الأول، في عنصره تمظهر الإسلام في فرنسا، فإنّ المنظّمات والجمعيات الممثّلة للإسلام هي منظّمات مهمّتها الإشراف على شؤون المسلمين الدّينيّة وتنظيم الحياة الدّينيّة في فرنسا، أي هي منظّمات تعمل جاهدة لتغطية مختلف حاجيات المسلمين في فرنسا، الدّينيّة، الدعويّة، التربويّة والتّعليميّة، الاجتماعيّة، الثّقافيّة، وكما تسعى لإرساء منطق الحوار مع الآخر، أو حتى التّحاور مع الحكومة الفرنسيّة فيما يتعلّق بواقع المسلمين في فرنسا، أي هي منظّمات دافِع تأسيسها ليس مواجهة الإسلاموفوبيا في فرنسا بقدر ما هو تنظيم حياة المسلمين فيها وتمثيلهم، ولكن هذا لا يعني عدم دفاعها عن الإسلام والمسلمين في فرنسا، أو تسجيل مواقف ومظاهرات ضدّ الإسلاموفوبيا.

أمّا بالنسبة لعدد المنظمات والجمعيات الممثلة للإسلام في فرنسا فهي كثيرة قد تجاوزت الألف، وهذا بالاعتماد على المعلومات السابق ذكرها في الفصل الثّاني، كما يمكن تصنيف المنظّمات والجمعيّات في فرنسا بناء على الهدف من تأسيسها، إلى منظّمات ممثّلة للإسلام ومنظّمات مناهضة للإسلاموفوبيا ولكلّ أشكال العنصريّة.

أوّلا: منظّمات ممثّلة للإسلام والمسلمين في فرنسا:

من بين أهمّ وأبرز الجمعيّات التي لها وزن ونفوذ على الصّعيد الإسلامي في فرنسا، نجد «مسجد باريس»(Mosquée de Paris) و«اتّحاد المنظّمات الإسلاميّة بفرنسا» L'Union des organisations islamiques de France -UOIF-)

فبالنّسبة لمسجد باريس فيمثّل افتتاحه سنة 1926م (مضى على تأسيسه 95 سنة) اعترافا رسميّا بالإسلام في فرنسا، وهو في الوقت نفسه مكافأة للخمسمائة ألف (500000) مسلم، الّذين قاتلوا إلى جانب القوّات الفرنسيّة واعترافا بفضلهم.

يحاول «مسجد باريس» أن يلعب دور النّاطق بلسان المسلمين في فرنسا، وهنا تكمن المفارقة لدى الحكومة الفرنسيّة، فمن جهة تعتبره المحاور الأفضل أين يتقدّم رئيس الجمهوريّة لإمام المسجد بالتّهاني بمناسبة الأعياد الدّينيّة، في حين لا تمنح وزارة الدّاخليّة الفرنسيّة الدّور التّمثيلي للمسجد بشكل تام،

مستندة في ذلك على الواقع الصّراعي بين المنظّمات الإسلامية من أجل زعامة الإسلام[*]، وهو ما لا يخوّل المسجد تبوّؤ الدّور القيادي، فالمغاربة نجدهم رافضين لسيطرة الجزائريين على المسجد، أمّا الأتراك كثير منهم يجهل هذه المؤسّسة الدّينيّة، في حين أنّ المسلمين السّود ورغم تردّدهم عليه إلاّ أنّهم كثيرا ما يفضّلون مؤسّساتهم وجمعيّاتهم الخاصّة[1].

وفيما يتعلّق بـ: «اتّحاد المنظّمات الإسلاميّة بفرنسا»(UOIF) والّذي أصبح يُطلق عليه بداية من سنة 2017م «مسلمو فرنسا»، فهو يعتبر امتدادا للإخوان المسلمين في مصر؛ وقد تأسس من قبل مجموعة من الطلاّب (معظمهم من البلدان المغاربيّة وأعضاء الإخوان المسلمين) سنة 1983م، وقد كانت أولى أهداف هذا الاتحاد؛ تعزيز فهم الإسلام من خلال قادة دينيّين مدرّبين ودور عبادة كريمة، وتوحيد الفاعلين الاجتماعيّين.

تضم UOIF الآن (سنة 2007م) 1600 عضوا فرديا، بالإضافة إلى 285 جمعية (معظمهم يديرون المساجد)، كما تعمل أيضًا مع حوالي 30 جمعية شريكة؛ شاركت في إنشائها مثل: «الطلاب المسلمون في فرنسا» «لجنة الإحسان والإغاثة للفلسطينيين»... لتصبح بذلك من أكبر الفدراليّات الإسلاميّة في فرنسا، نشير هنا أنّ التّنوّع الّذي يعرفه هذا الاتّحاد جعله يلبّي مختلف الشرائح المجتمعيّة في فرنسا.

ترأّس الاتّحاد بداية الأستاذ "عبد الله بن منصور" (فرنسي الجنسية من أصل تونسي)، ومن أشهر شخصيّات هذا الاتّحاد الأخويْن "طارق وهاني رمضان" (Tariq et Hani Ramadan) وحفيد "حسن البنا" (Hassan el-Banna) مؤسّس «جماعة الإخوان المسلمين» (Muslim Brotherhood) سنة 1928م في مصر.

تشاركUOIF كغيرها من المنظّمات في تلبية حاجيات المسلمين الدّعويّة، التربويّة، الثّقافيّة، الاجتماعيّة والإنسانيّة أمّا مجال التّعليم فهي تشارك فيه بشكل كبير، فهي وراء إنشاء مؤسّسات خاصّة بما في ذلك مدرسة Averroès الثّانويّة في ليل(Lille)، كما وتدير مركزيْن لتدريب العلوم الإسلاميّة،

---

* لقد عرفت زعامة الإسلام في فرنسا صراعا بين منظماته أو حتى داخل المنظّمة الواحدة، ومن بين المنظمات المتصارعة نذكر: الاتّحاديّة الوطنيّة لمسلمي فرنسا (Fédération nationale des musulmans de France-FNMF-)، الجمعيّة الثّقافيّة "جزيرة فرنسا" (Association Culturelle d' ile de France-ACLIF-)، مكتب رابطة العالم الإسلامي في باريس (Le bureau de la Ligue musulmane mondiale à Paris) لفهم أوسع لطبيعة الصراع حول قيادة الإسلام في فرنسا، يمكن الرّجوع إلى:

- سعدي بوزيان، الصّراع حول قيادة الإسلام في فرنسا، (الجزائر: دون دار نشر، 1997م)، ص ص 17-21 و 81-85.

[1] المسلمون العرب في فرنسا، مرجع سابق، ص ص 17، 16.

أحدهما في «سين سان دوني»(Seine-Saint-Denis)، والآخر في «شاتو شينون»(Château-Chinon)، حيث يتخرّج منه عدد قليل من الأئمّة كل عام[1].

كما وينتهج اتحاد المنظّمات الإسلاميّة سياسة معتدلة تقوم على المبادئ التّالية:

التعاون المستمر بين الهيئات الإسلاميّة المتواجدة في فرنسا، الانفتاح على المجتمع الّذي يشمل الرّأي العام، الإدارة، السّلطات السّياسيّة وأهل الأديان الأخرى، كما يولي أهميّة خاصّة للحوار الإسلامي/المسيحي (وهو ما يزيد من التّواصل بين الطرفيْن ويقلّل من «ظاهرة الإسلاموفوبيا»)، يتجنّب نقل الصّراعات الّتي تشهدها بعض البلدان الإسلاميّة إلى السّاحة الفرنسيّة من أجل الحفاظ على أمن المجتمع واستقراره[2].

استندت قيم وأفعال UOIF إلى قراءة أصيلة ومفتوحة عن الإسلام، وهو ما يسمى بقراءة: «الحل الوسط» (middle ground) التي تدعو إلى مراعاة السياق الاجتماعي والثقافي في الممارسة والخطاب الديني، كما ويواصل مسؤولوا هذا الاتّحاد-ولا سيما رئيسها الحالي "عمار الأصفر"(Amar Lasfar)- التأكيد على التزامهم بخدمة الإسلام والمسلمين في فرنسا، فهو بذلك يدافع عن نفسه ضد أي أصولية، وكذلك ضدّ أيّ صلة بالإخوان المسلمين في مصر، وفي مقابل هذا يحترم الاتحاد العلمانيّة وقوانين الجمهوريّة، ولكن هذا لا يعني سكوتها عن أي موقف معاد للإسلام والمسلمين تحت غطاء العلمانيّة وحريّة التعبير، ومن بين الأمثلة الّتي نستشهد بها دفاع الاتّحاد عن الخمار ودخوله في نقاشات مع مدير المتوسّطة من أجل إعادة إدماج الفتيات الثّلاث المبعدات عن مزاولة الدّراسة بحجة الحجاب، أين دافع الاتحاد عن لبسهن الحجاب بأنّه فرض من تعاليم الإسلام، كما وتواصل مع وزارة التربية أيضا، وإلى جانب هذه الواقعة رفض UOIF للرسومات المسيئة للرسول عليه الصّلاة والسّلام واعتبارها منافية لحريّة التّعبير، كما وخرج UOIF في مظاهرات رافضة للرّسومات الكاريكاتوريّة وللسّياسات المعادية للإسلام في فرنسا.

أما فيما يتعلّق بعلاقة UOIF بالسلطة الفرنسيّة فهي تخضع للازدواجيّة، فمن جهة تعترف الحكومة الفرنسيّة بالاتحاد كممثّل للدّيانة الإسلاميّة فيها ووسيط بينها وبين المسلمين على التّراب الفرنسيّ، إلاّ أنّه

[1]Anne-Bénédicte Hoffner," Qu'est-ce que l'UOIF ?", la croix, le 04/05/2017 à 17:10 Modifié le 07/11/2017 à 12:06, (sur site) https://www.la-croix.com/Religion/Islam/LUOIF-elle-dangereuse-pour-democratie-2017-05-04-1200844613, (21/08/2021), (21 :18).

[2] المسلمون العرب في فرنسا، مرجع سابق، ص18.

ومن النّاحية العمليّة فإنّ هذا الاتحاد كغيره من المنظّمات والجمعيّات الإسلاميّة في فرنسا يخضع لقيود مؤسّساتيّة وسياقيّة محليّة، فالسّلطة الفرنسيّة وعلى الرغم من البرغماتيّة الّتي يعرفها الاتحاد في علاقته معها إلاّ أنّها ما زالت تعتبره امتدادا لأيديولوجيّة الإخوان المسلمين، وهو ما يمثّل مشكلة بالنّسبة للسلطة الفرنسيّة، وخاصّة مع توفّر معلومات حول الشؤون الدّينيّة وتدريب الأئمّة، ما يزرع الخوف في نفوس ساسة فرنسا من سيطرة «نموذج الهيمنة» (domination Paradigm) للمسلم على غير المسلم[1]، هو ما يذكّرنا بنظريّة «الاستبدال الأعظم»(The Greatest Substitution) السابق ذكرها، فتخوف فرنسا من بلوغها لهذا الواقع- وهو أمر غير قابل للوقوع كما سبق وأن رأينا مسبقا- جعلها تتبنّى سياسات عدائيّة تجاه الإسلام.

ثانيا: منظّمات مناهضة للإسلاموفوبيا في فرنسا:

أمام ازدواجيّة المواقف المتبنّاة تجاه المسلمين في فرنسا سياسيّا، إعلاميّا وتعليميّا، وكذا الدّور الضعيف للحركات المناهضة للعنصريّة في فرنسا والمنظّمات والجمعيّات الإسلاميّة أيضا، بات لزاما على المسلمين الاعتماد على أنفسهم في تشكيل هيئات هدفها الأوّل والأخير الدّفاع عنهم ومواجهة «الإسلاموفوبيا»، خاصّة مع وجود ثلاث اتّجاهات قويّة ومهيكلة تحارب الإسلام والمسلمين في فرنسا(عنصريّة، صليبيّة وصهيونيّة)[*]، الأمر الّذي جعل من مواجهة «الإسلاموفوبيا» صعبا على الحركات المناهضة لها كونها في ساحة حرب متعدّدة الجبهات.

بالإمكان تعداد وتسمية الجمعيات والهيئات المناهضة للإسلاموفوبيا في فرنسا، والتي ظهرت إلى الوجود بسبب الضرر الذي لحق بالمسلمين، نذكر هنا «حزب الأهالي»(Parti des indigènes) نسبة إلى

---

[1] Anne-Bénédicte Hoffner," Qu'est-ce que l'UOIF ?", OP.CIT.

*بالنسبة لـ: «الاتّجاه العنصري»: فهو يكنّ كراهيّة للمغاربة المهاجرين، ضف إلى هذا حمل فرنسا عداوة قديمة ضدّ المسلمين تعود لزمن الحروب الصّليبيّة، وقد تُرجمت هذه العداوة في الاعتداءات المتكرّرة على المسلمين المغاربة، وكذلك في تصرّف الحكومة الفرنسيّة مع المسلمين في تدخّلها في الشّؤون الدّينيّة رغم تعارض ذلك مع القانون الفرنسي.

أمّا «الاتّجاه الصّليبي»: فيظهر في الجهود الجبّارة الّتي تقوم بها الكنيسة الكاثوليكيّة من أجل تنصير أبناء المسلمين، ففي سنة 1957م تأسّست جمعيّة أعلنت أنّ هدفها هو إرجاع البربر المهاجرين إلى إطارهم اللّاتيني المسيحي، وكذا العمل على تنصير أبناء الضفّة الجنوبيّة للمتوسّط.

أخيرا «الاتّجاه الصّهيوني»: فيعمل على تشويه العرب والمسلمين في الجرائد والمجلات وخاصّة مع سيطرته الكبيرة على الإعلام الفرنسي، وكذلك بطريقة غير مباشرة عبر أفلام السينما، أين يتمّ تقديمهم في أبشع صورة.

نقلا عن:

- علي بن منتصر الكتّاني، المسلمون في أوروبا وأمريكا (بيروت: دار الكتب العلميّة، 2005م)، ص ص208،207.

الأهالي القدامى في النظام الاستعماري، والذي يعمل في الاتجاه المتصل بالقضية الاستعماريّة(colonial issue) فهو يقدم المسلمين على أنهم ضحايا للنزعة العنصرية الاستعماريّة القديمة والجديدة[1].

«التنسيقية ضد العنصرية والإسلاموفوبيا»(la Coordination contre le Racisme et l'Islamophobie -CRI-) تعمل هي الأخرى على ترقية مسألة الإسلاموفوبيا إلى المستوى السياسي، وكذا تنظيم اللقاءات الإعلامية والتنسيقية بحضور الفاعلين في المجتمع، من أجل دراسة المستجدّات وتقديم الحلول لمعالجة مختلف أشكال التّعصّب تجاه المسلمين، ففي أعقاب الأحداث المأساوية التي وقعت في 13 نوفمبر 2015م، أين اختارت الحكومة إقامة دولة الطوارئ وادعت إعلان الحرب على الإرهاب، وقد اعتبر CRI أنّ إنتاج مثل هذا الجهاز الاستثنائي وصم وقمع حقيقي لأصحاب العقيدة الإسلامية في فرنسا، وهو بمثابة عقاب جماعي حقيقي ضدّ مجتمع بأكمله يضمّ عدّة ملايين من المسلمين[*]، ليدخل بذلك CRI في سلسلة من اللّقاءات والتصريحات ضدّ ما انتهجته الحكومة الفرنسيّة معتبرا إيّاه مناف تمام لقيم الجمهوريّة[2]، كما وكان CRI من بين الرّافضين لقانون «مبادئ تعزيز احترام قيم الجمهورية» والّذي اتفقت كل المنظّمات الإسلاميّة وكذا المناهضة للعنصريّة والإسلاموفوبيا سواء داخل وخارج فرنسا، على اعتباره انتهاكا لميثاق الاتحاد الأوروبي(European Union-EU-) واللوائح الخاصة بحظر التمييز والعنصرية، لتقدّم فرنسا بذلك مثالا واضحا على كيفيّة إضفاء الشّرعيّة على الإسلاموفوبيا.

أما ما يطلق عليهم بالفرنسية تسمية (les indivisibles) أي «غير القابلين للانقسام»، فهم حركة مناهضة للعنصرية تأسّست في27 جانفي2007م، تتبنى أسلوب السخرية والضحك الإعلامي، وذلك من أجل إيصال رسالتها إلى الجمهور الغربي، تُمثّل هذا النشاط الإعلامية ومقدمة الأخبار بقناة+C "رقية ديالو"(Rokhaya Diallo)، وتسمية هذه الجمعيّة مأخوذ من مبدأ دستوري للجمهوريّة الفرنسيّة هو «عدم القابلية للتجزئة»(Indivisibility)، لذا فهم يرون أنّ ما ينطبق على الجمهورية يجب أن ينطبق أيضًا على الفرنسيين جميعهم؛ الفرنسيون في تنوعهم هم مكونات لبلد واحد، فهم جزء من كل لا يتجزأ، ونتيجة لذلك فإن ألوان بشرتهم، أصولهم ومعتقداتهم، وعلى الرغم من تنوعها يجب ألا تؤدي إلى تسمية معينة، ومع

[1] مختار مروفل، مرجع سابق، ص 180.

* تم إجراء أكثر من 2000 عملية بحث (ليلا ونهارا) في جميع أنحاء الإقليم، عمليات البحث العشوائية والتمييزية هذه تستهدف بشكل أساسي الفرنسيين والمقيمين من المسلمين في فرنسا، المنازل، الشركات والمساجد، مأخوذ من الموقع أسفله.

[2]Coordination des musulmans unis pour la dignité, CRIFRANCE.COM, Posté le 10 Décembre 2015, (Sur Site) http://www.crifrance.com/islamophobie/coordination-des-musulmans-unis, (27/08/2021), (09:30).

ذلك فإننا نرى يوميا أن هذا أبعد ما يكون عن الواقع، الأسطورة التي تمثل الفرنسي الأصيل فقط كشخص أبيض للثقافة المسيحية بدأت تتلاشى تدريجيا أمام الوعي المجتمعي، لذا ترى الجمعيّة أنّ الوقت قد حان لتقبّل التنوّع في فرنسا، فالكلّ فرنسيّ مهما اختلفت مظاهرهم الجسديّة، أصولهم الجغرافيّة ومعتقداتهم الدّينيّة، الأمر الّذي لا يسمح بالاحتفاظ فقط بالفئة العرقية والعنصريّة(ethno-racial category) التي يتم فرضها سياسيا، فالمجتمع الفرنسيّ بتنوّعه لم يعد يسعى إلى الانقسام من أجل حكم أفضل.

أمّا بخصوص الهدف الّتي تسعى إليه جمعيّة «غير القابلين للانقسام» فهو محاربة العنصرية العادية، والّتي تعني حسب الفكر العنصري عدم تجريم التميّز والاختلاف حسب اللّون أو الأصل الجغرافي أو الثّقافة أو الدين وهو ما يجعل منها عنصريّة ليست بالخفيفة، أمّا عن الفكر الكوني الزائف فهو الذي يجعل من البياض والثقافة الفرنسية والغربية معايير كل شيء، وتأسيسا على هذا تحارب هذه الحركة كلّ أشكال العنصريّة في فرنسا كما وتعرض الصور النمطية العرقية أو الثقافية للنقد، وعليه فمجال تدخلها سيغطي الممارسات الاجتماعية، الخطاب العام والمحادثات اليومية القائمة على افتراضات عنصرية[1].

إضافة إلى ذلك كله نشأت مؤخرا في فرنسا رابطة جديدة تُعنى بالدفاع عن المسلمين، يرأسها المحامي الأسبق "كريم عشوي"(Karim Achoui).

كلّ هذه المنظّمات ساهمت ولتزال تساهم من أجل كشف الواقع الحقيقي الّذي يعيشه المسلمون في فرنسا، إلاّ أنّ المنظّمة الّتي أخذت حصّة الأسد في مناهضة الإسلاموفوبيا في فرنسا، والّتي كان لها بالغ الأثر في كشف الممارسات السلبيّة للحكومة والإعلام الفرنسي وحتى قطاع التّعليم تجاه الإسلام (كدين وحضارة) والمسلمين فيها، هي: «التّجمّع ضدّ الإسلاموفوبيا في فرنسا» (Collectif Contre l'Islamophobie en France-CCIF-) هي جمعية فرنسية تأسست سنة 2003م مقرها في «سان دوني»(Saint-Denis) في «سين سان دوني»(Seine-Saint-Denis)، واسمها القانوني هو: «جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان–التّجمّع ضد الإسلاموفوبيا في فرنسا» (Association de défense des droits de l'Homme - Collectif contre l'islamophobie en France -ADDH-CCIF)، وتتمثل مهمتها في محاربة الإسلاموفوبيا، التي تعرفها الجمعية بأنها: «جميع أعمال الرفض أو التمييز أو العنف التي تُرتكب ضد المؤسسات أو الأفراد بسبب انتمائهم الحقيقي أو المفترض إلى الدين الإسلامي»، للقيام

[1] "Les Indivisibles", Helloasso, (sur site) https://www.helloasso.com/associations/les-indivisibles, (27/08/2021), (14:31).

بذلك يحدد CCIF الأفعال المعادية للإسلام من خلال نشر تقرير سنوي، كما تنظم المنظمة فعاليات حول موضوع «الإسلاموفوبيا» وتقدم المساعدة القانونية والدعم النفسي للضحايا.

يتكون فريق CCIF رسميّا من أربعة محامين، مساعد قانوني، مسؤول اتصالات، مديري مشروع وأربعة علماء نفس بالإضافة إلى متطوعين، كما ويضمّ CCIF حوالي 12000 عضو غالبيّتهم العظمى من العقيدة الإسلامية، "مروان محمد"(Marwan Muhammad) هو المتحدث السابق باسمCCIF، والذي كان أيضًا المدير التنفيذي للجمعية من 2016م إلى 2017م[1].

من مميّزات CCIF أنّه يشتغل بشكل مختلط مع المنظّمات المناهضة للعنصريّة، مع السّلطات العموميّة، والمنظّمات غير الحكوميّة الدّوليّة (Non Governmental Organization-NGO-) لقد حصل بذلك على الاعتراف من عدّة جهات دوليّة، منها «منظّمة الأمم المتّحدة»(United Nations-ONU-Organization) و«المجلس الأوروبي» (European Council-CE-)[2].

ونتيجة للأداء الإيجابي والفعال الّذي يقوم به CCIF من أجل تقديم الصورة الحقيقية للمسلمين ولأوضاعهم التي يعيشونها في فرنسا، وذلك عبر تقاريرهم السنويّة والتي تعد هي الأخرى الأكثر وقعا على الحكومة الفرنسية لما لها من مصداقيّة من جهة، وتأثير كاشف للممارسات السلبية والعنصريّة التي تقوم بها الحكومة الفرنسية تجاه مسلميها من جهة أخرى.

فـ:CCIF هي الرقم الصعب والتحدّي الأصعب من يوم تأسيسها 2003م، وهو ما جعل رد فعل الحكومة الفرنسية الأشرس تجاهها وتجاه كل منظمة مناهضة للعنصرية، وهذا عبر شن سلسلة من التّضييقات والغلق معتبرة أن وجود مثل هذه التنظيمات يقوي من شوكة المسلمين فيها، وصناعة غير مباشرة للإسلامويّة والإرهاب في فرنسا، فهي حسب المنظور الفرنسي عدوّ لابدّ من تنحيته (نظرا لارتباطه مع جماعة الإخوان المسلمين التهمة الّتي وجّهتها لـ:CCIF)، وهو ما قامت به الحكومة الفرنسية بالفعل عبر إخطار كل من منظمة «بركة سيتي»(Baraka City)–

[1] Hamza Hizzir, "Qu'est-ce que le CCIF, menacé de dissolution par le gouvernement, et que lui reproche-t-on ?", Publié le 23 octobre 2020 à 17h50, mis à jour le 26 octobre 2020 à 17h09, (29/08/2021), (19:49).

[2] مختار مروفل، مرجع سابق، ص ص 179،180.

(تم حلها فعليا 28 أكتوبر 2020م)[*] وCCIF (تم نقل مقرها الرّئيسي خارج البلاد 29 أكتوبر 2020م الأمر الّذي جعل قرار حلّها لا قيمة له)- بقرار حلّهما الأمر الّذي اعتبراه انتهاكًا للحقوق وإساءة استخدام للسلطة، فإقدام الإدارة الفرنسية بتطبيق إجراء حل المنظّمات سنة 2020م يعد تعديا صارخا على الديمقراطيّة والحريّة الّتي طالما تغنّت بهما، فالاتخاذ من مكافحة الإسلام المتطرّف واستغلال مقتل المعلم "صموائيل باتي"(Samuel Paty) وربط حرية التعبير بنشر الرسوم المسيئة للرسول عليه أفضل الصلاة والسلام ذريعة لغلق أزيد من 73 مسجدا ومدرسة خاصّة، وكذا التضييق على عمل التنظيمات الإسلاميّة في فرنسا أو حتى حلّها -أين استهدف وزير داخلية فرنسا "جيرالد دارمانين" (Gérald Darmanin) 50جمعية مجتمعة بداية من شهر أكتوبر 2020م-، بات حجة ضعيفة ليس فقط أمام الرأي العام الداخلي بل حتى العالمي، فالنهج العدائي المتبنى من قبل الحكومة الفرنسية تجاه كل ما هو إسلامي بات مرفوضا من قبل الكثيرين، فإن عدنا إلى ردود الفعل تجاه قرار غلق المنظمات السابق ذكرها نجد أنّ القلة القليلة فقط من أيّدت قرار الحل، في حين تضاعفت ردود الفعل المنددّة على شبكات التّواصل الاجتماعيّ؛ بانتهاك الحرية واعتبار قرار حلّ «CCIF» قرارا تعسّفيا، كما وساند العديد من الصحفيّين والمدافعين عن حقوق الإنسان المنظمات المناهضة للعنصريّة في فرنسا، فمن بين المواقف الرافضة لقرار حل منظمتي «بركة سيتي» و«CCIF»نجد تصريح الصحفي ومؤسس «Mediapart» "إدوي بلنال" (Edwy Plenel) الّذي اعتبر قرار حل المنظّمات عملا أيديولوجيا، الغاية منه إخفاء وطمس الواقع الّذي كان يوثّق الإسلاموفوبيا، ومنع التّنظيم الذّاتي لمن يتعرّضون للتّمييز.

«Dissolution est donc un acte idéologique qui veut cacher la réalité qu'il documentait, l'islamophobie, et empêcher l'auto-organisation des discriminés».

ومن جهته يشير العالم في الإسلام "فرانسوا بورغا"(François Burgat) بأصابع الاتهام إلى أولئك الذين طالبوا بحل «CCIF»، كما يؤكد أن السلطة التي يقودها "إيمانويل ماكرون" «تفتح الباب أمام

* Barakacity هي جمعية إسلامية غير ربحية تم إنشاؤها سنة 2008م في Val-d'Oise، كما وتعرّف أيضا بأنّها: «جمعية إنسانية وخيرية تستند إلى القيم الإسلامية، تهدف إلى مساعدة أفقر السكان في فرنسا ودول العالم»، لاسيما في توغو، بورما، فلسطين، النيجر، سوريا وجمهورية أفريقيا الوسطى (Togo, Birmanie, Palestine, Niger, Syrie et en République centrafricaine)، لمزيد من القراءة، انظر:

- Qu'est-ce que BarakaCity, l'ONG humanitaire que Darmanin veut dissoudre avec le CCIF?, L'OBS, Publié le 19 octobre 2020 à 11h45 Mis à jour le 19 octobre 2020 à 12h15, (Sur Site) https://www.nouvelobs.com/mort-de-samuel-paty/20201019.OBS34922/qu-est-ce-que-barakacity-l-ong-humanitaire-que-darmanin-veut-dissoudre-avec-le-ccif.html#, (29/08/2021), (00:30).

الأسوأ»(ouvre la porte vers le pire)[1]، في حين اعتبرت منظّمة «العفو الدّولية»(Amnesty International) أنّ إغلاق فرنسا المنظمات المناهضة للعنصرية يهدد الحريات، أين مهّدت لذلك عبر مشروع «قانون الانفصاليّة» السابق التّطرق إليه، أين اعتبرت المنظّمة أن سن مثل هذا القانون له تأثير مخيف على المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظّمات المجتمع المدني، ففرنسا حسب منظّمة «العفو الدّولية» تعتزم توسيع الشروط الّتي تسمح لها بحل الجمعيّات، الأمر الّذي اعتبرته منظّمة «العفو الدّولية» إجراء متطرفا لا يمكن تبريره إلا في ظروف محدودة للغاية، وتؤكد المنظمة غير الحكومية أيضًا أن «السلطات الفرنسية لم تقدم أي دليل يرجح تبريرها حل هذه الجمعية» وأنه «لا يوجد شيء يدل على أن CCIF تمثل خطرًا واضحًا ووشيكًا على الأمن القومي أو النظام العام، مما قد يبرر حلها»[2].

الأمر الّذي يجعل من قضيّة حل المنظّمات والجمعيّات في فرنسا، وكذا تقويض حريّة التّعبير إشكاليّة تتطلب إعادة النظر وتقديم حلول فعليّة.

أما رؤيتنا وموقفنا من الإجراءات الجديدة للإدارة الفرنسية تجاه المنظّمات المناهضة للعنصرية، نجدها ظالمة وخاصة في دولة مثل فرنسا، فإقصاء مثل هذه المنظمات في فرنسا ما هو إلاّ تجريم للنضال من أجل الحقوق والحريات فيها، لذا لابدّ من مراجعة هذه القرارات.

المطلب الثّالث: تقييم مدى فاعليّة أداء المنظّمات في مواجهة «رهاب الإسلام»

تأسيسا على مقولة "Marcel Mauss" حول الإسلاموفوبيا باعتبارها فعلا اجتماعيا كليا يلزم جميع المؤسّسات[3]، فإن مختلف المنظّمات والجمعيات الإسلامية والأخرى المناهضة للعنصريّة ورهاب الإسلام دافعت كل على حدا عن الإسلام والمسلمين، وهو ما تمّ التّطرق إليه خلال هذا المبحث.

إلاّ أن ما يعاب على مختلف التّنظيمات الإسلاميّة في فرنسا سواء تلك الممثّلة للإسلام أو المناهضة للإسلاموفوبيا، هو عدم انتماءها لتنظيم أكبر موحّد له هدف واحد ووحيد وهو تمثيل الإسلام والدفاع عن كل ما يمس الإسلام والمسلمين في فرنسا، الأمر الّذي يتطلّب تنازل التنظيمات الفرعيّة عن بعض من سلطتها لصالح السلطة العليا وهو ما يعد حلما صعب التحقيق، كون كلّ تنظيم يسعى لتحقيق

[1] Feiza Ben Mohamed, France: associations et intellectuels vent debout contre la dissolution du CCIF, Anadolu agency, Publié le 04.12.2020, (sur site)https://www.aa.com.tr/fr/politique/france-associations-et-intellectuels-vent-debout-contre-la-dissolution-du-ccif/2065545, (29/08/2021), (23:51).

[2] "العفو الدّوليّة تدعو فرنسا للتّراجع عن حل منظمة تكافح التّمييز ضدّ المسلمين"، نقلا عن موقع الجزيرة. نت:

https://www.aljazeera.net/news/humanrights/2020/11/22, (01/01/2021), (23:18).

[3] مختار مروفل، مرجع سابق، ص171.

مصالحه الخاصة (مصالح الدّولة المنشِئة وجاليتها) وكسب رضا الحكومة الفرنسية على حساب المسلمين في فرنسا، أما فيما يتعلّق بالمنظّمات والجمعيّات النّشطة في حقل محاربة العنصريّة والإسلاموفوبيا في فرنسا؛ نجدها وفي كثير من الأحيان وعلى الرغم من التقارير القيمة الّتي تقدمها لتعرية واقع الإسلام والمسلمين في فرنسا وتبيان مظاهر العداء والتمييز اللّذان يعاني منها المسلمون في فرنسا بمختلف الطرق (تقارير، مقالات، مظاهرات، مؤتمرات...إلخ)، تبقى عاجزة وخاصّة أمام التضييق الّذي تمارسه الحكومة الفرنسيّة عليها كردّ فعل على نضالها المستميت لكشف تورّط الحكومة الفرنسيّة في إنتاج الإسلاموفوبيا من جهة وكذا رفض تلك التنظيمات لأي شكل من أشكال الدعم والتمويل الحكومي الأمر الّذي لا يسمح ولو بالتّدخّل المرن في شؤونها من جهة أخرى.

كما وقد يكون العيب الآخر نقص تسييس المسلمين من حيث انخراطهم في الأحزاب والمشاركة في الانتخابات.

وإلى جانب هذه المعوّقات يُساهم تشتّت الجالية المسلمة وعدم انتظامها واتحادها للدفاع عن الإسلام بصورة حضاريّة وكذا عدم تقديم الدّعم الكافي للمنظّمات الرافضة للإسلاموفوبيا، كلها إذن عوامل تؤثّر على أداء المنظّمات الممثّلة للإسلام أو المناهضة للعنصريّة والإسلاموفوبيا.

وفي الأخير نشير إلى الشكوى (وثيقة مكوّنة من 28 صفحة) الّتي قدّمها ائتلاف متكون من 36 منظّمة من 13 دولة إلى مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، تدين وتتّهم فيها فرنسا بخرق القانون الدّولي تجاه المسلمين، وبحسب الوثيقة فإن تصرفات فرنسا وسياساتها تجاه المجتمعات الإسلامية تتعارض مع القوانين الدولية والأوروبية، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي لحقوق الإنسان؛ المدنية والسياسية، ومن بين الموقعين «المبادرة الأوروبية الإسلامية للتماسك الاجتماعي» (European Muslim Initiative for Social Cohesion -EMISCO-) ومقرها ستراسبورغ، «الرابطة الإسلامية في بريطانيا» (Muslim Association of Britain) و«مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية»(Council on American-Islamic Relations).

وما يميّز الشّكوى المقدّمة هو تقديمها جدولاً زمنيا لخطابات الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" التي توصم المجتمعات المسلمة على وجه التحديد، كما وسلّط مضمون الشّكوى على فكرة استغلال الحكومة الفرنسيّة للأحداث داخل فرنسا كمقتل "صاموائيل باتي" مثلا لأغراض عنصريّة ومعادية للمسلمين.

ووفقا للوثيقة لا يوجد علاج فعال داخل النظام القانوني الفرنسي لإنهاء الإسلاموفوبيا الهيكلية، وهو الأمر عينه الّذي ذكرناه عند تقييم أداء الحكومة الفرنسية لمواجهة الإسلاموفوبيا.

وبناء على ما ذكر أعلاه يعدّ رفع مثل هذه الشكوى من قبل ائتلاف دولي سابقة في حقل محاربة الإسلاموفوبيا، وهنا صرّح "فيروز بودا"(Fayrouz Boda) (من جمعية المحامين المسلمين التي رفعت الدعوى القضائية): «لقد توحد المسلمون حول العالم وراء الدعوة لمحاسبة الحكومة الفرنسية على دعمها المستمر للمنشورات التي تشوه سمعة الرسول صلى الله عليه وسلّم»[1].

وبهذا يعدّ تكرار مثل هذه الخطوة أمرا مرجوّا، أين يتّحد المسلمون وغير المسلمين في إطار جهد جماعي حقيقي، لإحداث تغيير إيجابي لتفكيك سياسات الكراهية المنتشرة في فرنسا تجاه المسلمين أو حتى غيرها من الدّول.

ونتيجة للضغط الداخلي والخارجي الرافض لخطابات الرّئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" وسياساته نجد الأخير تراجع وفي كثير من المرات عن تصريحاته، وكذا غيّر من حدّة خطاباته المهاجمة للمسلمين في فرنسا، وخاصّة مع اقتراب موعد الانتخابات وإدراكه أن ورقة الترهيب من الآخر وقضايا الهويّة فقدت مصداقيتها مع خروج أوراق أخرى أكثر أهميّة بالنّسبة لفرنسا شعبا ودولة كالقدرة الشّرائيّة والحرب الرّوسيّة الأكرانيّة، فالسباق الانتخابي في فرنسا أعاد ترتيب القضايا، فوجود مرشّحين أكثر تطرفا فيما يتعلق بالإسلام والمسلمين جعل من الرّئيس "إيمانويل ماكرون" يسعى لكسب ودّ الجالية المسلمة مجدّدا، الأمر الّذي جعله الأكثر حظّا للحصول على ولاية ثانية في فرنسا، فالفرنسيّون تعبوا من العيش في توتّر فالسعي لإعادة فرنسا لأمجادها بات هدف الجميع شعبا وحكومة، فإحياء الصراع مع الآخر لن يوصل أي طرف لبرّ الأمان وهو ما أدركه الفرنسيّون حق الإدراك وخاصة مع ما عاشوه في العاميْن الماضييْن.

[1]Par Rayhan Uddin, "L'ONU invitée à prendre des mesures contre la France, accusée d'« enraciner l'islamophobie »", middle east eye, Published date: Mardi 19 janvier 2021 - 09:37 | Last update: 1 year 6 months ago, (01/01/2022), (01:07) .

المبحث الثالث: نحو بناء مصفوفة مقترحة لسلام مجتمعي فرنسي

لقد تعددت المبادرات والحلول (سواء على المستوى العمودي أو الأفقي) المقدمة لاحتواء «ظاهرة الإسلاموفوبيا» أو التقليل منها، أو حتى تلك التوصيات التي تُطرح عبر المؤتمرات والملتقيات المحلية والدولية، إلاّ أنّه وعلى الرغم من كثرة هذه المبادرات إلاّ أنّ النتائج في كل مرة تكون ضعيفة في مجابهة تنامي «ظاهرة الإسلاموفوبيا»، وهو ما يدلّ على عدم وجود إرادة حقيقة لتغيير تلك الصورة السلبية حول الإسلام والمسلمين، فإذا ما أرادت فرنسا التقليل من تنامي «ظاهرة الإسلاموفوبيا» فيها لا بد لها من تغيير نظرتها وموقفها من الإسلام ومد جسور التعاون مع الجالية المسلمة واحتوائها بتقبّل اختلافها الأنثربولوجي، والنظر إليها بعين المساواة كغيرها من الفئات المجتمعية الأخرى على غرار المسيحيين واليهود فيها.

إنّ مضيّ فرنسا حكومة وشعب نحو هذا الطريق صعب وطويل فالصورة المكونة حول الإسلام، ليست وليدة اليوم كما وسبق التطرق في الفصليْن الأوّل والثاني إلاّ أن هدف بناء فرنسا مستقرّة وقويّة يهوّن صعوبة الطريق.

إنّ تحقيق أمن مجتمعي فرنسي لا يتوقّف على بناء إرادة حقيقية من قبل الحكومة الفرنسية فحسب بل حتى من قبل المسلمين أنفسهم، وحتى نكون صرحاء هنا فلا يمكن أن ننكر الدّور الذي لعبه المسلمون في تكوين صورة سلبية عنهم، وذلك من خلال تصرفاتهم المشينة في دول المهجر وعدم اتفاق واتحاد الجالية المسلمة هناك، بل وفي كثير من الأحيان نجدهم مشتّتين ومنقسمين تحركهم المصالح كما سبق وأن رأينا خلال الفصلين الأول والثاني، وإلى جانب هذا عدم تحكّمهم في اللّغة الجديدة يعدّ عائقا آخر لعدم قدرتهم على الاندماج أو حتى التواصل مع الطرف الآخر بشكل سليم، ضف إلى هذا الحروب والصراعات التي تعيشها بلداهم والتخلف الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي وكذا الدور الضعيف الذي يلعبه إعلام بلدانهم في نشر الصورة الصحيحة عن الإسلام والمسلمين، كلّها إذن عوامل ساهمت بشكل أو بآخر في تكوين مشاعر الخوف والنفور من المسلمين في مختلف الدول المستقبلة لهم.

وعليه نحاول عبر هذا المبحث؛ تقديم مصفوفة حلول لمعالجة «ظاهرة الإسلاموفوبيا» في فرنسا انطلاقا من مركبات «المثلّث الإسلاموفوبي»، فبعدما تطرّقنا لكيفية مساهمة كل مركب في صناعة «رهاب الإسلام» في فرنسا، نقوم الآن بعمليّة عكسيّة من خلال تقديم جملة من الحلول المقترحة لكل مركّب؛ مع تقديم حلول أخرى خارج «المثلّث الإسلاموفوبي» كون أن الظاهرة أعقد بكثير من أن تحصر حلولها في مركبات هذا الثالوث.

المطلب الأوّل: حلول المركب الإعلامي لنزع الأمننة عن الإسلام والمسلمين؛

المطلب الثّاني: حلول المركّب السّياسي لنزع الأمننة عن الإسلام والمسلمين؛

المطلب الثّالث: حلول المركّب التّعليمي لنزع الأمننة عن الإسلام والمسلمين؛

المطلب الرّابع: حلول المركّب المجتمعي لنزع الأمننة عن الإسلام والمسلمين؛

المطلب الخامس: حلول المركّب الدّولي لنزع الأمننة عن الإسلام والمسلمين.

المطلب الأوّل: حلول المركب الإعلامي لنزع الأمننة عن الإسلام والمسلمين.

يعتبر الإعلام سلاحا ذو حدّين، فمثلما ساهم في صناعة فوبيا وبارانويا مجتمعيّة تجاه الإسلام والمسلمين في فرنسا، يمكن للسّلاح نفسه تدارك الأمر بتصحيح الصورة النمطية السلبية تجاه الإسلام، وبالتالي إعادة صناعة سلام وأمن مجتمعي بين المسلم وغير المسلم، وللوصول إلى هذا الهدف نقترح جملة من الحلول والّتي تمثّل تصوّرنا الخاص لكيفيّة نزع منطق «الأمننة» عن الإسلام والمسلمين في فرنسا:

أوّلا: سير الإعلام الغربي بما فيه الفرنسي نحو تغيير أساليبه في تحليل المواضيع والقضايا المتعلّقة بالإسلام، فمن بين الأساليب نذكر: أسلوب التّشكيك في نوايا الآخر، أسلوب صرف الأنظار نحو القضايا الثّانويّة، أسلوب الاستفزاز والاحتقار وهو ما يظهر في تكريس النّظرة الدونيّة نحو الآخر وحصر التّفوّق والتحضّر بهم فقط، وهو ما يقودنا نحو أسلوب الاستقطاب والتبعيّة أين يعمل الإعلام على تصوير النموذج الغربي بأنه النموذج الأصلح الواجب اتّباعه وباقي النماذج تتسم بالنقص، الأسلوب التّسويقي لنشر قيمهم المنطقيّة واللاّمنطقيّة بغية إمالة عقل المتلقّي فمثلا اللّبس غير المحتشم والعلاقات غير المشروعة هي حريّة شخصيّة، وهذا الأسلوب يقودنا لأكثر الأساليب استفزازا وهو أسلوب لغة الصّور والتمثّلات، فبدلا من اعتماد لغة الحروف لطرح فكرة معيّنة يعتمد الإعلام على الصور كأسلوب للتّأثير على الأنا والآخر، ولعلّ الصور المسيئة للرسول عليه أفضل الصلاة وأفضل التسليم خير دليل، أين تمّ اعتماد الصور الكاريكاتوريّة كأسلوب لمهاجمة الدين الإسلامي وربطه بقضايا دمويّة مغلوطة وهذا للتّأثير على عقل المواطن البسيط واستمالته لإنجاح مخطّط النفور والعداء لكل ما يتعلّق بالإسلام، وفي كلّ مرة يتم إدراج هذا الأسلوب تحت مظلّة حريّة التعبير (freedom of expression).

إنّ تخلّي الإعلام الفرنسي بأنواعه عن هذه الأساليب المكرّسة لثنائيّة الأنا والآخر، يمثّل خطوة مهمّة لبعث روح جديدة في لغته الإعلاميّة تحترم الآخر وتعالج القضايا من منطلق المساواة في الانتماء لأرض اسمها فرنسا، فلا وجود لفرنسي مسلم أو فرنسي مسيحي أو فرنسي يهودي، فالكل إنسان له حقوق وعليه واجبات يجب احترامها، فتقديم الحقائق دون أدلجتها أو خلط المصطلحات بهدف التّمويه والتضليل، وكذا تقديم الإسلام كما هو دون ربطه بقضايا دمويّة لا تمتّ له بصلة كلّ هذا يساهم لا محالة في امتصاص مشاعر الغضب والخوف المتولّدة عند كلا الطرفيْن.

ثانيا: عرض برنامج على أكثر القنوات الفرنسية مشاهدة، نقترح تسميته «طريق نحو السلام»، يكون عبارة عن توليفة دينية يجتمع فيها رجال دين مسلمين، مسيح ويهود يتّسمون بالاعتدال سواء من داخل أو خارج فرنسا؛ يقدمون كيفية معالجة كل دين للتعايش مع الآخر أو حتى تصوّرهم الخاص، وأن كل الأديان تدعو للتّسامح وفي كل مرة يتم استضاف رجال دين جدد مشهورين؛ لديهم أسلوب إقناع بغية التأثير على عقول المتلقين ومحاولة محو تلك الصورة السلبية عن الإسلام، كما وتدار الحصّة من قبل إعلامي يتّسم بالحياد مع الحرص أن يسود جوّ الهدوء والسكينة في الأستوديو مع اعتماد ديكور يبعث راحة نفسيّة للمتلقّي، كما ويتمّ تلقّي مكالمات هاتفيّة كجسر رابط بين رجال الدين والنّاس.

ثالثا: العمل على تصميم وإنشاء مواقع إلكترونيّة تعمل على تقريب المسافات بين أبناء العالم الإسلامي ونظيره الغربي، نذكر مثلا: موقع « Islam on line» .

رابعا: العمل على تصميم وإنشاء موقع إلكتروني يضمّ نخبة من مفكّري العالمين الإسلامي والغربي، يكون بمثابة مجمّع فكري أو ما يُعرف بـ: Think – Tank حيث يسمح هذا الموقع بتحليل القضايا المطروحة على الساحة الدّوليّة، كما ويعمل على إحداث تواصل فكري بين العالم الإسلامي والغربي وتقديم حلول عمليّة قابلة للتطبيق للتّقليل من «ظاهرة الإسلاموفوبيا» في فرنسا أو حتى عالميّا.

خامسا: إنشاء قناة مشتركة عربيّة–فرنسية تعالج القضايا الجدلية بين المجتمعيْن العربي والفرنسي، بطريقة بسيطة بحيث يستطيع المواطن البسيط فهمها والتوصّل للحقائق دون زيف، وبالتالي تكون برامج هذه القناة بتنوّعها دينيّة، ثقافيّة، ترفيهيّة واجتماعيّة سببا لإحداث التوافق والانسجام بين المواطن الفرنسي والمواطن الفرنسيّ المسلم وهو ما يقضي تدريجيّا على مشاعر الخوف تجاه الإسلام والمسلمين.

سادسا: توظيف السينما من أجل عرض الصورة الحقيقيّة عن الإسلام، وبالتالي تصحيح الصّورة النمطيّة المرسومة عن الإسلام والمسلمين، كما ويمكن القيام بأعمال مشتركة عربيّة/أجنبيّة يكون الهدف منها نشر قيم التّسامح وتقديم الحقائق دون زيف، كما ولا تقتصر الأعمال على الأفلام فحسب بل يمكن تقديم مسرحيّات وأشرطة وثائقيّة.

المطلب الثّاني: حلول المركّب السّياسي لنزع الأمننة عن الإسلام والمسلمين.

لمعالجة «ظاهرة الإسلاموفوبيا» سياسيا نقترح خطط التّفكير الآتية:

أوّلا: يمكن للحكومة الفرنسيّة إلغاء قانون «مبادئ تعزيز احترام قيم الجمهورية» كأوّل خطوة لإعادة كسب ثقة مسلمي فرنسا تجاه سلطتهم.

ثانيا: العمل على تطبيق العلمانيّة من خلال ضمان عدم تدخّل الدّولة فعليّا في الشؤون الدّينيّة (فصل الدّين عن الدّولة)؛ حيث يتمّ هذا عبر إلحاق الشّؤون الدّينيّة بمؤسّسات خاصّة تديرها وتتّسم بالاستقلاليّة، أمّا في حال استمرار تدخّل الحكومة الفرنسيّة في الأمور الدّينيّة وتوظيفها لأغراض سياسيّة (الربح الانتخابي، الهروب من المشاكل الحقيقيّة التي تهمّ المواطن) فإن الأمور لن تحلّ وسنظلّ نسجّل أرقاما لـ: «ظاهرة الإسلاموفوبيا» وهو ما لا يساعد على تكوين مجتمع فرنسي منسجم.

ثالثا: السّير نحو تخلّي الخطاب السياسي الفرنسي عن ثنائيّة الدّين والأمن الفرنسي، وعندما نقول الدين فإنّنا نقصد الإسلام، فالحكومة الفرنسيّة باتت تتّخذ من الأمن ذريعة لتسييس الإسلام، أمننته ومن ثمّ مأسسته كما سبق وأن رأينا خلال هذا الفصل وسابقه، فما تعانيه الدّول الإسلاميّة من صراعات ليس سببه الإسلام وإنها الفهم المغلوط له مع وجود تغذية خارجيّة، فرهاب انتقال التّعصّب لفرنسا غير منطقي فالعراق أو سوريا أو ليبيا ليسوا فرنسا أو العكس، فلكلّ دولة حالتها الخاصّة، وفرنسا بعيدة كلّ البعد عن سيناريو الانفلات الأمني لذا فخطاب وجود تهديد على أمن فرنسا الثّلاثي من قبل مسلميها، ما هو إلاّ خطاب تأثيري على عقول المتلقين لأهداف سياسيّة محضة وهو ما ينمّ على روح التعصّب ذات الرّوافد التّاريخيّة تجاه الإسلام.

وإلى جانب ثنائيّة الدين والأمن الفرنسي، يروّج الخطاب السّياسي أيضا لثنائيّة الدين والهويّة الفرنسيّ، إذ يعتبر أن ارتفاع تعداد المسلمين في فرنسا سيؤثّر حتما على نقاء هويّة فرنسا الأوروبيّة المسيحيّة وهو ما يعرف بـ: «الاستبدال العظيم»، فخطاب مثل هذا لا يساعد إطلاقا على مد جسور التّواصل بين مختلف الشرائح الدينية في فرنسا (مسلمين، مسيح ويهود...إلخ) وهو ما يزيد من تنامي

مشاعر الخوف والنفور من المسلمين، لذا على الدّولة الفرنسيّة تغيير نهجها الخطابي في التعاطي مع قصيّة الدين فيها، وذلك لما للخطاب السّياسي من تأثير بليغ على العقل المتلقي، فكلّما اتّسم الخطاب السياسي بالوسطيّة وتغذّى بأفكار التّسامح وأكّد على فكرة أنّ الكل فرنسي باختلاف دينه كلّما بعث ذلك الخطاب مشاعر الطّمأنينة بين المسلم وغير المسلم والعكس صحيح، وهو ما سينعكس إيجابيّا على استقرار فرنسا وتطوّرها.

نفهم من هذا أنّ تهميش المتغيّر الديني في الخطاب السّياسي في مقابل تسليط الضوء على القضايا والمشاكل التي تهم المواطن الفرنسي، يساعد كثيرا على إعادة بناء الثقة بين المواطن والسّلطة، فما يهمّ المواطن ليست قضيّة علاقة الدين بالأمن أو الهويّة وإنّما تحسين مستواه المعيشي وتحقيق الرّفاه، فبمجرّد توجّه الخطاب الفرنسي نحو هذه القضايا مع تقديم مشاريع قابلة للتطبيق على أرض الواقع فإنّ أرقام «ظاهرة الإسلاموفوبيا» ستبدأ بالانخفاض تدريجيا، لنجد فرنسا جديدة تعيش سلاما مجتمعيا.

رابعا: سير الحكومة الفرنسيّة نحو تفعيل خلية مختصّة لدراسة وضع الإسلام والمسلمين في فرنسا وجمع إحصائيّات شاملة عليهم، وكذا لاحتواء العنف المجتمعي الناتج عن تغذية ثنائيّة الأنا والآخر، مع تقديم مخطّطات مضبوطة زمنيّا من أجل بناء ثقافة تقبّل اختلاف الآخر سواء عند المسلمين أو حتى المسيح واليهود، وهو ما يجهّز فرنسا مستقبلا للتّحوّل نحو مجتمع متعدّد الثقافات وهو الأنموذج المجتمعي الأصلح لتحقيق التعايش وامتصاص «ظاهرة الإسلاموفوبيا».

خامسا: كما ونقترح إنشاء هيئة عليا تضمّ جميع الهيئات، الجمعيّات والمنظمات الإسلاميّة الموجودة في فرنسا، حيث تقسّم حسب الجاليات الموجودة في فرنسا، كما ويتم تمويل هذه الهيئة من قبل دول إسلاميّة لتسيير شؤون المسلمين في فرنسا، أمّا بالنسبة لكيفيّة عمل هذه الهيئة العليا، أوّلا تقوم كل منظمة تابعة للهيئة بتقديم ممثّل لها مسؤول عن نقل انشغالات المسلمين التّابعين للمنظّمة الّتي يمثّلها مع اقتراح حلول للمشاكل التي يعانون منها، وعقب هذه الخطوة يتم إجراء انتخابات سنويّة يختار المسلمون الممثّل الذي يرونه جديرا لترؤّس الهيئة العليا لمسلمي فرنسا–وهذا دون تدخّل من الحكومة الفرنسيّة–، حيث يتولّى منصب الرّئاسة لمدّة أربع سنوات غير قابلة للتّجديد، لتأتي الخطوة الأخيرة والأهم وهي ضرورة إعطاء الحكومة الفرنسيّة مقعدا برلمانيا لهذه الهيئة لتمثيل المسلمين، نقل انشغالاتهم والدّفاع عن حقوقهم.

على الرّغم من أنّ هذا الاقتراح قد يكون صعب التحقيق خاصّة مع ما تعرفه المنظمات الإسلاميّة في فرنسا من صراع نتيجة تضارب المصالح والتّصرّف بأنانيّة مع القضايا التي تمسّ المسلمين، مع وجود

منظّمات موالية للحكومة، كلّ هذا يجعل من الجالية المسلمة في فرنسا المتضرّر الأول والأخير، وعليه وفي حال تطبيق هذا المقترح فإن الصّراع سيزول تدريجيا خاصّة أمام اتحاد المواقع والالتفاف حول المصلحة العليا وهي ضمان حياة هادئة للمسلمين وحمايتهم من التهميش في جميع الميادين، وعليه فنجاح هذا المقترح يتوقّف على أمرين: الأوّل هو تقديم كل منظمة لجزء من سلطتها لصالح الهيئة العليا لمسلمي فرنسا (وكأننا نقدّم نموذجا مصغّرا عن اتحاد دولي كالاتحاد الأوروبي مثلا) وعدم التّصرف بأنانية بتغليب المصلحة الخاصة عن المصلحة العامة التي تهم المسلمين كلّهم، أمّا الأمر الثّاني وهو الأهمّ وهو اعتراف الحكومة الفرنسية بهذه الهيئة وتقديم مقعد برلماني لها.

لذا فتكاتف الجهود وتقديم التنازلات من قبل الطرفين (المنظمات الفرعية والحكومة الفرنسي) يساهم وبشكل كبير في علاج «ظاهرة الإسلاموفوبيا» في فرنسا.

سادسا: ومن النّاحية القانونيّة نقترح سير الحكومة الفرنسيّة نحو سن قوانين تجرّم الأعمال المسيئة للإسلام والمسلمين وفرض عقوبات صارمة ورادعة، وكذا قوانين تمنع خوض الإعلام الحكومي والخاص في مواضيع تزيد من العداء بين المسلمين وغير المسلمين، وكذا تقنين حرّيّة التعبير وخاصّة فيما يتعلّق بالرّسومات الماسّة بالرّموز الدينيّة، ضف إلى هذا على الحكومة الفرنسيّة إيجاد حلول لمشاكل قانون الأحوال الشخصية، من أجل معالجة قضايا الزّواج والإرث في الإسلام والّتي تصطدم مع القانون المدني الأوروبي، وهو ما يعبّر على قمّة الصّدام بين الهويّة الإسلامية والغربيّة، لذا لا بدّ من إيجاد آليّة قانونيّة كإنشاء محكمة خاصّة بالمسلمين تسيّر أمور الزّواج، الطّلاق والإرث...إلخ.

المطلب الثّالث: حلول المركّب التّعليمي مقترحة لنزع الأمننة عن الإسلام والمسلمين.

بالعودة إلى ما تمّ تناوله حول المركّب التعليمي في الفصل الثاني، نقدّم المقترحات الآتية كآليّة لنزع الأمننة عن الإسلام والمسلمين في فرنسا:

أوّلا: أكاديميّا عقد مؤتمرات وملتقيات وطنيّة ودوليّة حول «ظاهرة الإسلاموفوبيا» ليس في فرنسا فقط بل وفي مختلف دول العالم، حيث يتمّ أخذ عينات مختلفة للدّراسة، أو دراسة الإسلام في أوروبا أو التعايش بين الأديان أو دراسة التّوابع السلبية لكره الأجانب ومعاداة المسلمين في أوروبّا، حيث كل مؤتمر أو ندوة يتمّ تحليل الظاهرة من زاوية معيّنة مع الحرص على تقديم توصيّات متبوعة بخطّة عمل قابلة للتّطبيق، تقدّم نسخ منها لحكومات الدّول الإسلاميّة والأوروبيّة وكذا للمنظمات الإسلاميّة،

وبالرّبط مع العنصر السابق تقدّم نسخة لـ: «الهيئة العليا لمسلمي فرنسا» باعتبارها وسيط بين المسلمين والحكومة الفرنسيّة.

ثانيا: إنشاء مخابر بحثيّة لدراسة ظاهرة الإسلام في أوروبّا مع أخذ فرنسا حالة دراسيّة، ومن ثمّ الاستفادة من البحوث التي تقدّمها مثل هذه المخابر من قبل الحكومة الفرنسيّة، كما ويمكن للجامعات العربيّة القيام بالأمر نفسه، كوننا اقترحنا سابقا عقد مؤتمرات دوليّة بين رؤساء الدّول لدراسة ملف الإسلام في أوروبا، فالبحوث التي تقدّمها المخابر البحثيّة بتوصيّاتها وحلولها يمكن الاستفادة منها عند إبرام المؤتمرات الدّوليّة.

ثالثا: إنشاء عدد من المدارس الإسلاميّة ذات التمويل الخارجي، تكون ملحقة بالمدارس الحكوميّة الفرنسيّة حيث يتم تدريس اللغة العربيّة، القرآن، السنّة ومادّة أخرى تسمّى التّعايش السّلمي من أجل غرس قيم التسامح والانفتاح وتقبّل اختلاف الآخر، وكيف يمكن أن يكون مواطنا فرنسيا وفي الوقت نفسه مسلما مؤثّرا مجتمعيا عبر تطبيق قيم دينه الحقيقيّة والسليمة، ومن ثمّ إدراج علامات هذه المواد ضمن كشف نقاط التلميذ في المدرسة الحكوميّة الفرنسيّة لاحتساب معدّله النّهائي، وبهذا يحافظ التّلميذ المسلم على هويّته ويتعلّم تعاليم دينه، كما ونتخطّى مشكل عدم تدريس اللغة العربيّة أو القرآن في المدارس الحكوميّة الفرنسيّة.

رابعا: دعوة تلاميذ المدارس الحكوميّة الفرنسيّة وحتى الخاصّة مع أوليائهم، لحضور الاحتفالات الدينيّة الخاصّة بالمسلمين، والتي تقوم بها المدارس الإسلاميّة المقترح إنشاؤها في الاقتراح الثّالث، وذلك لتقريب المسافات بين المسلمين وغير المسلمين وتقديم التقاليد الإسلاميّة بطريقة مبهجة يوم الاحتفال كالمسرحيّات، معارض للكتب الإسلاميّة، الأطعمة التقليديّة، الألبسة والأواني التقليديّة، عرض أفلام قصيرة تنقل صورة الإسلام الحقيقيّة وتدعو للتعايش مع الآخر، وهو الأمر عينه بالنّسبة للطّرف غير المسلم، وهذا بغية إذابة الجليد بين الطّرفين وتكريس منطق التّعايش السّلمي.

خامسا: في حال عدم تطبيق الاقتراحين الثالث والرّابع نقترح قيام السفارات العربية في فرنسا بالاتحاد من أجل الاحتفال بالأعياد الدينيّة، حيث تكون الدّعوة عامّة والترويج لها إعلاميّا مع تقديم دعوات خاصّة لشخصيّات دينيّة، سياسيّة، أكاديميّة وحتّى دبلوماسيّة، تعدّ هذه الخطوة جسرا للتواصل وتذويب الجليد بين المسلمين وغير المسلمين في فرنسا، وبالتالي إعادة تصحيح تلك الصّورة المرسومة والمتوارثة عن الإسلام في فرنسا أو العالم.

سادسا: إقامة مراكز متخصّصة لتعليم اللغة العربيّة وتعاليم الإسلام مع تقديم دورات مجانيّة لغير النّاطقين باللّغة العربيّة، تقديم أقراص تعليميّة للغة العربيّة وتعاليم الإسلام.

سابعا: ضرورة إعادة أقلمة المناهج التعليميّة في فرنسا بما يتوافق مع التنوّع الثقافي الذي تعيشه، وهذا حتى تستفيد كل الشرائح المجتمعيّة من التعليم بطريقة سلسة لا تثير الحساسيّة أو التّوتّر، وبناء مجتمع متعلّم ومتعايش سلميّا، كون أن مشكل النفور المزدوج من الآخر، ينبع بالدّرجة الأولى من مقاعد التدريس، وعليه فصلاح المجتمع مرهون بصلاح المنظومة التعليميّة في فرنسا، وهو ما ينعكس إيجابيا أيضا على واقع «رهاب الإسلام» الذي لطالما عانت منه فرنسا، لذا فالإرادة السّياسيّة تلعب دورا مهما في تعديل المناهج التعليميّة وجعلها أكثر انفتاحا وتقبّلا للآخر، وإلى جانب هذا النّظر بحزم في مشكل تكدّس مدارس الضّواحي بغية تقديم حلول فعليّة لهذا المشكل.

ثامنا: سن قوانين تنظّم وتضبط العلاقة بين المعلمين والتلاميذ وبين التلاميذ فيما بينهم، وهذا تجنّبا لمظاهر التّمييز العنصري، فكلّما كانت هناك قوانين صارمة ورادعة داخل المؤسّسات التعليميّة تنظّم العلاقات بين مختلف أفرادها كلما كان هناك استقرار وسلام تعلّمي ومن ثم مجتمعي.

تاسعا: على الحكومة الفرنسيّة التوقّف عن تصوير الحجاب على أنّه مصدر تهديد، فلما لا يتمّ النّظر إليه كنوع من الاحتشام والاختلاف الثقافي وبهذا يتم حل المشكل داخل الصفوف التّعليميّة وخارجها، أين يساعد الأساتذة باعتبارهم قدوة للتلاميذ على محو الخوف المزروع من الحجاب، عبر جعل وقفة لمدّة خمسة دقائق للاحتفال بالفتاة التي لبست الحجاب وشرح سبب تحجّبها للتلاميذ الباقين، وأنّ حجابها لن يؤذي أحدا، لذا فالفتاة هي جزء من الصّف ويجب تقبّلها واحتواؤها لكي نعيش بسلام.

عاشرا: إقامة شراكة في قطاع التربية والتعليم بين فرنسا والدّول العربيّة، وذلك للاستفادة من الكوادر التعليميّة في مختلف التخصّصات العلميّة، من أجل تقديم تعليم جيّد لأبناء الجالية المسلمة في فرنسا، وكذا سدّ العجز الذي تعانيه فرنسا بالنسبة للأساتذة المختصّين في اللّغة العربية والتعاليم الدّينيّة، كما وتساعد الشراكة في قطاع التعليم على إعادة أقلمة المناهج التعليميّة وتعديلها كما سبق أن اقترحنا هذا من جهة، ومن جهة أخرى دراسة ظاهرة الفشل والرسوب المدرسي المتفشي بصورة كبيرة بين أبناء الجالية المسلمة وتقديم حلول لاحتواء هذه الظاهرة.

المطلب الرّابع: حلول المركّب المجتمعي لنزع الأمننة عن الإسلام والمسلمين.

إنّ تقديم معالجة متعدّدة الأبعاد لـ: «ظاهرة الإسلاموفوبيا» في فرنسا، تستوجب إضافة مركّب آخر هو: «المركّب المجتمعي» كونه الحاضن الأوّل لثنائيّة الأنا والآخر، والمتأثر الأول بالانعكاسات الناتجة عن التوظيف السلبي لمركّبات «المثلّث الإسلاموفوبي» في فرنسا، فالمجتمع الفرنسي بتنوّعه يلعب دورا في أمننة الإسلام في فرنسا، فبالعودة إلى مضامين الفصول نجد أنّ كلا الطرفين سواء المواطن الفرنسي المسلم ونظيره المسيحي أو حتى اليهودي كان لهما دورا في استكمال رسم تلك الصورة السّيئة عن الإسلام، فنشأة الفرنسيين في بيئة أسريّة، تعليميّة ومجتمعيّة رافضة لأسلمة الآخر، انطلاقا من تشبع الفرنسيين جيلا بعد جيل (أسرة، سياسة، إعلاما وتعليما) بنظريات وتاريخ معاد للإسلام، أمّا بالنسبة للجالية المسلمة في فرنسا فلها الحظ الأوفر كونها سفيرة الإسلام في فرنسا، فالتّفرّق والتّشتّت الذّي تعيشه الأقليّات المسلمة في فرنسا جراء اختلافاتها الحزبية، الفكريّة والمذهبيّة قادها في كثير من الأحيان إلى الدخول في صراعات بينيّة، وهو ما انعكس سلبا على وضعها وعلى صورة الإسلام الحقيقيّة في فرنسا، كونها باتت غير قادرة على الانتظام في إطار هيئة واحدة تمثّلها وتدافع عن حقوقها، خاصّة أمام تضارب المصالح فيما بين الجاليات نفسها أو بين الهيئات، الجمعيات والمنظمات الممثلة للإسلام.

وأمام هذا الوضع نرى أنّ نزع الأمننة على الإسلام والمسلمين في فرنسا، يتطلّب إعادة برمجة السلوك الجمعي لكلا الطرفين المسلمين وغير المسلمين، وعليه نقترح الحلول الآتية:

أوّلا: إنشاء موقع تعارفي بين المسلمين وغير المسلمين في فرنسا، خاضع لضوابط قانونيّة بحيث لا ينتسب فيه الأشخاص العنصريين المعادين للإسلام، المسيحيّة واليهوديّة، فالهدف من هذا الموقع تكوين صداقات بين المسلمين وغير المسلمين ونشر ثقافة كل طرف من أجل التعايش، وكذا تشجيع المبادرات الرّامية للحوار، التّعبير والدّفاع عن النفس وهنا نذكر على سبيل المثال: الموقع الإلكتروني الخاصّ بالجالية المسلمة في فرنسا فهو منصّة للتعارف، طرح القضايا والدفاع عن النّفس، لذا على الجالية المسلمة استغلال مثل هذا الموقع لإثبات ذاتها والدفاع عن الإسلام، لا لتبيان التّشتّت والتّماهي في الآخر.

ثانيا: اقتداء المسلمين بسنّة الرّسول عليه أفضل الصّلاة وأفضل التّسليم في كيفيّة تعامله وتعايشه مع غير المسلمين، فالرّسول عليه الصّلاة والسّلام أفضل أنموذج للتعايش فلو طبّقت سنّته من قبل مسلمي فرنسا لحلّت المشكلة تماما؛ فالإحسان هو ملين لقسوة أي قلب نعاشره ويؤذينا، لذا فتبيان خصال الإسلام السمحاء لغير المسلمين كفيل بتغيير تلك الصورة المتوارثة عن الإسلام، وخاصّة إذا

ما تمّ عرض أفلام وثائقيّة تروي قصص معتنقي الإسلام والتّغيّر الّذي طرأ على حياتهم عقب إسلامهم، أو قصصا لأناس أسلموا لمجرّد تأثّرهم بأخلاق جيرانهم وأصدقائهم من المسلمين، فمن يصّدر طاقة إيجابيّة للآخر لا يستورد منه إلاّ إيجابا، فلو كان الدّين الإسلامي دين سيف لما قال الرّسول عليه الصّلاة والسّلام: «الدّين المعاملة»، لنرجع ونؤكّد أنّ طريقة تعامل المسلمين فيما بينهم أو حتّى مع غيرهم هي انعكاس لدينهم، لذا لا بد من التّعبير على الإسلام بالطريقة الّتي تليق به.

ثالثا: عودة المسلمين إلى القرآن الكريم باعتباره دستورا ينظّم كلّ جوانب الحياة، والعمل على تطبيق تعاليمه الضابطة للعلاقة بين المسلم وغير المسلم، فمثلا الآية: ﴿**وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾[1]، يمكن أن نستخرج من هذه الآية سلوكا للتعامل مع أذيّة الآخر لنا، وهي أن نعفو ونصفح وهذا ليس دليل على الضعف وإنما قمّة القوّة، فمقابلة الإساءة بإساءة أكبر منها لن ينهي المشكل بل سيزيد في تعميقه، وهو الحاصل في أغلب الوقت في فرنسا؛ فالله عزّ وجلّ ذكر في كتابه الكريم كيفيّة التعامل في حال إساءة غير المسلم للمسلم وذلك في قوله تعالى: ﴿**ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ**﴾[2]، وهنا نعود لحادثة قطع رأس الأستاذ الفرنسي عقب إعادة نشره للصّور المسيئة لشخص الرّسول عليه أفضل الصّلاة وأفضل التّسليم، أين قوبلت الإساءة بإساءة أكبر منها، وهو ما لا يمثّل لا تعاليم القرآن ولا سنّة الرسول عليه أفضل الصلاة وأفضل التّسليم وهو الّذي حمل راية التسامح والعفو على من أذوه، لذا على المسلمين في ديار الغربة عدم التّسرّع في ردود أفعالهم كونهم تحت المجهر، فأي رد عنيف حتى ولو كان دفاعا عن الرّسول الكريم أو حتى عن النّفس يتم استغلاله لتشويه صورة الإسلام، لذا لا بدّ من كضم الغيظ واحتساب ما يعانوه عند الله عزّ وجلّ جهادا ينالون به أجرا، فديننا يدعو إلى التّعايش مع الآخر بدعوته ترغيبا وليس ترهيبا (الحكمة، الموعظة الحسنة والجدال بالتي هي أحسن أي عدم الصراع) فهو دين حوار لا صدام مع الآخر، لذا فما دام المسلم يعيش في مجتمع غريب عنه دينيا، حضاريا وثقافيّا فعليه بالالتزام بتعاليم دينه والدعوة إليه بالترغيب والصّبر على الإساءة، فكلّما كان المسلم المهاجر نموذجا صحيحا عن الإسلام يحتذى به كلّما امتصّ الطاقة السلبيّة الّتي يحملها الطرف الآخر تجاهه، لتبدأ هنا تلك الصورة المغلوطة عن الإسلام بالتّبدد تدريجيا إلى أن تختفي خاصّة إذا ما فعّلت الحلول المقترحة في «المثلّث

[1] الآية 22، سورة النور.

[2] الآية 125، سورة النّحل.

الإسلاموفوبي» ليس داخل فرنسا فحسب بل في مختلف الدّول الّتي تعاني من «ظاهرة الإسلاموفوبيا».

رابعا: تذكير المسلمين من قبل الدعاة والأئمّة في المهجر بقصص تعايش حدثت مع غير المسلمين في عهد الرّسول عليه الصّلاة والسّلام وكذا عقب موته، وعن كيفيّة تعامل الرّسول الكريم وصحابته مع إيذاء الكفار لهم، فالتاريخ الإسلامي مليء بالعبر الّتي يمكن توظيفها في يومنا هذا، ولعلّ أشهرها فتح مكّة بعد نقض الكفّار صلح الحديبيّة فقد كان بإمكان الرّسول عليه أفضل الصّلاة وأفضل التّسليم الانتقام من الكفار شر انتقام ولكن الرّسول الكريم قاتل من قاتلوه ذلك اليوم، وعفا عن الباقين لأنّ ديننا دين سلام أين قال: ﴿اذهبوا فأنتم الطلقاء﴾، فالعفو عند المقدرة طريق لكسب الآخر وهو ما حدث بالفعل فالتعامل الطّيب للرّسول الكريم مع أهل مكّة قادهم إلى اعتناق الإسلام مباشرة، وهو ما يجب على مسلمي المهجر القيام به.

فتنشئة جيل مشبّع بتعاليم القرآن والسّنة ذو ذاكرة دينيّة مليئة بقصص التعايش الّتي يزخر بها تاريخنا الإسلامي، يساهم لا محالة في بناء شباب قادر على التعامل مع أي إساءة تطال الإسلام واحتوائها، لتصبح حجّة دامغة لتبيان ضعف الطّرف الآخر وجهله بالإسلام الحقيقي، فإثبات أنّ تلك الصّورة المرسومة في عقول غير المسلمين غير صحيحة لا يكون فقط بفرض قوانين صارمة ضدّ العنصرية أو الترويج الإعلامي وغيرها من الأساليب السابق ذكرها، بل يكون بالدّرجة الأولى بتقديم وتصدير أنموذج حقيقي للمسلم في الغرب شعاره الدّين المعاملة، مع الإشارة إلى المسؤول الأوّل عن بناء هذا الجيل وهو الأسرة المسلمة في المهجر وكذا المؤسّسات الإسلاميّة.

خامسا: ومثلما ندعو إلى بناء أنموذج حقيقي للمسلم في الغرب، على الغرب وبالأدقّ فرنسا أيضا ضرورة بناء أنموذج حقيقي للمواطن المسيحي، وهنا نعود لدور الأسرة المسيحية والمؤسّسات الدينيّة المسيحيّة الواجب تفعيلهما، وذلك لتقليص ومحو التّأثير السّلبي للإرث التاريخي الصليبي والذي لا زال يلعب دورا أساسيا في بث روح الكراهية ضد كلّ ما هو إسلامي، وذلك من خلال مختلف القنوات الإعلامية، التعليمية، السّياسيّة والدينية.

سادسا: ضرورة انفتاح المسلمين وتجنّب العيش في مجتمعات مغلقة، فالانفتاح على الآخر مع المحافظة على القيم الدّينيّة لن يمسّ بصورة الإسلام في فرنسا، بل سيساعد على تقريب المسافات بين الطّرفين وتكوين صداقات، والانفتاح على الآخر يبدأ بإتقان لغة الدّولة المضيفة وفهم نمط معيشتها حتى يستطيع المسلم تحديد المنطقة الواجب السّباحة فيها، واختيار الأسلوب المناسب في

تعامله مع الآخر بشرط المحافظة على هويّته والعمل على إبرازها بالطريقة الصّحيحة لكسب ودّ الطّرف الآخر، وتغيير نظرته عن الإسلام والمسلمين.

سابعا: على المسلمين استغلال المناسبات الدّينية للتّرويج للثقافة الإسلاميّة ونشر الإسلام، ومن بين المناسبات نذكر: شهر رمضان الفضيل، عيد الفطر، عيد الأضحى، رأس السّنة الهجريّة، عاشوراء، المولد النبويّ الشّريف، واستغلال هذه المناسبات يكون مثلا بتزيين البيوت بالأضواء والنجوم والهلال للدلال على جماليّة الحدث وإثارة انتباه الآخر، توزيع الأطعمة على الجيران، وكذا توزيع لحم الأضاحي كهدايا لغير المسلمين وخاصّة الفقراء منهم مع شرح سبب ذبح الأضاحي؟ فبمجرّد معرفة غير المسلم لقصّة سيّدنا إبراهيم وابنه إسماعيل عليهما السّلام تُزال فكرة الإجرام ضدّ الحيوان المأخوذة عن المسلمين، وهو ما يفتح بابا للسّلام، ضف إلى ذلك إقامة مآدب إفطار كبيرة وفي مناطق متفرّقة شهر رمضان مع دعوة غير المسلمين فيها أمر جيّد يساعد على إذابة الجليد بين الطّرفين، القيام بمساعدة المحتاجين وكبار السّن في مختلف المناطق في فرنسا ولو بأبسط الأمور كتنظيف منازلهم، أو أخذهم في نزهة كلّ هذه الأمور تساعد في إعادة نشر صورة مختلفة عن سابقتها المأخوذة عن الإسلام والمسلمين.

ثامنا: إقامة مشاريع موجّهة لتأهيل المرأة المسلمة وتنمية مهاراتها باعتبارها النّواة الصّلبة في الأسرة، فإذا صلحت الأمّ صلحت الأسرة بأكملها، ودعم المرأة معنويّا وماديّا يساعد في استقرار الأسرة وتربية الأطفال تربية سليمة وحتى مساعدتهم على التّعلّم، خاصّة إذا تمكّنت الأم من تعلّم اللّغة الفرنسيّة.

تاسعا: جعل الزواج المختلط أي الزواج بغير المسلمات، طريقة لنشر الإسلام في فرنسا أو حتّى غيرها من الدّول، فالزواج بغير المسلمة والتعامل معها بحسب التعاليم الإسلاميّة وتوضيح أنّ الدين الإسلامي قدّس المرأة وجعل لها مكانة عاليّة، كلّ هذا سيغيّر لا محالة من نظرة المرأة غير المسلمة للإسلام وهو ما يقودها إلى اعتناق هذا الدين الّذي يحترم المرأة، لذا على الرّجل المسلم أن يلتزم بتعاليم دينه ويوظّفها في كامل جوانب حياته وخاصّة الزّوجية، وحتّى ولو كان الزّواج بدافع التجنيس لا غير على المسلم أن يترك صورة جميلة عن الإسلام في ذاكرة المرأة الأجنبيّة ويعمل على إدخالها للإسلام، لذا وجب على المسلمين أينما كانوا التغيير من سلوكيّاتهم، والّتي قد تكون في غالب الأحيان سببا في خوف ونفور غير المسلمين منهم.

عاشرا: كما ويجب على الدّولة الفرنسيّة السّير نحو نموذج أكثر انفتاحا لاحتواء المسلمين، أي الخروج من نموذج الاستيعاب القائم على تذويب الآخر، فبإمكان فرنسا الاقتباس من النموذج البريطاني للاندماج وتطويره ليكون أكثر ليونة.

المطلب الخامس: حلول المركّب الدّولي لنزع الأمننة عن الإسلام والمسلمين.

لا يمكن غلق مصفوفة الحلول المقترحة دون إضافة المركّب الخارجي، وذلك لأن «ظاهرة الإسلاموفوبيا» ليست بالمشكلة الدّاخليّة الخاصّة بفرنسا فقط بل هي ظاهرة تعاني منها أغلب الدّول الغربيّة، لذا فتحرّك وتعاون المجتمع الدّولي مع وجود إرادة سياسيّة حقيقيّة، يساعد لا محالة في امتصاص «ظاهرة الإسلاموفوبيا» ولما لا القضاء عليها، ومن بين ما نقترحه كحلول خارجيّة لمعالجة «رهاب الإسلام» في فرنسا وغيرها من الدّول الغربيّة الّتي تعاني من هذه الظّاهرة؛ نذكر:

أوّلا: إنشاء مؤسّسة دوليّة إعلاميّة متعدّية الجنسيّة؛ مهمّتها الرئيسيّة بناء جسور التّواصل وتقريب وجهات النّظر بين مختلف الشعوب وتكريس الانفتاح الثقافي والتعايش السلمي، عبر تقديم نماذج واقعيّة للمتلقي وهو ما يخفض مستوى الخوف ويزيد مستوى الطّمأنينة والارتياح للآخر.

ثانيا: يجب على العالم الإسلامي أيضا العمل على إنتاج منشورات، كتب وكتيّبات بشكل دوريّ معتمدة على لغة بسيطة يفهمها الجميع مع ترجمتها للغات مختلفة، تقدّم فيها الإسلام بصورته الصحيحة.

ثالثا: على الدّول الأوروبية بما فيها فرنسا سن قوانين صارمة لمكافحة التمييز المجتمعي ضد المسلمين فيها، فمثل هذه المبادرة ستُحدث نقلة نوعيّة نحو تحقيق الاستقرار وضبط العلاقة بين المسلم وغيره.

رابعا: عقد مؤتمر سنوي يضمّ رؤساء دول إسلاميّة لها جاليات في دول أوروبية، مع رؤساء دول أوروبية يتمّ مناقشة قضيّة الإسلام في أوروبا، مع تقديم حلول لمعالجة «ظاهرة الإسلاموفوبيا» وكيفية بناء جسور التواصل والتسامح بين المسلمين وغير المسلمين أو العكس، لأن «ظاهرة الإسلاموفوبيا» ليست ظاهرة مقتصرة على فرنسا فحسب بل هي ظاهرة عالميّة تحتاج تضافر الجهود على المستوى المحلّي وحتى العالميّ، كون الظاهرة أعقد بكثير من أن تحلّ من قبل دولة بمفردها أو حتى منظمة بفردها، بل وجب على الكل التعاون بما فيهم المسلمين أنفسهم كونهم الممثّل الأوّل للإسلام والمحتكّ الأول بالآخر المختلف عنه دينيا وثقافيّا.

خامسا: يعدّ حفاظ الأقليّات المسلمة في الغرب على هويّتها بمثابة حفاظها على الإسلام، وخاصّة أمام تعارض الهويّة الإسلامية مع الهويّة الغربية وسعي الدّول الغربيّة ابتلاع الهويّة الإسلاميّة باتباع أساليب مختلفة كالاستيعاب أو التذويب، وأمام هذا الوضع يجد المسلمون أنفسهم متخبّطين بين ضرورة الحفاظ على هويتهم الأصليّة أو الاندماج في هويّة مغايرة لا تعكس قيمهم، وهو ما يشعرهم بالضّياع، لذا فعلى الدّول الإسلاميّة كما الغربيّة التّعاون لمعالجة قضيّة الهويّة بتقديم حلول قابلة للتطبيق، وخاصّة إذا ما تمّ استغلال كوادر علميّة في مختلف الدّول، والعمل على تشجيع الدّول لحوار الحضارات كمضاد حيوي لصدام الحضارات، وإقامة مؤتمرات سنويّة في مختلف الدّول لمناقشة وإثراء موضوع حوار الحضارات وتسليط الضّوء على الآثار السلبيّة لنظريّات «صدام الحضارات» والّتي أفرزت انقسامات هويّاتيّة في المجتمعات، «رهاب الأجانب» و«رهاب الإسلام» لتزداد خطورة هذه النّظريّات كلّما تمّ استغلالها إعلاميّا وسياسيّا. لذا على المجتمع الدّولي التّحرّك فعليّا لمعالجة مثل هذه القضايا كونها لا تقلّ أهميّة عن القضايا الأخرى كالأزمات الاقتصاديّة، قضايا المناخ، الحروب والصّراعات الّتي بات الفهم المغلوط للآخر وعدم القدرة على الحوار نتيجة تحكّم المصالح وتغذيتها خارجيا سببا لنشوبها، وبالعودة لقضيّة الهويّة على الدّول الإسلاميّة التفكير في مشروع عالمي للحفاظ على الهويّة الإسلاميّة خاصّة أمام المتغيّرات الدّوليّة وتداعيات العولمة الّتي أفقدت العديد من شبابنا جوهر هويّته ومظاهرها، ففي كثير من الأحيان بتنا لا نفرّق بين المسلم وغير المسلم إلاّ بطرح سؤال هل أنت مسلم؟ أو بالرّجوع إلى بطاقة التعريف، وهو ما يقودنا للقول أن العالم الإسلامي يعيش أزمة هويّة لا بدّ من تجاوزها بجهود عربيّة ومن ثمّ دوليّة.

سادسا: نظرا لكون الأقليّات المسلمة هي الأكبر عالميا، بات واجبا على الدّول الإسلاميّة الدفاع عليها ونصرة الإسلام، لأن المشكل ليس مشكل أقليّة تعيش التهميش فقط بل هو مشكل دين مُهاجم، لذا على الدّول العربيّة والإسلاميّة التّحرك لإيقاف الحملة المعادية للإسلام والمسلمين، وذلك عبر المقاطعة الدّبلوماسيّة (قطع العلاقات الدّبلوماسيّة)، والمقاطعة الاقتصاديّة مثلما حدث عقب تصريحات الرّئيس الفرنسي "ماكرون" المعادية للإسلام شهر أكتوبر 2020م، وهو ما دفع إلى توحيد صفوف المسلمين ومقاطعة مختلف المنتجات الفرنسيّة الأمر الّذي قاد إلى تراجع الأخير عن تصريحاته، وذلك للخسائر الّتي تكبّدها الاقتصاد الفرنسي وقتها... إلخ.

سابعا: على الدّول العربيّة تسهيل دخول جالياتها المقيمة في المهجر وتخفيض ثمن التذاكر، وهذا ليتسنّ لهم زيارة أوطانهم في أيّ وقت للتشبّع بالثّقافة الإسلاميّة وإحياء الرّوح الوطنيّة لتعميق شعور

الانتماء للدول الإسلاميّة، كما يجب على الدّول العربية والإسلاميّة اتّباع استراتيجيّة لإعادة احتواء نوابغها ومتفوّقيها الدّارسين في الدّول الغربيّة، وذلك بتوفير مناصب شغل لهم والاستفادة من خبراتهم.

ثامنا: ضرورة تحرّك «منظّمة الأمم المتّحدة»(United Nations Organization) بهيئاتها كلّها عن طريق سن قوانين تجرّم المساس بالأديان والرّموز الدّينيّة، كما وتسنّ قوانين تدعو لحوار الحضارات واحترام الآخر مهما كان دينه أو طائفته، عرقه أو جنسه.

تاسعا: اتحاد وتعاون الدّول الإسلاميّة من أجل إنشاء بنك إسلامي الهدف منه تحسين صورة الإسلام في العالم، وتقديم المساعدات للمسلمين المهاجرين، أمّا بالنّسبة لمصدر أموال هذا البنك فتتمثّل: في مجموع التبّرعات الّتي تقدّمها الدّول الإسلاميّة، رجال الأعمال، المؤّسسات الاقتصاديّة...إلخ.

عاشرا: على الدّول العربيّة والإسلاميّة التّعاون من أجل إنشاء قناة ناطقة بلغات أجنبيّة عدّة ذات أسلوب بسيط وشيّق، وظيفتها الأساسيّة التّعريف بالرّسول عليه أفضل الصّلاة وأفضل التّسليم في جميع جوانب حياته، كما وتعمل الدّول المنشئة للقناة على ضمان بثّها في دول العالم الغربي وخاصّة تلك الّتي ترتفع فيها أرقام «ظاهرة الإسلاموفوبيا»، وفي حال عدم تمكّن الدّول الإسلاميّة من إنشاء هذه القناة عليها على الأقلّ إنشاء موقع عالمي للتّعريف بالرّسول عليه أفضل الصّلاة وأفضل التّسليم؛ وذلك من أجل محو تلك الصّورة السلبيّة والعدائيّة تجاه الإسلام.

إحدي عشر: ضرورة سير دول العالم نحو انتهاج أسلوب جديد في التعامل مع «ظاهرة الإسلاموفوبيا» المنعكس الأوّل لنظريّة «صدام الحضارات»، ويتمثّل هذا الأسلوب في «حوار الحضارات» البديل الأمثل عن التّعصّب، القطيعة، النفور من الآخر والخوف منه، فإزالة تداعيات «ظاهرة الإسلاموفوبيا» في عالم شديد التّغيرات لا يكون إلاّ بفتح حوار بين العالمين الغربي والإسلامي، والتّرويج لفكرة حوار الحضارات أكاديميّا (الملتقيات والمؤتمرات العلميّة)، سياسيا، إعلاميّا...، كون تعدّد الحضارات لا يدعو البتّ إلى الصّدام أو تقزيم حضارة مقابلة تضخيم مكانة حضارة أخرى، وإنّما التّنوع يدعو للتّكامل، فالحضارات لكي تنمو تتغذّى من بعضها وليس على بعضها، وهو ما يجب التّسويق له عالميا.

اثني عشر: مثلما اقترحنا سابقا إنشاء فروع لدراسة الأقليات المسلمة في الغرب، نقترح إنشاء فروع تابعة لأقسام جامعيّة لدراسة علم الاستغراب، فبدراسة هذا العلم يتّضح الفرق بينه وبين «علم الاستشراق» والذي الغاية منه الاستحواذ على الآخر وتسليط الضوء على عيوبه، يأتي «علم الاستغراب» لدراسة الغرب في جميع المجالات ومعرفة نمط معيشته وتفكيره، أي هو علم ليس الغاية

منه تهديد الآخر ومصادرة هويّته، لذا لا بدّ على دارسي هذا العلم التّحلّي بالموضوعيّة تجنّبا للوقوع في الذاتيّة، وبالتّالي ارتكاب الخطأ عينه الذي ارتكبه الغرب عن دراسة الشرق أين فقد العلم قيمته المعرفيّة، فالتّعرّف على الآخر علميّا يجب أن تكون غايته السّير نحو السلام وفتح أبواب الحوار، لا البحث عن ثغرات الآخر واستغلالها لنشر نظريّات «صدام الحضارات» وفكرة المركزيّة الغربيّة.

من خلال كل ما سبق يجدر الإشارة إلى نقطة مهمّة وهي أنّ نجاح مصفوفة الحلول المقترحة مرهون بمدى تعاون وتضافر الجهود على المستوى المحلي (الدّول الغربيّة بما فيها فرنسا) وكذا المستوى الدّولي؛ مع تقديم تنازلات للسّير قدما نحو بناء سلام مجتمعي يعود بالخير على كلا الطرفيْن، وبالتّالي شروط نجاح مصفوفة الحلول يتطلّب إرادة سياسيّة حقيقيّة، تمويل مالي داعم لمشاريع الحوار والسلام مع الآخر، وهذا على مستوى الدّولة الفرنسيّة أو حتّى على المستوى الدّولي كون الظاهرة ذات أبعاد عالميّة، وإلى جانب هاذين الشّرطيْن نضيف أيضا ضرورة تعديل السّلوك الجمعي للمسلمين في بلاد المهجر.

مع العلم أنّ علاج «ظاهرة الإسلاموفوبيا» متضمَّن داخل القرآن الكريم، فقد قدّم الله عزّ وجلّ في كتابه الكريم هندسة التعايش السلمي الصالحة لكلّ زمان ومكان، فما علينا إلاّ تدبّر القرآن واستخراج الآيات المنظّمة للعلاقة بين المسلمين وغير المسلمين، والداعية للحوار والتعايش، لذا على العالم الإسلامي توظيف خبراء في الشريعة الإسلاميّة، دعاة وباحثين من أجل استخراج هندسة القرآن للتعايش السلمي واعتمادها كاستراتيجيّة لعلاج «رهاب الإسلام»، أين يتمّ إصدار علاج القرآن الكريم للظاهرة في كتاب يتمّ ترجمته إلى لغات عدّة ومناقشته أكاديميّا أو حتّى دوليا فيما بين رؤساء الدّول، ليدعّم الكتاب بسنّة نبيّنا محمّد عليه أفضل الصّلاة وأفضل التّسليم والقصص التاريخيّة الّتي قدّمت نماذج للتّعايش مع الآخر، فإصدار إن صحّ التعبير دستور إسلامي للتعايش السّلمي كحل لـ: «ظاهرة الإسلاموفوبيا» يتمّ فيه المزج بين القرآن الكريم والسّنة النّبويّة يكون الحلّ النّهائي لرهاب الإسلام وخاصّة إذا توفّرت إرادة سياسيّة حقيقيّة بين مختلف الدّول الإسلاميّة وتمويل مالي للمشروع المقترح.

وفي الأخير نقول أنّ كلّ الحلول التي يقدّمها العقل البشري لعلاج «ظاهرة الإسلاموفوبيا» تسقط أمام الإعجاز السّماوي المتمثّل في هندسة القرآن والسنّة النبويّة للتعايش السلمي.

خلاصة واستنتاجات:

إنّ التّحوّل الّذي طرأ على ظاهرة الإسلام في فرنسا، بعد انتقاله من مجرّد قضيّة عاديّة خاضعة للرّقابة الرّوتينيّة، إلى قضيّة مؤمننة فممأسسة، أثّر سلبا على طبيعة العلاقة الجامعة بين مختلف الثّنائيّات، المفعّلة عبر السياق الخطابي للثّالوث الإسلاموفوبي كثنائيّة الدّين والأمن الفرنسي أو الدّين والهويّة الفرنسيّة، فاقتران أي ثنائيّة بعنصر الدّين وبالتّحديد الدّين الإسلامي خلّف فجوة ملحوظة بين الأغلبيّة والأقلية الدّينيّة وهو ما عبّر عنه بثنائيّة «نحن» و«الآخر»؛ هذه الأخيرة الّتي بلورت «معضلة مجتمعية» محركها صراع مستمر بين «نحن» و«هم»، ليكون الآخر المسلم وفي كلّ مرّة مصدر خوف وقلق، ووصول فرنسا إلى هذه الحالة أفرز تداعيات خطيرة فيما يتعلّق بأرقام «ظاهرة الإسلاموفوبيا»، وهو ما قاد إلى ضرورة التّحرك على جميع الأصعدة لاحتواء الظّاهرة وإرجاعها إلى المستوى الأول للأمننة، وذلك لضمان تحقيق سلام مجتمعي فرنسي، وهنا تعدّدت المبادرات المقدمّة على المستويْن العمودي والأفقي في فرنسا، فعلى المستوى العمودي قدّمت الحكومة الفرنسيّة عدّة مبادرات نذكر منها: «المجلس الفرنسي للديانة الإسلاميّة» (CFCM)، «المجلس الأعلى للاندماج» (HCI) و«الحوار الوطني حول الهويّة الوطنية في فرنسا»، إلا أنّ هذه المبادرات المذكورة كانت بمثابة دس السّم في العسل فيما يتعلق بقضية التقليل من مشاعر الخوف والنفور من المسلمين، فظاهر هذه المبادرات يحمل من الإيجابية ما يجعلنا نعتقد أنها مبادرات جاءت حقّا لتسوية الوضع وإعادة بناء الثّقة بين المواطن الفرنسي المسلم وغير المسلم وكذا بين المسلم والسلطة، إلاّ أن التعمق في دراسة هذه المبادرات وقياسها واقعيّا يجعلنا نتأكد أنها جاءت لخدمة مصالح الحكومة الفرنسيّة بالدّرجة الأولى، فخوف سياسيي وصانعي القرار الفرنسيين من فكرة «الاستبدال العظيم» و«نموذج الهيمنة» قادهم في كل مرة إلى تقديم مبادرات فيها من الثغرات ما لا يساعد إطلاقا على مد جسور التّواصل بين مختلف الشرائح الدينية في فرنسا (مسلمين، مسيح ويهود...إلخ)، وبالتالي عدم احتواء «ظاهرة الإسلاموفوبيا».

أمّا على المستوى الأفقي فقد ناضلت مختلف التّنظيمات في فرنسا –سواء تلك الممثّلة للإسلام أو المناهضة للعنصريّة والإسلاموفوبيا– بالطّرق كلّها من أجل نقل ما يعانيه مسلمو فرنسا والدّفاع عن الإسلام والمسلمين، إلاّ أنّ الشتات الّذي تعيشه هذه التّنظيمات وكذا عدم التفافها حول هدف ومصلحة واحدة ضف إلى ما تواجهه من تضييق من قبل الحكومة الفرنسية كل هذه العوامل وغيرها عرقلت من تقدّم نتائجها في مجال محاربة الإسلاموفوبيا.

وبهذا فإن احتواء «ظاهرة الإسلاموفوبيا» لا يقتصر على ما قُدّم على المستويْن العمودي والأفقي بل يستدعي أيضا تقديم حلول متعدّدة الزوايا وإصلاحات محرّكها الأول والأخير توفّر إرادة سياسية حقيقة.

وفي الأخير نقول أنّ كلّ الحلول التي يقدّمها العقل البشري لعلاج «ظاهرة الإسلاموفوبيا» تسقط أمام الإعجاز السّماوي المتمثّل في هندسة القرآن والسنّة النبويّة للتعايش السلمي، الأمر الّذي يستدعي تفعيل هذه الهندسة كدستور لعلاج «رهاب الإسلام»، والتّوجّه نحو توظيفها في إطار فعل مؤسّسي منظّم عبر تطبيق منطق «مثلّث التّمكين» (The Empowerment Triangle) لصاحبه "ديفيد إميرالد" (David Emerald) كآليّة لإضعاف مفعول «الثّالوث الإسلاموفوبي» و«المثلّث الدّراماتيكي».

الخاتمة

بناء على كل ما تم التعرض إليه خلال متن هذا العمل الموسوم بـ: «**ظاهرة الإسلاموفوبيا والأمن المجتمعي، دراسة حالة: فرنسا**»، **نخرج بجملة من الاستنتاجات يمكن تبويبها إلى:**

أوّلا: الاستنتاجات على المستوى النّظريّاتي للدّراسة.

ثانيا: الاستنتاجات على المستوى التّطبيقي للدّراسة.

أوّلا: الاستنتاجات على المستوى النّظريّاتي للدّراسة:

(01) أدّت التّطوّرات التي أعقبت نهاية «الحرب الباردة» إلى بروز جملة من التحولات والتغيرات ذات الطابع السريع والمتشابك على جميع الأصعدة الواقعية والتنظيرية– المعرفية، وهو ما كان بمثابة أرضية خصبة لظهور أدبيات جديدة في مختلف فروع العلوم الاجتماعية، تتماشى وطبيعة التهديدات الجديدة، وهو ما أثار الكثير من السّجالات والنقاشات الفكرية والتنظيرية الحادّة، والتي تدور بالدّرجة الأولى حول جزئيتين أساسيتين أولاها عنيت بدراسة وتحديد طبيعة العلاقة بين الغرب والعالم الإسلامي، وثانيها عنيت بضرورة تعميق وتوسيع مجال الدّراسة في حقل الدراسات الأمنية.

فبالنسبة للجزئية الأولى فقد تضاربت التصورات حول طبيعة تلك العلاقة (إيجابية أو سلبية) وخاصة مع تغذية العديد من النظريات لمنطق العداء وتغييب عنصر التسامح مع الآخر المختلف، لتساهم هنا فكرتي أنانية الحضارة والإلحاق الحضاري في بلورة وتنامي مشاعر الخوف من الآخر المسلم، وهو ما استشرى وبقوة عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر وتنامي « ظاهرة الإسلاموفوبيا»، وفي ظل هذه المتغيرات الجديدة أعيد إحياء المتغير الثقافي والاجتماعي كسبب للنزاع، وهذا عبر توظيف مسألة الهوية (Question of identity) للتأكيد على أن التحدي الأكبر في عالم ما بعد الحرب الباردة يتجسد في القطيعة الثقافية بين الشمال والجنوب، الشرق والغرب، المسيحية والإسلام.

وبهذا باتت الهوية الثقافية والدولية تشكل مصدرا متناميا للنزاعات الاجتماعية والدولية من جهة، ومصدرا من مصادر الصراع المتزايد داخل المجتمعات وبين مجتمع وآخر من جهة أخرى.

أما بخصوص الجزئية الثانية والتي عنيت بضرورة تعميق وتوسيع مجال الدّراسة ليشمل مسائل وقضايا تتلاءم مع واقع «البيئة الأمنية الجديدة» (New security environment) ، وخاصة مع بروز تهديدات أمنية أكثر تعقيدا كونها باتت لا تمس سيادة الدولة عينها، بقدر ما تطال وتهدد هويتها المجتمعية وأمن مواطنيها، وهو ما اقتضى إنتاج خط تنظيري جديد في «حقل الدراسات الأمنية» (Security studies field)عُرف بـ: «الدراسات الأمنية النقدية»(Critical Security Studies)، هذه الأخيرة التي عملت على تعميق وتوسيع مفهوم الأمن (أفقيا وعموديا) لجعله أكثر مواءمة مع طبيعة التحديات الأمنية الجديدة والمتنوعة (الهجرة

غير الشرعية، الإرهاب، التلوث البيئي، الأمراض والأوبئة...الخ)، وهذا بعدما عجز التصور الأمني التقليدي في التعامل معها.

(02) اشتملت «الدراسات الأمنية النقدية»(CSS) على ثلاث(03) مقاربات هي:

«مدرسة كوبنهاجن» ، «مدرسة إبيستروبث» أو « مدرسة ويلز» و «مدرسة باريس» .

حيث اِنضوت المدارس الثلاث (03) فيما بعد تحت مشروع واحد عُرف بـ: «المقاربات النّقديّة للأمن في أوروبا»(Critical Approaches To Security In Europe)، والتي تُعتبر «مدرسة كوبنهاجن» إحدى أهم وأشهر المدارس الأمنية في المشروع. ولقد جاءت «مدرسة كوبنهاجن» لتوسيع الأجندة البحثية للأمن عبر طرح مناهج جديدة، أقرّت من خلالها أن الأمن ليس مفهوما ثابتا، بل أنّه بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة وبشكل دينامي، لذا تمّ اعتماد منطق تحليل هذه المدرسة في شقّيها المتعلق بالأمن المجتمعي والأمننة؛ كلبنة لمعالجة موضوع الدراسة.

(03) عند الحديث عن دور الهويّة في تحديد المسألة الأمنية فإننا نكون بصدد الحديث عما أطلق عليه "باري بوزان" مسمّى: «الأمن المجتمعي»، هذا الأخير الذي يعد بعدا أساسيا من أبعاد الأمن الإنساني، فالأمن عنده هو بناء اجتماعي بالدّرجة الأولى، وهنا يبرز دور الهويّة في تحديد المسألة الأمنيّة، حيث تسهم في تشكيل الانتماءات والتفاعلات بين الأفراد، فعندما تتعرض الهويّة لمخاطر مثل التهميش أو التّمييز، قد يؤدّي ذلك إلى بروز وتصاعد التوترات أو النزاعات، لذا فتعزيز الهوية وقيم التسامح والاحترام المتبادل يعتبران من العوامل الضروريّة لتحقيق الأمن المجتمعي.

يحدد "بوزان" في نسخته المبكرة تهديدين رئيسيين للأمن المجتمعي: «تدفقات الهجرة» و«الصراع بين الهويات الحضارية المتنافسة». فتهدد الهجرة الأمن المجتمعي عن طريق تغيير التكوين العرقي، الثقافي، الديني واللغوي للسكان بشكل مباشر، وهذا ما تمّ توظيفه في عديد المرات من قبل مركبات «الثالوث الإسلاموفوبي» في فرنسا فيما يتعلّق بالمهاجرين المسلمين، في حين يشير الصدام بين الهويات الحضارية المتنافسة إلى الحاجة إلى الدفاع عن المجتمع وحمايته من تأثير الثقافات التنافسية المغرية أو المتعجرفة أي حماية المجتمع من الاستيرادات الثقافية.

وبالربط بموضوع الدّراسة نجد أن المهاجر المسلم بما يحمله من تراكمات مخالفة لما هو متعارف عليه في الدولة المستقبلة يمثّل مساسا بهوية المواطن الأصلي وتهديدا لوجوده، وهنا تبلور الخوف من الآخر باعتباره دخيلا ووجد مصطلح الخوف من الإسلام بيئة ملائم للتكاثر والانتشار.

ومن أجل فهم دقيق للأمن المجتمعي تمّ الجمع بين المقتربات الثلاث المفسّرة له(«المقترب الجزئي»، «المقترب المتوسّط»، «المقترب الكلّي»)[*]، وعلى الرّغم من اختلافها من حيث الطروحات، إلاّ أنّها لا تستبعد بعضها البعض؛ فهي مترابطة ومتكاملة كونها جاءت لمعالجة التهديدات الجديدة، كما أنّ التّهديد إن حل فإنّه يطال الأفراد، المجموعات والدّول على حدّ سواء.

ومن خلال كل ما تم التطرّق إليه ضمن الرّسالة يظهر جليا مدى تعقد الأمن المجتمعي كمفهوم وكنظريّة، لذا ولدراسة أي واقع ميدانيا لا بدّ من القيام بإسقاط دقيق لمختلف جوانب، مستويات واستراتيجيات الأمن المجتمعي وذلك للحصول على تحليل عقلاني وخاصة مع ما تتسم به الظاهرة الاجتماعيّة من تعقيد وتشابك.

وانطلاقا ممّا قيل أعلاه وما تمّ التوصل إليه ضمن هذه الدّراسة، نجد أنّ انتشار مشاعر الخوف من الآخر المسلم كرّس ثنائيّة نحن والآخر التّي تم تفسيرها ضمن مقاربة الأمن المجتمعي، لنجد **أنّ الفرضيّة الثّانية للدّراسة «كلّما انتشرت ظاهرة العداء للإسلام والمسلمين تولّدت ثنائيّة الأصل والدّخيل في المجتمع الفرنسي»؛ مثبتة من النّاحية النّظريّاتيّة.**

(04) تُعتبر «نظرية الأمننة» لصاحبها "أول وايفر"؛ إطارا تحليليا جديدا للأمن، فهي عملية تُقدَّم من خلالها قضية ما باعتبارها تهديدا وجوديا لكائن مرجعي معين قد يكون فردا، جماعة، دولة أو حتى هوية...الخ، ولعلّ هذا ما يتطلب إجراءات وتدابير استثنائية مستعجَلة وذلك بُغية شرعَنَة سلوك صانعي القرار. الأمر الّذي يختلف فيه "باري بوزان" مع "أول وايفر" أين اعتبر الأوّل أنّ أمننة القضايا تعتبر فشلا للسياسات العامة الأمر الّذي قاده لاعتبارها أمرا سلبيا، خلاف الثّاني الّذي دعم طرحه بأن تعقد الواقع وتنوّع التهديدات وتغيّر جوهرها يجعل من أمننتها أو حتى مأسسة أمننتها أمر حتميا.

والأمن حسب تصور «مدرسة كوبنهاجن» و«نظرية الأمننة» ليس مجرد أي نوع من الخطاب، أو أي شكل من أشكال البناء الاجتماعي، بل الأمن هو فعل كلام(Speech Act) وذلك لإضفاء الصّبغة الأمنية على قضية لا أمنية.

و«الأمن» حسب «نظرية الأمننة» هو: مفهوم تذاتاني(Intersubjective Concept) ،أي أنه يُبني اجتماعيا وتذاتانيا.

---

* إذا كان «المقترب الجزئي» يركّز على الفرد في مجموعة اجتماعيّة، باعتباره عنصرا يحتاج إلى الحماية من التّمييز، الانتهاكات الجماعيّة والنّزاعات المجتمعيّة، فإنّ «المقترب المتوسّط» يُشير إلى المجموعات الجماعية المشمولة في الدولة، والتي يمكن أن تصطدم بهوية الدولة القومية ومع بعضها البعض، أمّا بخصوص «المقترب الكلّي» فيُشدّد على الهوية الجماعية الوطنية للدولة، والتي تتعرض للخطر بسبب عواقب عملية العولمة، مثل: «الهجرة الدولية» و«الإمبريالية الثقافية».

وعليه وبحسب مضمون نظريّة الأمننة، يتّضح أنّ خطاب أمننة القضايا ومأسسة أمننتها يرتبط برهانات سياسيّة، اقتصاديّة وحكوماتيّة والقائمة على الفهوم التّذاتانيّة أكثر من كونه خطابا يرتبط بالتهديدات الفعليّة.

وتأسيسا على المنطلق النّظريّاتي، وخاصّة إذا ما تمّ إدخال رهاب الإسلام ضمن سياق خطابي وكذا مؤسّساتي الغاية والغرض منه تحقيق مكاسب اقتصاديّة وسياسيّة أكثر من كون الظاهرة كظاهرة تمثّل تهديدا لا تماثليا حقيقيا سواء للدّولة أو مجتمعها أو أفرادها، يثبت صحّة الفرضيّتيْن الأولى والثّالثة للدّراسة؛ **(«ترتبط ظاهرة الإسلاموفوبيا برهانات سياسية واقتصادية أكثر منه بالتّهديدات الأمنيّة»، «هناك علاقة بين أمننة انتشار الإسلام؛ والرهانات الحكوماتية القائمة على الفهوم التّذاتانيّة الفرنسيّة تجاه المهاجرين المسلمين»).**

(05) يعدّ مصطلح «الإسلاموفوبيا» من المصطلحات حديثة التداول نسبيا في قاموس المصطلحات الأكاديمية، على الرغم من كونه يُعبر عن ظاهرة قديمة حديثة، فالتحيز والتعصب تجاه الإسلام هو رُهاب قديم، كما وكان سمة مميزة للمجتمع الغربي والنفسية الأوروبية منذ القرن السابع، إلاّ أن التحوّل القيمي الّذي حدث بعد الحرب الباردة جعل من الإسلام عدوّا لا تماثليّا للمجتمعات الغربيّة خاصّة مع ربط قضيّة الإرهاب والتعصّب بالإسلام من جهة ومن جهة أخرى ارتفاع تعداد المسلمين فيها، كلّ هذا إلى جانب الدّور السلبي الّذي لعبه «الثالوث الإسلاموفوبي» في الدّول الغربية (الإعلام، السياسة والتعليم)، قاد إلى تولّد حالة من الخوف الهستيري غير المبرّر تجاه كلّ ما يتعلّق بالإسلام دينا، ثقافة وحضارة، وبهذا يتّضح أن أصل «ظاهرة الإسلاموفوبيا» نفسانيّ بالدرجة الأولى، أكثر من كونها سياسيّة أو اقتصاديّة أو اجتماعيّة، لتتطوّر عقبها وتتكيف مع متطلّبات البيئة الواقعيّة لتصبح متلازمة ومتخمة مع قضايا أخرى تغذيها كالقضايا السياسية (المتاجرة الانتخابية)، الاقتصاديّة (توظيف المشاكل الاقتصادية لتنمية مشاعر الخوف والعداء)، الصراع الاجتماعي، التوترات الدينية، التطرف، الإرهاب وحرية التعبير...الخ.

وبهذا يتضح أنّ «ظاهرة الإسلاموفوبيا» ظاهرة بالغة التعقيد، ما جعل التعريفات المنوطة بها تخضع لمعايير، فليس كل تعريف لرهاب الإسلام مقبول، ليكون التعريف الأبسط والدّقيق هو الأكثر إلماما بفحوى الظاهرة والّتي نجدها تعبّر في أبسط معانيها عن خوف لا أساس له تجاه دين الإسلام وكل ما يتصل به، وبالتّالي فمجرّد إعطاء حجة تبرّر الخوف من الإسلام والمسلمين يُسقط معنى «الإسلاموفوبيا».

وبهذا الاستنتاج تثبت صحة الفرضية الأولى للدراسة.

لقد أدى تعدد أسباب ومظاهر «رهاب الإسلام» إلى زيادة تعقيد الظاهرة، ما جعل من إيجاد حلول للحد منها نظريا أمرا بسيطا، أمّا واقعيا يعتبر مستحيلا خاصة مع عدم توفر إرادة سياسية حقيقية لتطبيق الحلول كونها تتعارض مع مصالح الدول المستقبلة والهيئات الممثّلة للجالية المسلمة من جهة، وغياب روح المسؤولية للجالية المسلمة ذاتها حول العالم من أجل تقديم صورة حقيقية للإسلام الأمر الّذي لم يساهم في تصحيح الصورة النمطية السلبية واستبدالها بصورة حقيقية عن جوهر الإسلام هذا من جهة ثانية، أمّا من جهة ثالثة فغياب وعي غير المسلمين ونقص درايتهم بالإسلام قادهم في كثير من الأحيان إلى الانسياق نحو خطابات الخوف من الإسلام والعنصرية المفعلة لثنائية نحن والآخر، وخاصّة إذا ما غُذّيت وربطت بنقص الفرص الاقتصاديّة ونقاء الهوية.

(06) أمّا بخصوص تحليل طبيعة العلاقة بين «ظاهرة الإسلاموفوبيا» و«الأمن المجتمعي» وتفكيكها، فقد توصّلت الدّراسة؛ إلى ضرورة اعتماد تحليل متعدد الزوايا يتماشى مع طبيعة «ظاهرة الإسلاموفوبيا» تمّ تسميته بـ: «التحليل المزدوج التفاعلي» وهو تحليل يجمع بين «التحليل الأحادي من أعلى إلى أسفل» وهو تحليل يرى أن «ظاهرة الإسلاموفوبيا» هي وليدة خطابات الدّول والمنظّمات الدّوليّة، و«التحليل الأحادي من أسفل إلى أعلى» يعتبر الظّاهرة صنيعة مشاعر مجتمعية معادية للآخر المسلم كونه من بيئة مختلفة دينيا، ثقافيا ولغويا وهو ما يمثل تهديدا لنقاء الهوية الأصلية واستمراريته.

(07) كما وخلصت الدراسة نظريا أيضا، إلى الدّور الذّي لعبه «الثالوث الإسلاموفوبي» في بلورة مشاعر الخوف أو حتى العداء لكل ما يتّصل بالإسلام وكذا تشويه الصورة الحقيقة له واستبدالها بصورة تعكس نوعيّة التراكمات الفكرية والتاريخيّة الّتي جمعت العلاقة بين المسيحيين والمسلمين عبر العصور، فمن خلال تتبّع كرونولوجيا تطوّر ظاهرة الإسلام في أوروبا وبالأخص فرنسا كونها موضوع الدّراسة، يتّضح جليّا مدى مساهمة «الثّالوث الإسلاموفوبي» في صناعة «الإسلاموفوبيا»، تفشّيها مجتمعيّا وزيادة أرقامها، كما وأفرز احتكاك المسلمين في فرنسا بمركّبات «الثّالوث الإسلاموفوبي» علاقة سيكومجتمعية، تترجمت في ثلاثيّة الضّحيّة، الجلاّد والمنقذ المتغيّرة بحسب الطّرف المتحدّث. وبهذا يظهر أن ثلاثيّة الضّحيّة، الجلاّد والمنقذ تتغيّر بتغيّر الطّرف المتحدّث، الأمر الّذي يجعل من تبني تحليل أحادي الاتجاه سواء كان خادما للطّرف المسلم أو نظيره الفرنسي، ناقصا إن لم نقل ذاتيا، فقضيّة «رهاب الإسلام» في فرنسا هي أعقد بكثير من أن تحلّل من زاوية واحدة عند ربطها بتحليل مثلّث "كاربمان"، حيث لكلّ طرف حججه الّتي تجعل منه ضحيّة والآخر جلاد والعكس صحيح.

(08) وبالعودة إلى مركّبات «الثالوث الإسلاموفوبي» المتفاعلة والمتكاملة فيما بينها، وبحسب ما تمّ التّطرق إليه خلال الفصل الثّاني للدّراسة، نجد أنّ المركّبات الثلاث (سياسة، إعلام وتعليم) لم تخرج عن السياق الخطابي أو المؤسّساتي في تفسيرها وتعاملها مع «ظاهرة الإسلاموفوبيا». ما يجعل القضيّة برمّتها واستنادا إلى تحليل «الثالوث الإسلاموفوبي» ترتبط وبحسب نوع المركّب برهان سياسي مع توظيفه للبطاقة الاقتصاديّة، أو رهاني إعلامي لرفع نسب المشاهدات (تحقيق الرّبح الإعلامي/المادّي) أو التسويق لأجندة سياسيّة معيّنة– نجد أنّ المركّب الإعلامي يسير جنبا إلى جنب مع المركّب السياسي إن لم نقل مسيّرا من قبله في غالب الأحيان–، أو نجدها مرتبطة برهان تعليمي معيّن والّذي تنطبق عليه أيضا صفة التّبعيّة للمركّب السّياسي –أقوى المركّبات–، وبهذا يتّضح نظريّا وجود علاقة بين أمننة انتشار الإسلام والرهانات السياسية والاقتصاديّة القائمة بالدّرجة الأولى على طبيعة الوعي الذّاتي للآخر المغاير، الهويّة المجتمعيّة، التفاعل الاجتماعي والتفكير النقدي والّتي تشكّل في مجموعها ما يُعرف بـ: «الفهوم التذاتانيّة» هذه الأخيرة الّتي تمثّل جزء أساسيّا من علم النّفس وعلم الاجتماع، حيث تساعد في فهم السّلوك البشري وعلاقته بالمجتمع، وبهذا يخضع تقدير مدى تهديد الإسلام وكل ما يتّصل به للآخر (فردا، مجموعة أو دولة) للنّسبيّة فما يراه الطّرف الأول تهديدا له قد لا يرتقي ليكون تهديدا حقيقيّا للثّاني والعكس صحيح.

وبناء على ما ذكر أعلاه وما تضمنته الدّراسة يثبت صحّة الفرضيّتيْن الأولى والثّالثة للدّراسة نظريّا؛ (**«ترتبط ظاهرة الإسلاموفوبيا برهانات سياسية واقتصادية أكثر منه بالتّهديدات الأمنيّة»، «هناك علاقة بين أمننة انتشار الإسلام؛ والرهانات الحكوماتية القائمة على الفهوم التّذاتانيّة الفرنسيّة تجاه المهاجرين المسلمين»**).

ثانيا: الاستنتاجات على المستوى التّطبيقي للدّراسة:

(01) تعتبر أوروبا القارّة الثالثة التي دخلها الإسلام بعد آسيا وأفريقيا، ويتميّز مسلموها بانحدارهم من أعراق، ثقافات وقويّات مختلفة وهو ما جعل من إدارة هذا التنوّع الإسلامي صعبا، في حين نشأ الاهتمام الأوروبي بالإسلام نتيجة الخوف من منافس للمسيحية ما أدّى إلى تنامي مشاعر الخوف من الإسلام؛ والعيّنة الفرنسيّة كحالة للدّراسة دليل ذلك.

(02) من خلال تتبّع مسار تطور وتحوّل مكانة الإسلام في أوروبا، وجدنا أن كلّ من مفهومي «الهويّة الأوروبيّة»(European identity) و«الإسلام الأوروبيّ» (European Islam) يعتبران أحد أسباب التّوتّر بين المسلم وغير المسلم في أوروبا، فبالنّسبة للمفهوم الأوّل نجد مشروع الدستور الأوروبي لا يشير إلى الدين إطلاقا وفي المقابل يشير إلى الهوية الأوروبية فقط في ديباجة المشروع، والتي حسبه تتكون من

ثلاثة مكوّنات هي: الإرث التاريخي، الثقافات الأوروبيّة وقيم التنوير، وبالتّالي فغياب عنصر الدين أفقد الجالية المسلمة المهمّشة سندا قانونيا في كثير من الأحيان.

أمّا مفهوم «الإسلام الأوروبي» أو ما أطلق عليه أيضا مسمّى: «إسلام المجال الخاص» أو «الإسلام الخفيف»(Light Islam)، فهو ليس بالمفهوم الجديد فقد تحدث عنه ولأوّل مرّة عالم الاجتماع الألماني السوري "بسّام طيبي"(Bassam Tibi) في الثمانينيّات، والذي يعني أن تفعل ما شئت في مساحة مجالك الخاص، أمّا عندما تتحرّك ضمن المجال العام فعليك الالتزام بمبدأ حياد الدّولة والتجرّد من كلّ الرّموز الدينيّة.

والإسلام بهذا المعنى يجرّد المهاجر المسلم من كل ما يدل على انتمائه للإسلام في المجال العام وهو ما رفضته فواعل من الجالية المسلمة أين طالبت بالاعتراف بالإسلام كدين سماوي وليس إسلاما بمعايير أوروبيّة، فكبر حجم الجالية المسلمة يطرح دوما النقاش والتخوف حول أي الفرضيّتين ستنتصر في المستقبل هل «أسلمة أوروبا» أم «أوربة الإسلام»؟ الأمر الّذي كان ينتج كلّما تهيّئة الفرصة ثنائيّة الأصل والدّخيل المشحونة بالخوف والعداء المتبادل.

(03) وبالعودة إلى ظاهرة الإسلام في أوروبا فقد مرّت علاقة المسلم بالآخر الأوروبي بعدّة مراحل منذ بداية القرن العشرين وحتى الفترة التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، وقد تراوحت بين التعايش، التوتّر أو حتى الصّراع، وبربطها بمضمون «نظريّة الأمننة»(Securitization theory) يمكن تقسيمها إلى: مرحلة الإسلام الهادئ(1900م إلى 1972م) هنا كان الإسلام قضيّة عاديّة، فمرحلة ظهور الجيل الثّاني من المسلمين(1973م إلى 1988م) هنا أصبح الإسلام قضيّة مسيّسة، ثمّ جاءت مرحلة المواجهة بين المسلمين والمجتمعات الأوروبيّة (من 1989م حتى الفترة التي تلت 2001م) وهنا تمّ أمننة الإسلام.

(04) يشكّل تعدّد الديانات سواء السّماويّة أو الوضعيّة في فرنسا هندسة دينية متنوّعة، ما قادها سنة 1905م، الإعلان أنّها دولة علمانية، ونتيجة لذلك لم يعد هناك أي تأثير للديانات في شؤون الدولة، فالعلمانية تعني حيادية الدولة، التي يجب ألا تفضل أي خيار روحي أو ديني، إلاّ أن الواقع وتطوراته جعل من هذه العبارة قيد النّقد وخاصّة مع تنامي «ظاهرة الإسلاموفوبيا» والتمييز تجاه أقليات دينيّة دون غيرها وهو ما تمّ تبيانه في متن الرّسالة.

فبالنسبة للنّموذج الفرنسي فقد وجد الفرنسيّون صعوبة في تقبّل الحقيقة الدّيموغرافيّة للجالية الإسلاميّة، الّتي احتلّت المرتبة الأولى كأكبر أقليّة دينيّة في فرنسا في مقابل دخول قارّة أوروبا مرحلة الشيخوخة

الدّيموغرافيّة، وكخيار للتّعامل مع الجالية المسلمة تبنت الدّولة الفرنسيّة نموذج «تذويب الهويّة» (Dissolving identity) النموذج الأخطر في أوروبا كونه يعمل على إذابة هوية المسلمين وإخراج إسلام فرنسيّ ذو طبيعة خاصة تناسب المجتمع الفرنسي –أي إنتاج شخص فرنسي جمهوريّ علمانيّ ثمّ بعدها تُترك له حريّة الاختيار بين اليمين واليسار–، وفي الآن عينه تعارض ثوابت الدين الإسلامي، ومع اعتزاز المسلمين في أوروبا بهويتهم ودينهم، وعدم استطاعتهم الذّوبان بشكل تام في الآخر، وهي الورقة الّتي تمّ استغلالها في كلّ حملة انتخابيّة أو برنامج سياسي كآليّة لإحداث التّلاحم المجتمعي المسيحي وصرف الأنظار عن الشاكل الحقيقية الّتي تعاني منها فرنسا، فالاختلاف في جوهره هو مُلهم للتعايش لا للتناحر وتذويب الأضعف في الأقوى، إلا أنّه وفي النّموذج الفرنسي كان مصدرا للتّوتّر والتوظيف السّلبي؛ الأمر الّذي أنتج شرخا مجتمعيا وعزّز ثنائيّة الأنا (الأصل) والآخر (الدخيل غير المندمج) وجعل من تحقّق الاندماج بالمفهوم الفرنسي صعبا، وما عزّز من هذه الثنائيّة أيضا تنامي مشاعر الخوف من الإسلام، **وهو ما يثبت صحّة الفرضّة الثّانية للدراسة تطبيقيّا (كلّما انتشرت ظاهرة العداء للإسلام والمسلمين تولّدت ثنائيّة الأصل والدّخيل في المجتمع الفرنسي).**

(05) أخذت ظاهرة «الإسلاموفوبيا» تستشري وبقوّة في الأوساط الفرنسيّة، لتصبح أيديولوجيّة ترتبط بتلك النظرة الاختزالية والصورة النمطية السلبيّة للإسلام ومعتنقيه من المهاجرين، ويُعزى تنامي هذه الظّاهرة إلى عدّة عوامل تاريخيّة، اجتماعيّة وسياسيّة؛ نذكر منها:

أ. الهجمات الّتي نفذّها متطرفون باسم الإسلام؛ مثل: شارلي إبدو وهجمات باريس سنة 2015م؛

ب. استخدام بعض السياسيين الخوف من الإسلام كوسيلة لجذب النّاخبين أو التغطية عن المشاكل الحقيقية الّتي تعاني منها فرنسا؛

ت. التغطية الإعلاميّة المعزّزة للصّورة النّمطيّة السلبيّة للإسلام والّتي زادت من حجم الشخر المجتمعي بين الأصل والدخيل؛

ث. ولّدت السياسات والقوانين التضييقيّة والعنصريّة –المعارضة لحريّة الدين والرأي– ضدّ المسلمين في فرنسا ردود أفعال عنيفة كآلية للدفاع عن النفس الأمر الّذي زاد من مشاعر الخوف؛ ومن بين القوانين الّتي تثبت أمننة انتشار الإسلام في فرنسا والّتي كان للرهانات الحكوماتية القائمة على الفهوم التّذاتانيّة الفرنسيّة تجاه المهاجرين المسلمين دورا في سنّها: قانون حظر الحجاب (قانون 11 فبراير 2004م ضد ارتداء الرّموز الدينية في المدارس العامة)، قوانين مكافحة التّطرّف والّتي تشمل إجراءات صارمة ضدّ الأفراد الّذي يُعتقد أنهم مرتبطين بالتّطرّف، قانون الأمن الشّامل لسنة

2020م(يتضّن بنودا تسمح للشرطة بمراقبة الأنشطة العامّة)، قانون الإنذار المبكّر لتعزيز الأمن حتّى ولو على حساب حقوق الأقليّات بما في ذلك المسلمين وقانون مبادئ احترام الجمهوريّة 2021م وإلى جانب هذه القوانين اتبعت الحكومة الفرنسيّة سياسة تفتيش ورقابة صارمة على المساجد والمراكز الثقافية الإسلاميّة، كما وتبنّت خطاب سياسيّا وإعلاميّا معزّزا للصّورة النمطيّة ضدّ المسلمين.

لقد تمّ اعتبار هذه القوانين والسياسات المذكورة أعلاه معارضة لحرية الرأي والتعبير، حريّة الدين والعبادة وتخضع لازدواجيّة المعايير، كما وتمثّل تهديدا لحقوق الأقليات المدنية، وكمثال على ذلك تجريم الصور الكاريكاتوريّة المستهدفة لرئيس الدّولة أو الشرطة وفي مقابل ذلك اعتبار الصّور الكاريكاتورية للرّسول صلّى الله عليه وسلّم تعبيرا عن حريّة التّعبير.

ج. رفض الجالية المسلمة الاندماج وفقا للمعايير الأوروبيّة؛ وبالأخص النموذج الانصهاري؛

ح. التّصرّفات اللاّحضاريّة والمتطرّفة لبعض الجاليات المسلمة، الأمر الّذي ساهم في تنمية مشاعر الخوف تجاه المسلمين وخاصّة مع الخلط بين المتطرّف وغير المتطرّف.

وتأسيسا على ما ذكر أعلاه يثبت صحّة الفرضيّات الثلاثة للدّراسة تطبيقيّا.

(06) أمّا بخصوص علاقة مفهوم «الثّالوث الإسلاموفوبي» بمقاربة «الأمن المجتمعي» بحسب ما جاء ضمن الدّراسة، خلصنا إلى النتيجة الآتية؛ والّتي ترى أنّه من الخطأ تجريم وإدانة أيّ من المركّبات الثّلاثة، فعند دراسة الحالة الفرنسيّة وجدنا أنّ السّياسة، الإعلام والتعليم ما هي إلاّ انعكاس لواقع المجتمع الفرنسي، وبالتّالي يقتصر دورهم في إعادة إخراج وتضخيم الصورة المرسومة عن الإسلام في مخيّلة المجتمع؛ فالسّياسي، الإعلامي والمعلّم هم مواطنون فرنسيّون بالأساس، وبالتّالي هم جزء من مجتمعهم ينقلون ما تربّوا عليه من جهل حول الإسلام، أو كره تشرّبوه من التّراكمات التّاريخيّة الاستشراقيّة، وكمثال على هذا نجد النّاخب الأوروبي بما فيه الفرنسي؛ بتصويته على «اليمين المتطرّف» لا يعكس بالضرورة اقتناع النّاخب ببرنامج الآخر السياسي بقدر ما تمثّل استجابة لنسق فكري وتصور نمطي في عقل الأوروبي عن المسلمين في أوروبا، ترسّخت أكثر عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وتمّ تغذيتها باستغلال الوضع الاقتصادي بتصوير المسلم كمنافس للمواطن الأصلي.

(07) كما ولعب السياق الخطابي للثّالوث الإسلاموفوبي في فرنسا دورا سلبيّا في زعزعة الأمن المجتمعي، عبر صناعته لثنائيّات مقترنة بالّدين وبالأخصّ الإسلامي كثنائيّة الدّين والأمن الفرنسي أو الدّين والهويّة الفرنسيّة، خلّف فجوة ملحوظة بين الأغلبيّة والأقلية الدّينيّة وهو ما عبّر عنه بثنائيّة «نحن»

و«الآخر»؛ هذه الأخير الّتي بلورت «معضلة مجتمعية» محركها صراع مستمر بين «نحن» و«هم»، ليكون الآخر المسلم وفي كلّ مرّة مصدر خوف وقلق، ووصول فرنسا إلى هذه الحالة أفرز تداعيات خطيرة فيما يتعلّق بأرقام «ظاهرة الإسلاموفوبيا» **(هذا يثبت صحة الفرضيّة الثّانية للدراسة)**، وهو ما قادة إلى ضرورة التّحرك على جميع الأصعدة لاحتواء الظّاهرة وإرجاعها إلى المستوى الأول للأمننة وهنا نشير إلى دخول الإسلام إلى مرحلة مأسسة الأمننة ، فعلى المستوى العمودي قدّمت الحكومة الفرنسيّة عدّة مبادرات نذكر منها: «المجلس الفرنسي للديانة الإسلاميّة» (CFCM)، «المجلس الأعلى للاندماج» (HCI) و«الحوار الوطني حول الهويّة الوطنية في فرنسا»، إلاّ أن التعمق في دراسة هذه المبادرات وقياسها واقعيّا يجعلنا نتأكد أنها جاءت لخدمة مصالح الحكومة الفرنسيّة بالدّرجة الأولى، فخوف سياسيي وصانعي القرار الفرنسيين من فكرة «الاستبدال العظيم» و«نموذج الهيمنة» قادهم في كل مرة إلى تقديم مبادرات فيها من الثغرات ما لا يساعد إطلاقا على مد جسور التّواصل بين مختلف الشرائح الدينية في فرنسا (مسلمين، مسيح ويهود...إلخ)، وبالتالي عدم احتواء «ظاهرة الإسلاموفوبيا». فالرّؤية الفرنسيّة للآخر المسلم تجعل من عمليّة الاندماج غير ممكنة بل ومستحيلة.

أمّا على المستوى الأفقي فقد ناضلت مختلف التّنظيمات في فرنسا –سواء تلك الممثّلة للإسلام أو المناهضة للعنصريّة والإسلاموفوبيا–، إلاّ أنّ الشتات الّذي تعيشه هذه التّنظيمات وكذا عدم التفافها حول هدف ومصلحة واحدة ضف إلى ما تواجهه من تضييق من قبل الحكومة الفرنسية بالأخص على المنظّمات ذات الثّقل كـ: CCIF تمّ حلّ مكتبها، كل هذه العوامل وغيرها عرقلت من تقدّم نتائجها في مجال محاربة الإسلاموفوبيا.

وبهذا فإن احتواء «ظاهرة الإسلاموفوبيا» لا يقتصر على حلول المستويْن العمودي والأفقي، أو حتّى التخلص من «أنانية الحضارة» وفكرة «الإلحاق الحضاري» كطريق لحوار الحضارات وتقبّل الآخر. بل يستدعي أيضا تقديم حلول متعدّدة الزوايا وإصلاحات محرّكها الأول والأخير توفّر إرادة سياسية حقيقة.

ولعلّ ما يمثّل خطوة إيجابية نحو مواجهة رهاب الإسلام ونشر الوعي تجاه تداعيات هذه الظاهرة مجتمعيا وكذا نشر ثقافة السّلام والتّسامح عالميا، هو إقرار الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة يوم 15 مارس يوما عالميا لمكافحة الإسلاموفوبيا، وهذا منذ سنة 2022م.

وفي الأخير نقول أنّ كلّ الحلول التي يقدّمها العقل البشري لعلاج «ظاهرة الإسلاموفوبيا» تسقط أمام الإعجاز السّماوي المتمثّل في هندسة القرآن والسنّة النبويّة للتعايش السلمي، الأمر الّذي يستدعي تفعيل هذه

الهندسة كدستور لعلاج «رهاب الإسلام»، والتّوجّه نحو توظيفها في إطار فعل مؤسّسي منظّم عبر تطبيق منطق «مثلّث التّمكين» (The Empowerment Triangle) لصاحبه "ديفيد إميرالد" (David Emerald) كآليّة لإضعاف مفعول «الثّالوث الإسلاموفوبي» و«المثلّث الدّراماتيكي».

وفي الختام نقدّم جملة من مداخل تحليليّة وعناوين تصلح كأطروحات أو مقالات، الغاية من اقتراح معالجها إحداث ما يُعرف بالتّراكميّة المعرفيّة الّتي تجنّبنا الوقوع في فخ الاختزاليّة الأنطولوجية، فتعدد المنظورات مفيد في تحليل الظواهر الاجتماعية بما فيها الظواهر السياسية وذلك لاتسامها بالتعقيد والتشابك:

1. الرّهان الاقتصادي وصناعة رهاب الإسلام في فرنسا (2015م-2025م)؛
2. الرّهان السياسي وصناعة رهاب الإسلام في فرنسا (2015م-2025)؛
3. دور وسائل الإعلام في صناعة الإسلاموفوبيا في فرنسا؛
4. أمننة انتشار الإسلام في فرنسا (2011م-2022م)؛
5. الأمن المجتمعي ومركّبات الثّالوث الإسلاموفوبي في فرنسا.
6. الرّسوم الكاريكاتوريّة في فرنسا: بين حريّة التعبير وازدواجيّة المعايير.
7. المنظّمات غير الحكوميّة ومكافحة الإسلاموفوبيا في فرنسا: CCIF نموذجا.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

❖ المراجع باللغة العربيّة:

أولا: القرآن الكريم:

1. سورة النور. الآية 22.
2. سورة النّحل. الآية 125.
3. سورة الحجرات. الآية 13.

ثانيا: دوائر المعارف، القواميس والمعاجم:

1. مانغونو، دومينيك. المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب. ترجمة محمد يحياتن. الجزائر: الدار العربية للعلوم ناشرون ومنشورات الاختلاف، 2008.

ثالثا: الكتب:

(01) شكل الكتب العاديّة:

1. الداوي، عبد الرزاق. في الثقافة والخطاب عن حرب الثقافات – حوار الهويات الوطنية في زمن العولمة–. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
2. المنجرة، المهدي. الحرب الحضارية الأولى. القاهرة: مكتبة الشروق، 1995م.
3. النملة، علي بن إبراهيم. مصادر المعلومات في الاستشراق والمستشرقين استقراء للمواقف. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنيّة، 1993.
4. بخوش، مصطفى. حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة–دراسة في الرهانات والأهداف–. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.
5. بزيان، سعدي. الإسلام في أوروبا الغربيّة–البحث عن إسلام أوروبي–. الجزائر: دار الحكمة، 1992.
6. بزيان، سعدي. الصراع حول قيادة الإسلام في فرنسا. الجزائر: دون دار نشر، 1997م.
7. بزيان، سعدي. معركة الحجاب الإسلامي في فرنسا أصولها وفصولها صور عن معاناة المسلمين في المهجر. الجزائر: دار هومة، 2005م.

8. بزيان، سعدي. معركة الحجاب الإسلامي في فرنسا أصولها وفصولها صور عن معاناة المسلمين في المهجر. الجزائر: دار هومة، 2005م.

9. بزيان، سعدي. الصّراع حول قيادة الإسلام في فرنسا في ظلّ التّطورات الجديدة. الجزائر: دار هومة، 2005م.

10. بن منتصر الكتّاني، علي. المسلمون في أوروبا وأمريكا. بيروت: دار الكتب العلميّة، 2005م.

11. حوراني، ألبرت. الإسلام في الفكر الأوروبي. بيروت: الأهليّة للنّشر والتّوزيع، 1994م.

12. حوراني، ألبرت. الإسلام في الفكر الأوروبي. دون عاصمة نشر: الأهليّة للنشر والتوزيع ودار نوفل، دون تاريخ نشر.

13. صاغور، هشام. السياسة الخارجيّة للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط. القاهرة: مكتبة الوفاء القانونيّة، 2010م.

14. صحراوي، مسعود. التداولية عند العلماء العرب– دراسة تداولية لظاهرة «الأفعال الكلامية» في التراث اللساني العربي. بيروت: دار الطّليعة، 2005.

15. محفوظ، محمد. الإسلام، الغرب وحوار المستقبل. بيروت: المركز الثّقافي العربي، 1998م.

16. مجموعة من الباحثين. المسلمون العرب في فرنسا. أبو ظبي: مركز زايد للتّنسيق والمتابعة، 2000م.

(02) كتب مترجمة:

1. باريك، بيكو. سياسة جديدة للهويّة–المبادئ السّياسيّة لعالم يتّسم بالاعتماد المتبادل–. ترجمة: حسن محمد فتحي. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013م.

2. بشارة، خضر. أوروبا والعالم العربي رؤية نقديّة للسياسات الأوروبيّة من 1957م إلى 2014م. ترجمة: أكرم علي حمدان. الدّوحة وبيروت: مركز الجزيرة للدّراسات والدّار العربيّة للعلوم ناشرون، 2016م.

3. سعيد، إدوارد. الاستشراق المفاهيم الغربية للشرق. ترجمة: محمد عناني. القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2006م.

4. فريمو، جاك. فرنسا والإسلام من نابليون إلى متيران. ترجمة: هاشم صالح. قبرص: شركة الأرض للنّشر المحدودة، دار قرطبة للنّشر والتّوثيق والأبحاث، 1991م.

5. كارلسون، أنجمار. الإسلام وأوروبا تعايش أم موجابهة. ترجمة: سمير بوتاني. القاهرة: مكتبة الشّروق الدّوليّة، 2003م.
6. هنتغتون، صموئيل. صدام الحضارات... إعادة صنع النظام العالمي. ترجمة: طلعت الشايب. ط2. دون عاصمة نشر: دون دار نشر، 1999.

(03)كتب تحوي مقالات:

1. الفيضي، بشّار. "الجالية الإسلاميّة في فرنسا ومشكلات التأقلم والاندماج." في الجاليات الإسلاميّة في أوروبا الغربيّة ومشكلات التأقلم والاندماج. بيروت: دار النفاس، 2003م.
2. حمزاوي، عمرو. "ترابطات الهوّية والدين في أوروبا: بين حياديّة الدّولة والحقوق الثقافيّة والسّياسيّة للأقليّات." الهويّة الإسلاميّة في أوروبا إشكاليّات الاندماج قراءة في المشهد الفرنسي. تحرير نادية مصطفى. القاهرة: برنامج حوار الحضارات، 2005م.
3. دندن، عبد القادر. "فرنسا العلمانية بين الانفتاح والخصوصية.. الإسلاموفوبيا وحوار الهوية نموذجا." في الإسلاموفوبيا في أوروبا الخطاب والممارسة. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019م.
4. زيد العابدين، ياسين. "الحجاب الإسلامي: السّوابق القضائيّة الفرنسيّة والأوروبيّة." الهويّة الإسلاميّة في أوروبا إشكاليّات الاندماج قراءة في المشهد الفرنسي. تحرير نادية مصطفى، ــــــــــــــــ.

رابعا: التقارير:

1. تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، "سنة الأمم المتّحدة للحوار بين الحضارات ثقافة السلام 2000م." مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار رقم 9/14–ث (ق.إ) حول الإعلان العالمي للحوار بين الحضارات.

خامسا: مقالات ودوريّات:

1. إدريس، نعيمة. "موقف مالك بن نبي من الحوار الحضاري مع الغرب." الكلمة 87(2015)، (55–72).
2. الخطيب، هشام. "ظاهرة كراهيّة الإسلام الجذور والحلول." ثقافتنا للدّراسات والبحوث، المجلّد 5 (2008م، 17).

3. الخندار، سامي. "ترسيخ مفهوم الخطر الإسلامي على الأمن القومي الأوروبي، المسلمون والأوربيون نحو أسلوب أفضل للتعايش." العدد9 (الإمارات العربيّة المتّحدة: مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الاستراتيجيّة، 1997م).
4. الدوري، قيس عبد العزيز. "بلاد الغال (فرنسا) في مؤلفات العرب والمسلمين." مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد 19، 8 (آب 2012).
5. المقداد، محمود. "تاريخ الدّراسات العربيّة في فرنسا." عالم المعرفة (نوفمبر 1992م).
6. بيليفيلد، هاينر. "صورة الإسلام في ألمانيا رُهاب الإسلام «الإسلاموفوبيا»- مفاهيم متباينة وخيارات سياسية للتعامل." ترجمة فادية فضة وحامد فضل الله، المستقبل العربي 3-4 (صيف وخريف 2008)، [109-124].
7. جندلي، عبد الناصر. "النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد "الحرب الباردة." مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 5(دون سنة)، [117-143].
8. حنا، إلياس. " الفشل الاستخباراتي الاستراتيجي الأمريكي." المتابع الاستراتيجي، أحداث الحادي عشر من سبتمبر أيلول عام 2001م، أهم وأخطر حدث في القرن الواحد والعشرون، ونقطة تحول عظمي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، القسم الرابع، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية (ماي 2005)، [9-15].
9. دندن، عبد القادر. "الإسلاموفوبيا وحوار الهوّيّة الوطنيّة في فرنسا: أبعاد ودلالات." الحكمة، المجلد3، 7(جويليا 2011م)،[158-169].
10. زغوني، رابح. "الإسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرّف في أوروبا: مقاربة سوسيوثقافيّة." المستقبل العربي، المجلد 36، 421 (31 مارس 2014)، [122-133].
11. زقاع، عادل. "المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة." المجلة الجزائرية للسياسات العامة، كليّة العلوم السّياسيّة والإعلام، جامعة الجزائر3، 1(2011).
12. سلمان، عبد المالك. "ظاهرة الإسلاموفوبيا ومستقبل العلاقات بين العالم الإسلامي والغرب." مجلة الشؤون الخليجية 59(خريف2009)، [108-112].
13. سيف، أحمد عبد الكريم. "الإرهاب إشكالية المفهوم." دراسات سياسية 1(أغسطس 2009) [7-38].

14. شعبان، عبد المحسن. "الإسلام في السياسة الدولية حوار الحضارات والإرهاب الدولي." المجلة العربية للعلوم السياسية –مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت)– 15(2007)، [109–174].

15. فوزي، سامح. "الحوكمة." سلسلة مفاهيم 10(أكتوبر 2005).

16. قطب سانو، مصطفى. "في ظاهرة الإسلاموفوبيا المواجهة الآنية والمستقبلية." الكلمة 60(صيف 2008م).

17. مروفل، مختار. "الإسلاموفوبيا في فرنسا من الموروث الكولونيالي إلى ازدواجية المعايير العلمانيّة قراءة نقديّة." نقد وتنوير، 4(مارس 2010م)، [163-184].

18. مشري، مرسي. "قيم التعددية وجدلية العلاقة السلبية بين الإسلاموفوبيا وحوار الحضارات." مجلة عالم التربية 12 (2012)، [555–573].

19. نايت، عبد النّور. "الإسلام واللاّئكيّة في الخطاب الفلسفي الفرنسي المعاصر." الأكاديميّة للدّراسات الاجتماعيّة والإنسانيّة 8(2012).

20. نزاري، معاد. "إشكالية العلاقة بين الحضارات –صدام أم حوار أم تعارف–؟." الكلمة 87 (2015)، [73– 99].

سادسا: دراسات وأبحاث:

1. الحوامدة، يوسف أحمد إبراهيم. "أثر نظرية صراع الحضارات في تشكيل الواقع الدولي." رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، 2006م.

2. بولنوار، سعد. "آليات تحليل الخطاب في تفسير أصول البيان للشنقيطي تحديد المفاهيم النظرية." رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح، 2011م.

3. غنيم، رائد أحمد. "الخوف الغربي من الإسلام أسبابه ووسائله وآثاره." رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامي–غزة–، 2012م.

4. قوجيلي، سيد أحمد. "الحوارات المنظورية وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية." رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة يوسف بن خدة، 2010م.

سابعا: مداخلات في ندوات وملتقيات علميّة:

1. الصّادق، رابح. "في مصادر الرّؤية الإعلاميّة الفرنسيّة للإسلام." دور الإعلام في معالجة ظاهرة الخوف من الإسلام–الإسلاموفوبيا–، ورقة بحثيّة في ندوة علميّة، منشورة، حلب –سوريا–، 11-13 نوفمبر 2006م.
2. الظّاهر، نعيم إبراهيم. "ظاهرة الإسلاموفوبيا «الرّهاب من الإسلام» كتحدي سياسي للعالم الإسلامي والحلول المقترحة لها." مؤتمر الإسلام والتحديّات المعاصرة . بحث منشور، كليّة أصول الدين في الجامعة الإسلاميّة، جامعة البلقاء التطبيقيّة –عمان–، 2–3 أفريل 2007م.

ثامنا: تحميلات PDF:

1. إعلان اليونسكو العالمي بشأن التّنوّع الثّقافي، برنامج الفترة 2002–2003، نقلا عن:

https://www.un.org/ar/events/culturaldiversityday/assets/pdf/CulturalDiversityDeclartion.PDF

2. الأقليات المسلمة في العالم، دراسة مقدّمة لمؤتمر مكّة المكرّمة الثالث عشر (المجتمع المسلم الثّوابت والمتغيّرات) 2012م، نقلا عن:

http://site.iugaza.edu.ps/yslesel/files/2017/03, PDF.

3. "عُصاب المخاوف (الفوبيا)"، الصحة النفسية، نقلا عن:

http://www. alraimedia.com/Newspaper/Flipbook/…/P039. PDF.

4. صبري، محمد خليل. حوار الحضارات من منظور إسلامي، نقلا عن:

https://drsabrikhalil.files.wordpress.com/2011/07/d8add988d8a7d8b1-d8a7d984d8add8b6d8a7d8b 1d8a7d8aa.PDF

5. عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح. الإرهاب ومحاربته في العالم المعاصر، نقلا عن:

boulemkahel.yolasite.com.PDF.

6. عماد، عبد الغني. الإسلاموفوبيا بين المقاومة والإرهاب، نقلا عن:

http://tourathtripoli.com/phocadownload/dirasset_fi_alkadia_alfilsstinia/alisslamofoubia.PDF.

7. محمود عبد الغني، أحمد عبد الغني. مشكلات الأقليّات المسلمة في الغرب، نقلا عن موقع شبكة الألّوكة:

www.alukah.net, PDF.

8. مهدي صالح، ياسين. ظاهرة الخوف من الإسلام في الغرب (الإسلاموفوبيا) ومواجهتها فكريا، نقلا عن:

http://www.iasj.nrt?Func:fulltext &old: 72165.PDF.

تاسعا: مواقع يوتوب: (youtube).

1. "وثائقي حول الإسلاموفوبيا في فرنسا"، الجزيرة وثائقيّة (2012/06/01م)، نقلا عن:
https://www.youtube.com/watch?v=cBQWq2tD2hA.

2. "لقاء قناة الجزيرة الخاص مع الرئيس الفرنسي"، المنزّل على اليوتوب يوم: 2020/10/31م، ارجع:
https://www.youtube.com/watch?v=JLPDHFSaqVE,(31/10/2020),(21:00).

3. "بالأرقام.. النتائج الأولية تشير إلى تصدر تحالف اليسار في انتخابات فرنسا التشريعية"، قناة الجزيرة، نقلا عن:
https://www.youtube.com/watch?v=Nbe2i-W46G0

عاشرا: مواقع إلكترونيّة:

4. أبو مريم، هشام (2018/09/16). "تعليم العربية بمدارس فرنسا.. ماذا وراء الهدف المعلن؟"، الجزيرة نت، نقلا عن:
https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2018/9/16, (23/07/2020), (18: 51).

5. أحمد إبراهيم، أحمد إبراهيم. "الإسلاموفوبيا: خارطة طريق نحو المواجهة"، نقلا عن موقع كتابات:
http://kitabat.com, (18/07/2018), (16 :21).

6. اليعكوبي، أحمد. "الصور النمطية حول الإسلام والمسلمين في وسائل الإعلام الفرنسية: مقاربة تحليلية سيميائية"، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، نقلا عن:
https://www.mominoun.com/articles, (27/07/2018), (01 :38).

7. بن جامع، فوزي. "ماكرون يدعو إلى التّصدّي للنزعة الإسلاميّة الرّاديكاليّة الساعية إلى إقامة نظام مواز في فرنسا."موقع فرانس 24 :
https://www.france24.com/ar/20201002-, (25/07/2021), (01: 01).

8. بيومي، علاء. "صعود الإسلاموفوبيا في المجتمعات الغربية"، نقلا عن موقع الجزيرة:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2006/10/12/ ,(21/06/2008), (21:08).

9. رمضان يوسف محمد، رفيدة. "سياسات الإسلاموفوبيا والحركات المعادية للإسلام "" نموذجا في الفترة الزمنيّة (2014-2016)." نقلا عن موقع المركز الديموقراطي العربي –للدراسات الاستراتيجية، الاقتصاديّة والسياسيّة–:
http://democraticac.de, (08/07/2018), (00 :32).

10. زهران، أماني. **"**أوروبا تنتفض ضد المسلمين ومظاهرات تطالب بطردهم وحرق المساجد**"**، نقلا عن موقع بوابة الوفد:
http:// alwafd. News, (06/07/2018), (21: 51).

11.سيدي محمود، هلال. "الهويّة والإسلام والهوّيّة الوطنيّة في الانتخابات الفرنسيّة"، نقلا عن:
https://www.aljazeera.net/opinions/2007/4/12/, (10/10/2020), (01 :57).

12.صبري، هايدي. أحياها هجوم "بايون".. مكانة كبيرة للإسلام في فرنسا (2019/10/28)، نقلا عن موقع العين الإخباريّة:
https://al-ain.com/article/islam-france,(27/05/2020),(08:55).

13. عاكوم، شادي. "ارتياح أوروبي لنتائج انتخابات هولندا بعد خسارة فيلدرز"، نقلا عن موقع العربي الجديد:
http://www.alaraby.co.uk,(04/07/2018),(02:12).

14. غريس، آلان. هناك استهداف للإسلام والمسلمين في فرنسا، حصّة المسائية، قناة الجزيرة مباشر (2021/04/16م)، نقلا عن:
https://www.youtube.com/watch?v=r4MaGYjietc, (27/07/2021), (01: 27).

15. "العفو الدّوليّة تدعو فرنسا للتّراجع عن حل منظمة تكافح التّمييز ضدّ المسلمين"، نقلا عن موقع الجزيرة. نت:
https://www.aljazeera.net/news/humanrights/2020/11/22, (01/01/2021), (23:18).

16. فرنسا: البرلمان يقر قانون "الأمن الشامل" بما فيه المادة 24 المثيرة للجدل، موقع فرانس 24، نشر 2021/04/15م (13:59)، نقلا عن:
https://www.france24.com/ar, (01/08/2021), (02 :38).

17. "ما الذي يجعل "إسلاموفوبيا" ماكرون وأوروبا مختلفة عن ذي قبل؟"، نقلا عن موقع TRTعربي:
https://www.trtarabi.com/now/%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D9%8A%D8%AC%D8%B9%D9%84-, (25/07/2021), (01 :38).

18. فرنسا تتبنى قانون "الانفصاليّة الإسلاميّة" في ضرب صارخ لحقوق الإنسان، حصة أضواء على الأحداث، قناة الحوار، نقلا عن:
https://www.youtube.com/watch?v=9kP4X78EdQc, (27/07/2021),(21 :18).

19. الفرنسيون يرغبون في مناقشة موضوع "الهوية الوطنية"، نقلا عن:
https://www.france24.com/ar/20091101-french-warm-national-identity-poll-minister-immegration-eric besson-60-percent, (12/10/2020), (1 :45).

20. "خمس سنوات على صدامات ضواحي باريس، ولا جديد تحت الشمس"، نقلا عن:
https://www.dw.com/ar, (05/10/2020), (18:18).

21. تقرير للمجلس الأعلى الفرنسي للاندماج يوصي بمنع الحجاب في الجامعات، فرانس 24 (08 أوت 2013م)، نقلا عن:

https://www.france24.com/ar/20130805, (07/09/2020), (18 :38).

22. "المجلسCFCM "، نقلا عن موقع المرصد الفرنسي لقضايا الإسلام:

http://www.marsadlislam.fr.(20/08/2020),(11:16).

23. "هجمات باريس.. القصة الكاملة"، الجزيرة، نقلا عن:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/11/15/, (05/07/2020), (19:18).

24. التعاون الإسلامي: استمرار مظاهر "الإسلاموفوبيا" في الغرب خلال الربع الأول من 2007م، نقلا عن موقع وكالة الأناضول 2018م:

http://www.aa.com.tr, (04/07/2018), (01 :15).

25. "مظاهرات بألمانيا ضد المسلمين وأخرى تدعو للتسامح"، نقلا عن موقع الجزيرة:

http://www.aljazeera.net, (06/07/2018), (22 :08).

26. "3أبريل... يوم يخشاه المسلمون في بريطانيا"، نقلا عن موقع الجزيرة:

http://www.aljazeera.net, (06/07/2018), (22 :24).

27. "التعاون الإسلامي: استمرار مظاهر الإسلاموفوبيا في الغرب خلال الربع الأول من 2017م"، نقلا عن:

https://www.aa.com.tr/ar/800521/-2017-, (01/07/2018), (23 :27).

28." نتائج أولية للانتخابات الفرنسية.. تحالف ماكرون يخسر الأغلبية المطلقة و"تسونامي" لليمين المتطرف بقيادة لوبان"،2022/06/19م آخر تحديث 2022/06/20م (04:51)، نقلا عن:

https://www.aljazeera.net/politics/2022/6/19/, (18/07/2025), (02 :45).

29."اليمين المتطرف يتصدر انتخابات فرنسا ونسبة المشاركة قياسية (30/6/2024)"، نقلا عن وقع الجزيرة نت:

https://www.aljazeera.net/news/2024/6/30/, (18/07/2025), (03 :09).

30."اليسار يتصدر انتخابات فرنسا واليمين المتطرف يخفق في حصد الأغلبية"، (7/7/2024)، نقلا عن موقع الجزيرة نت:

https://www.aljazeera.net/news/2024/7/7/(18/07/2025), (03 :31).

❖ المراجع باللغة الأجنبيّة:

➢ المراجع باللغة الأجنبيّة الأولى:(اللغة الفرنسية).

أوّلا: التقارير:

1. Choudhury, Tufyal et d'autres. "Perceptions de la discrimination et de l'islamophobie Points de vue de membres des communautés musulmanes dans l'Union européenne." EUMC 2006.
2. KAHIL, Ouria Shéhérazade. "Rapport sur l'Islamophobie en France 2008 Entre esquisser une peur et styliser une discrimination." Collectif Contre l'Islamophobie en France.
3. Pew Research Center. The Global Religious Landscape.
4. Premier rapport de l'observation de l'OCI. Islamophobie, pour présentation au 11ème sommet islamique. Daker-République de Sénégal, 13-14 Mars 2008.
5. Rapport sur l'islamophobie intitulé: «la lutte contre l'islamophobie : des efforts incomplets» [sur site] http://www.oic.iphrc.org/fr/data/docs/studies/675892.PDF.
6. Collectif Contre l'Islamophobie en France (2003/2004).
7. Rapport d'étape du CCIF sur l'Islamophobie en France 2003 / 2004. www.islamophobie.net /wp content/uploads/2019/01/ccif_rapport_2004.PDF.
8. "« L'islamophobie n'est pas une opinion, c'est un délit »." rapport sur l'islamophobie en France 2010, Collectif Contre l'Islamophobie en France 15/03/2010(CCIF).
9. "Report on Islamophobia in France Six Months After The January 2015 Terrorist Attacks 1st Semester 2014 Vs 1st Semester 2015." CCIF. (on line) contact@islamophobie.net.
10. "Rapport 2017." CCIF. (sur site) www.islamophobie.net/wp-content/uploads/2019/01/ccif_rapport_2017.PDF.
11. "Islamophobie en France 2020 Rapport du Collectif Contre l'Islamophobie en France sur l'année 2019", CCIF, (sur site) www.islamophobie.net/wp-content/uploads/2020/02/RAPPORT-CCIF-2020.PDF.

ثانيا: مقالات ودوريّات:

1. De La Peschadière, Stephane. "La Security Humaine: Etat De L'art Et Repères Bibliographiques." Revue De Sécurité Humaine, Human Security Journal 1 (2006).
2. Jeannot, Céline. Sandra Tomc et Marine Totozani, "Retour sur le débat autour de l'identité nationale en France : quelles places pour quelle(s) langue (s) ?". Lidil Revue de linguistique et de didactique des langues 44(décembre 2011). [63-78].
3. Lochak, Danièle. "Le haut conseil à la désintégration, Plein droit." -les bureaux de l'immigration- 91(Décembre 2011).
4. Mabilon-Bonfils, Béatrice. "L'islam des manuels scolaires français: Comment l'école diffuse des stéréotypes." Social coheSion and development, 13(1March 2019).

5. Nasr, Marlène. "L'image des Arabes dans les manuels de lecture de l'enseignement primaire." Les langages du politique, 30(1992).

ثالثا: دراسات وأبحاث:

1. Bellon, Pierre et d'autres. "L'islam, objet médiatique L'islam dans la presse quotidienne nationale - 1997-2015." Étude, publiée, par skoli. (sur site) http://islam-objet-mediatique.fr/#cover.
2. Cherif, Mustapha. Éducation et islam. Étude, publiée, La Fondation pour l'innovation politique (Paris), mars 2015.

رابعا: تحميلات «بي دي أف»: (PDF).

1. Barbara Delcourt, Theories De La Securité, 2006-2007[On Line]bdelcou 1@ulb. ac. be.
2. "les dossiers du 11 septembre 2001-les points essentiels-", réalisé par le collectif reopen 991.info, révisé le 12/03/2008, (sur line) www. Reopen 911.info/ uploads/ document/ fichier/ 11- septembre- les- points- essentiels. PDF.
3. La Laïcité, Définir ce qu'est la laïcité : une nécessité … faute de définition officielle . (sur line) http://www.urfol-ra.org/IMG/pdf/glossaire_lai_cite_PDF.
4. Triangle SVP de Karpman. http://jmi67.free.fr/psycho_ docs/triangles_jeux_psy.PDF.

خامسا: جرائد إلكترونيّة:

1. Fillon, François. "La religion musulmane doit accepter sans condition ce que toutes les autres religions ont accepté." La Villette (janvier 29, 2017). (sur site) https://www.dailymotion.com/video/x5a33nc.
2. Frigoli, Gilles et Gilles Ivaldi, "L'extrême droite et l'islam : fractures idéologiques et stratégies électorales." l'hommes et migrations. (sur site) https://journals.openedition.org/hommesmigrations/37 89#tocto1n5.

سادسا: مواقع يوتوب: (Youtube).

1. Le discours d'Emmanuel Macron sur les "séparatismes", (sur site) https://www.youtube.com/watch?v=V6shlaEaFSU, (02/10/2020), (21:00).

سابعا: المواقع الإلكترونية:

1. Ben Mohamed, Feiza. "France: associations et intellectuels vent debout contre la dissolution du CCIF." Anadolu agency, Publié le 04.12.2020, (sur site)https://www.aa.com.tr/fr/politique/france-associations-et-intellectuels-vent-debout-contre-la-dissolution-du-ccif/2065545. (29/08/2021), (23:51).
2. Ben Mohamed, Feiza. "France: la loi contre le « séparatisme » définitivement adoptée par l'Assemblée Nationale France." Agence Anadolu, (Sur Site) https://www.aa.com.tr/fr/monde/france-la-loi-contre-le-s%C3%A9paratisme-

d%C3%A9finitivement-adopt%C3%A9e-par-lassembl%C3%A9e-nationale/2312463. (25/07/2021), (01: 23).

3. Berrod Nicolas et Paméla Rougerie. "Migrations: le pacte de l'ONU qui affole les Gilets jaunes." Le Parisien, (sur site) https://www.leparisien.fr/politique/migrations-le-pacte-de-l-onu-qui-affole-les-gilets-jaunes-09-12-2018-7963857.PHP. (13/10/2020), (20:27).
4. Brigaudeau, Christel. "Le racisme anti-musulmans en France, le grand malaise." le parisien, (sur site) https://www.leparisien.fr/societe/le-racisme-anti-musulmans-en-france-le-grand-malaise-05-11-2019 8187135.PHP. (09/07/2020), (01:47).
5. Gabizon, Cécilia. "Sarkozy: «La burqa n'est pas la bienvenue»." Le Figaro, (sur site) https://www.lefigaro.fr/politique/2009/06/23/01002-20090623ARTFIG00055-sarkozy-la-burqa-n-est-pas-la bienvenue-.PHP. (07/10/2020), (23:12).
6. Hache, Valery. "Gilets jaunes." Challenges, (sur site) https://www.challenges.fr/tag_organisation/gilets-jaunes_34789/. (13/10/2020), (20:27).
7. Hizzir, Hamza. "Qu'est-ce que le CCIF, menacé de dissolution par le gouvernement, et que lui reproche-t-on ?." Publié le 23 octobre 2020 à 17h50, mis à jour le 26 octobre 2020 à 17h09. (29/08/2021), (19:49).
8. Hoffner, Anne-Bénédicte. " Qu'est-ce que l'UOIF ?." la croix. le 04/05/2017 à 17:10 Modifié le 07/11/2017 à 12:06. (sur site) https://www.la-croix.com/Religion/Islam/LUOIF-elle-dangereuse-pour-democratie-2017-05-04-1200844613. (21/08/2021), (21 :18).
9. Mandonnet, Eric (en 2009). "2009- Identité nationale: le débat incontrôlable." l'express. (sur site) https://www.lexpress.fr/actualite/politique/2009-identite-nationale-le-debat-incontrolable_2056353.html. (11/10/2020), (01:45).
10. Mongaillard, Vincent. "Islam: comment mettre fin aux prières de rue?." le Parisien, (sur site) https://www.leparisien.fr/societe/islam-comment-mettre-fin-aux-prieres-de-rue-01-12-2017-7425894.PHP. (04/07/2020), (18 :18).
11. Rougerie, Paméla. "«Immigration» et «identité nationale»: le débat que veut ouvrir Macron irrite déjà." Le Parisien, (sur site) https://www.leparisien.fr/politique/immigration-et-identite-nationale-le-debat-que-veut-ouvrir-macron-irrite-deja-10-12-2018-7965420.PHP. (13/10/2020), (20:27).
12. Uddin, Rayhan. "L'ONU invitée à prendre des mesures contre la France, accusée d'« enraciner l'islamophobie »." middle east eye, Published date: Mardi 19 janvier 2021 - 09:37 Last update: 1 year 6 months ago. (01/01/2022), (01:07) .
13. Identité nationale: le cyber-débat est lancé, (sur site) https://www.leparisien.fr/politique/identite-nationale-le-cyber-debat-est-lance-02-11-2009-696528.PHP, (12/10/2020), (00:14).
14. Bourreau-victime-persécuteur : quel jeu joue l'islam dans le triangle dramatique?" (24 Janvier 2015), Rédigé par VDVPublié dans Définitions et fondamentaux, Overblog (sur site) http://des-outils-pour-cerner-l-islam.over blog.com/2015/01/le-persecuteur-la-victime-et-le-sauveur et-si-les-3-monotheismes-formaient-le-triangle dramatique.html, (30/07/2020), (22 :37).

15. Service Infographie et Pierre Sautreuil (17 janvier 2020), "Au fait, c'est quoi le CFCM?", le figaro, (sur site)https://www.lefigaro.fr/actualite-france/au-fait-c-est-quoi-le-cfcm-20200117, (19/08/2020), (18:18).

16. "À Lourdes, Roseline Hamel témoigne en mémoire de son frère", la croix, (sur site) https://www.la croix.com/Religion/Catholicisme/France/A-Lourdes-Roseline-Hamel-temoigne-memoire-frere-2019-08-15-1201041109, (06/07/2020), (17:59).

17. "Port du voile islamique : ce que dit la loi sur les signes religieux." le Parisien (sur site) https://www.leparisien.fr/societe/port-du-voile-islamique-ce-que-dit-la-loi-sur-les-signes-religieux-15-10-2019-8173293.PHP.

18. "#CaricatureTonMacron: des internautes tournent en dérision Emmanuel Macron", la depeche, (Publié le 30/07/2021 à 08:33 , mis à jour à 09:35), (sur site) https://www.ladepeche.fr/2021/07/30/caricaturetonmacron-les-internautes-tournent-en-derision-emmanuel-macron-9703629.PHP, (01/08/2021), (00:18).

19. Coordination des musulmans unis pour la dignité, CRIFRANCE.COM, Posté le 10 Décembre 2015, (Sur Site) http://www.crifrance.com/islamophobie/coordination-des-musulmans-unis, (27/08/2021), (09:30).

20. "Les Indivisibles", Helloasso, (sur site) https://www.helloasso.com/associations/les-indivisibles, (27/08/2021), (14:31).

21. Qu'est-ce que BarakaCity, l'ONG humanitaire que Darmanin veut dissoudre avec le CCIF ?, L'OBS, Publié le 19 octobre 2020 à 11h45 Mis à jour le 19 octobre 2020 à 12h15, (Sur Site) https://www.nouvelobs.com/mort-de-samuel-paty/20201019.OBS34922/qu-est-ce-que-barakacity-l-ong-humanitaire-que-darmanin-veut-dissoudre-avec-le-ccif.html#, (29/08/2021), (00:30).

22. Projet de loi nº 3649 confortant le respect des principes de la République, Enregistré à la Présidence de l'Assemblée nationale le 9 décembre 2020. Assemblée Nationale, sur site) https://www.assemblee-nationale.fr/dyn/15/textes/l15b3649_projet-loi, (27/07/2021), (20 :20).

23. "Les tueries de Mohamed Merah en 2012", l'express, (sur site) https://www.lexpress.fr/actualite/societe/le-tueur-au-scooter-de-toulouse-et-montauban_1095366.html, (03/07/2020), (18 :18).

24. "L'islamophobie en hausse sur le territoire français", Par SudOuest.fr avec AFP (Publié le 23/11/2013), sud ouest, (sur site) https://www.sudouest.fr/2013/11/23/l-islamophobie-en-hausse-sur-le-territoire-francais-1238524-4834.PHP, (04/07/2020), (18:18).

25. "L'attentat contre Charlie Hebdo le 7 janvier 2015", l'express, (sur site) https://www.lexpress.fr/actualite /societe/fait-divers /charlie-hebdo-vise-par-un-attentat_1638337.html, (05/07/2020), (19:18).

26. "Faut-il interdire les prières dans la rue ?", le figaro, (sur site) https://www.lefigaro.fr/actualite-france/2011/02/16/01016-20110216QCMWWW00585-faut-il-interdire-les-prieres-dans-la-rue8201.PHP, (04/07/2020), (18 :18).

27."Évolution de la population", institut national de la statistique et des études économiques (sur line) https://www.insee.fr/fr/statistiques/4277615?sommaire=4318291, (27/05/2020), (01:41).

28.http:// muzulmania.wordpress.com.

29. Les chiffres de l'islam en France, Par AFP 19 janvier 2020, the times of Israël (sur line) https://fr.timesofisrael.com/les-chiffres-de-lislam-en-france/, (27/04/2020), (01:51).

30. Qui est Samuel Phillips Huntington ?, le monde (on site) dico citation. Le monde. Fr/biographie/8348/Samuel-Phillips-Huntington, PHP, (23/05/2018), (15 :06).

31.cours de histoire-géographie- les menaces terroristes: 11 septembre 2001(sur line) www.maxicours.com /se/fiche 4/8/411248.html, (31/05/2018), (02:26).

32."À Lourdes, Roseline Hamel témoigne en mémoire de son frère", la croix, (sur site) https://www.la croix.com/Religion/Catholicisme/France/A-Lourdes-Roseline-Hamel-temoigne-memoire-frere-2019-08-15-1201041109, (06/07/2020), (17:59).

33."Port du voile islamique : ce que dit la loi sur les signes religieux", le Parisien (sur site) https://www.leparisien.fr/societe/port-du-voile-islamique-ce-que-dit-la-loi-sur-les-signes-religieux-15-10-2019-8173293.PHP.

34."Les tueries de Mohamed Merah en 2012", l'express, (sur site) https://www.lexpress.fr/actualite/societe/le-tueur-au-scooter-de-toulouse-et-montauban_1095366.html, (03/07/2020), (18 :18).

35."L'islamophobie en hausse sur le territoire français", Par SudOuest.fr avec AFP (Publié le 23/11/2013), sud ouest, (sur site) https://www.sudouest.fr/2013/11/23/l-islamophobie-en-hausse-sur-le-territoire-francais-1238524-4834.PHP, (04/07/2020), (18:18).

36."L'attentat contre Charlie Hebdo le 7 janvier 2015", l'express, (sur site) https://www.lexpress.fr/actualite /societe/fait-divers /charlie-hebdo-vise-par-un-attentat_1638337.html, (05/07/2020), (19:18).

37."Faut-il interdire les prières dans la rue ?", le figaro, (sur site) https://www.lefigaro.fr/actualite-france/2011/02/16/01016-20110216QCMWWW00585-faut-il-interdire-les-prieres-dans-la-rue8201.PHP, (04/07/2020), (18 :18).

38."L'islamophobie en hausse sur le territoire français", Par SudOuest.fr avec AFP (Publié le 23/11/2013), sud ouest, (sur site) https://www.sudouest.fr/2013/11/23/l-islamophobie-en-hausse-sur-le-territoire-francais-1238524-4834.PHP, (04/07/2020), (18:18).

39."Port du voile islamique : ce que dit la loi sur les signes religieux", le Parisien (sur site) https://www.leparisien.fr/societe/port-du-voile-islamique-ce-que-dit-la-loi-sur-les-signes-religieux-15-10-2019-8173293.PHP.

40. Histoire de l'Islam et des musulmans en France du Moyen-Âge à nos jours, une interview de Mohammed Arkoun portant sur l'ouvrage, les cahiers de lislam revue d'études sur l'islam et le monde musulman (sur line)

https://www.lescahiersdelislam.fr/Histoire-de-l-Islam-et-des-musulmans-en-France-du-Moyen-Age-a-nos-jours_a433.html, (27/05/2020), (01:18) .

41. "Revivez le discours de Nicolas Sarkozy sur l'immigration", franceinfo, (sur site) https://www.francetvinfo.fr/monde/europe/migrants/direct-regardez-le-discours-de-nicolas-sarkozy-sur-l-immigration_1086085.html, (05/10/2020), (02:05).

❖ المراجع باللغة الأجنبيّة:

➢ المراجع باللغة الأجنبيّة الثّانية:(اللغة الإنجليزيّة).

أولا: الكتب:

(01) شكل الكتب العاديّة:

1. Booth, Ken. Theory of World Security. Cambridge: Cambridge University Press, 2007.

2. Buzan, Barry and Lene Hansen, The Evolution of International Security Studies. New York: Cambridge University Press, 2009.

3. Deltombe, Thomas. L'islam imaginaire La construction médiatique de l'islamophobie en France, 1975-2005. Paris: La Découverte, 2007.

4. Huntington, Samuel P. the clash of civilizations and the remaking of world order. new work: Simon and Schuster, 1996.

5. Maingueneau, Dominique. Les livres d'école de la République (1870-1914)-Discours et idéologie-. Paris: le Sycomore, 1979.

6. Wyn Jones, Richard. Security, Strategy, and Critical Theory. Denver : Lynne Rienner Publishers, Inc, 1999.

(02) كتب تحوي مقالات:

1. C. Williams, Michael and Keith Krause. "Preface: Toward Critical Security Studies" In Critical Security Studies Concepts And Cases. Eds. Keith Krause and Michael C. Williams. London: VCL Press, 1997.

2. Emmers, Ralf. "securitization" In contemporary security studies. vo 3.Eds. allan Collins. London: oxford university press, 2013.

3. Huysmans, Jef "Revisiting Copenhagen: Or, On The Creative Development of A Security Studies Agenda In Europe" In International Security. Vo4. Eds. Barry Buzan and Lene Hansen London: Sage Publications, 2007.

4. Jolly, Roland and Deepayan Basu Ray. "the human security: paradigm shift or hot air? " In International security. Eds. Barry Buzan and lene hanse. London: sage publications, 2007.

5. Ozoliņa1, Žaneta, "Societal Security: Conceptual Framework", in Security: Inclusion–Exclusion Dilemma a portrait of the Russian-speaking community in Latvia. Eds Žaneta Ozoliņa1 . D.C.P: Zinātne Publishers, 2016.

ثانيا: تقارير:

1. Bayrakli, Enes and Farid Hafez, European Islamophobia Report (Istanbul: SETA, 2018).
2. Choudhury, Tufyal and others. "Perceptions of discrimination and Islamophobia voices from members of Muslim communities in the European union." European monitoring centre on racism and xenophobia (EUMC). Austria: printer MANZ Crossmedia GmBH & Co KG, 2006.
3. Jolly, Richard and Deepayan Basu Ray. National Human Development Reports and the Human Security Framework: A review of Analysis and Experience, Institute of Development Studies, Sussex. Produced for: The Human Development Report Office (UNDP), New York, NY, USA, April 2006.
4. "Muslims in Europe: Integration Policies in Selected Countries (18/11/2005)." CRS Report for Congress. USA: The Library of Congress, 2005.
5. Muslims in the EU. Norway and Switzerland in 2050: medium migration scenario, www.pewforum.org.
6. Human security in theory and practice", Application of the Human Security Concept and the United Nations Trust Fund for Human Security. Human Security Unit, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, United Nations, New York, 2009.
7. Human Development Report 1994. Oxford: Oxford University press, 1994.
8. UNESCO World Report, "Investing in cultural diversity and intercultural dialogue." Paris: the United Nations educational, cultural and scientific organization, United Nations, Scientific and Cultural Organization, 2009.
9. saferworld briefing, "Community security: A vehicle for peace building and statebuilding." London: Saferworld, September 2014.

ثالثا: خطاب رؤساء:

1. President George w.Bush, "address to the joint session of the 107th congress united states capitol", Washington, D.C (20/09/2001), selected speeches of president speeches of president George w. Bush 2001-2008.[On Line] https://georgewbush-whitehouse.archives.gov/infocus/bushrecord/documents/Selected_Speeches_George_W_Bush.PDF. (65-74).
2. President George w. bush, "address to American legion national convention center: The Ideological Struggle of The 21st Century." Salt Lake City, Utah (31/08/2016). [On Line]——————. (377-392).

رابعا: مقالات ودوريّات:

1. Andrea, Carla. "«Community security: Letters from Bosnia- Atheoretical analysis and its application to the case of bosnia- Herzegovina»." Peace conflict and development: An interdisciplinary journal, 07(July 2005).
2. Amicelle, Anthony and Barry Buzan. "A . Reductionist, Idealistic Notion That Adds Little Analytical Value, In "What Is Human Security? Comments By 21 Anthors", Security Dialogue." Human Security Journal 1(2006).
3. C. Williams, Michael. "Words, Images, Enemies: Securitization and International Politics." International Studies Quarterly 47(2003).
4. Chris, Allen. "Contemporary Islamophobia before 9/11: Abreif History," in Islamophobia and Anti-Muslim Hatred: causes &Remedies. Arches Quarterly. Ed Abdullah FALIQ, V0.4, Ed.7.London: the Cordoba foundation, 2010. [14-22].
5. Considine, Craig. "the Racialization of Islam in the United States: Islamophobia, hate Crimes, and flying while brown." Religions 168(8/2017). [1-19].
6. Floyd, Rita. "Security: Bringing Together The Copenhagen And The Welsh Schools of Security Studies." Review of International Studies 33(2007).
7. Gaan, Narottam. "Critical Security Studies: Emancipatory Challenges." Journal of Interntional Affairs 14 (1& 2, June & December 2010).
8. Geisser, Vincent. "Islamophobia: a French Specificity in Europe?." Human Architecture: Journal of the Sociology of Self-Knowledge, Vol. 8, 2(2010). [39-46].
9. Kettani, Houssain. "Muslim Population in Europe: 1950 – 2020." International Journal of Environmental Science and Development, Vol. 1, No. 2 (June 2010). [154,164].
10. Krause, Keith and Michael C. Williams. "Broadening the agenda of security studies: Politics and methods." Genève mershon international studies review, Vol.40, No.02 (Oct 1996). [229-254].
11. Marranci, Gabriele. "Multiculturalism, Islam and the Clash of Civilisations theory: Rethinking Islamophobia." Culture and Religion, 5(March 2004). [105-117].
12. Mclunes, Colin and Simon Rushton, "HIV/AIDS and Securitization Theory", European Journal of International Relations, vol. 19.no.01 (2011) P: 18.
13. Rababa'a, Ghazi ismail. "American and political islam." International journal of humanities and social science" vol 2 no 18(October 2012).
14. Reckinger, Carole. " Islam and democracy, an oxymoron?." Politik (december 2007). [21-23].
15. Robinson, David. "Critical Security Studies and The Deconstruction of Realist Hegemony." Journal of Alternative Perspectives in the Social Sciences, vol 2, no 2(2010). [846-853].
16. S. Browning, Christopher and Matt Macdonald. "The Future of Critical Security Studies: Ethics and The Politics of Security." European Journal of International Relation, vol. 19. No.02 (2013).

17. Stone, Marianne. "Security According To Buzan: A Comprehensive Security Analisis." Security discussion papers Series (Spring 2009).

18. Taureck, Rita. "Securitization Theory and Securitization Studies." Journal of International Relations and Development 9(2006).

19."The background to the French parliamentary commission on the burqa and niqab." Era Briefing Paper. 3(April 2010).

خامسا: دراسات وأبحاث:

(01)رسائل جامعيّة:

1. Asplund, Erisk. "Atow Level Approach To Securitization : An Analysis of Drug Trafficking in China and Russi." Unpublished Master's Thesis, Department of peace And Conflict Research, Uppsala University, 2004.

2. Cluck, Andrea Elizabeth. " Islamophobia in post 9/11 united state : causes, manifestation, and solutions." thesis for the degee master of arts, published, the graduate faculty, the university of Georgia, 2012.

3. Enlund, Veera Eleonoora. "The Securitization of European Union Immigration." Unpublished Master's Thesis, School of Art And Sciences, 2011.

4. Ghughnishvili, Irina. "Securitization of Migration In The United States After 9/11 : Constructing Muslims and Arabs As Enemises."Unpublished Master's Thesis, Central European University, 2010.

5. Gustavsson, Jakob. "securitization of immigration and asylum : a critical look at security structure in Europe." Umpublished master's thesis of European affairs, university of Lund, department of political science, 2006.

6. Vultee, Fred. "Securitization as A Theory of Media Effects: The Contest Over the Framing of Political Violence." Unpublished Ph.D. Thesis, Faculty of The Graduate School, Missouri University, 2007.

7. Yaganoglu, Setenay."Securitization, Militarization and Gender in Turkey." Unpublished Master's Thesis, The Institute of Economics and Social Sciences, Bilkent University, 2006.

(02) دراسات:

1. Van Dijck, Dominique. "Is the EU Policy on illegal immigration securitized? Yes of Course ! A study into the dynamics of institutionalised securitization. " 3rd Pan-European Conference on EU Politics 21-23 September 2006. Unpublished Working Paper, Istanbul, 2006.

2. "Human Security" Approach Features and Case Studies. Japan International Cooperation Agency JICA's. Nibancho Center Building, Japan, 6 /2010 .Nibancho Center Building.

سادسا: أوراق عمل:

1. Fukuda-Parr, Sakiko and Carol Messineo, "Human Security." Working Paper, Published, International Affairs, The New School, New York, 2011-04.
2. Manster, Rens Van. "Logics of Security: The Copenhagen School, Risk Management and The War on Terror." Work Paper, Unpublished, Political Science Publications, Faculty of Social Science, University of Southern Denmark, 2005.
3. Watson, Scott. "Societal Security: Applying the Concept to the Process of Kurdish Identity Construction." Unpublished, work paper, University of British Columbia, Department of Political Science, 2005.
4. OSCE Human Dimension Implementation Meeting," "NGO paper: what does "Islamophobia "mean?" (Working paper, published, International Civil Liberties-IClA-,warsaw-poland-26/09/2013) [on site] http://www.osce.org/odihr/106577?download:true.

سابعا: تحميلات «بي دي أف»: (PDF).

1. Deltombe, Thomas. "Imaginary Islam": an ideological weapon in the French public debate, https://www.yumpu.com/en/document/view/7472474/imaginary-islam-university-of-surrey, PDF.
2. The problematic definition of Islamophobie International Civil liberties Alliance ICLA, September 20, 2013 [on line] liberties Alliance .org/…/islamophobie-definition, PDF.

ثامنا: المواقع الإلكترونيّة:

1. Dabashi, Hamid (19/02/2019). "The Salman Rushdie affair: Thirty years and a novelist later The novel Satanic Verses was assassinated on Valentine's Day, February 14, 1989." (on line) https://www.aljazeera.com/indepth/opinion/salman-rushdie-affair-years-novelist 190217140017088.html#:~:text=Thirty%20years%20ago%2C%20on%20Valentine's, novelist%20Salman%20Rushdie%20to%20death,(27/06/2020),(18:18).
2. The Future of World Religions: Population Growth Projections, 2010-2050, Why Muslims Are Rising Fastest and the Unaffiliated Are Shrinking as a Share of the World's Population", Pew Research Center Religion and Public Life (on line) https://www.pewforum.org/2015/04/02/religious-projections-2010-2050/,(06/05/2020),(03:27).
3. https://countrymeters.info/fr/Europe, (06/05/2020), (03:15).

الفهرس

فهرس المحتويات

شكر وتقدير، إهداء

فهرس الأشكال، الجداول والمختصرات

مقدمة عامّة..... أ-م

الفصل الأول : الإسلاموفوبيا والأمن المجتمعي: مقاربة مفهوماتيّة، نظريّة..... **2-65**

تمهيد..... **2**

المبحث الأول : ظاهرة الإسلاموفوبيا: قراءة إبستمولوجية..... **3-29**

المطلب الأوّل: نظرة إبستمولوجية لنشأة وتنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا..... 4-12

المطلب الثّاني: تعريف ظاهرة الإسلاموفوبيا..... 12-18

المطلب الثّالث: أسباب ظاهرة الإسلاموفوبيا..... 19،20

المطلب الرّابع: مظاهر رهاب الإسلام..... 21-25

المطلب الخامس: في مواجهة ظاهرة الإسلاموفوبيا: حلول متعدّدة المستويات..... 26-29

المبحث الثاني : «مدرسة كوبنهاجن»: دور الهوية وفعل الخطاب في تحديد المسألة الأمنية..... **30-58**

المطلب الأول: « مدرسة كوبنهاجن»: مقاربة نقدية للأمن في أوروبا..... 31-34

المطلب الثاني: دور فعل الخطاب في تحديد المسألة الأمنية..... 34-46

المطلب الثالث: دور الهوية في تحديد المسألة الأمنية..... 46-58

المبحث الثالث : ظاهرة الإسلاموفوبيا والأمن المجتمعي: تفكيك لطبيعة العلاقة..... **59-62**

المطلب الأول: طبيعة العلاقة تحليل أحادي من أعلى إلى أسفل..... 59،60

المطلب الثاني: طبيعة العلاقة تحليل أحادي من أسفل إلى أعلى..... 60،61

المطلب الثالث: طبيعة العلاقة تحليل مزدوج تفاعلي (من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى)..... 61،62

خلاصة واستنتاجات..... **63-65**

الفصل الثاني: الإسلاموفوبيا وقضيّة الهوّيّة في فرنسا: إسقاط لنظريّة الأمننة والأمن المجتمعي..... **67-122**
تمهيد..... **67**
المبحث الأول: الإسلام في فرنسا: تاريخ مضطرب..... **68-89**
المطلب الأوّل: تطوّر ظاهرة الإسلام في أوروبا: إسقاط لنظريّة الأمننة..... 68-74
المطلب الثّاني: موقع الإسلام في الهندسة الدينيّة لفرنسا وتمظهره..... 74-79
المطلب الثّالث: الإسلام في فرنسا: المسار وقضيّة الهويّة..... 79-89
المبحث الثاني: تنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا في فرنسا: قراءة في الأسباب وتحليل للإحصائيّات..... **90-106**
المطلب الأوّل: أسباب التخوّف والقلق من انتشار الإسلام في فرنسا..... 90،91
المطلب الثاني: كرنولوجيا تطوّر ظاهرة «الإسلاموفوبيا» في فرنسا..... 91-106
المبحث الثالث: مظاهر الإسلاموفوبيا وانعكاسها على الأمن المجتمعي..... **107-119**
المطلب الأوّل: الإعلام الفرنسي وصناعة الإسلاموفوبيا مجتمعيّا..... 107-110
المطلب الثّاني: السّياسة وصناعة الإسلاموفوبيا مجتمعيّا..... 110-114
المطلب الثّالث: التّعليم وصناعة الإسلاموفوبيا مجتمعيّا..... 114-120
خلاصة واستنتاجات..... **121-122**

الفصل الثالث: ظاهرة الإسلاموفوبيا في فرنسا ومنطق تدمير الأمننة لعلاجها..... **124-185**
تمهيد..... **124،125**
المبحث الأول: الحكومة الفرنسيّة في مواجهة الإسلاموفوبيا بين الآليّة ومدى الفعاليّة..... **126-167**
المطلب الأوّل: أسباب التّحوّل نحو مراقبة وعلاج ظاهرة الإسلاموفوبيا في فرنسا..... 127-128
المطلب الثّاني: أهم حلول الحكومة الفرنسيّة وقياس مدى فاعليّتها..... 128-144
المطلب الثّالث: مبادرات الحكومة الفرنسيّة ومنطق تدمير الأمننة في علاج ظاهرة الإسلاموفوبيا..... 144-153
المبحث الثاني: منظّمات في مواجهة الإسلاموفوبيا في فرنسا: نماذج مختارة..... **154-167**
المطلب الأوّل: البعد التّاريخي لنشأة التنظيمات الإسلاميّة وأنواع الترابط بينها..... 155،156
المطلب الثّاني: منظّمات في وجه الإسلاموفوبيا في فرنسا..... **157-165**

المطلب الثالث: تقييم مدى فاعليّة أداء المنظّمات في مواجهة «رهاب الإسلام»..... 156-167
المبحث الثالث: نحو بناء مصفوفة مقترحة لسلام مجتمعي فرنسي..... **168-185**
المطلب الأوّل: حلول المركّب الإعلامي لنزع الأمننة عن الإسلام والمسلمين..... 169-171
المطلب الثّاني: حلول المركّب السّياسي لنزع الأمننة عن الإسلام والمسلمين..... 171-173
المطلب الثّالث: حلول المركّب التّعليمي لنزع الأمننة عن الإسلام والمسلمين..... 173-175
المطلب الرّابع: حلول المركّب المجتمعي لنزع الأمننة عن الإسلام والمسلمين..... 176-180
المطلب الخامس: حلول المركّب الدّولي لنزع الأمننة عن الإسلام والمسلمين..... 180-183
خلاصة واستنتاجات..... **184، 185**

الخـــاتمة..... **187-197**
المراجع..... **199-217**

الملخّص:

تبحث هذه الدّراسة في «ظاهرة الإسلاموفوبيا» وعلاقتها بالأمن المجتمعي، من خلال دراسة حالة فرنسا، انطلاقًا من التحولات التي شهدتها البيئة الدولية عقب نهاية الحرب الباردة، وما أفرزته من إعادة تشكيل لمفهوم التهديد الأمني. كما وتهدف الدّراسة إلى تحليل العوامل المفسرة لتنامي الإسلاموفوبيا، والكشف عن دور خطاب «الثّالوث الإسلاموفوبي» في أمننة الإسلام والمسلمين، وبيان انعكاسات ذلك على الأمن المجتمعي الفرنسي.

ومن أجل الإجابة على إشكالية الدراسة، تمّ الدّمج بين طرح «مدرسة كوبنهاغن» بشقيها «الأمننة» و«الأمن المجتمعي»، و«المثلث الدراماتيكي» لـ: "ستيفن كاريمان" لتفسير الآليات البنيوية لظاهرة الإسلاموفوبيا.

وتوصلت الدراسة إلى أن «رهاب الإسلام» يمثل ظاهرة مركبة تتداخل فيها الاعتبارات السياسية، الإعلامية، الاقتصادية والثقافية، وأن تناميها ارتبط بتوظيف الإسلام في الخطاب الأمني، السياسي والتّعليمي باعتباره مصدرًا للتهديد، أكثر من ارتباطه بمعطيات موضوعية. وقد انعكس استمرار هذا المنطق سلبًا على التماسك الاجتماعي الفرنسي، قيم المواطنة والتعايش فيها، في حين تظل مختلف الحلول العموديّة والأفقيّة أو حتى المقترحة من قبل الدّراسة عاجزة عن احتواء الظاهرة وذلك لأسباب مختلفة، الأمر الّذي يستوجب التّوجه نحو الفعل المؤسّسي المنظّم عبر تطبيق منطق «مثلّث التّمكين» كآليّة لإضعاف مفعول «الثّالوث الإسلاموفوبي» و«المثلّث الدّراماتيكي».

الكلمات المفتاحيّة:

الإسلاموفوبيا، فرنسا، الأمن المجتمعي، الأمننة، الثّالوث الإسلاموفوبي، المثلّث الدّراماتيكي.

Abstract

This study examines the phenomenon of Islamophobia and its relationship with societal security through the case of France. It is situated within the context of the transformations that reshaped the international environment following the end of the Cold War and the subsequent reconfiguration of the concept of security threats. The study aims to analyze the factors underlying the rise of Islamophobia, explore the role of the Islamophobic Triad discourse in the securitization of Islam and Muslims, and assess the implications of this process for societal security in France.

To address the research question, the study combines the Copenhagen School's concepts of securitization and societal security with Stephen Karpman's Drama Triangle to explain the structural mechanisms underlying the phenomenon of Islamophobia.

The findings indicate that Islamophobia is a multidimensional phenomenon shaped by the interaction of political, media, economic, and cultural factors. Its expansion has been driven primarily by the construction of Islam as a security threat within security, political, and educational discourses rather than by objective evidence. The persistence of this securitizing logic has undermined social cohesion, citizenship, and peaceful coexistence in France. Furthermore, the study argues that existing vertical and horizontal responses, including those proposed in this research, remain insufficient to contain the phenomenon for a variety of reasons. It therefore advocates a shift toward coordinated institutional action through the adoption of the *Empowerment Triangle* as a mechanism for mitigating the influence of both the *Islamophobic Triad* and Karpman's *Drama Triangle*.

Keywords: Islamophobia; France; Societal Security; Securitization; Islamophobic Triad; Drama Triangle.

Résumé

Cette étude examine le phénomène de l'islamophobie et son articulation avec la sécurité sociétale, à travers le cas de la France. Elle s'inscrit dans le contexte des mutations ayant redéfini l'environnement international depuis la fin de la Guerre froide, ainsi que dans celui de la reconfiguration conceptuelle des menaces sécuritaires. L'étude analyse les facteurs sous-jacents à la montée de l'islamophobie, explore le rôle du discours de la « Triade islamophobe » dans la sécurisation de l'Islam et des musulmans, et évalue les répercussions de ce processus sur la sécurité sociétale en France.

Afin de répondre à la problématique de recherche, cette étude mobilise les concepts de « sécurisation » et de « sécurité sociétale » développés par l'École de Copenhague, ainsi que le « triangle dramatique » de Stephen Karpman, afin de mettre en lumière les mécanismes structurels à l'œuvre dans la construction et la persistance de l'islamophobie.

Les résultats mettent en évidence que l'islamophobie constitue un phénomène multidimensionnel façonné par l'interaction de facteurs politiques, médiatiques, économiques et culturels. Son expansion est principalement portée par la construction discursive de l'Islam comme menace sécuritaire dans les discours politiques, éducatifs et sécuritaires, plutôt que par des faits objectifs. La persistance de cette logique sécuritaire a fragilisé la cohésion sociale, les valeurs de citoyenneté et la coexistence pacifique en France. En outre, l'étude montre que les réponses actuelles — qu'elles soient verticales ou horizontales, y compris celles formulées dans la présente recherche — demeurent insuffisantes pour endiguer le phénomène. Par conséquent, elle préconise une transition vers une action institutionnelle coordonnée, à travers l'adoption d'un « Triangle d'autonomisation » (Empowerment Triangle), conçu comme un mécanisme d'atténuation face à l'influence conjuguée de la « Triade islamophobe » et du « triangle dramatique ».

Mots-clés : Islamophobie; France; Sécurité Sociétale; Sécurisation; Triade Islamophobe; Triangle Dramatique.